شاؤول أريئلي

باين من أوله

مجموعة مقالات

باين من أوله

شاؤول أريئلي

خدم د. شاؤول أرئيلي عقيداً في المبنى القتالي في جيش الدفاع الاسرائيلي، وكان أيضاً قائد اللواء الشمالي في قطاع غزة، ولعب دوراً مهماً في العملية السياسية بين اسرائيل والفلسطينيين. كان رئيس مشروع الإتفاقية المؤقتة في فترة رابين، بيرس ونتنياهو، نائب سكرتير عسكري لوزير الأمن، ورئيس مديرية المفاوضات لدى رئيس الحكومة إيهود باراك. أرئيلي هو محاضر من الخارج في المركز البينتحومي في هرتسليا وفي الجامعة العبرية في القدس. هو أيضاً زميل باحث في معهد ترومان للسلام، باحث أول في صندوق التعاون الإقتصادي (ECF)، زميل باحث في المنظمة اليهودية الأمريكية Israeli Policy Forum، من مبادري وقواد "مبادرة جنيف" وعضو اللجنة التوجيهية في "ضباط من أجل أمن اسرائيل".

يعتبر أرئيلي من الخبراء القائدون في موضوع الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، حدود اسرائيل والجدار الفاصل. قام بنشر العشرات من الأبحاث في الكتب والمقالات والمجلات والجرائد عن الصراع الإسرائيلي- العربي. منهم نشر مؤخراً: **شريك وخطة** (2020)، عن "رؤية السلام" لترامب، و**أطلس معهد ترومان** (خرائط الصراع اليهودي العربي) الذي صدر بالعبرية، العربية، الإنجليزية، الألمانية والفرنسية (2020- 2021). يقوم أرئيلي بالكثير من الجولات في مجال تخصصه ويحاضر في كثير من الأماكن عن المسائل المركزية في الصراع.

جزء من أعماله التي تم نشرها:

الأراضي في المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية على اتفاقية دائمة (مع رون فونداك). مركز بيرس، (2004).

الطمع ضر ما نفع: توجهات في الصراع على حدود دولة اسرائيل. كرمل، 2006.

الإثم والحماقة، حول المقترحات لنقل بلدات عربية من إسرائيل الى فلسطين (مع دوبي شفارتس وهداس تغاري)، معهد فلورسهايمر للدراسات السياسية، 2006.

جدار الفصل: أمن أم جشع؟ (مع ميخائيل سفارد). كتب علیات هغاڤ ويديعوت، 2008.

حدود بيننا وبينكم: الصراع الاسرائيلي الفلسطيني وطرق حله. كتب علياة هغاڤ وكتب يديعوت، 2013. فاز هذا الكتاب بجائزة تشيشك للأبحاث في أمن اسرائيل عام 2013 وصدر أيضاً باللغة الإنجليزية في علیات هغاڤ وكتب يديعوت، 2021.

كل حدود اسرائيل: مئة عام من الصراع على الاستقلال، الهوية، الاستيطان والأراضي. كتب علياة هغاڤ وكتب يديعوت، 2018.

شاؤول أريئلي

باين من أوله

مجموعة مقالات

لجميع المقاتلين من أجل الديمقراطية في اسرائيل والذين خرجوا للدفاع عنها والاحتجاج
ضد من حاول إيذاءها بالسنوات الأخيرة

شاؤول أرئيلي

باين من أوله

مجموعة مقالات

جميع الحقوق محفوظة لشاؤول أرئيلي ©

shaul@orsha.co.il | www.shaularieli.com | 052-4625148

يمكن استخدام جميع المواد بهذا الكتاب حسب قوعد الاقتباس المتّبعة

تصميم: سيغاليت بيكسنشبان
خرائط: ريشف موريا
طباعة: سبيدجان
جمع المقالات: د. أوفيك أرئيلي
طُبع في اسرائيل 2021

الشكر

أود أن أشكر الأشخاص الذين بفضلهم تم نشر مجموعة المقالات هذه.

ريشف موريا التي عملت على الخرائط المرافقة للمقالات.

للعاملون في صحيفة "هآرتس": لمحرر الآراء ألون عيدان وأوريت كهانا على تحرير المقالات.

سيغاليت بيكسنشبان على تصميم الغلاف.

شكر خاص لصندوق التعاون الاقتصادي (E.C.F) ولسفارة الدنمارك في اسرائيل على مساعدتهم التي مكّنت إصدار مجموعة المقالات هذه.

شكر خاص لإبني، أوفك أرئيلي، على جمع المقالات

مقدمة

يجمع هذا الكتاب مقالات عديدة قمت بكتابتها خلال العقدين الأخيرين وتم نشرها باللغة العربية. تم نشر المقالات الأخيرة بالفترة التي رإس بها دونالد ترامب الولايات المتحدة وبنيامين نتنياهو كان وما زال رئيس الحكومة الإسرائيلية. قام اثناهما بخلق وتشجيع الأخبار الكاذبة (Fake News) والواقع الكاذب(Fake Reality) وساهما بتلاشي الحقيقة، الديمقراطية، التضامن العالمي والداخلي وأبعدوا حل الدولتين عن الحديث العام ومن الجدول العالمي واليومي.

تعكس وتعبر المقالات أولاً عن فهمي، استنتاجاتي ومواقفي تجاه العمليات التي شهدناها بهذه السنوات وهم يمثلون العمل الإجتماعي في اسرائيل في إطار الجمعيات الخارج مؤسساتية.

قمت بإضافة الخرائط على المقالات لتوضيح وتمثيل جزء من المناطق والمصطلحات التي تظهر في المقالات. في نهاية مجموعة المقالات، قمت بإضافة المعالم والأحداث المركزية للصراع للمساعدة على فهم تسلسل الأحداث.

إني على أمل أن تساهم مجموعة المقالات هذه بخلق نقاش مبني على الوقائع عن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني والمجتمع في اسرائيل.

شاؤول أرئيلي

شباط 2021

الفهرس

حوار في ظل حرب لبنان 28.9.2006، الأخبار.....13
الدولاب يعود الى الوراء 18.10.2009، سما الإخبارية.....14
أولايبنون،وبعدذلك يفكرون26.9.2009،صحيفةالرأي.....15
قلة يهودية في فلسطين 28.2.2010، فلسطين اليومي.....16
وصفة للانفجار 21.3.2010، الغد.....17
النضال لتغيير الوعي 4.5.2010، فلسطين اليوم.....18
من يريد السفر في شارع 443 27.5.2010، سما الإخبارية.....20
التجميد شرط للسلام 7.9.2010، سما الإخبارية.....21
تاريخ بلعين 11.1.2011، الحوار المتمدن.....24
الشعب الذي يسكن وحده 17.4.2011، المجموعة 194.....26
لا حدود 19.6.2011، سما الإخبارية.....28
كلفة الجشع 20.7.2011، القدس العربي.....29
الضم يزحف إلينا 25.7.2011، الغد.....30
اليمين ونظرية المراحل 25.7.2011، الغد 31
لا نموذج سوى التقسيم 27.1.2012، سورس.....33
1949 بدل 1967 7.3.2012، سما الإخبارية.....34
وهْم انفصال 20.3.2012، سما الإخبارية.....35
الاستعمال الساخر للمحرقة 2.4.2012، القدس العربي.....36
من الذي يخاف من يوم النكبة؟ 14.5.2012، القدس العربي.....37
ائتلاف ذو رأس في الرمل 5.6.2012، الأيام.....38
موت فكرة بناء العائق 10.7.2012، صحفي.....39
لا يوجد ما يكفي من الاراضي 3.1.2013، رصين.....42
ألا نفقد الأمل 12.9.2013، أطلس للدراسات الإسرائيلية.....44
ليس لعبة مبلغها الصفر 6.1.2014، أطلس للدراسات الإسرائيلية.....45
هل يُضاف كيري الى مسيرة الاخفاقات؟ 26.3.2014، صوت فتح الإخباري.....46
عباس يسير على حبل دقيق 20.5.2014، القدس العربي.....47
مسؤولية اوروبا 22.12.2014، صوت فتح الإخباري.....48
نصر نتنياهو.. كاذب وخادع ومزيف 9.3.2015، صوت فتح الإخباري.....49
يجب تقسيم القدس 20.10.2015، الغد.....52

جمود الكتل الاستيطانية 13.3.2016، الغد.....54
بديل الحرب الأهلية 24.5.2016، صحفي.....57
"الوعد الإلهي" يقوّض أساس «الدولة اليهودية»30.7.2016، الجالية.....59
إسرائيل: «حل الدولتين».. أو الانهيار 21.1.2017، الجالية.....62
لا الرياض بدون رام الله4.4.2017، الرياض.....65
المنطق الأعوج لمن ينكرون التنازل 17.7.2017، صحفي.....67
ما هو السيئ في الأرض مقابل السلام؟15.8.2017، القدس 69
ما هو وجه الشبه بين خطة سموتريتش وخطة عرفات 25.9.2017، طريق القدس.....70
البلاد لم تكن قفرا ولا مهملة 27.9.2017، الغد.....72
أرض إسرائيل بين الوعد الديني والدولي 20.10.2017، صحفي.....75
نظرة على الأوهام التي يسوقها يعلون 30.10.2017، الغد.....78
إسرائيل ليست مهيأة لخطة ترامب للسلام 29.12.2017، الغد.....81
توجد استراتيجية عليا لحماس للمصالحة 2.11.2017، صحفي.....84
من أجل أن تبقى إسرائيل هي إسرائيل 12.12.2017، صحفي.....86
خرائط.....89-122
أوهام حول «خطة السلام» الأمريكية المرتقبة 25.1.2018، القدس العربي.....123
الميزان الديمغرافي 28.3.2018، الغد.....126
صيغة ترامب وبصمات نتنياهو 24.6.2018، الغد.....129
عن الثقة التي تآكلت بين إسرائيل والفلسطينيين 9.10.2018، القدس العربي.....130
لماذا لا يمكن ترتيب "ضم رفاهي" للضفة؟ 17.10.2018، الغد.....135
الضم سيلغي القاعدة التي أقيمت عليها دولة اليهود 6.11.2018، القدس العربي.....138
حقيقة لا يوجد نصف مليون مستوطن 19.11.2018، الغد.....140
خطة استيطانية أخرى 17.1.2019، الغد.....142
أخطاء بني موريس وخطورة حل الدولة الواحدة 25.1.2019، القدس العربي.....144
هكذا يجب أن تكون "صفقة القرن" 8.5.2019، الغد.....147
من يحكم المستوطنات؟ 5.7.2019، الغد.....151
هجوم بينيت لتعزيز المستوطنات 19.1.2020، الغد.....153
سيناريوهات وتداعيات: ما معنى أن تنهار السلطة الفلسطينية باحتلال إسرائيلي للضفة "تدريجياً"؟28.4.2020، مركز الناطور للدراسات والأبحاث.....155
تكلفة الضم ..ستدفع إلى المصيبة 29.4.2020، صحفي.....158
حل الدولتين... بين مقاييس القانون الدولي والرد العربي الرقيق1.6.2020، مركز الناطور للدراسات والأبحاث-الخلاصة.....161
فشل معروف مسبقا: يجب علينا التعلم من ضم شرقي القدس 5.6.2020، الغد.....164
حل الدولتين لم يمت 24.7.2020، الغد.....167
ثمار التطبيع 21.8.2020، مركز الناطور للدراسات والأبحاث.....169
مسيرة الحماقة في المستوطنات مستمرة: إسرائيل ستدفع ثمناً باهظا 10.10.2020، الك وفي.....172
بناء حي جفعات همتوس خطوة تخرق أوسلو 27.11.2020، الغد.....176
يجب أن يدرك بايدن أن حكومة إسرائيل ماضية في خطتها المسيحانية لمنع إقامة دولة فلسطينية 23.1.2021، الأيام.....179
المعالم والأحداث المركزية.....183

حوار في ظل حرب لبنان

28.9.2006، الأخبار

كان الهدف من استخدام الجيش الاسرائيلي خلال كل سنوات وجود اسرائيل هو الدفاع عن سيادة الدولة وسكانها وتوفير شروط سياسية كي توجد فرصة في عدم استخدامه مرة أخرى. وما بين هذين الهدفين هناك فرصة زمنية للمجتمع كي يرسخ نفسه اقتصادياً وثقافياً وأمنياً. الحرب الأخيرة في لبنان وضعت علامات استفهام عن مدى نجاح اسرائيل في تحقيق الهدف الأول (أمن اسرائيل). لكن هناك تساؤلات كثيرة عن الهدف الثاني، وهل تعتبر الخسائر فشلاً في تحقيق الهدف الأول فقط، أو أنه فشل متراكم في ظل أداء الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة أخيراً لتحقيق الهدف الثاني؟ من يركّز على الأثمان ليبرهن على فشل الدولة في الدفاع عن مواطنيها، أراد ان تضرب اسرائيل البنى التحتية اللبنانية وان تهاجم سوريا، كما أراد ان تحتل جنوب لبنان حتى شمالي الليطاني، لكن هذه المطالب غير سوية ولا تتساوق مع فهم العلاقة بين الهدفين المراد للجيش أن يحققهماعلى اسرائيل أن تقوم باستحضار الهدفين معاً، لدى قيامها بدراسة معمقة لمجريات الحرب وما سبقها. والأسئلة الواجب طرحها يجب ان تتعلق بقدرة الجيش وجاهزيته في تحقيق النتائج العسكرية، أو قدرة الطبقة السياسية على إدارة معركة حربية بعد انشغالها بفك الارتباط والعمال وأرباب العمل، هل كانت هناك ملاءمة ما بين الأداء السياسي الرافض للمفاوضات مع سوريا والأمر بالخروج الى الحرب خلال ساعات؟ هل أدركت اسرائيل ان استخدام القوة بصورة لا تحقق الأهداف سيؤدي الى نتيجة عكسية؟ هل المجتمع الاسرائيلي جاهز ومستعد لدفع ثمن الحرب؟ هل كانت هناك إمكانية لعدم تحريف الهدف الثاني مع الوصول الى الحسم العسكري والانتصار التام على حزب الله؟ انتصار اسرائيل العسكري في حرب حزيران 1967 استطاع ان يحافظ على سيادة اسرائيل وان يحافظ على سكانها، وكرّس في وعي العالم العربي تصوراً للاعتراف بوجودها. وانتصار اسرائيل في حرب يوم الغفران 1973، وإن كان أقل مستوى، كرّس الهدوء على الحدود مع مصر طوال ثلاثة عقود. لا يمكن اسرائيل ان تفقد تفوقها العسكري والاقليمي، حتى مع وجود اتفاقات سلام، وخاصة في ظل مواجهة التهديد الايراني، وبالتالي عليها ان تستخلص العبر الادارية والقتالية من الحرب التي قد تُستأنف في أي لحظة. إلا ان المهم هو ان تدرك اسرائيل بأنها لا تستطيع ان تحصل على استقرارها بواسطة استخدام القوة العسكرية فقط. إن قرار مجلس الأمن 1701، ليس نتيجة سياسية مثلى لاسرائيل من أجل تحقيق الهدف الثاني، إلا انه ينطوي على العناصر التي توفر لها الاستقرار لاحقاً، ولقد استطاع هذا القرار ان يزرع أشتالاً صغيرة على صورة نشر الجيش اللبناني في الجنوب ونزع سلاح حزب الله، وهو ما يمكن ان يمنع عودتنا الى الواقع الذي كنا فيه قبل ذلك. علينا ان نعتني بهذه الأشتال من أجل منع حرب أخرى. ما يجب على اسرائيل القيام به، وان تفضله على المحاولات الأحادية الجانب والقائمة على منطق القوة والتسلط لحل الصراع، هو استئناف الحوار مع لبنان وسوريا والفلسطينيين، في موازاة الحفاظ على الحوار مع الأسرة الدولية.

الدولاب يعود الى الوراء

18.10.2009، سما الإخبارية

في ختام حملة "رصاص مصبوب" ترسخ التقدير بان نتائجها ستفحص اساسا من حيث الشكل الذي ينجح في اقرار سياقات اقليمية بعيدة المدى. مصر تمنع التهريب وتحقق المصالحة الفلسطينية الداخلية، بشكل يخضع حماس عمليا لقيادة محمود عباس؛ الولايات المتحدة تعمل على استئناف المفاوضات بين السلطة الفلسطينية واسرائيل لسحب الاساس الذي تستند اليه ايران في محاولاتها لتحقيق هيمنة اقليمية. جملة الاحداث في الاسابيع الاخيرة، والتي كانت ذروتها في توقيع فتح على اتفاق المصالحة، تدل على الفشل في تحقيق هذه الاهداف، وما حذرنا منه يتحقق – الدولاب يعود الى الوراء، حماس تتعاظم، ابو مازن يضعف، التسلل الايراني يتعمق، هناك مؤشرات على استئناف النار في القطاع، في شرقي القدس يوجد هياج وهناك تخوف من ضعضعة العلاقات بين اسرائيل ودول المنطقة. في الاشهر التسعة التي انقضت، مع ان ابو مازن نجح في تحقيق اصلاحات سلطوية، بناء أجهزة امن بل والخروج قويا من مؤتمر فتح السادس، ولكن كل هذا عزز حكمه فقط في اطار فتح – م.ت.ف ، وفي منطقة الضفة، التي يعمل فيها الجيش الاسرائيلي. في المنافسة مع حماس، بمعونة الوساطة المصرية وفي ظل غياب ثمار سياسية، امتنع عن التعهد بتوقيعه اتفاق المصالحة الذي لا يسمح له بعودة جزئية الى غزة ولا يمنحه الشرعية العامة في تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات.وبينما هو مكبل بالرأي العام الفلسطيني بالمطلب الامريكي والاوروبي لتجميد تام للبناء في المستوطنات اضطر للوصول الى اللقاء الثلاثي العقيم في نيويورك والذي استغلته حماس لمواصلة التشكيك بشرعيته. وقد تضررت هذه اكثر من خلال قضية غولدستون. فامتناع السلطة الفلسطينية عن رفع التقرير الى مجلس حقوق الانسان للامم المتحدة اعتبرت في نظر الجمهور الفلسطيني خضوعا للضغوط الاسرائيلية (بالنسبة لرفض اسرائيل تخصيص ترددات لاقامة شبكة خلوية ثانية) والامريكية (التي طلبت ثمنا مقابل جر نتنياهو الى طاولة المفاوضات).فشل المساعي الامريكية لتحريك المسيرة السياسية وتجميد البناء في المستوطنات وتحرير السجينات الفلسطينيات مقابل شريط جلعاد شليت – الى جانب اعلان نصر بان معبر رفح سيفتتح بشكل كامل في اطار اتفاق المصالحة – أكملت حاليا الانقلاب في موقفي ومكانتي حماس وفتح. الاولى، التي سعت الى اتفاق المصالحة لتحقيق شرعية وفتح المعابر تطلب الان من مصر تأجيل توقيعها العلني الى أن تتغير "الاجواء ضد ابو مازن"؛ وهي تقصد عمليا اعادة صياغة الاتفاق بشكل يحرم ابو مازن من حرية العمل السياسي بدعوى انه فقد ثقة الشعب الفلسطيني. اما الاخيرة فتضطر الان الى المسارعة الى تبني الاتفاق قبل أن يتغير، كيف تتمكن من البقاء سياسيا، سواء داخل م.ت.ف ام في المنافسة مع حماس على تمثيل الفلسطينيين. المحاولة الامريكية لمنع المصريين من دفع اتفاق المصالحة، بدعوى انه سيمس بالمسيرة السلمية، بدت تهكمية في ضوء اتضاح الصورة السياسية حيال حكومة نتنياهو. جدير ان يسارع الامريكيون الى أن يضعوا امام الاطراف اقتراح التوفيق الاولي لاستئناف المفاوضات، منعا لتواصل التدهور في مكانة عباس، قبل أن يضطروا الى ابتلاع باقي مطالب حماس. الاستجابة الاسرائيلية للاقتراح يمكنها أيضا ان تساعد في ان تعيد الى مسارها شبكة العلاقات الاستراتيجية بين اسرائيل وتركيا، قبل أن تنهار هذه بالتوازي مع تعزيز العلاقات بين تركيا وسوريا.

أولا يبنون، وبعد ذلك يفكرون

26.9.2009، صحيفة الرأي

القرار الذي أصدرته محكمة العدل العليا في بداية الشهر بالنسبة لأربعة التماسات رفعت في قضية مسار الجدار بين قلقيليا وطول كرم يجمل مداولات طويلة استغرقت ست سنوات ويعكس تطورات القرار القضائي والمشاكل التي رافقت بناء الجدار الذي كان ولا يزال مطلوباً جداً لدولة اسرائيل. هذا القاطع الذي بني على خلفية موجة العمليات الإرهابية وكانت ذروتها العملية الشنيعة التي وقعت في فصح 2002 في فندق بارك في نتانيا كان ينبغي أن يولد في مسار أمني ببناء سريع. غير أنه بني في مسار جاء لتحقيق أحلام الضم والمطامع العقارية. الجدار الذي أبعد بكيلومترات شرقا عن الخط الأخضر وعن منازل مستوطنة تسوفين، جاء ليضم خطط فنية مستقبلية، مقرة وغير مقرة لمنطقة صناعية وحي جديد. بعض من هذه المعلومات، التي أخفيت عن المحكمة الى أن كشف النقاب عنها الملتمسون ادى الى قرار محكمة العدل العليا برفض جزء من المسار مرفقا بالقول انه في الالتماس الذي أمامنا تكشف ظاهرة خطيرة... (وهي) تشير الى حدث لا يمكن التسليم به... نحن نأمل الا يتكرر الامر.

على مدى سنين من المداولات حول باقي المسار، عرض مجلس السلام والامن اقتراحا لمسار كان أمنيا أكثر ومتوازنا بالنسبة للاضرار بالفلسطينيين.

جهاز الامن رفض هذا الاقتراح بحجج امنية واستيطانية. وزير الدفاع، عمير بيرتس وبعده ايهود باراك، امتنعا على مدى اشهر طويلة عم الحسم في قضية المسار البديل رغم ان رئيس الاركان غابي اشكنازي فضل ذلك. في نهاية المطاف حين عرض جهاز الامن على محكمة العدل العليا بديلة، وسمح لرئيسة العليا دوريت بينش برد الالتماسات فيما اشارت الى أن الاعتبار للتحقيق المستقبلي لحي تسوفين الشمالي والذي كان جزءا من تحديد المسار القائم هو اعتبار قريب عن اهداف اقامة الجدار وفي واقع الامر... فان هذا المسار يشبه، في اساه البديل الذي عرضه منذ البداية مجلس السلام والامن. وهكذا، بعد ست سنوات من استكماله، فان الجدار في هذا القاطع سيعدل الى مسار يمنحنا اكثر امنا وينقل الاف الدونمات من الاراضي الزراعية لست قرى الى الطرف الفلسطيني.

كلفة هذا الاخفاء للمعلومات ستكلف دافع الضرائب الاسرائيلي نحو 200 مليون شيكل. وينضم قرار المحكمة هذا الى سلسلة من الملفات التي اضطرت فيها الدولة، لاسباب مشابهة، الى تفكيك واعادة بناء الجدار في مسار امني واكثر توازنا بكلفة عالية.

وستحدد هذه التعديلات ايضا مسار الجدار الذي توقف بناءه عمليا في نهاية 2007. احلام الحكومة في 2003 للضم العملي بنحو 20 في المائة من الضفة، في ظل الاستغلال الانتهازي لمخاوف الاسرائيليين، تقلصت في 2009 الى جدار مبني حول 5.4 في المائة من اراضي الضفة واستكمال 60 في المائة فقط من المسار المخطط له. تفضيل الاعتبارات السياسية والاستيطانية على تلك الامنية لم تنجح اجتياز المحكمة العليا التي وقف الامن ايضا امام ناظريها. قراراتها، الى جانب الضغط الدولي، ادت الى تغيير في غاية الاهمية على مسار الجدار دون المس بالامن الذي يوفره.

قلة يهودية في فلسطين

28.2.2010، فلسطين اليومي

(المضمون: تستطيع الدولة الفلسطينية اذا قامت ان تبقي فيها قلة يهودية من المستوطنين كما تفعل اسرائيل بالمواطنين العرب ايضا - المصدر).

احدى القضايا الصعبة في التفاوض بيننا وبين الفلسطينيين تتصل بعدد المستوطنين الذين يفترض ان يجلوا. فهو يراوح بين مئة وعشرة آلاف، كاقتراح محمود عباس الى سبعين الفا – بحسب اقتراح ايهود باراك وايهود اولمرت. وذلك من بين نصف مليون الاسرائيليين الذين يسكنون اليوم وراء الخط الاخضر. في المدة الاخيرة صرحت القيادة الفلسطينية مرة اخرى عن استعداد لتزن امكان ابقاء اسرائيليين تحت سيادة فلسطينية، وتسمح احيانا تصريحات مشابهة ايضا من رؤساء المستوطنين. لكن قبل ان نتبنى هذا الحل بفرح يحسن ان نفحصه فحصا عميقا.

أبقت لجنة الامم المتحدة عندما أقرت حدود التقسيم في 1947 نحوا من عشرة آلاف يهودي في الدولة العربية المخطط لها. وقد رأت وجودهم، ووجود قلة عربية في الدولة اليهودية، نوعا من الضمان يضمن تعاونا بين الدولتين الجديدتين. أجل إن وجود قلة يهودية في فلسطين سيقف أمام الدولتين تحديا يقتضيهما أن تتناولا قضايا المساواة المدنية، والحكم المستقل الثقافي والمشاركة في الحكم. لكن سؤال هل يصبح هذا التحدي تهديدا للاستقرار متعلق بمستوى استدخال القلتين مكانتهما على أنها كذلك.

وصفة للانفجار

21.3.2010، الغد

عدم استنفاد المسيرة السياسية، المستمرة منذ 17 سنة، وتبلورها إلى تسوية دائمة بين إسرائيل وم.ت.ف، يدفع الفلسطينيين إلى أن يتبنوا عمليا على نحو يشبه إسرائيل سياسة أحادية الجانب بهدف تحقيق أهداف لم تتحقق في المفاوضات. هل لهذه السياسة الجديدة، بقيادة سلام فياض ومحمود عباس فرصة للنجاح، أم ربما سيكون مصيرها كمصير خطة فك الارتباط وجدار الفصل الإسرائيلي؟

إخلاء المستوطنات من قطاع غزة وإن كان أخرجها من سلة المطالب الإقليمية إلا أنه عزز الوهم القاضي بأن تقليص السيطرة الإسرائيلية المباشرة على 7 في المائة من المناطق وعلى نحو 40 في المائة من الفلسطينيين سيساعدنا على "احتواء" سكان الضفة في إسرائيل، والتي ستبقى "كاملة" وفي نفس الوقت "يهودية وديمقراطية". كما أن جدار الفصل، الذي ولد انطلاقا من حاجة أمنية، إلا أنه سعى إلى تثبيت حدود الضم الإسرائيلي لعشرين في المائة من الضفة، ينجح في الحفاظ اليوم على 4.5 في المائة "فقط" من الأرض في "الجانب الإسرائيلي".

رئيس الوزراء الفلسطيني فياض يسعى إلى إقامة مؤسسات "الدولة التي على الطريق" بشكل يمنح مفعولا حقيقيا لإعلان الاستقلال الفلسطيني في العام 1988، بحيث يفون بشروط القانون الدولي. ولكن حتى لو تحققت المبادرة الأوروبية الأخيرة – للاعتراف بالدولة الفلسطينية قبل إنهاء المفاوضات – فإن سيطرة إسرائيل على نحو 60 في المائة من أراضي الضفة تحبط كل مؤشر على الإستقلال من الناحية العملية، فالسيطرة الإسرائيلية على المعابر الدولية، المحاور المركزية، المجال الجوي، المياه والكهرباء، لا تسمح للفلسطينيين بتحقيق خططهم الأساسية مثل إقامة مطار، شق شبكة طرق، تنمية اقتصادية وما شابه.

ولكن الخطر الأكبر الكامن في أحادية الجانب، التي تطبق بالقوة مواقف رفضت في المفاوضات، هو في واقع الأمر خلق الظروف للتصعيد. وحتى لو كانت الخطوات أحادية الجانب لإسرائيل ترمي إلى تقليص الاحتكاك بين الطرفين إلا أنها فشلت في اختبار النتيجة. فالانسحاب من غزة من دون اتفاق ثبت سيطرة حماس في القطاع وجر إسرائيل إلى حملتين عسكريتين وإلى تحديد مسار الجدار حسب اعتبارات سياسية استيطانية جعل الاحتجاج ضده، حسب نمط بلعين، رمزا للمقاومة الفلسطينية بأسرها، التي تحظى بدعم متعاظم من الأسرة الدولية.

تجاهل إسرائيل الفظ لخطة فياض، والمطلب الفلسطيني لتشديد الضغط الدولي عليها والتهديدات بوقف التنسيق الأمني على خلفية التصعيد التدريجي في الأسابيع الاخيرة، كفيلة بأن تدفع حكومة نتنياهو إلى أن توقف أيضا القليل الذي فعلته في موضوع رفع الحواجز ونشر قوات الأمن الفلسطينية. وتجميد البناء، حتى لو كان وهميا، سيتوقف، وتكفي عدة عمليات مضادة كي تتوفر الميزانية اللازمة لاستكمال الجدار في المسار الأقصى.

من هناك، بتشجيع من إيران وسورية ودول أخرى يبدو الطريق قصيرا إلى الصدام بين مؤيدي "شارة الثمن" وأسياد "بلاد البؤر الاستيطانية" وبين مؤيدي "الكفاح المسلح" و"فلسطين واحدة". والأرض ستشتعل والاستقرار القليل، الأمني والاقتصادي، الذي شهدته السلطة الفلسطينية في السنتين الماضيتين سيكون وكأنه لم يكن.

على الفلسطينيين أن يعودوا إلى السعي نحو استئناف المفاوضات، وعلى الأسرة الدولية برئاسة الولايات المتحدة أن تعمل بحزم أكبر حيال حكومة نتنياهو. والتعاون مطلوب ليس فقط لمنع موجة عنف أخرى ولبلورة اتفاقات بل أساسا لتحقيق الاتفاقات في واقع جغرافي يشرب فيه الشعبان في نهاية اليوم من ذات المياه.

النضال لتغيير الوعي

4.5.2010، فلسطين اليوم

ستمتحن جلدية بنيامين نتنياهو في شأن تجديد التفاوض مع الفلسطينيين، في الجملة بمقدار الجهد الذي سيبذله في صوغ الرأي العام في اسرائيل، الذي رسخ فيه وعي أنه "لا شريك" بسبب شعارات رئيس الحكومة ايضا.

اولا، يجب عليه ان يواجه التصور الاسرائيلي الذي يقول ان مكانة المناطق هي في أحسن الحالات مختلف فيها (في الاكثر ينظر الى المناطق على أنها "مناطق محررة"، أو "مناطق موعودة" في كتاب الانتداب او أقوال البطولة). ان قرارات الامم المتحدة التي تقرر انها "مناطق محتلة" للدولة الفلسطينية – لا يحسب لها حساب. وعلى ذلك فان كل نسبة ضئيلة من الضفة تخرج عن سيطرة اسرائيل هي بمنزلة تنازل، لا في البعد التاريخي فحسب بل في مقام الملك أيضا.

ثانيا، الواقع الذي تسيطر فيه اسرائيل على الضفة يرى نقطة بدء لـ "التنازلات المتبادلة". التنازل الفلسطيني في 1988 عن 78 في المائة "من فلسطين التاريخية" لا يعد ذا موضوع. فقد أبرز منذ ايهود باراك الى نتنياهو الموقف الاسرائيلي الذي يرفض تبادل الاراضي بنسبة 1:1.

ثالثا، يجب على نتنياهو ان يواجه الانطباع الذي حدث عند الجمهور وهو ان ايهود اولمرت مثل باراك "أعطى كل شيء" وأن الفلسطينيين رفضوا. يتناول تعبير "كل شيء" في الوعي الاسرائيلي قضية المناطق ويتجاهل القدس واللاجئين والأمن. مط الفلسطينيون تفسير قرارات الامم المتحدة لمصحلة المطالب الاسرائيلية. برغم ان الجماعة الدولية ترفض شرعية المستوطنات، اقترح الفلسطينيون تبادل أراض يمكن من ابقاء 75 في المائة من المستوطنين تحت سيادتها؛ وبرغم ان الجماعة الدولية قررت ان مكانة شرقي القدس كسائر الضفة، وافق الفلسطينيون على ابقاء الاحياء اليهودية تحت سيادة اسرائيل؛ وبرغم مركزية قضية اللاجئين، وافق الفلسطينيون على حلها العملي باستيعابهم في فلسطين وبالتعويض؛ وبرغم ان لكل دولة حقوقا راسخة تتعلق بالمجالين الجوي والبحري، وباقامة جيش وغير ذلك، استجاب الفلسطينيون للمطالب التي تقتطع من سيادتهم.

رابعا، ينبغي مجابهة تقديم الجمهور الاسرائيلي لصوغ الواقع بالقوة على البحث عن الشرعية الدولية – "ليس مهما ما يقوله الأغيار، المهم ما يفعله اليهود". ان مصدر هذا التصور هو نجاح اسرائيل في أن تحظى باعتراف العالم بالمناطق التي احتلت في حرب الاستقلال، والذي حدث على فرش واقع وخصائص تختلف في جوهرها عن تلك الموجودة اليوم. إن مضاعفة مشروع الاستيطان ثلاثة مرات في اثناء اتفاقات اوسلو بين عن وهم أن نستطيع ضمها لاننا بنيناها فقط.

يجب على نتنياهو والجمهور في اسرائيل أن يذوتوا حقيقة أننا لا نعطي الفلسطينيين في الاتفاق دولة، بل نحصل من جديد على الدولة اليهودية من مجال عربي مستعد لأول مرة لقبولها لا حبا بل لعدم الخيار. أتمت اسرائيل في التفاوض كثيرا من "الآلاعيب المسبقة"، أكثرها على نفسها. اقترب باراك واولمرت أكثر من شارون ونتنياهو. لكن لم يكن لأحد من رؤساء الحكومة الشجاعة للمضي الى نقطة يمكن فيها انتاج الاتفاق. فالى ان نقوم هناك راغبين، سيفضل الفلسطينيون البقاء في الحضن الآمن للقرارات الدولية، مؤملين ان تتحقق مخالفة لمصالح اسرائيل.

إن حل البقاء سيعفي اسرائيل في الحقيقة من مواجهة الاخلاء، لكنه قد يضعف موقفها مما يتعلق بتبادل المناطق. إن عدم وجود علاقة بينة بين موقف اسرائيل المناطقي والموضوعات الأمنية، والماء والبنى التحتية وخوفها من تهديد الاخلاء، تمكن الفلسطينيين مع تبني حل البقاء، ان يطلبوا بقوة أكبر اقتطاع "أصابع" الاستيطان المتغلغل في عمق أرضهم مثل أريئيل وكدوميم.

إن حل البقاء سيقتضي تناول مساحة الأرض التي تقع عليها المستوطنات الـ 96 التي لا يشتمل عليها مطالب اسرائيل المناطقية او الـ 107 خارج الاقتراح الفلسطيني. تقف مساحة العامة على 84 – 114 الف دونم، هي 1.5 – 0.2 في المائة من مساحة الضفة على ترتيب مواقف الطرفين. هل ستنتج هذه الحقيقة مطلبا فلسطينيا ان تخصص اسرائيل، الى تبادل الاراضي، مساحة مساوية لبلدات جديدة للقلة العربية فيها؟

لن يستطيع الطرفان التهرب ايضا من مواجهة مكانة هذه الاراضي. منذ 1967 الى اليوم، وبرغم قرار محكمة العدل العليا الذي حظر ذلك – استمرت اسرائيل على بناء المستوطنات والبؤر الاستيطانية على اراض فلسطينية. تبلغ نسبتها اليوم 40 في المائة من اراضي المستوطنات شرقي الجدار.

ستضطر اسرائيل وفلسطين الى اظهار سخاء كبير نحو أصحاب الأرض التي سلبت، كي يتفضلوا بقبول المستوطن جار لهم.

لزيادة احتمالات نجاح هذا الحل يحتاج الى قرارين. اولا، يجب على اسرائيل ان تكف عن توسيع المستوطنات خارج خط مواقعها. إن الرخصة التي بذلت في "سنة التجميد" لنحو من 1500 وحدة سكن جديدة شرقي الجدار، ومنح بلدات معزولة مكانة أفضلية وطنية ليسا السبيل لفعل ذلك. في مقابلة ذلك، الكف عن "تبييض" واخلاء البؤر الاستيطانية غير المرخصة، التي يقع بحسب معطيات "سلام الان" نحو من 84 منها على نحو كامل او جزئي، على أراض خاصة، قد يضائل مشكلة الأراضي الخاصة.

تستطيع اسرائيل وفلسطين البقاء مع قلة يهودية وعربية داخلهما. إن اقامة دولة فلسطينية سيضمن اولا ان يستطيع الفلسطينيون تحقيق تقرير مصيرهم المستقل خارج حدود اسرائيل، وثانيا يستطيع اولئك الذين لا يوافقون على كونهم قلة أن يهاجروا دائما الى البيت القومي لشعبهم وراء الحدود.

من يريد السفر في شارع 344

27.5.2010، سما الإخبارية

الخطاب العام في شأن قرار محكمة العدل العليا المتعلق بالشارع 443 – الذي يفترض ان يفتح غدا لحركة الفلسطينيين المراقبة المحدودة – ينحصر في الغاء الأمر الذي يحظر حركة الفلسطينيين. يتجاهل هذا الخطاب دور الشارع في تحقيق السياسة الاسرائيلية المتعلقة بمنطقة "غلاف القدس". يلحظ أن جهاز الأمن لم يتعلم شيئا من قضية جدار الفصل. فعلى حسب استعداده لتحقيق قرار الحكم بواسطة جدار ومعابر جديدة، وبكلفة كبيرة جدا، يثبت مرة أخرى ما ورد في تقرير برووديت. قضى التقرير في زمانه بأن "سلوك بناء الجدار هو مثل آخر على تفكير وسلوك مختل مبذر... رأى الجيش نفسه مقاولا ثانويا ينفذ أوامر بناء جدار". اليوم أيضا بقي الجهاز مخلصا لتحقيق الخطة السياسية، التي تعتمد على تقديرات غريبة على الأمن، وتسخر من روح محكمة العدل العليا والأفق السياسي. إن الحاجة الأمنية التي ولدت العمليات الأرهابية رد عليها بجدار الأمن. بني الجدار بجوار الخط الأخضر واشتمل على مستوطنات قربه. لم ترد اسرائيل تأمين الشارع 443 من نموذج الأمني لسائر الشوارع في الضفة، بل رأته وسيلة لأقرار الحدود الدائمة لـ "ممر" القدس الجديد. كل ذلك بنسيج أمني يرمي الى ابعاد الفلسطينيين عن المنطقة وشمل مناطق لتوسيع المستوطنات في المنطقة وعلى رأسهاجفعات زئيف. إن 15 كيلومتر من الجدار بنيت عند ظاهر رام الله وثلاثة كيلومترات منه شمالي الشارع 443، قد ضما آلاف الدونمات يملكها فلسطينيون الى جعفات زئيف، وأبقيا 5 كيلومترات من الشارع في "الجانب الاسرائيلي". ومن أجل الامتناع عن تفتيش أمني لعشرات آلاف السيارات الاسرائيلية التي تستعمل الشارع، ومن أجل توفير اقامة المعبر المطلوب على خط الجدار في بيت حورون وتوسيع المعابر في مداخل 443 الى اسرائيل، اختارت اسرائيل منع الفلسطينيين استعمال الشارع ماديا – وبعد ذلك بأمر عسكري. ألزم الحظر جهاز الأمن بناء شوارع للفلسطينيين. وهكذا بني اثنان في معبر تحت 443 وواحد شرقي جفعات زئيف بطول عام بلغ 22 كيلومتر وبني نفق طوله 1400 متر. قضت محكمة العدل العليا مبدئيا بأنه لا يمكن ملاشاة الغاية الرئيسة للشارع التي أعلن بها جهاز الأمن عندما علل لقراره على مصادرة الأراضي لشق الشارع في الثمانينيات – أي ربط القرى على امتداده ببتونيا المجاورة لرام الله. لكن الرخصة التنفيذية لجهاز الأمن، التي أعطيت بقرار الحكم، تفرغ من المضمون القرار على تجديد حركة الفلسطينيين في شارع 443 وتجعله علامة ميتة من الناحية العملية. مكنت محكمة العدل العليا، واختار جهاز الأمن البقاء مخلصا للهدف السياسي لا لهدف قرار الحكم. فبدل أن يخرج من الجدار خمسة الكيلومترات من الشارع، أوجد عشرات الملايين لبناء نقطتي تفتيش جديدتين عند المداخل الى 443 وعند المعبر قرب معسكر "عوفر" – وكل ذلك باسم الأمن. ما الذي سيدفع الفلسطينيين، بحسب رأي جهاز الأمن الى دخول الشارع 443 عندما يصحب ذلك تفتيش أمني آخر ينتظرهم في نهايته حاجز يمنع مواصلة سفرهم الى رام الله؟ أخفقت اسرائيل أيضا بقصر رؤية سياسي. في تسوية دائمة، سيكون الشارع 443 مفتوحا لحركة الاسرائيليين بترتيبات خاصة. بدل جعل قرار محكمة العدل العليا قاعدة لصوغ واقع حركة مشتركة، اختارت اسرائيل أن تنسج زيادة على جدار الأمن نظاما آخر، يريد أن يضع يده على كل شيء – لكن الاحتمالات أكبر بأن يبقينا بلا شيء.

التجميد شرط للسلام

7.9.2010، سما الإخبارية

في ضوء قبول الفلسطينيين فكرة تبادل الاراضي، فان الصراع على تجميد البناء في المستوطنات ليس صراعا على مجرد وجودها، لان أكثر سكانها سيضمون الى اسرائيل في كل اتفاق. الصراع على تجميد البناء هو صراع على الوعي الذي يريد كل طرف أن يهبه للجمهور الاسرائيلي والدولي – بين أرض اسرائيل الكاملة ودولتين للشعبين – ولهذا فانه مهم لوجود المسيرة السياسية. علم أنصار أرض اسرائيل الكاملة علما يقينا أن تقدير اسحاق رابين أنه يكفي اسكان نصف مليون اسرائيلي في المناطق لاقرار واقع لا ينعكس، لا يتحقق وأن الوعي الدولي لا يرى الضفة الغربية جزءا من اسرائيل. وبينت اسرائيل الى ذلك أنها تستطيع اخلاء المستوطنات عوض سلام مع مصر. وهم يدركون أن بؤرة استيطانية أخرى وحيا آخر لن يغير الميزان السكاني في الضفة. لكنهم على ثقة بأنه ما استمرت مسيرة البناء فان الواقع في الميدان يضائل احتمال تقاسم البلاد. رفض وزير الدفاع استيعاب هذا الى الان. فقد اعتاد تسويغ اعطاء رخص البناء في المناطق بأنه لا يهم ولا يغير من الأمر شيئا أين وكم نبني، لأنه في اللحظة التي يتفق فيها على خط الحدود – سيكون الحكم معلوما للجميع. لكن اذا جمد مناحيم بيغن البناء قبل اتفاق السلام مع مصر، فمن المناسب فعل ذلك بعد أن استمر التفاوض 17 سنة، وزاد عدد الاسرائيليين الذين يعيشون خارج الكتل الاستيطانية من 20 ألفا الى 120 ألفا. سيكون اعلان آخر من نتنياهو بالتجميد، اذا حدث أشد أهمية من اعلان رابين في 1992 "تجفيف" المستوطنات. فقد كان الحديث آنئذ عن تغيير ترتيب الاولويات الوطني بغير ذكر لدولة لـ "دولة فلسطينية". في العام الماضي عندما اقترح الامريكيون البناء في الكتل الاستيطانية وحدها رفض نتنياهو ذلك. طبق التجميد على المصوتين ليهدوت هتوراة وشاس الذين يسكنون بيتار ومودعين العليا،كي يضمن هذان الحزبان لمعاودة البناء في الضفة، ضغطا يعادل الضغط الامريكي. لكن معنى مصالحة "الكتل" اليوم انه سيضطر الى جعل مشروع الاستيطان الذي هدفه انشاء واقع ووعي دولة واحدة، الى واقع يخدم خاصة فكرة الدولتين – من طريق اقرار فعلي لحدود لاسرائيل بين البحر والاردن. هل نتنياهو أعمى عن "النور" الذي نجح الوزراء ايهود باراك ودان مريدور وميخائيل ايتان وآخرون في رؤيته: وهو أن مشروع الاستيطان الذي انضاف اليه 200 ألف شخص منذ اتفاقات أوسلو، يؤدي الى أن يفضل عدد أكبر من الاسرائيليين الامتناع عن التفاوض خشية "حرب أهلية"؟ وأنه زاد عدد من يفضلون الديمقراطية لليهود فحسب حتى لو سموا ذلك في العالم "تمييزا عنصريا"؟ وأنه زاد عدد من يقدسون استيطان البلاد كلها حتى لو كانت النتيجة دولة ذات أكثرية عربية؟ وأن عددا أكبر من الفلسطينيين يعتقدون أن استعدادهم للاكتفاء بدولة في جزء من فلسطين فقط غير ذي صلة، لانهم يحاولون تهويد هذا الجزء أيضا؟ وأن عددا أكبر من الفلسطينيين على ثقة بأن الطريق السياسي قد أخفق وأن فكرة المقاومة ستوحد الصف الفلسطيني من جديد؟ وأن عددا أكبر من الناس في العالم يعتقدون أن اسرائيل عنصر يضر بالاستقرار الاقليمي والعالمي، ويعترضون على شرعيتها؟ عليه أن يستوعب أن التصريحات والأعمال مقرون بعضها ببعض، في سعي صادق الى تسوية. لا داعي للحلم بالسلام بغير احداث شروط احراز.

مرة اخرى شعب وحده يسكن

7.11.2010، سما الإخبارية

أحد التهديدات التي تكمن في تحول ايران الى دولة نووية هو التغيير الذي من شأنه ان يحدث في أعقاب ذلك في العالم العربي والاسلامي بالنسبة لهوية القيادة الفلسطينية؛ تغيير يؤدي الى الغاء الاعتراف باسرائيل والاتفاقات معها والعودة الى مفهوم الكفاح المسلح. ايران ترى في تحولها النووي وسيلة لتعزيز مكانتها الاقليمية وضمان بقاء نظامها. ولهذا الغرض فانها تعمل على خلق بؤر داعمة من المنظمات الاسلامية في أرجاء العالم. وعليه، فمنذ التوقيع على اتفاقات اوسلو، وبقوة أكبر منذ انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان، فان ايران هي قوة حاضرة في النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني، من خلال دعمها لحزب الله، حماس، الجهاد الاسلامي وغيرها. محمود عباس وم.ت.ف لا يزالان يريان نفسيهما كجزء من التحالف الاقليمي للدول العربية المؤيدة للغرب – حيال المحور الايراني السوري. بالمقابل، حماس، التي تضع على رأس سلم أولوياتها المشروع الاسلامي في غزة، ترى في مكانة ايران السيادية عنصرا حرجا في ضمان هذا المشروع. من ناحيتها ايران هي العمق الاستراتيجي الاسلامي الذي يضمن بقائها في الصراع ضد اسرائيل وضد الدول العربية المؤيدة للغرب برئاسة مصر. حماس تتصرف "بكياسة ظاهرة" تجاه مصر والسعودية، أما عمليا فانها توسع تعلقها بالمحافل الاسلامية غير العربية، وعلى رأسها ايران وتركيا، وذلك كي تخلق وزنا مضادا لمخططات دفعها الى الانهيار. الجامعة العربية تمنح اليوم الاسناد والاعتراف لـ م.ت.ف وترفض عمليا مساعدة حماس. السلاح النووي سيعزز نفوذ ايران الاقليمي وسيسمح لها باجبار جيران آخرين على منح إسناد سياسي لحماس. هذا التغيير كفيل بأن يزيد البُعد الديني للنزاع ويساعد حماس في السيطرة على م.ت.ف أو في اقامة "م.ت.ف جديدة". عباس يسعى الى العمل على انجاز اتفاق دائم مع اسرائيل – على أساس قرارات الجامعة العربية والامم المتحدة – قبل تعزز حماس تحت جناحي الهيمنة الايرانية. اتفاق يتمتع بشرعية دولية وباسناد من الجامعة العربية، يمنع بقدر كبير امكانية الغائه على أيدي ورثة أبو مازن. على فريق الخبراء الذي شكّله وزير الخارجية افيغدور ليبرمان أن يأخذ بالحسبان هذه الاعتبارات، وعلى اسرائيل ان تستغل نافذة الفرص السياسية طالما كانت م.ت.ف تُقاد بروح عباس ولا تزال تعتبر الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. سياسة نتنياهو تعاني من العمى السياسي بالنسبة للتهديدات التي تطرحها هذه الميول بالنسبة لفرص الاستقرار الاقليمي. وهي تقوم على أساس مذهب فكري لا يربط بين أفعال اسرائيل وقصوراتها وبين فرصها في إحلال استقرار وتطبيع مع العالم العربي. وهي ترى في التفوق العسكري عنصرا رادعا يكفي للاستقرار والأمن ولا تسعى الى أن تضيف شروطا ضرورية من اتفاقات سياسية، تتمتع بشرعية دولية، تعاون اقتصادي وما شابه. هذا المفهوم، الذي يبعث الى الحياة أفكار الموت لـ "شعب وحده يسكن"، يمكن ان يكون مثابة نبوءة تجسد نفسها من ناحية اولئك الذين يعتقدون في اسرائيل بأن إبادتها هي حاجة غير قابلة للتغيير في العالم العربي والاسلامي. غير أن هذا الفكر ليس سوى احياءا للقصة البائسة لـ "متساده" التي قال عنها مناحيم بيغن ان "علينا أن نتعلم من متساده كيف لا نصل اليها. ومن موديعين كيف لا نفعلها".

القمقم الكهربائي

30.12.2010، سما الإخبارية

مثل القمقم الكهربائي، فان السياس الاسرائيلية تجاه النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني في العقود الماضية سخنت وبردت في جملة محاولات حقيقية ووهمية بتحقيق اتفاق، كان يعوزها الاستعداد لدفع شارة الثمن التي حددتها الامم المتحدة، الولايات المتحدة، الجامعة العربية وم.ت.ف . وعلى طريقة كل قمقم، فان التوقعات غير الحقيقية خلفت وراءها في وعي الجمهور الاسرائيلي رواسب كلسية من "جربنا كل شيء". هذه الرواسب يستخدمها بنيامين نتنياهو كي يخفي عن ناظر الجمهور مساحة التوافق التي رغم ذلك تبلورت في قعره، مثلما عرضها هذا الاسبوع في المقاطعة محمود عباس أمام ممثلي معظم الاحزاب الاسرائيلية، ممن دعاهم الى المكان جماعة مبادرة جنيف. في أساس الاتفاقات الانتقالية في مسيرة اوسلو قبع الافتراض بانه من خلال "ثمار السلام" وتنازلات تدريجية سيبنى واقع مؤيد لتحقيق التسوية الدائمة. هشاشة الاتفاقات في ضوء العنف على اشكاله من جانب معارضي الاتفاق في الطرفين، ادت بايهود باراك الى أن يفهم بانه "لن يكون ممكنا اجتياز هوة بقفزتين". وعليه فقد جر ياسر عرفات وبل كلينتون الى كامب ديفيد. ولكن فشل باراك وكلينتون في عرض الحد الادنى اللازم لعرفات ومحاولات عرفات "الركب على ظهر النمر" للانتفاضة الثانية سلبت المسيرة ومجدت النهج احادي الجانب. الوهم، في أنه مقابل الانسحاب من غزة سيسوغ الامريكيون عشرين في المائة من الضفة حاول ارئيل شارون ضمها من خلال جدار الفصل، تبدد مع سيطرة حماس على غزة والضغط الدولي، الذي ترك بالذات غوش عصيون ومعاليه ادوميم خارج الجدار المبني. ايهود اولمرت عاد الى مسار الحوار وقطع فيه شوطا اضافيا في انابوليس. ولكن اولمرت لم ينجح، قبل أن يجبر على الاستقالة، من الاقتراب في اقتراحاته الى الحافة اللازمة لعباس كي يبيعها كتفسير معقول للقرارات الدولية والعربية التي يسير عليها. ولكنه على الاقل سمح لعباس وسلام فياض بتنفيذ اصلاحات امنية واقتصادية استكملت الالتزامات الفلسطينية في المرحلة الاولى من خريطة الطريق ووضعت مرة اخرى مسألة التسوية الدائمة امام نتنياهو. في ظل اعتراف نتنياهو الذي نزع منع بمبدأ الدولتين للشعبين، فانه يقترح اقامة دولة فلسطينية على جزء من اراضي الضفة، وذلك كي ينزع عبء الاحتلال عن اسرائيل، دون أن يمس بالمسائل الاخرى. ولكن هكذا، مثل خطة فك الارتباط، يخدم نتنياهو مصلحة حماس التي تسعى الى تحرير قطعة أرض اضافية من "فلسطين" دون مقابل. وعليه فينبغي العودة لتذكير رئيس الوزراء باننا معنيون بانهاء النزاع، وليس الاحتلال فقط. اسرائيل والفلسطينيون لم يبدأوا في الحوار لان واحدا "اكتشف" حقوق الاخر، بل لانهم فهموا بان لا مفر. اسرائيل خافت من فقدان هويتها اليهودية ونظامها الديمقراطي، والفلسطينيون خافوا من فقدان الارض في صالح المشروع الاستيطاني. في العقد الاخير تعلمنا بان خطوة احادية الجانب او تسوية انتقالية لا تقدمنا الى الامام بل تعزز في اوساط معارضي الاتفاق في الطرفين الوهم في أن الزمن "الذي كسبوه" سيسمح لهم باخضاع الطرف الاخر. أمام نتنياهو يوجد بديلان فقط، اتفاق دائم أو في غيابه انسحاب من جانب واحد الى خط الجدار المخطط له. وعليه فانه يتعين على الجمهور ان يطلب من نتنياهو الكشف عن مساحة التوافق الممكنة القائمة في ارضية هذا القمقم منذ عقد من الزمن ووضعه امام عباس كي يحسم مسألة الشريك لحل النزاع.

تاريخ بلعين

11.1.2011، الحوار المتمدن

في التركيز على موت احدى سكان بلعين نختار المواجهة مع قصة القرية باسرها، التي تقع على مدى العشرين سنة الاخيرة، وكل فصل فيها تضرب رقما قياسيا جديدا في بيروقراطية الشر والمس المتواصل بسلطة القانون. بداية القصة في الاعلان عن 780 دونم من اراضي بلعين كاراضي دولة في 1991. هذا الاعلان لم يستند الى الاجراء الدارج – عدم فلاحة الارض – بل استنادا الى طلب "صندوق انقاذ الارض" من مديرة الدائرة المدنية في النيابة العامة في الدولة في حينه، بليئا الباك، لتسجيل الارض كأرض دولة بدعوى انها اشترتها، ولكنها غير معنية بتسجيلها في الطابو. ووافقت الباك دون أن تفحص على الاطلاق دعوى الشراء كما يفترض القانون، وبعد ذلك نقل الاراضي الى الصندوق. وعلى هذه اقيمت مستوطنة "متتياهو الشرقية". في 2004 بدأ الفصل الثاني من القصة. فقد قرر سكان موديعين عيليت بانه لا يكفي بناء 1.500 وحدة سكن في الحي الجديد، وطلبوا مضاعفة العدد الى 3 الاف. ولكن قبل اقرار المخطط الجديد، سارعت اللجنة المحلية الى اصدار تراخيص بناء غير قانونية، وسارعت شركاء البناء الى اقامة 22 مبنى استنادا الى التراخيص غير القانونية و 21 دون تراخيص على الاطلاق. في شباط 2007 صادق نهائيا المجلس الاعلى على البناء غير القانوني، وجعل متتياهو الشرقية البؤرة الاستيطانية الاكبر التي "تبيض" بأثر رجعي. الفصل الثالث يعنى بمسار جدار الفصل. بدايته في 2004، في رسالة رفعها جهاز الامن يقول فيها ان "المسار تقرر لاعتبارات امنية وطوبغرافية"، ونهايته في 2007، في قرار رئيسة المحكمة العليا قضت فيه بان "مسار الجدار تقرر في مكان عديم الميزة الامنية. وهو يعرض للخطر القوات التي تتجول على طول المسار". وقضت المحكمة بوضوع، بان مخططي مسار الجدار ضحوا بالامن على مذبح التطلع الى توسيع المستوطنة وجندوا لهذا الغرض كل الاجراءات التي ضمن صلاحياتهم. وقضى قرار المحكمة بانه "لا يمكن تفسير هذا المسار الا بالرغبة في ادراج متتياهو الشرقية في غربي الجدار". الفصل الرابع يتعلق بالاستخفاف الذي يوليه الجيش الاسرائيلي لقرار المحكمة العليا. فمع ان المحكمة اشارت ثماني مرات في قرارها بان "على المسار الجديد للجدار ان يضم المناطق المفلوحة في جدول دوليف والمناطق المخصصة للمرحلة الثانية من حي متتياهو الشرقية شرقه"، نشر الجيش الاسرائيلي بعد عشرة اشهر من ذلك مسار جديد يترك هذه الاراضي غربي الجدار. الرئيسة بينش عادت وقررت في آب 2008 بانه "في ضوء الامور التي اتضحت اليوم، على الملزمين بالرد أن يعدوا مسار الجدار البديل بشكل ينسجم والمبادىء التي خطت في قرارنا". في 16 أيلول عاد الجيش الاسرائيلي وتقدم باقتراح آخر للمسار. ولكن مرة اخرى قررت المحكمة في 15 كانون الاول بانه "تبين بان ليس في البديل الذي اختير ما ينفذ اوامر القرار القضائي". الفصل الاخير يتعلق بالتأخير الطويل لجهاز الامن في كل ما يتعلق باستكمال القاطع الناقص وتفكيك الجدار القائم. نقل الجدار في الوقت المناسب كان يمكنه أن يمنع احداث السنتين الاخيرتين، ولا سيما تحول بيلين الى رمز ونموذج المقاومة الشعبية للفلسطينيين بأسرهم.

عباس، خطوة بعد خطوة

1102.3.3، سما الإخبارية

إن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، غارق جدا في صراعات داخلية مع افيغدور ليبرمان على "زعامة اليمين"، الى درجة انه مقتنع بأن عدم التفاوض مع الفلسطينيين، على نحو يُرضي أكثر اعضاء حكومته، يعني الجمود السياسي. ليس نتنياهو متنبها للمسارات السياسية التي تحوكها الرباعية، وهو خاصة أعمى عن الجهد السياسي الضخم الذي يقوم به محمود عباس – بسياسة تختلف عن سياسة ياسر عرفات – من اجل الاعتراف الدولي بفلسطين في نهاية العام. إن عرفات، الذي اجتاز في 1993 "الروبيكون" عندما أعلن بأنه مستعد لأن يستبدل بحلم الوطن الفلسطيني على 100 في المائة من البلاد دولة فلسطينية على 22 في المائة منها، امتنع عن تحويل فتح، المبنية على فكرة الكفاح المسلح، الى حركة هدفها اقامة دولة آتية. إن عرفات التزم برسالة الى اسحق رابين أن يتخلى عن الكفاح المسلح لكنه مع ذلك كله رأى العنف وسيلة شرعية لحث عجلة التفاوض عندما علقت. ادعى عرفات انه ممثل الشعب الفلسطيني كله، لكنه مكّن منظمتي حماس والجهاد الاسلامي من إملاء برنامج العمل بالعمليات التي نفذتاها قصدا الى تعويق الاتفاق الذي وقع عليه هو نفسه. رأى عرفات الكفاح المسلح البديل الوحيد عن الكفاح السياسي. حينما جمد نتنياهو مسيرة اوسلو في 1996 أعاده عرفات الى التفاوض والى التوقيع على "بروتوكول الخليل" و"مذكرة واي"، في أعقاب أحداث نفق حائط المبكى. وعباس بخلاف عرفات يرفض أن يكون "شريكا" للارهاب، برغم المسيرة السياسية الجوفاء التي يحاول نتنياهو تدبيرها. وبهذا يبرهن لاسرائيل ولشعبه على أنه "لا توجد عمليات (ومع ذلك كله) يوجد عرب". فبدل الكفاح العنيف يقيم للكفاح السياسي رجلين أخريين: الاولى، بناء دولة آتية بواسطة خطة رئيس الحكومة سلام فياض، والثانية المكملة لها هي الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية. يعمل عباس من اجل تأسيس من جديد للسلطة المركزية للسلطة الفلسطينية معتمدا على اصلاح أمني واصلاح مؤسسي – اقتصادي: إبعاد حماس عن المجال العام في الضفة، وكف جماح كتائب شهداء الاقصى، وفرض القانون والنظام والتطوير الاقتصادي مع تأكيد تعزيز الطبقة الوسطى. تتمتع حكومة نتنياهو في الحقيقة بالاستقرار الأمني في الضفة الذي يُسهل عليها اخفاء وجود الصراع عن نظر أكثر الجمهور في اسرائيل. لكن عباس على نحو يسبب امتعاضهم لا يكتفي بارضاء اسرائيل؛ فهو يُبين للعالم انه وفى بنصيبه من خريطة الطريق وانه يتوقع ان تطلب الجماعة الدولية الى اسرائيل الوفاء بنصيبها. تم تجنيد الجماعة الدولية على حذر؛ ففي البدء طلب عباس الحصول على تنديد بالمستوطنات عامة وبالبناء في القدس خاصة، لكن قرار النقض الامريكي منع التنديد. وهذا الاجراء، وبين يديه الانقلابات في العالم العربي، يحث الرباعية على اجراء لقاءات عاجلة لصياغة مخطط سياسي يتوقع ان يكون هذه المرة أقرب الى المواقف الفلسطينية. على حسب تصور عباس، قد تمهد الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية بعد ذلك قُبيل ايلول 2011 الطريق لاجراء فلسطيني جريء أساسه اعتراف شامل من الامم المتحدة. آنذاك يستطيع نتنياهو ان يخطو يدا بيد مع ليبرمان وايلي يشاي الى صناديق الاقتراع. لكنه حتى لو خرج عن صناديق الاقتراع فائزا فقد تنتظره من الجانب الثاني دولة فلسطينية معترف بها ومحتلة "طيّرها" عباس من تحت راداره المُطفأ.

الشعب الذي يسكن وحده

17.4.2011، المجموعة 194

في الأسابيع الأخيرة ملأت آذاننا تحذيرات مما يترصدنا في أيلول 2011، عندما سيطلب الفلسطينيون إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعترف بدولة في حدود 1967. اشترك في التحذيرات كثيرون، من وزير الدفاع اهود باراك، الذي تحدث عن "تسونامي سياسي"، مروراً برئيس الحكومة السابق اهود أولمرت الذي يقول إن "الركود السياسي هو تهديد لإسرائيل"، إلى مبادرة جنيف، ومجلس السلام والأمن و"إسرائيل تبادر"، الذين حذّروا من أن "جر الأقدام يفضي إلى عزلة دولية".

يخشى المحذرون إجراءات دولية تضر بمكانة إسرائيل. لكن رئيس الحكومة أعمى عما "كُتب على الجدار"، بل إن هذا لا يثير قلقاً في المعسكر القومي عن يمينه. ليس في النتائج المرتقبة نذير سوء لاعتقادهم ورؤياهم. لكن ماذا في شأن الأكثرية المسماة "صامتة"؟ تلك التي وعدوها بـ "الأمن والسلام"؟ تلك التي تدفع الضرائب وتخدم الخدمة الاحتياطية وتتجول في العالم ولها علاقات متبادلة اقتصادية وثقافية وعلمية؟.

عندما حذروا من فقدان الأكثرية اليهودية إذا امتدت دولة إسرائيل بين البحر والأردن . هدّأوا نفوسنا بأنه توجد حلول مثل الترحيل وجنسية لليهود وإقامة للعرب. وعندما قيل إن هذه "الحلول" ستفضي إلى ضياع الديمقراطية بيّنوا لنا أن "مملكة بيت داود" لا تحتاج إلى ديمقراطية. وعندما زُعم أن الاستمرار في حكم شعب آخر سيضعف قيم المجتمع قالوا إن العكس هو الذي سيحدث. لكن في استطلاع للرأي قام به صندوق "أبيرت" بين الشباب في إسرائيل وُجد أن نسبة الفتيان اليهود الذين يولون هوية إسرائيل الديمقراطية أهمية قد انخفضت من 26 في المائة إلى 14 في المائة. يعتقد نصفهم انه ينبغي أن يُمنع العرب من أن يُنتخبوا للكنيست، ويؤيد ربعهم والمتدينون ضعف العلمانيين، يؤيدون عصياناً مدنياً عنيفاً لقرارات الحكومة التي تتعلق بمسيرة السلام.

إن اعترافاً دولياً بفلسطين وقبولها عضوا في الأمم المتحدة قد يكونان "قفز رتبة" في مسار سلب إسرائيل شرعيتها الذي يجري عليها. وقد تدفعها أفضل صديقاتها اليوم إلى موقف "البرصاء". لن يحدث هذا بمرة واحدة لكن "الشعب الذي لا يحسب للأغيار حساباً" سيضطر في المستقبل إلى السكن وحده.

من الذين سيعانون من القطيعة الاقتصادية آنذاك؟ أولاً، شركات الهاي تيك في "دولة تل أبيب". غير أنها ستنقل سريعاً مقراتها إلى الخارج لكن ماذا سيحدث للمصانع الأخرى في الضواحي؟ من الذي سيدفع ثمن القطيعة الثقافية . العلمية . إن أولئك الذين يرفضون "التعليم الجوهري التقني" والذين يُبعدون أبناءهم عن "الغرباء" والذين يخشون "الذوبان في الآخرين وأن يصبحوا يونانيين"، لن ينهاروا من ذلك.

لكن ماذا عن الباحثين والمحاضرين والمعلمين في إسرائيل؟ أولئك الذين يخالف تصورهم العام تصور الآخرين؟ وماذا عن الفنانين والأدباء والشعراء؟ أولئك الذين لا يستمد إبداعهم ومصدر عيشهم من الرقص حول قبور الصدّيقين؟.

من سيشعر بأنه ذليل حينما يُعرف الإسرائيليون بأنهم سياح غير مرغوب فيهم في الخارج . هل أولئك الذين يريدون الاستجمام وقضاء العطل في العالم أم أولئك الذين يعتبرون "أرض البؤر الاستيطانية" في ايتمار ويتسهار "عالماً كاملاً" ويعتبرون "يشع هي الكون"؟.

إن نتنياهو أعمى عن التأثيرات المزعزعة في العالم العربي في علاقته بإسرائيل وعن التحول في موقف صديقات إسرائيل . ألمانيا وفرنسا وبريطانيا . وعن مشكلات الولايات المتحدة. اختار رئيس الحكومة ومعسكره أن يعيشوا إلى جانب الواقع وأن يهددوا بإجراءات من طرف واحد وان يقترحوا في مقابلة ذلك خطة "سياسية" داحضة. لكن عندما سيفتح عينيه سنضطر إلى أن نعترف من جديد بمقولة فيكتور هوغو: "لا شيء يستطيع أن يوقف فكرة آن أوانها".

لا حدود

19.6.2011، سما الإخبارية

ليس للبلد أو للشعب "حدود تاريخية" كما يدل التاريخ. لانهما "تغيرا مرارا كثيرة بحسب الصدفة"، كما كتب اسحق بن تسفي ودافيد بن غوريون في 1918. وكذلك يدل التاريخ على أنه لا توجد "حدود طبيعية". لان "الحدود الطبيعية هي دائما الخطوط التي تريد الدولة التوسع اليها. لانه لم تُعبر دولة قط عن رغبتها في الانسحاب الى حدود طبيعية" (بريسكوت). ويدل ذلك في نهاية الامر على انه لا توجد حدود "قابلة للدفاع عنها" لان "تاريخ الشعوب مملوء بتدمير الحدود أكثر من الحدود المستقرة" (لوبين). الحدود وتعريفها نتاج مصالح بشرية. في رد على اقتراح لجنة بيل (1937) طلبت الوكالة اليهودية برئاسة بن غوريون، عن تأمل بعيد المدى، أن تحدد للدولة اليهودية حدودا قابلة للدفاع عنها لا في وجه البنادق وآلات اطلاق النار فحسب بل في وجه "معدات متطورة – مدافع ثقيلة وطائرات". وبرغم انها أرادت أن تضيف للدولة "عمقا استراتيجيا" وقف اقتراحها عند نحو عشرة آلاف كيلومتر مربع فقط – أي 40 في المائة من مساحة اسرائيل في حدود 1967. إن توسيع المناطق التي تسيطر عليها اسرائيل بثلاثة أضعاف في حرب الايام الستة لم يصد مصر عن الهجوم على اسرائيل وجباية ثمن دامٍ مقابل تصور أن "شرم الشيخ بلا سلام أفضل من سلام بلا شرم الشيخ". وأدخلنا صدام حسين جميعا الغرف المغلقة في 1991 من غير أن يحرك دبابة واحدة الى الغرب. وفي العقد الأخير تجعلنا حماس وحزب الله نهرول مرة كل سنتين الى الغرف الآمنة، ومن الواضح للجميع أن المواطنين في الحرب التالية سيصابون أكثر من الجنود برغم نظم الحماية مثل القبة الحديدية وصواريخ "حيتس". يختلف القرن الواحد والعشرون عن القرن العشرين في كل ما يتعلق بالتهديدات والتقنية والشرعية التي تحظى بها النضالات من اجل الحرية والقيود على استعمال القوة. ويقتضي الامر مضاءلة وزن السيطرة على الارض والقدرة التقنية في عناصر مصطلح "الحدود القابلة للدفاع عنها". أو بعبارة الرئيس اوباما: "التقنية وحدها ستُصعب على اسرائيل حماية نفسها مع عدم وجود سلام حقيقي". وعلى ذلك ينبغي توسيع معنى مصطلح "حدود قابلة للدفاع عنها" داخل المجال العسكري وخارجه. اعتمادا على القرار 242، استطاعت اسرائيل أن ترسم قبل اربعة عقود حدودا قابلة للدفاع عنها مع مصر بواسطة اتفاق سلام اشتمل على نزع السلاح من سيناء واقامة قوات امريكية فيها. وعرض نتنياهو مثل اولمرت وباراك ورابين قبله الانسحاب من هضبة الجولان كلها مقابل اتفاق سلام مع سوريا يشتمل على نزع السلاح. إن سياسة "الجسور المفتوحة" بين اسرائيل والاردن منحت علاقتهما استقرارا قبل اتفاق السلام بكثير. وهكذا فان اتفاق سلام اقليميا يشمل تطبيعا كما تعد مبادرة الجامعة العربية، يمنح الأمن أكثر كثيرا من بضعة آلاف الدونمات في غور الاردن. برغم حقيقة ان التهديدات تغيرت – من هجوم بري في السبعينيات والثمانينيات الى الارهاب والصواريخ والسلاح غير التقليدي في القرن الواحد والعشرين – وبرغم اتفاقات السلام التي وقعت مع مصر والاردن، تختفي كل هذه التفاهمات والحلول السياسية من جعبة نتنياهو حينما نُداني الفلسطينيين. فبرغم أنهم وافقوا على تجريد دولتهم من الجيش والسلاح الثقيل، واقامة قوات من حلف شمال الاطلسي في ارضهم، وعلى استعمال اسرائيل للمجال الجوي – ما زال نتنياهو، محاولا ان يخفي رفضه الأساسي لدولة فلسطينية، يعلن بأن استمرار السيطرة الاسرائيلية على المناطق بقدر عشرات بالمئة من الضفة سيمنح اسرائيل الأمن فقط.

كلفة الجشع

20.7.2011، القدس العربي

في هذه الايام بدأت الاشغال لتعديل مسار جدار الفصل في المنطقة التي بين طولكرم وقلقيلية، تبعا لقرار محكمة العدل العليا في الالتماسات التي رُفعت قبل نحو سبع سنوات. وهكذا، يستكمل جهاز الامن في الاشهر الاخيرة، الى جانب تعديل المسار في الفيه منشه، نعلين وبلعين، احدى ذُرى مسيرة الجشع، التبذير للاموال العامة، التسيب الامني، تضليل محكمة العدل العليا والمس بمكانة ومصداقية الجيش الاسرائيلي.يدور الحديث عن منطقة فيها مستوطنتان سلعيت وتسوفين اللتان تعدان معا نحو 350 عائلة. بسبب قربهما من الخط الاخضر اندرجتا في 'الجانب الاسرائيلي' من الجدار، الذي بُني ايضا بهدف حماية البلدات الاسرائيلية كوخاف يئير، تسور يغئال، الطيبة وغيرها، من موجة الارهاب في الانتفاضة الثانية. ولكن فضلا عن الحاجة الامنية، أضاف مهندسو الجدار، باقرار من حكومة اريئيل شارون، آلاف الدونمات من الاراضي الفلسطينية المفلوحة، وذلك للسماح بالتوسع المستقبلي للمستوطنات. ليس جدارا أمنيا، مؤقتا، غايته حماية الاسرائيليين على جانبي الخط الاخضر مثلما شرحت رئيسة المحكمة العليا دوريت بينش: 'اذا كانت حياة الانسان في خطر، فاننا ملزمون بأن نصادق على الجدار كي ننقذ حياته. ولكن ينبغي له أن يكون قريبا من منازل المستوطنات' بل جدار تُمليه اعتبارات غريبة عن الامن، لدرجة التسيب فيه، والذي يأتي ليرسم مجال التوسع المستقبلي للمستوطنات.بداية هذا الستار في قرار صدر في حزيران 2006 بالنسبة للمسار شرقي تسوفين. فقد قضت محكمة العدل العليا في حينه بأنه 'في الالتماس الذي أمامنا برزت ظاهرة خطيرة: لم تُعرض على المحكمة العليا الصورة بكاملها. الالتماس الذي أمامنا يشير الى حدث لا ينبغي التسليم به'. يتبين أن اضافة الارض، بمسافة 3 كيلومترات، كانت في صالح التوسع المستقبلي غير المقر للمستوطنة. وفقط بعد أكثر من ثلاث سنوات من التأخيرات والاهانة للمحكمة، عدّلت وزارة الدفاع المسار. ولكن طلب المستشار القانوني للحكومة تعيين لجنة تحقيق لمنع تكرار الحدث، تبدد.الالتماس الثاني تناول المنطقة التي في شمال سلعيت. بعد اربع سنوات من المداولات قبل جهاز الامن اقتراح مجلس السلام والامن، وفي هذه الايام بدأ يطبقه. وهو سيبني 6 كيلومترات جديدة وسيحل 4.2 كيلومتر قائمة. والاشغال ستنتهي في نهاية 2012، من اجل مواصلة تعديل الجدار في منطقة الالتماس الثالث، شمالي تسوفين، حيث طلب جهاز الامن الضمان بأن يقام حي جديد لتسوفين. رغم طلب محكمة العدل العليا من وزير الدفاع، اهود باراك، الحسم بين الجدار القائم والمسار الذي اقترحه مجلس السلام والامن بصفته 'صديق المحكمة' . اختار الأخير تأجيل حسمه على مدى أكثر من سنة. وفقط بعد أن أوضحت الرئيسة بأن 'نيتها تتمثل في حماية المستوطنات في منازلها القائمة فقط' عقد وزير الدفاع نقاشا سمع فيه موقفا واضحا من جانب رئيس الاركان غابي اشكنازي: 'لا ينبغي للجيش الاسرائيلي أن يتدخل في تحديد مسار الجدار، عليه أن يُبقي القرار للقيادة السياسية'. وقضى رئيس الاركان ذلك بعد أن اكتشف بأن مسار الجدار في المنطقة لم يتقرر لاعتبارات امنية، بل للسماح باقامة حي في مستوطنة تسوفين.التعديلات على المسار، الذي أصبح أكثر فأكثر أمنيا في هذه المنطقة، يفترض ايضا أن تعيد نحو 8 آلاف دونم الى 'الطرف الفلسطيني'. دافع الضرائب الاسرائيلي سيدفع لقاء هذا الجشع نحو 180 مليون شيكل. كلفة كأس الكوتج لاسبوع، لكل عائلة في اسرائيل، على مدى سنة. وهكذا يُعدل جهاز الامن الجدار، مثلما اضطر الى عمله في اماكن اخرى، ولكن ليس الاضرار التي لحقت بصورة اسرائيل في المجال القضائي، الاخلاقي والامني.

الضم يزحف إلينا

25.7.2011، الغد

يحقق سلوك حكومة نتنياهو رقما قياسيا جديدا في مسيرة غباء حكومات إسرائيل فيما يتعلق بالقدس. وهي مسيرة ستؤدي في أفضل الحالات إلى دفع إسرائيل لموقف مهين عندما يتجدد التفاوض مع الفلسطينيين، وتعجل في أسوأ الحالات بجعل القدس عاصمة ذات كثرة عربية في دولة واحدة بين الأردن والبحر.

إن فصل شرقي القدس عن الضفة الغربية وإخراج ستين ألف فلسطيني منها بجدار الفصل، أراد أن يضمن سيطرة إسرائيل على "القدس الموحدة" وتثبيت أغلبية يهودية صلبة داخلها. لكن منذ إقامة الجدار دخل آلاف الفلسطينيين شرقي المدينة وغربيها أيضا.

تنبع الهجرة من خوف الفلسطينيين الذين يسكنون خارج القدس أو خارج الدولة من أن يسلبوا اقامتهم الإسرائيلية وأن يفصلوا بذلك عن القدس الشرقية التي هي مركز حياتهم. وتزيد مخاوفهم أيضا التفتيشات الأمنية التي تصعب أكثر فأكثر وصولهم إلى المدينة. إن تحقق هذه التهديدات في السنة الأخيرة زاد الهجرة التي تقرب اليوم الذي تتجاوز فيه نسبة السكان الفلسطينيين في العاصمة (التي زادت من 25 في المائة 1967 إلى 36 في المائة في 2009)، أن تتجاوز خط النصف.

إن التخلي عن تصور "الفسيفساء" الذي وجه تيدي كوليك وأساسه الحفاظ على الامتداد اليهودي، أخلى مكانه لتصور "التطويق العمودي" – أي شراء بيوت وإقامة أحياء يهودية في قلب القرى العربية مثل معاليه هزتيم في رأس العمود وكدمات تسيون في أبو ديس وبيت يونتان وبيت العسل في سلوان، ومحاولة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ورئيس بلدية القدس نير بركات تهويد الشيخ جراح.

لا يستطيع هذا الحضور أن يغلب على الأحياء العربية سكانيا بل أن يزيد الاحتكاك اليومي وأن يفضي إلى انفاق نحو من 50 مليون شيكل من الخزانة العامة من أجل الحراسة. وستشوش هذه الاجراءات في الأمد البعيد على الشرط الضروري للتسوية الدائمة وهو عاصمة فلسطينية في شرقي القدس.

إن عشرات السنين التي أهملت فيها الأحياء العربية في مجالات البنى التحتية والتعليم والصحة، وحصلت على 7 في المائة فقط من ميزانية البلدية لـ 36 في المائة من سكان المدينة، وكذلك أوامر هدم آلاف البيوت التي بنيت بلا رخص في أحياء لم تعد لها منذ أربعين سنة خطة هيكلية، كل ذلك لم يبعث السكان على الانتقال خارج العاصمة بل العكس.

يبين استطلاع تم في المدة الأخيرة في الأحياء اليهودية في المدينة أنه بيع في السنين الثلاث الأخيرة 1361 شقة لعرب. ونقص 1500 فصل دراسي يجعل الأولاد الذين يتسكعون في الشوارع فريسة سهلة لعصابات الجريمة ومنظمات الإرهاب. ولم يكن من المفاجئ أن فازت حماس في انتخابات العام 2006 بجميع مقاعد القدس للمجلس النيابي الفلسطيني. إن تصريحات بعض أعضاء الحكومة والكنيست في شأن الاستعداد للانفصال عن الأحياء العربية المتطرفة تغطي عليها أعمال البلدية. ففي هذه الأيام يمهد شارع من بسغات زئيف إلى جادة بيغن يشق بيت حنينا، ويشق مسار القطار الخفيف في شعفاط. إن البيوت الجديدة التي تبنى في بيت حنينا تربط على الخصوص بشبكة مياه القدس في حين يربط جيرانهم برام الله. هذه الاتجاهات والاجراءات لن تكون في مصلحة إسرائيل في زمن التفاوض ولا في عدم وجوده. ويجب على حكومة إسرائيل أن تتخلى عن حلم "القدس الموحدة إلى الأبد" كي تضمن أن تظل القدس العبرية عاصمة الدولة اليهودية في الجيل القادم أيضا.

اليمين ونظرية المراحل

25.7.2011، الغد

رفض محمود عباس الاستجابة لطلب بنيامين نتنياهو الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهودية قبل المفاوضات والتوقيع على تسوية دائمة – يعتبر في نظر اغلبية الجمهور اليهودي دليلا على أجندة خفية، في اساسها (نظرية المراحل) والتطلع الى تصفية إسرائيل كدولة صهيونية.

غير أن الكثير ممن يعتقدون ذلك يتعامون عن سياق يتم فيه، تحت رعاية المطالبة بـ "دولة يهودية"، نشوء وتطور دولة غريبة عن الرؤية الصهيونية لـ "الاباء المؤسسين" وتؤدي الى ضياعنا. وعليه، وقبل أن يطلب ذلك من الفلسطينيين، يجدر بالجمهور الإسرائيلي ان يوضح لنفسه بداية أي دولة يهودية يرغب فيها، وان يطالب رئيس الوزراء بان يعمل كي يصممها حسب مفهومه ويكون مستعدا لان يدفع "ثمنا أليما" لقاءها.

علينا أن نحسم اذا كان الدافع الصهيوني الاساس لاقامة إسرائيل، وغاية قيامها، هما الحاجة الى ايجاد ملجأ آمن للشعب اليهودي (الذي من أجل تحقيقه كان هيرتسل مستعدا لان يكتفي بسيادة في أي اقليم من البلاد)، ام ربما "استيطانا.. لاننا أُمرنا بوراثة البلاد" كمذهب مؤيدي الحاخام كوك.

الصهيونية التاريخية رأت في الدولة أداة حديثة لضمان وجود الشعب اليهودي من خلال جمع المنافي وبناء مجتمع يتمتع بالسيادة، باغلبية يهودية، بأمن قومي ومناعة اقتصادية واجتماعية. هذه أهم من الارض الاقليمية التاريخية، وعليه فان حدود الدولة المقامة حسب هذه الرؤية ليس لها أي قدسية دينية.

لتحقيق اهداف الصهيونية، توجد لمؤسساتها المنتخبة الشرعية والصلاحيات للتنازل عن أقاليم من الوطن بالضبط مثلما فعل بن غوريون، بيغن، رابين وشارون. ومقابلهم، فان قادة "غوش ايمونيم" على اجيالهم، يعتقدون بان جمع المنافي، انبعاث الدولة وامنها ليست سوى مداميك اولى في عملية خلاص شعب إسرائيل، استكماله يستوجب احتلال البلاد باسرها. في نظرهم، ليس للكنيست والحكومة الشرعية الحق في التنازل عما وعد به الرب. مؤخرا، بشرنا ايضا بان البلاد هي "الزوجة" التي من الواجب الاحتفاظ بها بكاملها حتى بثمن التنازل عن الدولة اليهودية التي ليست أكثر من "الخادمة المؤقتة".

على الإسرائيليين أن يقرروا اذا كانوا يرغبون في دولة هي جزء من اسرة الشعوب، تعترف بالقانون الدولي وبقرارات الاسرة الدولية ام في دولة "الحق التاريخي" للشعب اليهودي فيها يفوق كل حق آخر – بما في ذلك حقوق الانسان، المواطن والمجتمع – ويوفر شرعية للسيطرة على الشعب الفلسطيني، لا لاستغلاله والتمييز ضده.

بمعنى، هل نحن معنيون بدولة تقوم على اسس الحرية، العدالة والسلام وتقيم مساواة للحقوق الاجتماعية والسياسية، أم بدولة لا يمكن فيها، على حد قول الحاخام غورين، لاي قانون، وطني او دولي ان يمس بملكية وبحقوق الملكية التي لليهود، بحكم قانون التوراة، على بلاد إسرائيل باسرها. المعنى العمي لهذا السؤال هو هل ينبغي لإسرائيل أن تطلب السلام وان تسعى اليه، ام تتبنى الموقف الذي يعتقد بان السعي الى السلام يمس بالامن وعلينا بالذات أن "نرث البلاد من سكانها".

الصهيونية معناها دولة ديمقراطية للشعب اليهودي له فيها اغلبية والى جانبها تعيش أقلية عربية متساوية الحقوق. معناها دولة هي جزء من اسرة الشعوب. من أجل تحقيق الشروط

لتنفيذ كل اهداف الصهيونية علينا أن نتنازل عن 22 في المائة من بلاد إسرائيل. بالمقابل، فان رؤيا الدولة لدى اليمين ليست سوى "نظرية مراحل" لتصفية الرؤية الصهيونية، بتقديسها الارض على الحياة، بوصمها بوصمة سوداء وبتحويلها إسرائيل إلى دولة "منبوذة".

لا نموذج سوى التقسيم

27.1.2012، سورس

بين مجمل اقتراحات حل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني يبرز في المدة الاخيرة بعدم تعلقه بالواقع، اقتراح تأسيس دولة ثنائية القومية بدل تقسيم البلاد. ومنطقه يعادل محاولة ان يُدخل في سرير واحد زوجان لم ينجحا في الاتفاق على الحدود بين سريريهما المنفردين. يصدر هذا الاقتراح عن اليائسين من السلام من أنصار "دولة كل مواطنيها" وبخاصة اولئك الذين يريدون "وراثة البلاد". فهؤلاء الآخِرون على ثقة بأن الاحتكاك سيشعل النار قبل ان يحتاجوا الى تقاسم كعكة السلطة مع الفلسطينيين أو البحث عن طرق اخرى لابعادهم عنها. وهم يرون ان النار ستصهر الحواجز الأخيرة التي تحول دون تنفيذ "شارة ثمن" وطنية تنشئ الاردن باعتباره الدولة الفلسطينية. لكن ماذا سيحدث اذا لم يتحقق هذا الهذيان؟ ألن تُشعل النار؟ ما الذي يفكر فيه المتنبئون ب "إسراطين" فيما يتعلق بمسألة اللاجئين؟ هل يستطيعون ان يمنعوا فلسطينيا من الحق في الهجرة الممنوح لكل يهودي؟ وهل تستطيع الهجرة ان تعادل العودة؟ بازاء خيار التقسيم، يترك وجود أكثرية عربية في اسرائيل في أيدي اليهود عدم المساواة فقط باعتباره مبدأ مساويا وقوة تعريف سياسية واجتماعية وثقافية للدولة، اذا كانوا راغبين في إبقائها دولة الشعب اليهودي. ان عدم المساواة الموجود اليوم في الضفة الغربية لن يكون ممكنا في دولة ثنائية القومية مستقرة، وهكذا فان المساواة المقتضاة ستكون نهاية الفكرة الصهيونية. كيف فكروا في مواجهة المزج بين اقتصادين واحد من العالم الثالث وآخر من العالم الاول؟ من المعلوم ان الطبقات الضعيفة في اسرائيل – الحريديين وعرب اسرائيل وفريقا من المهاجرين – التي تعاني فقرا ومشاركة منخفضة في القوة العاملة وثروة بشرية منخفضة أو غير ذات صلة، هي عبء أخذ يزداد على قدرة نمو الاقتصاد الاسرائيلي. فالزيادة الفورية لاربعة ملايين فلسطيني أكثريتهم الغالبة ذات خصائص مشابهة وأشد قسوة، ستُرهق بمرة واحدة "خيول" الاقتصاد الاسرائيلي التي ستسرع لتجد ميدانا آخر تجري فيه. أي نموذج سيتبنون لتقسيم الفضاء العام؟ ومن سيؤيد دستورا يجعل الفرد وحقوقه فوق الفئوية التي تتحكم بالمجتمعين؟ ومن سيخدم في الجيش وبأي وحدات؟ وماذا سيكون مصير "الشباك"؟ وكيف ستُحدد ايام الذكرى والأعياد الرسمية؟ وماذا ستكون مكانة النساء؟ وكيف سيتم تصريف أمور جهاز سياسي مع احزاب يقودها حاخامون وشيوخ؟. ان اولئك الذين يريدون من بين الفلسطينيين فلسطين واحدة يؤمنون بأن الدولة ثنائية القومية ستصبح نتاج هذه التوترات، دولة عربية توجهها روح الاسلام. ولن يكون بقاء لمنظمة التحرير الفلسطينية العلمانية. فستطلب حماس وشبيهاتها انتصار نظرياتها حتى آخر متر في فلسطين، وستبقى بينهم أقلية يهودية حريدية قومية تقيم اعتقادها مرة اخرى في غيتوات مادية واجتماعية في الارض المقدسة. ان مخاوف رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس من هذين السيناريوهين، وهي مخاوف يعرفها الناس حوله، تُفسر موقفه الحازم المؤيد للتقسيم بل تجيب عن التساؤل الاسرائيلي لماذا لا ينتظر حتى "يصبح العرب هم الأكثرية". لكن يبدو من الجانب الاسرائيلي انه لا شريك له في مخاوفه ولا في اتفاق تقسيم. يُحتاج الى قيادة اسرائيلية تعود وتُشرب نفسها مثل البريطانيين في 1937 والامم المتحدة في 1947 أنه لا نموذج سوى التقسيم الذي يستطيع ان ينظم الوجود القومي والحضاري للشعبين على نفس الارض. لأن كل فكرة اخرى مقرونة بمأساة طرف واحد تحت رعاية "العدل التاريخي" للطرف الثاني.

1949 بدل 1967

7.3.2012، سما الإخبارية

رأى أنصار غوش ايمونيم حرب الايام الستة تحقيقا لمرحلة اخرى من الخلاص، لكن كثيرين آخرين يعتقدون ان هذه الحرب جلبت كارثة على اسرائيل. ويعتقد هؤلاء انه كان للصراع الاسرائيلي الفلسطيني تأثيرات شديدة في صورة اسرائيل العلمانية والديمقراطية. وأنا أرى ان هذا التصور يتجاهل الفرص التي أتاحتها الحرب بسبب الثمار العفنة التي ولدها الاحتلال. كانت حرب الايام الستة الخط الفاصل في الصراع. فقد بعثت على تغييرات جوهرية ليست هي مشكلات تتطلب حلا فقط وبقيت مفتوحة بعد حرب الاستقلال – الاعتراف والحدود والامن والقدس ومصير اللاجئين – بل أضافت الى اسرائيل ايضا أملاكا تستطيع ان تستبدل بها اتفاقات. فهي أولا منحت احتلال اسرائيل في حرب الاستقلال شرعية دولية وأزالت "حدود التقسيم" عن برنامج العمل. وفي مقابل هذا، وبعد 44 سنة احتلال ايضا، يرفض المجتمع الدولي ان يمنح ضم متر مربع واحد الى اسرائيل دون اطار اتفاق، الشرعية. أي ان خطوط 1949 هي بديل عن احتلال 1967. وثانيا، غيرت مصالح الدول العربية في الصراع. لأنه اذا كانت مصالحها حتى تلك الحرب السيطرة على اراض من ارض اسرائيل، فانها تنحصر منذ كانت حرب الايام الستة في اعادة اراضيها التي احتلتها اسرائيل. وقد أفضى هذا التغيير الى اتفاقات السلام مع مصر والاردن، والى سعي سوري الى اتفاق بل الى اقتراح الجامعة العربية اتفاق سلام اقليمي. وثالثا، غيرت سعة المواجهة السياسية والعسكرية فلم تعد المواجهة بين اسرائيل والدول العربية بل بينها وبين الفلسطينيين. وحظي الفلسطينيون بذلك فقط بعد ان تخلت قيادتهم عن الكفاح المسلح من اجل فلسطين كلها الى كفاح سياسي من اجل جزء منها. وهكذا انشأت من جديد احتمال انشاء دولة فلسطينية في اطار القرار 242، أي ان الدولة ستقوم على 22 في المائة من ارض اسرائيل مقابل الاعتراف باسرائيل. ورابعا، اضطرت المجتمع اليهودي في اسرائيل الى تحديد ترتيب أولوياته: التقسيم أم ارض اسرائيل الكاملة؟ وأيهما أهم الارض أم الدولة؟ وماذا ستكون صورة النظام في اسرائيل – أديمقراطية أم حكم عرقي لليهود؟ وأيهما يسبق – هل سلطة القانون أم سلطة رجال الدين؟ وكيف يُعامَل أبناء الأقلية العربية – هل مثل طابور خامس أم باعتبارهم مواطني اسرائيل؟. بعبارة اخرى كانت حرب الايام الستة تحقيقا للتصور الذي بسطه زئيف جابوتنسكي في مقالته "سور الحديد" في 1923: "ان شعبا حيا يوافق على مسائل مصيرية وعظيمة... حينما لا يُرى في سور الحديد صدع واحد، آنذاك فقط تفقد مجموعات متطرفة شعارها "لا ألبتة" سحرها وينتقل التأثير الى المجموعات المعتدلة... آنذاك سيأتينا هؤلاء المعتدلون ومعهم اقتراحات لتنازلات متبادلة... ويستطيع الشعبان ان يتعايشا جنبا الى جنب بسلام". يحتاج الشعب اليهودي الى ان يبت ايضا أمر أهو "شعب حي"، يعلم كيف يقترح ويحصل على مصالحات بحسب المعايير التي عرضتها هيلاري كلينتون وباراك اوباما، أو ربما يكون سحر غوش ايمونيم وأشياع "شارة الثمن" لم يزُل حتى الآن في نظره. كلما أجلت حكومة نتنياهو القرار الحاسم المطلوب على اعادة الملك الأخير الذي أثمرته حرب الايام الستة – يهودا والسامرة – مقابل اتفاق دائم، فانها ستُعرض للخطر الانجازات السياسية المهمة التي كانت لاسرائيل منذ 1967، أعني اتفاقات السلام مع مصر والاردن والحلف الاستراتيجي مع تركيا.

وهْم انفصال

20.3.2012، سما الإخبارية

نجحت القبة الحديدية في ان تهب لسكان اسرائيل وهْم أنهم يستطيعون ان يضيفوا الى الجدار الامني الارضي قبة جوية ايضا تُتم فصلهم عن الصراع الاسرائيلي الفلسطيني. لكن هذه القبة الجوية والجدار ينجحان في ان يعترضا فقط أعراض الصراع التي كانت قبل عشر سنين في الأساس "مخربين منتحرين" وأصبحت الآن صواريخ غراد وصواريخ قسام. وتمتنع اسرائيل عن مواجهة جذور الصراع، وتُمكّن حماس والجهاد الاسلامي من تحديد برنامج العمل السياسي، وتعزيز مكانتهما في المجتمع الفلسطيني وصبغه كله بألوان الحرب نفسها. في غزة، حطم منع التصدير الى اسرائيل والضفة القطاع الخاص الانتاجي. فقد اصبح 83 في المائة من المصانع مشلولة أو تعمل بأقل من 50 في المائة من قدرتها الانتاجية. وزادت نسبة البطالة من 18.7 في المائة في سنة 2000 الى 30.3 في المائة وتبلغ بين الشباب 46.5 في المائة. وحلت محل النخبة الاقتصادية القديمة ذات العلاقات باسرائيل نخبة من مقربي حماس تفرض سيطرتها على اقتصاد أنفاق، وقطاع العقارات وأكثر مسارات الاستثمار والاعمال في القطاع. على نحو مُفارق، وبرغم ان الحصار جعل الاقتصاد في غزة أقل انتاجا على التدريج، زادت ايرادات السلطة. فصناعة الأنفاق وفرض الضرائب على ادخال السلع، والمحروقات ومواد البناء، تمد حماس بجزء كبير من ميزانيتها. ففي 2010 حُول الى خزانتها نحو من 300 مليون دولار من اقتصاد الأنفاق وهذا 60 في المائة من ميزانيتها السنوية، في حين وقفت ميزانية السلطة في غزة في 2006 قبل سيطرتها على غزة على 40 مليون دولار فقط، وتتلقى حماس ما بقي من الميزانية من متبرعين في الخارج. ان السياسة الاسرائيلية تمنع غزة على نحو أساسي من مصدري دخل مركزيين – تصدير المنتوجات ودخول الناس – التجار ورجال الاعمال – من الضفة. والتغيير الذي يمس هؤلاء سيُصلح جدوى الاستثمار في الصناعة والزراعة ويُنوع توزيع الثروة الاجنبية والمحلية ويُزيل تعلق السكان بمساعدة اجنبية واجهزة صدقة محلية يتعلق الجزء الكبير منها بالسلطة ويضعف احتكار حماس. ان الاذن بالخروج للعمل في اسرائيل للنساء اللاتي نسبة البطالة بينهن أعلى بـ 50 في المائة مما هي بين الرجال، قد يُحسن مكانتهن التي تدهورت جدا تحت حكم حماس. وفي الضفة لم يحث خنق الانتفاضة الثانية بواسطة قوات الامن وبناء الجدار وفصل "أنسجة الحياة" والاصلاحات في السلطة والامن في السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس، لم تحث حكومة اسرائيل الحالية على استغلال التهدئة من اجل تفاوض جدي بل بالعكس. فنحن نشهد مضاعفة عدد المستوطنين وتقوية المستوطنات المعزولة و"تهويد" شرقي القدس والامتناع عن الافراج لعباس عن أسرى. تمتنع اسرائيل عن استيعاب حقيقة ان الجمهور الفلسطيني يحكم على المنظمتين اللتين تتصارعان على تأييده بحسب انجازاتهما في تحقيق المصالح الفلسطينية. والأكثرية الغالبة منه تؤمن بالرواية التي تقول ان اسرائيل سببت للفلسطينيين بدعم دولي مظلمة تاريخية تنبغي ازالتها. ومع ذلك فان كثيرين بينهم يرون التسوية الدائمة هي الطريقة المفضلة لانهاء الاحتلال الاسرائيلي وانشاء دولة فلسطينية في المناطق. وعلى ذلك، يجب على اسرائيل ان تستغل التهدئة لتقديم التفاوض مع م.ت.ف ولتجعل المجتمع الفلسطيني يتعرض من جديد الى ان يختار بينها وبين حماس.

الاستعمال الساخر للمحرقة

2.4.2012، القدس العربي

ان من يريد ان يتعلم من الحرب العالمية الثانية عن التعقيد السياسي والاجتماعي والاخلاقي لكل حرب فستكون مهمته صعبة. ففي تلك الحرب أكثر من كل حرب اخرى في التاريخ جرى تصنيف الجانب الشرير والجانب الخيِّر بصورة حادة واضحة. وحتى لو وُجد من يؤسسون تفسير هذه الظاهرة على الحقيقة المعروفة وهي ان المنتصرين هم الذين يكتبون التاريخ فلن يستطيعوا الغاء زعم ان محرقة يهود اوروبا التي يتحمل مسؤوليتها النازيون ومساعدوهم كانت هي التي أرسخت في الوعي العالمي طرفا بأنه 'أسود' وطرفا آخر بأنه 'أبيض'.ان هذا التوحيد المفهومي العاطفي خاصة ولّد الاستعمال الساخر الذي لا تناسب فيه لذكرى المحرقة والمفاهيم المتعلقة بها والتي أفضت الى ابتذالها والمس بضحاياها ودروسها التاريخية. وبرغم ذلك لم يحجم قادة عن عرض محمود احمدي نجاد وياسر عرفات على أنهما هتلر، والتسوية بين اتفاقات اوسلو و'اتفاق ميونيخ'، وبين خطبة بوش و'خطبة تشيكوسلوفاكيا'، وبين خطبة اوباما و'خطبة تشامبرلن'. وفي خضم عالم المفاهيم هذا أصبح من السهل ان تُعرض صورة اسحق رابين بملابس الـ اس.اس في مظاهرة مضادة لاتفاقات اوسلو.ان التوجه الذي يجند المحرقة لكل حاجة يُنكر تراتبية الشر. وهو لا يُفرق بين اوشفيتس وتولوز وسدروت وبوشهر. لأنك اذا قلت 'هتلر' و'محرقة' فقد حددت في الآن نفسه من هو الجانب المنتصر الذي يتمتع بالحق في العدل المطلق. وقد تعلم أعداء اسرائيل الدخول من الباب الذي فتحه هذا التوجه لمقارنة كل شيء بالنازيين. وهكذا حصلنا على سبيل المثال على رسم جداري لـ 'غيتو وارسو' وجنود الجيش الاسرائيلي الذين زُينت ملابسهم بالصليب المعقوف على جدار الفصل. حتى لو أردنا ان نصون حلقات حريدية ومنظمات متطرفة من انتقاد تمسكهم بهذا التوجه، فلن نستطيع الامتناع عن ذلك بشأن الجهات التي تصوغ سياسة اسرائيل. فلن نستطيع ان نتجاهل تحويل المحرقة الى حجر الزاوية للسياسة الاسرائيلية. اذا عارضت الولايات المتحدة البناء في شرقي القدس فان وزير الخارجية افيغدور ليبرمان يرسل الى قادتها صورة للمفتي الحاج أمين الحسيني مع هتلر. واذا عارضت الهجوم على ايران فان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يستل رسائل اوشفيتس. وبحسب توجه ليبرمان ونتنياهو لم تعد توجد حاجة الى سياسة حذرة محكمة تراوح بين الألوان الرمادية للواقع الدولي وتفرق بين الأعداء والاصدقاء وبين المواجهات العسكرية والاختلاف في الآراء.يُسهل هذا التوجه على نتنياهو وليبرمان ان يعرضا على ناخبيهما الوهْم وكأنهما يفهمان التعقيد الكبير للصراع الاسرائيلي الفلسطيني. ويسهل بواسطته الغاء التفريق بين حماس وفتح، وعرب اسرائيل والجهاد الاسلامي. فهو يرى ان الجميع في جانب الشر. وهو يلغي ايضا شتى التصورات السياسية الموجودة في المجتمع الفلسطيني فيما يتعلق باسرائيل وعلاقاتها مع الفلسطينيين. وهكذا يبطل ايضا احتمال ان يوجد في المجتمع الفلسطيني مُحادث يمكن التوصل معه الى اتفاق دائم.ويفترض هذا التوجه انه لا يوجد في السياسة الاسرائيلية اليوم ايضا كما كانت الحال الى 1988 حينما قبلت م.ت.ف القرار 242 لمجلس الامن واعترفت باسرائيل أي تأثير في مواقف الفلسطينيين. 'فالبحر هو البحر نفسه والعرب هم العرب أنفسهم'، ولهذا لا يوجد أي داع لسياسة واضحة هي سياسة العصا والجزرة. وهكذا يصبح هذا التوجه نبوءة تحقق نفسها لأنها تعمل لمصلحة اولئك الذين يريدون في الطرف الفلسطيني القضاء على اسرائيل وتدفع الى صفوفهم ايضا اولئك الذين وافقوا على وجودها وتُفرح رافضي المصالحة بين الاسرائيليين.

من الذي يخاف من يوم النكبة؟

14.5.2012، القدس العربي

شاؤول اريئيليرفض الفلسطينيون ان يروا في خطة التقسيم . التي تم اتخاذها بأكثرية الاصوات في الجمعية العامة للامم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني 1947 . ما رأى فيها المجتمع الدولي، أي اقامة العدل باصلاح انتداب 1922 الذي سُلبوا معه الحق في تقرير مصيرهم. ورفضوا كل اقتراح تقسيم أو توحيد فيه اعتراف بالحقوق القومية للشعب اليهودي. ولما كان تصورهم العام قد أراد ان يسلب الشعب اليهودي ما طلبوه هم لأنفسهم . وهو ان يحققوا في وطنهم الحق الطبيعي والتاريخي في دولة . رفضه المجتمع الدولي اخلاقيا وسياسيا. وهم لم يروا الاعتراف بحقهم في دولة على 45 في المائة من اراضي البلاد عادلا لأنهم كانوا أكثرية غالبة من السكان ويملكون 90 في المائة من الاراضي الخاصة.ان مبدأ 'كل شيء أو لا شيء' الذي أقامه الفلسطينيون على المطامح القومية المتعارضة للطرفين على صورة حرب 1948 . التي يعترفون بأنهم هم الذين بدأوها . جعلهم في النهاية ضحاياها الرئيسيين. وان قوة الاستيطان اليهودي واستعداده، في ظل المحرقة الفظيع بازاء ضعف العالم العربي والامم المتحدة ووهنهما، لم يقرأهما الفلسطينيون قراءة صحيحة وأفضى ذلك الى وجود 750 ألف لاجيء وفراغ 11 مدينة من سكانها العرب وضياع أكثر من 400 قرية و4 ملايين دونم من الارض.احتاج الفلسطينيون الى اربعين سنة حتى استطاعوا تغيير موقفهم في 1988، وقبلوا قرارات المجتمع الدولي انشاء دولة مستقلة الى جانب اسرائيل في حدود 1967. أي أنه طُلب اليهم ان يدفعوا زيادة على ثمن 'النكبة' ثمن رفضهم وعدوانهم بالتخلي عن نصف مساحة الدولة التي عُرضت عليهم في 1947. ومع ذلك فان حكومات اسرائيل منذ نحو من ثلاثة عقود وبرغم أنها قبلت صيغة 242، لا تعرض في التفاوض مواقف تلائمها بل تعمل على الارض بخلافها.يعارض ناس 'غوش ايمونيم' على اختلاف أجيالهم مثل كثيرين في الحكومة الحالية فكرة دولتين للشعبين. والأولون متمسكون بالوعد الالهي الذي يلغي كما يرون القرارات الدولية والوطنية المتعلقة بأرض اسرائيل، ويرون حرب الاستقلال وحرب الايام الستة مرحلتين في الطريق الى الخلاص. وهم يرون ان هذا الوعد يسلب سكان البلاد من غير اليهود حقوقهم القومية والخاصة ويأمرهم 'باخلائها من سكانها والسكن فيها'. أي أنه يمنحهم الحق القانوني والاخلاقي في السيطرة على اراض خاصة فلسطينية تُبنى عليها بؤر استيطانية بغير موافقة الحكومة، والحق في نهب أملاك عربية والمس بجنود الجيش الاسرائيلي الذين يريدون ان يُجروا عليهم القانون والنظام وأن يصدروا في رئيس الحكومة 'حكم المضطهِّد'.ويلغي وزراء الحكومة من جهتهم نفاذ القرارات الدولية بعد 'وعد بلفور' وكتاب الانتداب. وهم يرون أنه لا نفاذ لقرار التقسيم حتى لو كانت دولة اسرائيل أُنشئت على أساسه؛ ولا نفاذ لقرار 242 وإن كنا قد وقعنا على أساسه على الاتفاقات مع الفلسطينيين؛ ولا نفاذ للاعتراف الدولي بحق الفلسطينيين في دولة مستقلة الى جانب اسرائيل. فهم يعتقدون انه يجب على الفلسطينيين ان يروا ان الاردن وطنهم، وهو الذي فُصل عن ارض اسرائيل في 1922.يخشى هؤلاء واولئك ايضا الاشتغال بـ 'النكبة'، لأنه يُبين ان خطأ الفلسطينيين الذين رفضوا حقنا لم يُتعلم. ونحن كالفلسطينيين في 1948 لا نقرأ الواقع السياسي والجو الدولي قراءة صحيحة. لأن سياسة 'كلها لي' تقوي اولئك الذين لا يؤمنون في الطرف الثاني بحل المصالحة والتقسيم. ولأن هذا التوجه يُبطل الفرق التاريخي والقانوني والسياسي والاخلاقي بين الشيخ مؤنس وجفعات الأولبانه، ذلك التفريق الذي أصبح العالم والدول العربية والفلسطينيون قد أجروه.

ائتلاف ذو رأس في الرمل

5.6.2012، الأيام

بعد ايلول سيأتي تشرين الاول . على هذا النحو، وبصلف ممزوج بالتهكم، تناول في السنة الماضية بعض وزراء الحكومة وقيادة يهودا والسامرة نية الفلسطينيين التوجه الى الامم المتحدة طالبين الاعتراف بدولتهم. لن يأتي تسونامي لأنه لن يكون أي زلزال ، أضافوا وأبطلوا تحذير وزير الدفاع اهود باراك وكثيرين آخرين. ويعبر هذا التناول عن التصور الازماتي الذي يوجه صورة تفكير حكومة نتنياهو وعملها التي تطفيء الحرائق ، لكنها لا تفعل شيئا لمنعها وتطلق طائرة السوبر تانكر سريعا لكنها ما تزال تهمل جهاز اطفاء الحريق. وهكذا نجح في ايلول 2011 تجنيد عام لمكتبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية في افشال الاجراء الفلسطيني وادخاله في جمود استمر الى هذه الايام، لكن الواقع السياسي في الخارج والاجتماعي في الداخل ما يزالان يهددان اسرائيل.

ان المجتمع الدولي في القرن الواحد والعشرين المؤلف من حكومات الى جانبها مجتمعات مدنية واتحادات ضخمة ذات علم يتناول الاتجاهات أكثر مما يتناول الاحداث النقطية. ان ‹ايلول› لم يؤثر أي تأثير في المستنقع الاسرائيلي الفلسطيني لكن ما إن مرت سنة حتى أصبحنا نشهد الامواج الاولى التي تضربنا. وحتى لو تجاهلنا وبحق القرارات المتناقضة الاخيرة لتركيا المتعلقة بأحداث مرمرة، فلن نستطيع ان نلزم موقفا مشابها من القطيعة الثقافية والاكاديمية التي أخذت تتسع علينا في بريطانيا وفي دول اخرى، وان نتظاهر بأننا لم نسمع اعلان حكومة الهند بأنها تفضل ألا يأتي اهود باراك الى المعرض الامني الذي تقيمه بسبب ‹حساسية الوضع السياسي›. ان تصنيف اسرائيل ايضا في الاستطلاع الذي تم في 22 دولة على أنها الرابعة بين الدول المكروهة أكثر من غيرها الى جانب كوريا الشمالية، لم يعد من الممكن ان نفسره بمعاداة السامية أو بمؤامرة العالم الاسلامي، ويتبين ان قانون القطيعة الذي أجازته الكنيست لا يخيف حكومة جنوب افريقيا التي أعلنت انها ستحظر اعلام منتوجات المستوطنات المسوقة فيها بعلامة الانتاج الاسرائيلي، ولا شبكة المجمعات التجارية السويسرية ‹ميغروس› التي اعلنت هذا الاسبوع بأنها ستعلم السلع الآتية من المستوطنات ومن شرقي القدس بعلامات من اجل الشفافية وراحة زبائنها. يجب ان يفهم نتنياهو وحكومته ان الحديث عن اتجاهات أخذت تقوى وإن احتاج ذلك الى مدة طويلة جعلت من الصعب علينا نحن الاسرائيليين ان نرى الامور الرؤية الصحيحة. ويشبه ذلك بالضبط المسارات التي مر بها المجتمع الاسرائيلي في السنين الاخيرة في الوقت الذي كان غارقا فيه في برنامج ‹الأخ الكبير› وتلك هي: المس بقيم الديمقراطية وبسلطة القانون، وظاهرة العنصرية في اسرائيل التي أخذت تجد التعبير عنها في الفترة الاخيرة بصورة اخذت تزداد قوة بسلسلة طويلة من القوانين واقتراحات القوانين في الكنيست، وبتصريحات اعضائها وسلوكهم في جلساتها وخارجها، وفي جعل الدين والارض فوق الدولة، وعدم تحقيق أقضية المحكمة العليا ومحاولة الالتفاف عليها بقوانين لاهداف سياسية ضيقة. وتسجل الى جانب تلك ارقام قياسية في العنف العنصري الذي يتجلى في جملة ما يتجلى فيه في ملاعب كرة القدم ومظاهرات مناكفة للمهاجرين من افريقيا. ان حكومة نتنياهو المشلولة التي لا تريد ولا تقوى على اجتياز اخلاء ميغرون وحي الاولبانه، نجحت بضمها كديما في كسب بضعة اشهر اخرى تستطيع فيها ان تدفن رأسها في الرمل. لكنها ستُمكن جميع هذه الاتجاهات في الداخل والخارج من ان تقوى وتهدد منعة اسرائيل ومكانتها.

موت فكرة بناء العائق

10.7.2012، صحفي

كانت الفكرة من بناء العائق المادي على الحدود بين اسرائيل والدولة الفلسطينية المقبلة ان يكون اليهود في جهة والفلسطينيون في جهة اخرى لكن الاستيطان أبطل هذه الفكرة لأنه يستوطن مناطق وراء العائق.

قُتل منذ بدأت الانتفاضة الثانية 650 اسرائيليا، وأُنشئت 7 لجان حكومية وخُطط ما لا يحصى من خطط جهاز الامن ولم تنفذ خمسة قرارات حكومية – الى ان اتُخذ في مثل هذا الاسبوع قبل عشر سنين قرار حكومي على بدء بناء عائق الفصل في الضفة. وقد بُني اليوم 60 في المائة من المسار المخطط له وطوله 815 كم – أطول من الخط الاخضر بثلاثة أضعاف تقريبا – بكلفة تزيد على 11 مليار شيكل، ويُصان بكلفة سنوية تبلغ مليار شيكل. وبقيت ثلاثة منافذ كبيرة على طول الخط الاخضر وأكثر "الكتل" الاستيطانية وهي: غوش عصيون ومعاليه ادوميم واريئيل – كدوميم، توجد خارج العائق المبني.

اذا كان الامر كذلك فماذا نتعلم من واحد من أطول وأبهظ المشروعات كلفة في تاريخ دولة اسرائيل؟.

نتعلم أولا ان اسرائيل تحتاج الى عائق مادي بينها وبين الاراضي الفلسطينية في كل سيناريو – سواء أكان مواجهة عسكرية أم تسوية. ومصدر هذه الحاجة هو تهديد الارهاب بمستوى تختلف كثافته لكنه دائم في الجانبين. وتنبع الحاجة بقدر لا يقل عن ذلك من الفرق الاقتصادي بين الجانبين الذي يبلغ 15: 1 من جهة الانتاج المحلي الخام للفرد، وهو شيء لا مثيل له في العالم يحث عشرات الآلاف من الفلسطينيين على ابتغاء العمل في اسرائيل بصورة غير قانونية ايضا ويحقق في بطء "العودة" الى اسرائيل.

يجب ان يكون عائق على حدود متفق عليها مصلحة لاسرائيل لأنها ستستطيع آنذاك ان تضمن نظام حدود "متنفسا" بينها وبين فلسطين يشتمل على مرور مراقب للسلع والسياح والعمال والسيارات. وسيُسهل إتمام العائق في مسار امني على اسرائيل في يوم التوقيع على اتفاق ان تمنع معارضيه من الطرفين المس بتحقيقه بأحداث عنيفة ومسيرات جماعية وغير ذلك.

ونتعلم ثانيا ان الجمهور في اسرائيل كان قادرا على حسم المعارضة الشديدة لبناء العائق من قبل رئيس الوزراء اريئيل شارون ووزير الدفاع بنيامين بن اليعيزر ورئيس الاركان شاؤول موفاز ونائبه بوغي يعلون، ورؤساء المستوطنين وممثليهم في الكنيست. وكان قادرا ايضا على ان يغير بواسطة المحكمة العليا مسار العائق تغييرا حادا وهو الذي أراد في البدء ان يضم نحوا من 20 في المائة من مساحة الضفة وتقلص ليصبح 8 في المائة من المخطط لها و5 في المائة بالفعل، وأصبح بذلك أكثر أمنا.

ونتعلم ايضا ان جميع حكومات اسرائيل منذ كانت فضلت ان تحدد مسار العائق بحسب اعتبارات سياسية واستيطانية غريبة عن الحاجة والتسويغ الأمنيين، وحتى لو كان ثمن ذلك ابقاء منافذ دخل منها منفذو عمليات وماكثون غير قانونيين؛ وتحديد مسار "يعرض للخطر القوات التي تجري دوريات على طوله" كما قضت المحكمة العليا؛ وعدم وجود "تقدير عميق ووزن لجميع التقديرات الامنية والاقتصادية"، كما ورد في تقرير برودت؛ وخسارة نحو من ملياري شيكل في تخطيط وبناء مكرر وإضرار مكرر بنسيج الحياة الفلسطيني وبقيم التاريخ وبالبيئة والمناظر الطبيعية.

ونتعلم ايضا ان مسار العائق الذي يشابه مسار الحدود الدائمة التي اقترحها اهود باراك في طابا في 2001 واهود اولمرت في 2008 أحدث لدى الجمهور الاسرائيلي وهم ان الفلسطينيين يوافقون عليه ايضا، وهو شيء أنتج توجهين متناقضين أو متكاملين: الاول أفكار لاعادة تنظيم وجمع المستوطنات المفرقة الى داخل مسار الجدار مع توسيع المستوطنات الموجودة في داخله. والثاني بناء مكثف في المستوطنات المفرقة وانشاء عشرات البؤر الاستيطانية غير القانونية عن قصد الى انشاء "ممر" يهودي مبني بينها وبين "الكتل الاستيطانية". وتلاشت الفكرة السياسية المؤسسة لبناء العائق وهي "نحن هنا وهم هناك".

محظور علينا الاكتفاء باستئناف المفاوضات فقط

الحياة الجديدة

مرت 40 سنة منذ حرب يوم الغفران ويخيل أن هذا هو الوقت لان نقول بوضوح بأن أملا قليلا أسوأ من انعدامه التام. الأمل القليل هو احيانا ليس أكثر من تلاعب متهكم دوره الابقاء على ما هو قائم، ليس أكثر من حفنة رمل تنثر في عيون اولئك الذين يتمنون واقعا أفضل.

مفاجئ أن نتبين بأن بين حكومة اسرائيل ورئيسها وبين الجمهور في اسرائيل يوجد تعاون غريب، هدفه هو التصرف في واقع قليل الأمل. ولكن بينما تفهم الحكومة الى أين تتجه، يخيل أن معظم الجمهور ليس واعيا لما يجري. بنيامين نتنياهو هو مؤيد متحمس للأمل القليل. فهو لم يسع ابدا الى قيادة تغيير، ولكنه نجح في الحفاظ على الوضع الراهن. وهو على علم بان اليأس العميق، مثل الآمال الكبرى، يحرك التغيير.

ليس هناك اكثر من نتنياهو من يحب المفاهيم السياسية والاجتماعية الثابتة: "لا شريك" و "فيلا في الغابة". فما أن يشخص نتنياهو بان اليأس بات أقل راحة للاسرائيلي، حتى يسارع الى ان يحقن في شرايينه بعض الأمل: قليلا من "خطاب بار ايلان" من أجل الخائفين على هوية اسرائيل؛ حفنة من لجنة تريختنبرغ للمختنقين تحت عدم المساواة في العبء. واذا كانت حاجة لضمان استمرار البقاء في شارع بلفور، فعندها تقام حكومة مع بعض حزب "الحركة" وبعض آخر ممن وعدوا – ولا يزال لم يفوا – بمنح "صوت برلماني" للاحتجاج الاجتماعي.

يكاد المجتمع الاسرائيلي يكون عاشقا للواقع قليل الأمل. فالأمل الحذر الذي انتشر بين الجمهور عندما اقام نتنياهو لجنة تريختنبرغ كان أيضا السوبرتنكر التي أطفأت الاحتجاج الاجتماعي على نحو شبه تام. لقد رأى المحتجون في تشكيلها المبرر لطي الخيام والعودة الى واقع سلم الأولويات المشوه في تخصيص المقدرات الوطنية.

كما أن الاعلانات عن الاستعداد للمفاوضات بلا شروط مسبقة نثرت أملا في الجمهور ونجحت في أن تخفي بسهول نسبية الرفض المطلق للاعتراف بالمعايير اللأزمة لوجود مفاوضات ناجعة للتسوية الدائمة. وآثار القرار الأخير للاتحاد الاوروبي بالنسبة للمستوطنات واضحة للجميع. واضطر نتنياهو الى الاستجابة لمساعي جون كيري لاستئناف المفاوضات، ولكن سيكون من الخطأ الهائل اذا ما ترك الجمهور نتنياهو "يستجيب رغم أنفه"، بشكل مشابه، للتوقيع على اتفاق.

في هذه النقطة مطلوب من الجمهور أن يحسم: هل يشتري قليلا من الأمل الذي يكمن في استئناف المفاوضات أم يطالب نتنياهو باستكمالها لدرجة التسوية الدائمة؟ السؤال ما هو الطريق الصحيح لضمان وجود اسرائيل كدولة مع أغلبية يهودية يتمتع كل سكانها بالديمقراطية هو أوسع من سؤال وجودها المادي؟. هذا السؤال يمكن عرضه على الحكومة على النحو التالي: هل خطر التوقيع على تسوية دائمة تتضمن انسحابا من الضفة الغربية، أكبر أم أصغر من الخطر في استمرار الاحتلال؟ هل هذا هو المجتمع الصهيوني الذي يتطلع الى البناء، ويبقي سيطرة دائمة على شعب آخر عديم الحقوق المدنية؟ هل هذا هو الخيار الوحيد الذي نقف أمامه – أن نعيش هكذا أم نكف عن الوجود؟

لا يوجد ما يكفي من الاراضي

3.1.2013، رصين

يجب على الحكومة الاسرائيلية ان تعرض على الفلسطينيين تبادل اراض بنسبة 3 – 4 في المائة تمكنها من ان تبقي في سيادتها اكثر من 80 في المائة من الاسرائيليين ولا يضر باتصال الدولة الفلسطينية - المصدر).

عادت خطب الزعماء في المؤتمر الاقتصادي في عمان فشهدت بالرأي الذي اثير في مرات كثيرة في التفاوض الذي اجرته اسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية بالتسوية الدائمة: ان قضية الارض هي القضية الجوهرية من وجهة نظر الفلسطينيين، اما حق العودة فهو ورقة مساومة من وجهة نظرهم. وان الاتفاق المطلوب على الحدود هو الحاجز العالي الذي يجب على الطرفين اجتيازه كي يستطيعا ازالة توترات تضر بقدرتهما على اجراء تفاوض، وعلى تجديد الثقة بينهما وعلى عقد جسر فوق الفروق في سائر القضاء.

قطعت اسرائيل مسافة طويلة منذ كانت كامب ديفيد سنة 2000، حينما عرض ايهود باراك ان يضم الى اسرائيل 11 في المائة من الضفة من غير تبادل اراض، و 7 في المائة اخرى من الارض ولا سيما في غور الاردن، استئجار لزمن طويل. واعتمد موقف باراك على زعم قرار مجلس الامن 242 الذي كان تفسيره بالفعل في اتفاق السلام مع مصر ومع الاردن "كل الاراضي في مقابل السلام" لا ينطبق على الفلسطينيين الذين لم يكونوا من "دول المنطقة" في حرب الايام الستة.

ان الفلسطينيين الذين رأوا القرار 242 اساسا للتفاوض أصروا على تطبيقه الكامل بحسب التفسير الدولي لكنهم وافقوا على مرونة بتبادل اراض بنسبة 1:1، يمكن اسرائيل من أن تترك في سيادتها اكثر الاسرائيليين ممن يسكنون وراء الخط الاخضر.

في انابوليس فقط في 2008 تبنى رئيس الوزراء آنذاك ايهود اولمرت المعيار الموجه للتفاوض في قضية الاردن وهو: خطوط 1967 قاعدة للتفاوض، وتبادل اراض بنسبة 1:1. وعرض اولمرت على محمود عباس حدود دائمة تضم الى اسرائيل 6.5 في المائة من المناطق و 85 في المائة من الاسرائيليين وتعوض فلسطين بـ 5.8 في المائة من مساحة اسرائيل وبممر بري ايضا بين قطاع غزة والضفة الغربية. وعرض عباس اقتراحا مقابل وهو تبادل اراض بنسبة 1.9 في المائة يمكن اسرائيل من ان تبقي في سيادتها 75 في المائة من الاسرائيليين.

رجعت حكومة بنيامين نتنياهو السابقة والحالية ايضا عن هذا المعيار، وبعد "تعوجات" في الغرف المغلقة أصبح رئيس الوزراء يميل الى قبول خطوط 1967 اساسا للتفاوض، بل يميل الى قبول فكرة تبادل الاراضي لكن لا بنسبة متساوية. ويسارع العاملون حوله الى بيان ان فكرة تبادل الاراضي هي مرونة اسرائيلية اصلا أتت لتظهر سخاء على الفلسطينيين. ويزعمون ان تعويضا جزئيا بارض من اسرائيل فيفضي الى تحسين صيغة "الارض مقابل السلام" التي لا تلزم اسرائيل ان تنسحب من جميع اراضي الضفة، لمصلحة الفلسطينيين.

لكن الحقيقة المؤلمة هي أنه لا توجد في اراضي اسرائيل طاقة ارضية واقعية لتبادل الارض بنسبة 1:1 تستطيع أن تلبي جميع اعلانات نتنياهو والعاملين معه وتصريحاتهم ووعودهم. وسيحتاجون الى أن يفسروا كيف أفضى الدعم الحكومي المكثف الى زيادة عدد الاسرائيليين في يهودا والسامرة بعامة بنسبة 250 في المائة وزيادة عدد الاسرائيليين خارج الكتل الاستيطانية بخاصة بنسبة 350 في المائة. وسيحتاجون الى ان يفسروا للكيبوتسات والقرى الزراعية في "غلاف غزة"، والى زراعيي منطقة لخيش، والى سكان ميتار وغور عراد، ولكيبوتسات عيمق همعيانوك وغيرها المنطقة الموجودة في الاضرار الشديد باراضيها وكرومها التي ستنقل الى فلسطين في مقابل "تبييض" سلسلة طويلة من البؤر الاستيطانية غير الموافقة عليها. ومن اجل توسيع غير متصل بمستوطنات قائمة.

مع عدم وجود موافقة اسرائيلية على معيار الارض يكاد يكون احتمال التسوية صفرا. ويجب على الحكومة أن تتبناه وان تعرض اقتراحا متواضعا لتبادل الارض بنسبة 3 – 4 في المائة يمكن من أن تبقي في سيادتها اكثر من 80 في المائة من الاسرائيليين. ولا يضر باتصال الدولة الفلسطينية ولا يضر في المستقبل ببلدات اسرائيلية في داخل الخط الاخضر انشيء عدد منها في ايام "سور وبرج".

ألا نفقد الأمل

12.9.2013، أطلس للدراسات الإسرائيلية

- أحياناً يكون أمل قليل أسوأ من انعدامه التام، فالأمل القليل ليس أكثر من تلاعب متهكم دوره الابقاء على ما هو قائم، ليس أكثر من حفنة رمل تنثر في عيون أولئك الذين يتمنون واقعاً أفضل.

- بينما تفهم الحكومة الى أين تتجه، يخيل أن معظم الجمهور ليس واعياً لما يجري.

- بنيامين نتنياهو مؤيد متحمس للأمل القليل، لم يسعَ أبداً الى قيادة تغيير، ولكنه نجح في الحفاظ على الوضع الراهن.

- نتنياهو يحب المفاهيم السياسية والاجتماعية الثابتة: "لا شريك" و "فيلا في الغابة".

- ما ان يشخص نتنياهو بأن اليأس بات أقل راحة، حتى يسارع الى حقن بعض الأمل في شرايينه: قليلاً من "خطاب بار ايلان" من أجل الخائفين على هوية إسرائيل، حفنة من لجنة تريختنبرغ للمختنقين تحت عدم المساواة في العبء.

- يكاد المجتمع الاسرائيلي يكون عاشقاً للواقع قليل الأمل.

- الاعلان عن الاستعداد للمفاوضات بلا شروط مسبقة نثرت أملاً في الجمهور، ونجحت في أن تخفي بسهول نسبية الرفض المطلق للاعتراف بالمعايير اللازمة لوجود تسوية دائمة.

- المطلوب من الجمهور أن يحسم: هل يشتري قليلاً من الأمل الذي يكمن في استئناف المفاوضات أم يطالب نتنياهو باستكمالها لدرجة التسوية الدائمة؟

ليس لعبة مبلغها الصفر

6.1.2014، أطلس للدراسات الإسرائيلية

المبادرات الاسرائيلية الاخيرة في المفاوضات مع الفلسطينيين، في شكل ضم غور الاردن ونقل بلدات عربية من اسرائيل الى فلسطين تشهد على أن بنيامين نتنياهو وحكومته بعيدون جدا عن القراءة الواعية للمسيرة السياسية مع الفلسطينيين، عن فهم المواقف الامريكية والاسرة الدولية وعن استيعاب مجال الحل الوسط الواقعي اللازم للوصول الى اتفاق.

ويستمد هذا السلوك افكاره من فهم للتسوية يستند الى "لعبة مبلغه الصفر". فالفهم الذي يرى في كل تنازل من جانب ربحا للجانب الاخر ويؤدي الى دينامية يكون فيها كل جانب يسعى الى ابتزاز الحد الاقصى الممكن من الجانب الاخر، ويمارس لهذا الغرض كل روافع الضغط التي تحت تصرفه – سياسية، عسكرية واقتصادية.

فشل قمة كامب ديفيد في تموز 2000 – والتي اقترح فيها ايهود باراك ضم 8 في المئة من الضفة دون أي مقابل، والاحتفاظ بالقدس الشرقية والحرم تحت السيادة الاسرائيلية والاحتفاظ بسنوات اخرى بنحو ربع غور الاردن – ورفضه ياسر عرفات، كان يفترض أن يعلمنا بان فرص هذا النهج في ان يؤدي الى اتفاق بين طرف قوي كإسرائيل وطرف ضعيف كالفلسطينيين متدنية جدا. مثلما في حينه، حين اجاب عرفات لبيل كلينتون بان "حتى لو وافقت، فهذا سيكون عدم المعنى"، هكذا ايضا اليوم. فالقيادة الفلسطينية سترفض مثل هذا الاتفاق انطلاقا من الفهم بان الجمهور الفلسطيني سيرفضه على أي حال وسيعزز حماس وباقي المعارضين للتسوية.

ان النهج لإدارة المفاوضات وعناصر التسوية الدائمة يجب أن يتغير. على الطرفين أن يتعهدا بان يكون هذا اتفاقا، وخلافا للاتفاق المرحلي الذي وقع في 1995، لا يتضمن بذور الاضطرابات التالية التي تخلق بشكل بنيوي نقاط احتكاك بين اسرائيل والفلسطينيين. مثل استمرار التواجد العسكري الاسرائيلي في فلسطين لسنوات عديدة، والذي يمس بالسيادة الفلسطينية ويعتبر في نظر الجمهور الفلسطيني كاستمرار للاحتلال. على نهج المفاوضات أن يقوم على اساس فكرة أنه في المدى البعيد "الكل منتصر".

هكذا مثلا عليه أن يضمن بان يتمكن كل طرف من أن يتمتع بـ "ثمار السلام". علينا أن نعفي الفلسطينيين من المشاعر الصعبة لرجال الاعمال والتجار في الاردن الذين فرصتهم في أن يحصلوا على تأشيرة دخول الى اسرائيل بالإجراءات العادية تقترب من الصفر ومنحهم ما بوسعنا أن نمنحهم اياه – مثل اضافات المياه المتواضعة للأردن العطش. مساعدة فنية للأردن في حماية حدوده الشرقية من تسللات معادية، مهما كانت صغيرة، يمكن أن تعوض باستعداد أردني زائد للاستثمار في الوحدات الاردنية على الحدود مع اسرائيل، الناجحة جدا في منع التسلل والتهريب للوسائل القتالية. ان نتنياهو وحكومته ملزمان بان يستوعبا حقيقة انه في الاتفاق نحن لا نعطي الفلسطينيين دولة، بل نحصل من جديد على الدولة اليهودية من منطقة عربية مستعدة لأول مرة ان تقبلها، ليس من الحب، بل لانعدام البديل. لقد أدارت اسرائيل في المفاوضات الكثير من "الالعاب المسبقة"، معظمها مع نفسها – الامر الذي لا يمكنه أن ينتج اتفاقا. ايهود اولمرت ومحمود عباس تمكنا من وضع المقاييس التي بوسعها أن تحدد مجال الحل الوسط للطرفين بالنسبة لكل واحدة من المسائل الجوهرية. رئيس الوزراء في اسرائيل، نتنياهو أو خلفه، مع الزعيم الفلسطيني، سيكونان مطالبين بإبداء الشجاعة في السير نحو النقطة التي يمكن منها انتاج الاتفاق ايضا. الى أن نقف هناك بإرادتنا، سيفضل الفلسطينيون البقاء في الحضن الآمن للقرارات الدولية، والامل في أن تتحقق بكاملها.

هل يُضاف كيري الى مسيرة الاخفاقات؟

26.3.2014، صوت فتح الإخباري

يفترض أن يعرض الأميركيون في نهاية آذار اقتراحهم لاتفاق الاطار، لكن يبدو أنه كلما مر الوقت قلت التوقعات بين الاسرائيليين والفلسطينيين منه. ويبدو أن الجمهور استوعب التقدير الرائج وهو أن الحديث عن اقتراح اذا قُدم فان هدفه كله اجتياز شهر نيسان الذي ينهي الاشهر التسعة التي حددت للتفاوض دون وقف المحادثات وتدهور الوضع الى العنف.

والفرض هو ان يطلب الامريكيون في الفترة القريبة ان يثنوا الفلسطينيين عن التوجه الى الامم المتحدة في الجلسة التي خطط لأن تكون في ايلول، وهناك من يضيفون قائلين إن الادارة الأميركية تنوي أن تجتاز انتخابات مجلس النواب في تشرين الثاني لتحرير الرئيس من ضغوط داخلية تمنعه من القاء كامل وزنه في التفاوض.

ولهذا تنتظرنا ثلاثة سيناريوهات اساسية. الاول اقتراح يوجز التفاهمات القليلة التي توصل اليها الطرفان الى الآن، ويعرض مبادئ مبهمة للمتابعة يستطيع الطرفان معايشتها. والثاني اتفاقات على موضوعات ليست الموضوعات الجوهرية، كالمياه والنقل العام معززة بسلة افضالات للفلسطينيين تمكنهم من جهة من تسويغ الاستمرار في التفاوض العقيم، ولا تضر من جهة اخرى باستقرار الحكومة في اسرائيل التي تعمل في تصميم على تعميق السيطرة الاسرائيلية في الضفة.

سيعبر هذان السيناريوهان الضئيلان عن رغبة أميركية في التهرب من قرارات حاسمة قاسية، وصرف نظرهم عن رؤية الواقع على الارض والاستمرار في الجري بلا نجاح بين قطرات الماء في حين أن رجاءهم كله أن يعودوا الى البيت في سلام.

والسيناريو الثالث إنزال اقتراح امريكي مفصل واضح يتعلق بجميع القضايا الجوهرية؛ اقتراح يطلب الى محمود عباس ان يقبل طلب ان تكون فلسطين دولة منزوعة السلاح، وان يكون مسار نقل المسؤولية الامنية في غور الاردن الى قوات دولية وفلسطينية تدريجيا ومشروطا بمقاييس تنفيذ متفق عليها، ويطلب الى بنيامين نتنياهو ان يقبل طلب ان تقوم الحدود مع الدولة الفلسطينية على خطوط 1967 مع تبادل اراض بنسبة 1: 1، أو تكون متساوية القيمة في نظر الطرفين.

إنه اقتراح يشمل الطلب الى عباس ان يقبل صيغة كلينتون في شأن اللاجئين – التي تعني عودة عدد رمزي لا معنى له من جهة سكانية للاجئين بحسب تقدير اسرائيل – ويشمل من جهة اخرى الطلب الى نتنياهو ان يوافق على ان تنشأ عاصمة فلسطين في شرقي القدس، وان تحدد ترتيبات خاصة للحوض التاريخي.

ان العرض الواضح لهذه المعايير فقط فيه طلب واضح الى الطرفين ان يكون هذا الاتفاق انهاءا للصراع وانهاء للمطالب، وان يختتم باعتراف متبادل بان دولة اسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي وان دولة فلسطين هي الوطن القومي للشعب الفلسطيني – وان يتم الحفاظ فيهما على حقوق الاقليات كاملة.

يجب على الامريكيين ان يقرروا. فلو ان ادعاء "انهم لا يستطيعون ان يريدوا السلام اكثر من الطرفين انفسهما" هو الذي يوجههم فان تخليهم من البداية عن محاولات وساطتهم افضل. فقد تعلمنا من قبل ان التاثيرات المحتملة لتحطم المسيرة السياسية اقسى على الطرفين وفيها ما يهدد الاستقرار القليل الذي أحرز. فكل اتفاق اطار لا يكون حاسما سيجعل بعثة جون كيري تضاف الى مسيرة الاخفاقات الامريكية منذ كانت اتفاقات اوسلو الى اليوم.

عباس يسير على حبل دقيق

20.5.2014، القدس العربي

كان إحياء محمود عباس لـ 'المصالحة' بين حماس وم.ت.ف، في ظاهر الامر، اجراءً مطلوبا لاستعمال ضغط على اسرائيل لاجراء تفاوض ذي معنى. لكن عباس قد يجد نفسه مع عدم رغبة حكومة اسرائيل في فعل ذلك في مسار الثيران الى الذبح، الذي يفضي به الى اتفاق والى جولة عنف برغم أنفه، إلا اذا ألغى الامريكيون 'المهلة' التي فرضوها على أنفسهم.

يرى عباس منذ اشهر كثيرة ضعف حماس التي تبكي من قرارها التاريخي في 2006 على الانضمام الى المعركة الانتخابية والفوز فيها. وقد انقضى الدعم الذي حصلت عليه من ايران وتركيا وقطر وحكومة محمد مرسي في مصر. وكل ذلك على أثر التغييرات التي جرت على مؤيداتها وفي مقدمتها مصر، والرأي المخيب للأمل وهو أنها لا تستطيع التأليف بين التمسك بالحكم والاستمرار على المقاومة العسكرية لاسرائيل. إن حكومة الوحدة من وجهة نظر حماس مفر سيُمكنها من أن تسقط عنها المسؤولية عن ادارة 'مشكلات' القطاع، وفي مقدمتها دفع الأجور وازمة الكهرباء والماء.

إن عباس الذي يريد بمصالحة حماس أن يعيد اسرائيل الى التفاوض على الحدود، مع الافراج عن السجناء وتجميد البناء في المستوطنات، وبمشاركة امريكية أقوى، لا ينوي التوصل الى ذلك بشروط حماس. ففي الأسبوع الاخير عرض عباس شروطا لافشال المسار أو لاجرائه اذا لم يكن من ذلك مناص مع جباية ثمن باهظ من حماس. ففي حين تصر حماس على ألا تعترف حكومة الوحدة التي ستؤلف بموافقتها باسرائيل، وأن يُمكنها دخولها الى م.ت.ف من صلات جديدة بالعالم وأن تستطيع الحفاظ على قوتها العسكرية أعلن عباس أن 'حكومة الوحدة ستكون حكومة تكنوقراط مستقلين، لا تُعينها المنظمات، وتعترف باسرائيل، وتتحلل من الارهاب وتحترم الاتفاقات الدولية'.

لم ينشر عباس الى الآن الامر الرئاسي لبدء المشاورات لتأليف الحكومة، وامتنع عزام الاحمد، مندوب فتح الى المحادثات في غزة، عن عقد مؤتمر صحفي مع إنهاء لقاءاته هذا الاسبوع. إن اجراءات عباس هذه هي سير على 'حبل دقيق'. فقد يوجد متمنيا تجديد التفاوض في حين تكون اسرائيل والولايات المتحدة مشغولتين بأمورهما. ولن يسهل عليه أن يبين للجمهور الفلسطيني الذي كان يطلب المصالحة منذ سنين كثيرة، ومعظم الصراع بين حماس وفتح يجري على تأييدها لماذا لا يُتم الاجراء.

حتى لو أُتم اجراء مصالحة، فان عباس لا يستطيع أن يعود ويتجه الى الامم المتحدة ممثلا للفلسطينيين جميعا في نطاق 'فلسطين في خطوط 1967' التي اعترف بأنها دولة، للموافقة على عضويتها فيها، فان احتمال اعطاء هذه الموافقة دون تغيير حاد في موقف حماس المعروفة بأنها منظمة ارهاب، هو احتمال ضعيف. قد يُجر عباس مع عدم وجود بديل آخر الى العمل مخالفا تصريحاته وموقفه الذي يرفض العنف، ويوسع الصدع الاول الذي ظهر هذا الاسبوع في صورة قوله إن 'اجهزة الامن الفلسطينية لم تنفذ أي خطأ فيما يتعلق بالتزاماتها الامنية. إن كل عمل عسكري على المستوطنين الاسرائيليين أو الجيش الاسرائيلي وقع خارج مناطق سيطرتنا'. أي أن عباس يحد من مسؤوليته بصورة متكلفة ويدعي السذاجة فيما يتعلق بالمنطقة أ وربما المنطقة ب أيضا، برغم أن العمليات في المنطقة ج صدرت عن فلسطينيين يسكنون هذه المناطق.

إن تطور هذا السيناريو لا يخدم الاطراف سوى اولئك الذين يرون العنف تسويغا لسياستهم وفرصة لاحراز اهدافهم بالقوة. وبينت جولات العنف في العقدين الاخيرين أن ذلك لم يحدث واضطر الطرفان الى الاستجابة الى الاقتراح الامريكي للعودة الى طاولة التفاوض. فينبغي أن نأمل أن يستطيع الامريكيون عرض اقتراحهم قبل أن يتفجر عنف.

مسؤولية اوروبا

22.12.2014، صوت فتح الإخباري

إن نية فرنسا لبلورة اقتراح قرار في مجلس الامن يكون بديلا للاقتراح الفلسطيني، هي خطوة مطلوبة من اجل تقدم العملية السياسية بين الاطراف، ولكن يجب أن تشمل تطرقا تفصيليا لجميع القضايا في الصراع الاسرائيلي الفلسطيني. أي أن تكون صفقة شاملة تقدم اجابات متوازنة لمطالب الطرفين.

الاقتراح المستقبلي لفرنسا يحمل في طياته بأن يحل محل قرار 242، وبسبب المسؤولية الكبيرة الكامنة في ذلك فعلى المقترحين الامتناع عن تقديم اقتراح منقوص، الذي يتطرق بتفصيل فقط لموضوع انهاء الاحتلال وتبادل الاراضي. أما المسائل الاخرى فلها أهمية لا تقل عن ذلك، وعدم وضوحها سيتسبب بزرع بذور الجمود السياسي القادم. اضافة الى ذلك فان الاقتراح الذي لا يكون واضحا ومتوازنا يكون اقتراحا انحيازيا وسيعتبر تدخلا في عملية الانتخابات الاسرائيلية.

يجب أن تشمل الصفقة ست مسائل مركزية. الاربع الاولى يوجد فيها "هات وخُذ". على اسرائيل أن توافق على موضوع الارض الذي يحدد حدود التقسيم من عام 1967 مع تبادل الاراضي، أما الفلسطينيون فيجب أن يستجيبوا لمطلب نزع سلاح الدولة الثقيل والموافقة على ترتيبات امنية اضافية، مثل استخدام سلاح الجو الاسرائيلي للاجواء الفلسطينية مقابل موافقة اسرائيل على اقامة عاصمتين في القدس، مع ترتيبات خاصة لـ "الحوض المقدس"، ويجب أن يكون الفلسطينيون مستعدين لقبول التعويضات وعودة اللاجئين الى الدولة الفلسطينية على اعتبار أن ذلك تطبيقا لحق العودة.

المسألة الخامسة تتعلق بالتأييد العربي لاقامة الدولة الفلسطينية وتطبيع كامل للعلاقات مع اسرائيل بما يتناسب مع مبادرة السلام العربية. يحتاج الفلسطينيون الى تأييد الدول العربية كراعية لجميع القضايا لأن المسائل الامنية ترتبط بمصر والاردن، والاماكن المقدسة ترتبط بالاردن والسعودية والمغرب، وموضوع اللاجئين – الاردن ولبنان. أما اسرائيل فان من حقها أن تنعم بثمار السلام وتعزيز العلاقات مع العالم العربي بشكل يساهم في استقرار الاتفاق.

المسألة السادسة ترتبط بالاعتراف المتبادل من قبل الطرفين. اسرائيل يُعترف بها كبيت قومي للشعب اليهودي، وفلسطين يُعترف بها كبيت قومي للشعب الفلسطيني. مع ضمان المساواة لكل المواطنين فيهما.

إن وضع النقاط الواضحة سيوضح للاسرائيليين وللفلسطينيين ما الذي سيختارونه. لا تستطيع القيادات اخفاء مواقفها من خلال شعارات مثل "تنازلات مؤلمة" أو "سلام الشجعان"، ثمن واضح هو عبارة عن ربح وخسارة سيقترن بكل مسألة، وكل المسائل في صفقة واحدة، الامر الذي لن يسمح لبعض الزعماء الاعلان عن الالتزام باتفاق نهائي والمطالبة بالغاء أحد المواضيع. مثلا المطالبة – كما يفعل الاسرائيليون – بأن تبقى القدس موحدة تحت السيادة الاسرائيلية. أو المطالبة – كما يفعل الفلسطينيون – أن يستطيع عدد كبير من اللاجئين العودة الى دولة اسرائيل.

لا يجب أن يعود الاوروبيون على الخطأ المركزي الذي قام به جون كيري في جولة المحادثات الاخيرة. وحقيقة أنه لم ينجح في بلورة مسودة متفق عليها، وامتنع عن تقديم اتفاق اطار كامل، حولت جهوده الى جهود بلا قيمة. مطلوب من الاوروبيين اليوم إبداء الجرأة واتخاذ قرارات لا تقل صعوبة عن الاطراف المتصارعة، الامر الذي يمكن فعله من خلال اقتراح كامل ومتوازن من شأنه أن يحث الطرفين على التصرف بشجاعة مماثلة.

نصر نتنياهو.. كاذب وخادع ومزيف

9.3.2015، صوت فتح الإخباري

لقد حقق رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في حكومتيه الاخيرتين نصرين كبيرين في الصراع للحصول على تأييد الرأي العام الاسرائيلي والمجتمع الدولي. نصران كاذبان لا يعتمدان على اية حقائق، وتدفع اسرائيل مقابلهما ثمنا باهظا.

الاول تم تحقيقه في خطاب بار ايلان، الذي القاه في شهر حزيران من عام 2009، مع عودته لرئاسة الحكومة. في هذا الخطاب خلق انطباعا ان هذا الرجل يدعم حل الدولتين لشعبين. وتقريبا اختار الجميع ان يتجاهلوا ان قلب نتنياهو اسير للايمان، ان دولة منظمة التحرير التي ستمتد على بعد 15 كيلو مترًا من شواطئ تل ابيب، ستشكل تهديدا وجوديا لدولة اسرائيل، (كما كتب في كتابه "مكان تحت الشمس"). ان جزءًا من الجمهور هنا، وجميع زعماء العالم تجادلوا عن هذا الوهم الذي خلقه نتنياهو، وكذلك الضرر القاسي بصورة اسرائيل في كل ما يتعلق لحقيقة نيتها تنفيذ هذا، الذي لم يتحقق بعد.

النصر الثاني هو تقريبا نصر مؤزر، وللتأكيد مؤزر جدا. معظم الجمهور الاسرائيلي والمجتمع الدولي يتمسكون بفكرة تستند على حقيقة ان المستوطنات في الضفة الغربية قد تعمقت في عهد نتنياهو جدا وان الانفصال لدولتين تقريبا اصبح غير ممكن.

تظهر بيانات مكتب الاحصاء المركزي، انه في سنوات ولاية نتنياهو 2013-2009، تنامى عدد الاسرائيليين في الضفة (دون القدس) بمعدل وسطي وصل الى 5 بالمئة – اي 69 الف شخص خلال خمس سنوات. وهذه النسبة هي اكبر وربما ضعف المعدل داخل الخط الاخضر، كما ان 75 بالمئة من السكان اختاروا ان يقيموا في التجمعات الاستيطانية، بالضبط فإن النسبة التي وجدت هنا في السنوات التي سبقت ولاية نتنياهو (في نهاية عام 2013 سكن في التجمعات 285,214 شخصًا من بين 354,308 في جميع المستوطنات).

خلال عملية انابوليس عام 2008، اقترح ايهود اولمرت ان تضم هذه التجمعات لاسرائيل في إطار اتفاق لتبادل الاراضي (التي لا تزيد مساحتها عن 5 بالمئة من مساحة الضفة). اذا اضفنا اليها الاحياء اليهودية في القدس – التي تبلغ مساحتها تقارب 1 بالمئة من مساحة الضفة ويسكن فيها حوالي 200 الف يهودي – اي انه مع تبادل مناطق بمساحة 6 بالمئة ستحافظ اسرائيل على سيادتها (وبيوتهم) لـ 35 من بين 40 الف اسرائيلي ممن يسكنون خارج الخط الاخضر. هذه المعطيات تدلل، انه على الرغم من استثمار عشرات المليارات في الجهود لتوسيع الوجود اليهودي في المناطق خارج التجمعات الاستيطانية، فإن الفلسطينيين سيتحتفظون بـ 94 بالمئة من مساحة الضفة. وفي هذه المناطق، فإنه سيعيش الى جانب كل يهودي 26 فلسطينيا، الذين يملكون جميع الاراضي الخاصة المحيطة.

معطيات إضافية اخرى كشفت عن حقيقة مهمة وغير معروفة. فعلى عكس جهود نفتالي بينت والبيت اليهودي لإثبات ان لهم شركاء علمانيين كثيرين في المستوطنات، فإن عدد العلمانيين في اوساط الملتحقين في المستوطنات خلال السنوات الخمسة هذه هو تافه. وان اغلب السكان في المستوطنات هم من المتدينين – 45 بالمئة من الملتحقين – جميعهم في المدينتين المتدينتين الكبرى : موديعين عيليت وبيتار عيليت، التي نمت خلال تلك السنوات بحوالي 39 بالمئة. تدفق المتدينين لهذه المدن ينبع من الضائقة السكنية في القدس وفي بني براك، والتي جعلت منهم حسب اقوالهم "مستوطنين رغما عنهم". ومقابل ذلك فإن المدينتين العلمانيتين الاصغر معاليه ادوميم وارئيل (عدد السكان في ارئيل اصغر بـ3.5 مرات من عدد السكان في موديعين عيليت)، نمتا في السنوات الخمس هذه بحوالي 9 بالمئة فقط،

بمعدل سنوي هو الاخفض من نسبة الزيادة داخل الخط الاخضر 1.9 بالمئة).

عدد الاسرائيليين الذين التحقوا في المستوطنات من خارج التجمعات الاستيطانية، في هذه السنوات هو قليل – 17,795 شخصًا فقط. ولغرض المقارنة، فهو اصغر من عدد السكان الذين التحقوا في تلك السنوات في موديعين - مكابيم – رعوت داخل الخط الاحضر. هذا النمو، معظمه واغلبه، ينسب للتجمعات السكانية المأهولة على ايدي افراد غوش ايمونيم – من موظفي الليكود والمقترعين للبيت اليهودي. في العديد من هذه التجمعات تم تسجيل ارتفاع ملموس: في تلمون ازداد عدد السكان بحوالي 29 بالمئة، في ايتمار بحوالي 30 بالمئة، في براخا حوالي 50 بالمئة، في يتسهار حوالي 41 بالمئة، في عطروت حوالي 71 بالمئة، وفي هار جيلو بحوالي 163 بالمئة، ولكن في العديد من هذه المستوطنات لم يطرأ تغيير كبير، وتم في عدد منها تسجيل انخفاض (في كريات اربع، ريمونيم، معاليه عاموس، حجاي، كوخاف هشحور وكرميل).

مستوطنات الاغوار وشمال البحر الميت، التي يكثر نتنياهو ووزراؤه الحديث عنها وعن اهميتها لامن المستوطنات (إدعاء بلا افق)، ووضعت مؤخرا في قائمة الاولويات بتخصيص الموارد لها. الزيادة في عدد الاسرائيليين هناك في السنوات الخمسة المذكورة حوالي 216 شخصًا فقط – 3.6 بالمئة – وهي اخفض من النسبة الاكبر داخل الخط الاخضر. في حوالي ثلث هذه المستوطنات، جميعهم من العلمانيين.

كما تم تسجيل انخفاض في عدد السكان (على سبيل المثال في آلموغ، ارجمان، تومار، ناعمي وغيرها) والرقم القياسي كان في مستوطنة معاليه إفرايم، حيث تم فيها تسجيل انخفاض بنسبة 26.5 بالمئة في عدد السكان.

وايضا في الاحياء اليهودية في القدس لم يتم تسجيل "تضخم سكاني"، رغم تصريحات بينت عن "تهويد القدس". في السنوات الخمس الاخيرة ازداد عدد السكان باقل من 5 آلاف شخص (جزء منهم عرب)، الذين يسجلون زيادة سنوية اخفض عن المعدل في اسرائيل. ووفقا لهذا المعطى، فإنه اذا استمر نمو عدد السكان اليهود في القدس بهذا المعدل – فإنه خلال السنوات العشر المقبلة ستصبح المدينة جميعها ذات اغلبية عربية.

لا يوجد في البيانات والمعدلات اعلاه اي مفاجأة كبيرة لمن يتابع ما يدور في مستوطنات الضفة. فأبدا لم نكن قريبين من تحقيق اغلبية يهودية من بين عدد السكان في الضفة، ولا في مجال ملكية الاراضي والسيطرة عليها. فتحقيق سيطرة يهودية كهذه غير موجودة – وابدا لن تكون -. لانه لا يوجد اي اساس ديموغرافي او قانوني لتحقيق ذلك. "الانجاز" في بناء منظومة الاستيطان اليهودي المنفصل عن المنظومة الفلسطينية – الذين يرون بذلك انجازا – يستند على زرع اسافين داخل التواصل السكاني الفلسطيني. بمساعدة عشرات المستوطنات الصغيرة المنعزلة الصغيرة على رؤوس التلال، التي تستند على سلسلة من الطرق التي بنيت باستثمار بعيدا عن المنطق السياسي، الامني، الجغرافي والاقتصادي، ويعتمد على وجود عسكري مضاعف، لقد خلقت اسرائيل وضعا من السيطرة الفاعلة على الفلسطينيين، ومنعت تطورهم الطبيعي . وهي تحتفظ بهذا الوضع منذ عقدين، من خلال توجيه الميزانيات الضخمة التي تتزايد.

ومع ذلك، لا يمكن الاستخفاف بالتحدي الكامن في الوقائع الموجودة. على الرغم من انها لا تحول دون إقامة دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل، ولكن من المتوقع ان ترفع من الثمن الذي ستضطر اسرائيل الى دفعه مقابل حل متفق عليه او مفروض عليها للنزاع. يعمل كل من نتنياهو وبينت وليبرمان (الذي يسكن في المستوطنة المنعزلة، نكوديم، التي نمت خلال

السنوات الخمس بـ 93 بالمئة، وتم شق شارع سريع جديد ومتعدد المسارب يربطها مباشرة مع القدس) يعملون لتعزيز معدل توسيع الاستيطان خارج التجمعات.

في السنتنين الاخيرتين، بقيادة وزير البناء والاسكان اوري اريئيل، تركز البناء في المستوطنات المعزولة خارج التجمعات، - زيادة بحوالي 20 بالمئة من مجموع المستوطنات حتى قبل سنتين، الى 40 بالمئة في السنتين الاخيرتين. الى جانب ذلك، يجب ان نذكر، ان تبادل المناطق في اية نسبة سيلحق الضرر في مستقبل عدد من الكيبوتسات والقرى الزراعية في اسرائيل التي تعتمد على الخط الاخضر. حيث ستفقد هذه في إطار تبادل الاراضي اراضيها التي ستنتقل الى فلسطين، وكذلك مصادر انتاجهم. اي ان اي زيادة في عدد التجمعات التي سيتم ضمها ستلحق ضررا في هذه التجمعات الاسرائيلية.

الا انه فوق كل ذلك، فإن الامر متعلق ويعتمد على الثمن الذي ستدفعه اسرائيل لقاء وهم. فاسرائيل تستثمر موارد هائلة لصالح هدف عديم التخطيط وبعيد عن كل منطق صهيوني، سياسي، اقتصادي، اجتماعي واخلاقي. ثمن الدعاية التي يقوم بها نتنياهو ووزراؤه لصالح المستوطنات (كما قال ذلك صراحة يوفال شتاينتس "ضاعفنا الميزانيات ليهودا والسامرة")، كمن يخط بسكين على الاقتصاد الاسرائيلي، صورة اسرائيل ولعلاقاتها مع الولايات المتحدة، ومع اوروبا ومع الدول العربية التي وقعت معنا على اتفاقيات سلام. الجمهور الاسرائيلي يسمع، شعارات فارغة و "خطة سياسية" تخلق صورة واقع مزيف. ودعاية مع انها كاذبة، الا انها تحدد موقف سياسي.

لقد تبقى للجمهور الاسرائيلي – الذي يصوت برجليه ويستثني نفسه عمليا من هذا الوهم الكاذب بخصوص الاستيطان – ان يطالب ان الانفصال الحاصل اليوم بين معظم الاسرائيليين الذين يسكنون التجمعات الاستيطانية – التي تمثل مساحتها نسبة ضئيلة من مساحة الضفة - وبين الفلسطينيين، الذين هم الاغلبية الساحقة في الضفة، بأن تتحول الى انفصال سياسي، حيوي لمستقبل دولة اسرائيل.

يجب تقسيم القدس

20.10.2015، الغد

مع بداية المحادثات حول الحل النهائي في العام 1999 كان الطاقم الاسرائيلي يشدد على صعوبة تقسيم القدس "الموحدة" مُلمحا إلى قدسية حدودها البلدية. الرد الفلسطيني كان مزدوجا. وقد سألوا "ما هي قدسية صور باهر أو كفر عقب في التاريخ اليهودي"، وأضافوا: "أنتم طاقم المفاوضات أذكى من أن تُقسموا القدس – أحضروا أحد أفراد حرس الحدود في القدس واسألوه أين يضع الحاجز عندما يكون عنف، والخط الذي يضعه هو اقتراحنا لتقسيم المدينة".

الهدوء الأمني النسبي الذي ميز السنتين الأخيرتين من القرن الماضي صعّب على حكومة اهود باراك التوافق مع الفلسطينيين. اقتراحه الأكثر "سخاءً" في كامب ديفيد تمت صياغته كالتالي: "الحرم يكون تحت السيادة الاسرائيلية مع تواجد الشرطة الفلسطينية والموافقة على صلاة اليهود في الحرم. وتكون لعرفات السيادة على الحي الاسلامي في البلدة القديمة وكنيسة القيامة. ويمكن إعطاؤه رُبع الحي المسيحي. والسيادة في الحي اليهودي والارمني تكون إسرائيلية. والاحياء الاسلامية خارج البلدة القديمة تُنقل للسيادة الفلسطينية. أما الاحياء الاسلامية فتبقى تحت السيادة الاسرائيلية". أي القدس الشرقية في حدود 1967 تبقى تحت السيادة الاسرائيلية، وفقط الاحياء العربية التي تم ضمها للقدس في سكرة الانتصار بعد حرب الايام الستة تُنقل للسلطة الفلسطينية.

إلا أن الانتفاضة الثانية التي نشبت بكامل قوتها بعد ذلك مباشرة جعلت باراك يتبنى البديل المعقول، وقبل سقوطه بلحظة من قبل اريئيل شارون: "الحديث يدور عن حل ناجع لكنه غير مؤكد... ويشمل جدارين في القدس: الاول سياسي حول المدينة الموسعة ويشمل ذلك معاليه ادوميم وغوش عصيون وجفعات زئيف. والثاني أمني بين اغلبية الأحياء الفلسطينية وبين غربي المدينة وبين الأحياء الاسرائيلية في شرقي القدس وبين الحوض المقدس، مع معابر رقابة وفحص داخل المدينة".

حقيقة أن القدس تلقت ثلث العمليات والإصابات لم تعلم حكومة شارون أن سكان القدس الشرقية الفلسطينيين هم جزء لا يتجزأ من الصراع القومي لاقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. الليكود الذي يرفع شعارات "القدس موحدة الى أبد الآبدين" و "محظور تقسيم القدس"، ضمن أن يكون الجدار الذي بُني سياسيا، وشمل في داخله جميع الأحياء العربية، خلافا للمنطق الامني والاجتماعي.

سريان مفعول القانون الاسرائيلي وضم القدس الشرقية لاسرائيل بعد الحرب في 1967 عمل على تكبيل قضاة محكمة العدل العليا في الدعاوى التي تم تقديمها ضد مسار الجدار الذي فرّق بين الفلسطينيين في اماكن مختلفة ولكن ليس بينهم وبين الاسرائيليين. والخرائط التي أثبتت أنه في ظل التصعيد سيكون الجدار عائقا أمام قوات الأمن، لم تساعد. وأيضا الحقائق التي تشير الى أن القدس الشرقية هي عاصمة غير رسمية للضفة الغربية وهي تدير حياتها بشكل منفصل عن السكان الاسرائيليين في جميع مجالات الحياة تقريبا: التعليم، المواصلات، الأعمال، المناطق التجارية – وكل ذلك لم يُفد.

إن إعادة ضم القدس الشرقية من خلال جدار الفصل لم يُحدث أي تغيير في سياسة اسرائيل نحو سكان المدينة العرب. اسرائيل استمرت في توحيد الارض لكن ليس السكان. وكما قال اهود اولمرت: "الحكومة التي كنت على رأسها لم تفعل ما هو مطلوب من أجل تحويل القدس الى مدينة موحدة. صحيح أننا استثمرنا في القدس، لكن كان هذا في غربي المدينة والأحياء الجديدة... وقد امتنعنا عن الاستثمار في المناطق التي أعتقد أنها لن تكون في المستقبل جزءًا من القدس التي ستكون تحت سيادة إسرائيل".

هذا المنطق الذي جعل اولمرت في 2008 يوافق على تقسيم شرقي القدس، اختفى من وعي بنيامين نتنياهو الذي استند الى تأييد بئير لبيد وايلي يشاي ونفتالي بينيت في الحفاظ على القدس "الموحدة". وقد رفض تقديم أي اقتراح سياسي فيما يتعلق بالقدس لوزير الخارجية الاميركي جون كيري، واستمر في محاولته الفاشلة لـ "تهويد" شرقي القدس. ففي العقد الاخير لم يزد عدد اليهود في شرقي القدس. وفي المقابل زاد عدد الفلسطينيين من 69 ألفا الى 350 ألفا تقريبا، نحوا من 40 بالمائة من اجمالي سكان المدينة.

الجنرال احتياط غيورا آيلاند حذر شارون قبل عقد قائلا "يُفضل أن لا نذهب الى الاتفاق النهائي في حين أن نصف سكان المدينة هم فلسطينيون"، وهذا في طريقه الى التحقق.

اعضاء حكومة نتنياهو لم يكتفوا بالبناء في الأحياء اليهودية، بل عملوا على تغيير الوضع في الحرم. في تقرير غير رسمي تم نشره في السنة الماضية جاء أن "المواجهات تتم على خلفية التغييرات التدريجية المهمة في ترتيبات دخول المسلمين الى الحرم: زيادة عدد اليهود... عدد كبير منهم هم نشطاء دائمون يذهبون الى الحرم عدة مرات مع مجموعات مختلفة... واضافة الى زيادة عددهم تواجد اعضاء كنيست ووزراء اسرائيليون (عضو الكنيست موشيه فايغلين ووزير البناء اوري اريئيل) تضاف اليه لقاءات صحفية داخل الحرم و/ أو يشجعون على صلاة اليهود قرب قبة الصخرة والمسجد الاقصى – هذه الامور كانت محظورة في الماضي لكنها الآن تتم برعاية الشرطة الاسرائيلية.

وقد كتب ايضا في هذا التقرير أن الأوامر الجديدة "التي تقول إنه عندما يتواجد اليهود داخل الحرم فانه يُمنع دخول المسلمين الذين تقل أعمارهم عن خمسين سنة، سواء كانوا رجال أو نساء". ويعتبر هذا توزيعا فعليا لأوقات الدخول الى الحرم بين المسلمين واليهود حيث يُمنع تماما دخول المسلمين الى الحرم في ايام الاسبوع العادية، من الاحد الى الخميس، في الصباح.

قرار الكابنت برئاسة نتنياهو وتصريحاته لوسائل الاعلام تشير الى أن هذه الحكومة ورئيسها لم يتعلموا شيئا ولم ينسوا شيئا. يمكن التمسك بموقف أن "القدس الموحدة" ستبقى تحت السيادة الاسرائيلية، لكن في ظل هذا الموقف لا يمكن التوصل الى اتفاق مع الفلسطينيين. يمكن فقط الأمل أن لا تتحقق اقوال رئيس بلدية القدس المتوفى تيدي كوليك، "في حكومتك جميعهم سكارى وسيستيقظون في أحد الايام، لكن هذا سيكون متأخرا".

جمود الكتل الاستيطانية

13.3.2016، الغد

ما إن يتبلور مفهوم في الخطاب العام، يصبح صعبا تغييره. ويعكس هذا المفهوم أحيانا انعدامًا للتفكير، بل ونية مبيتة في أحيان أخرى، وجمود فكري وربما كل هذه تتجمع معا. الحقيقة أن ليس لدولة إسرائيل حدود دائمة بتأثير كبير على سلوكها في المجال السياسي، في سياق تسوية النزاع مع الفلسطينيين.

وفي إطار المحاولات للاتفاق على حدود الدولة تبلور مفهوم "الكتل الاستيطانية" ليصبح متحجرا بحيث لا تعود لأحد القوة لتحطيمه. هذا المفهوم، الذي يتناول المستوطنات اليهودية في الضفة القريبة الواحدة من الاخرى، اصبح في العقدين الاخيرين مبدأ منظما في كل مشروع سياسي مقترح: هكذا كان في كل فصول المفاوضات التي جرت حتى اليوم، وكذا في الخطوات احادية الجانب التي اتخذتها إسرائيل.

خطة فك الارتباط عن غزة وشمال السامرة في 2005 كانت بداية مسيرة سعى فيها رئيس الوزراء ارئيل شارون لإخلاء معظم المستوطنات المنعزلة وتركيز الاستيطان في "كتل". ايهود اولمرت، الذي حل محله، سعى في 2006 إلى استكمال الخطوة من خلال "خطة الانطواء"، التي كان اساسها تجميع المستوطنات اليهودية من خلال مسار جدار الفصل.

في 2008، في اطار مسيرة انابوليس، واصل اولمرت الخط السياسي الذي بدأه إيهود باراك في 2000 واقترح اخلاء المستوطنات المنعزلة، ضم الكتل الاستيطانية ومقابل ذلك اعطاء الفلسطينيين اراضي في داخل الخط الاخضر. ومؤخرا أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن اعمال لانهاء جدار الفصل لحماية "الكتل" وكذا رئيس المعارضة، إسحق هرتسوغ، دعا إلى الانفصال على أساس "الكتل".

تتطلع الدول المحبة للسلام إلى تثبيت حدودها بشكل يضمن الاستقرار في علاقاتها مع جيرانها، ولا يوجد أي معنى لتثبيت خطوط تهز هذا الاستقرار؛ الحدود، كما يعرف كل أب أو أم، يجب ان تكون واضحة، جلية ومنطقية، وتخدم هدفا بعيد المدى. ليس هكذا تعمل إسرائيل بالنسبة لـ"الكتل" ، وتأثيرها على حدودها المستقبلية وعلى علاقاتها مع الدولة الفلسطينية المستقبلية.

إذا ما راجعنا تشكل مفهوم "الكتل"، يتضح أنه يعكس تطور المصالح قصيرة المدى لإسرائيل في الضفة، والتي تحركها السياسة الداخلية، وتتجاهل تماما سواء مصالح السكان الفلسطينيين وآثارها على قدرتهم على إيجاد دولة في المستقبل، أم للمصالح الإسرائيلية بعيدة المدى، وقدرتها على الحفاظ على استقرار الحدود المستقبلية.

لقد جمد الاستخدام المتواتر لمفهوم "الكتل" الموقف منه وجعله مثابة حقيقة صلبة وغير قابلة للشك، وكأنها مناطق غير قابلة للاخلاء. ليس الحاضر هو الذي صمم، في هذه الحالة، الوعي، بل العكس، الوعي هو الذي يحاول أن يصمم الواقع، الذي يتخيله بعضنا، وذلك دون أي منطق أمني، اقتصادي، ديمغرافي أو سياسي.

لهذا السبب فإن حكومات نتنياهو الأخيرة تواصل بناء معظم وحدات السكن الجديدة في المستوطنات المنعزلة، بهدف جعلها "كتل"، تجمدت في الخطاب الجماهيري كمجال يجب الحفاظ عليه من كل سوء، رغم أن معظم الجمهور لا يعرفها على الإطلاق.

تعود بداية مفهوم "الكتل" إلى خطة "القبضات الخمسة"، التي وضعها وزير الدفاع موشيه دايان في 1968، والتي نبعت اساسا من الحاجة الأمنية للسيطرة على "ظهر الجبل" المسكون بكثافة من الفلسطينيين. واقترح دايان مرابطة "قبضة"، تتضمن قاعدة عسكرية، بلدة وقرى زراعية بجوار كل واحدة من المدن الفلسطينية الخمسة المركزية، والتي كانت مراكز سياسية واقتصادية في الضفة: جنين، نابلس، رام الله، بيت لحم والخليل.

وكان الهدف السماح برد فوري على أعمال الإخلال بالنظام، أو في حالة التهديد الامني الاوسع – بتر الضفة إلى عدة اجزاء (كل الـ"قبضات" مقامة على طول طريق 60، الذي يقطع الضفة على طولها). وقد رفضت حكومة ليفي اشكول هذه الخطة.

واختارت حكومة اشكول في 1967 ان تتبنى "مشروع الون" والذي اساسه استيطان يهودي في "مجالات امنية" وليس في "كتل". وقد طبق المشروع بداية في غور الاردن بعد أن فرغ هذا من سكانه الفلسطينيين، ولاحقا حول القدس ايضا ("المثلث الاكبر" للقدس، والذي بات يسمى لاحقا ايضا "غلاف" القدس). وكانت غاية المشروع قبل كل شيء توفير الامن، ولكن المرحلة الثانية كان يستهدف ايضا ضم هذه المجالات، وتثبيت الحدود الجديدة لإسرائيل على طول نهر الاردن.

في ايلول 1977، بعد تغيير الحكم، طرح شارون، الذي كان يشغل منصب وزير الزراعة على حكومة بيغن الاولى خطته الجديدة. ومثل "مشروع الون"، كانت هذه الخطة تستهدف تعزيز الامن، فأضافت إلى غور الاردن "مجال الامن" الغربي الذي على شرق الخط الاخضر. ولكن، خلافا لحكومات المعراخ، يتطلع شارون وبيغن لأن تكون الضفة في نهاية المسيرة جزءا من دولة إسرائيل وتحت سيادتها.

في تشرين الاول 1978 أعد رئيس دائرة الاستيطان في حينه، متتياهو تروبلس، خطة مفصلة لتطبيق خطة شارون. وادعى بان "قاطع المستوطنات في مواقع استراتيجية يزيد سواء الامن الداخلي ام الخارجي، اضافة إلى ذلك يحقق حقنا في بلاد إسرائيل". وبالتالي، فان "انتشار المستوطنات يجب أن يتم ليس فقط حول مواقع سكن الفلسطينيين، ولكن بينها ايضا، وذلك وفقا لسياسة الاستيطان التي تم تبنيها في الجليل وفي مناطق اخرى من الدولة".

ولغرض البتر التام للتواصل السكاني الفلسطيني وخلق الظروف لضم الضفة تقرر ما لا يقل عن 22 كتلة، تضمنت بعضها مستوطنات تبنى غربي "الخط الأخضر"، من أجل اخفائه.

جاء اتفاق اوسلو فقضى على حلم محبي بلاد إسرائيل الكاملة لزمن ما، وفي 1997 دشنت دائرة الاستيطان خطة جديدة تسمى "التجمعات العليا". وحلت هذه التجمعات مرة اخرى محل مفهوم "الكتل"، وذلك ضمن التوجيه السياسي لرئيس الوزراء نتنياهو، الذي كتب يقول إن "مشروع الحكم الذاتي تحت سيطرة إسرائيل هو البديل الوحيد لمنع هذه المخاطر، الكامنة في خطة "السلام" لاتفاق اوسلو" ("مكان تحت الشمس"، 1995). وتضمنت الخطة خمسة مناطق استيطانية يهودية، امتدت على نحو 60 في المئة من اراضي الضفة، وتركت للسلطة الفلسطينية مناطق أ و ب فقط.

المفاوضات على التسوية الدائمة في عامي 1999 – 2000 (في كامب ديفيد وفي طابا)، مسار جدار الفصل الذي بني في 2002 – 2007، والمفاوضات في انابوليس في 2008، تأثرت جميعها بالخوف من إخلاء مستوطنات يهودية، خوفا صمم بشكل مختلف عن الماضي اهداف "الكتل"، حدودها وعددها.

واضح أن هذا لا يهم اذا اتخذت خطوات احادية الجانب أو طرحت اقتراحات في المفاوضات – ففي قناتي العمل في العشرين سنة الاخيرة بقي مفهوم "الكتل" مجمدان وليس هناك من حاول ان يكيفه مع هدف تحقيق حدود مستقرة في اتفاق يوقع في المستقبل.

هدف باراك، شارون واولمرت، وكذا نتنياهو ايضا، كان منع إخلاء عدد كبير من الإسرائيليين

الذين يسكنون خلف الخط الاخضر. ولهذا الغرض فقد رسموا حدودا خلقت سبع "كتل" و"أصابع" هي في معظمها خيالية، وعديمة كل منطق اقليمي او بلورة استيطانية؛ كل منطقها هو في محاولة خلق تواصل اقليمي مصطنع لإسرائيل. وغني عن الإشارة بأن هذه الكتل تتجاهل تماما نسيج الحياة الفلسطيني أو الإسرائيلي.

هكذا مثلا فإن "إصبع" ارئيل، الذي يمتد على مسافة 21 كم من الخط الاخضر شرقا، وتوأمه "إصبع" كدوميم، والذي طوله 23 كم – واللذين يتضمنان مستوطنات يهودية من مجالس محلية واقليمية منفصلة ومختلفة – يبتران إلى قطع متفرقة التواصل الفلسطيني في السامرة.

مدينة معاليه ادوميم حظيت بـ"كتلة" تضاعف ارضها ستة اضعاف فقط من اجل بتر الضفة إلى قسمين؛ هذه الكتلة تضم مستوطنات كفار ادوميم وعلمون، المنتميتين بشكل عام للمجلس الإقليمي ماتيه بنيامين. وادخال المستوطنة الصغيرة بيت حورون في "كتلة" جفعات زئيف يحبط امكانية تطوير رام الله الكبرى غربا.

قبل بضع سنوات قال نتنياهو "ان "كتلي" ليست "كتل" اليسار"، وقبل سنتين اضاف إلى خطته السياسية "كتلتين" أخريين و"اصبعين" آخرين، إلى كتل اولمرت وباراك السبعة، التي تبتر التواصل الفلسطيني، هذه المرة في المناطق قرب رام الله (عوفرا – بيت ايل) والخليل (كريات اربع).

ان جمود إسرائيل على "الكتل" يمس بمصلحتها نفسها في المدى البعيد – التطلع إلى حدود مستقرة. على إسرائيل ان تحدد خط انفصالها عن الفلسطينيين في اتفاق دائم او في اطار فترة انتقالية، بشكل يختلف عن مفهوم "الكتل" الخيالية. عليها أن تعرض اقتراحا لخط حدودي جديد، يمنع خلق نقاط احتكاك زائدة وتشويش لنسيج الحياة الفلسطيني، ويضمن نظام الحدود "المتنفس" والمفتوح الحيوي للطرفين.

عليها أن تقترح بان تضم فقط مستوطنات يهودية لا تمس بمنظومة السكن الفلسطينية ونسيج حياة سكانها، في ظل خلق خط حدود قصير وامني. هكذا مثلا يمكن ان يتقرر بان مستوطنات "الصف الأول" تضم إلى إسرائيل. أي فقط مستوطنات بينها وبين الخط الاخضر لا توجد قرى أو شبكات فلسطينية.

ومن فحص بسيط يمكن أن نرى أن هذا المعيار سيسمح لإسرائيل بان تبقي في منازلهم وتحت سيادتها نحو 75 في المئة من الإسرائيليين الذين يسكنون خلف الخط الاخضر، وذلك من خلال تبادل اراض بحجم 3 في المئة، في ظل تقصير خط الحدود الذي اقترحته إسرائيل عدة مرات في الماضي، من نحو 760 كم إلى اقل من 450 كم (طول الخط الاخضر هو 313كم). وحتى لو اضطرت إسرائيل في هذه الخطوة إلى مواجهة امكانية اخلاء عدد اكبر من الإسرائيليين، فهذا الثمن في المدى القصير لا يؤبه له مقارنة بالآثار بعيدة المدى بخط حدود طويل، متلوٍ، هش وكثير نقاط الاحتكاك.

لقد تطور مفهوم "الكتل" وفقا للأهداف المتغيرة التي سعت إسرائيل لتحقيقها، ولكن في العقدين الأخيرين تجمد بشكل ضار لها. ينبغي الفهم بانه ليس "توراة من سيناء". والاهم من ذلك هو أنه اذا واصلت إسرائيل تطوير تعريفها الحالي ولم تعدله وتصممه وفقا فكرة الدولتين، فإنها ستزرع بكلتي يديها بذور عدم الاستقرار في حدودها مع الفلسطينيين. وبينما من شأن مفهوم "الكتل" أن يجر إسرائيل إلى دائرة العنف المعروفة والتي لا تنتهي وتحاول الخروج منها، فإن العودة إلى مد "خطوط" بسيطة وواضحة ستؤكد المصلحة الإسرائيلية، وهي وحدها ستساهم في استقرار الحدود التي نتمناها.

بديل الحرب الأهلية

24.5.2016، صحفي

في وعي الجمهور الإسرائيلي والعربي والمجتمع الدولي رسخ الاعتقاد بأن الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني يسيران نحو الحسم بين احتمالين: دولة واحدة أو دولتين لشعبين. إلا أن تطبيق أي من هذين الاحتمالين لا يمكن أن يكون استمرارا طبيعيا للواقع بسبب الاختلاف الجوهري بينهما وبين هذا الواقع. وتطبيقهما يتطلب الاستعداد القومي بقدر يشبه حجم اقامة دولة. حكومات بنيامين نتنياهو التي تتملص منذ عقد من الحسم وتمتنع عن الاستعدادية المطلوبة، تأخذ الاطراف إلى البديل الثالث.

تطبيق حل الدولتين يحتاج الاستعداد القومي وكثير من المصادر لمواجهة المحاولة التي تمت خلال خمسين سنة لمحو الخط الأخضر وتغيير الواقع الديمغرافي في الضفة الغربية، رغم أن هذه التجربة لم تحقق هدفها السياسي.

انشاء ظروف ضم الضفة الغربية دون الإضرار بالحلم الصهيوني للدولة الديمقراطية ذات الأغلبية اليهودية – نجحت في وضع الحقائق في كثير من المجالات.

إن الاستعداد لاحتمال الدولتين يجب أن يشمل إخلاء بعض المستوطنين واستيعابهم داخل إسرائيل، وتهيئة القدس لإقامة عاصمتين مع التشديد على نظام خاص في الأماكن المقدسة وتدخل المجتمع الدولي لحل موضوع اللاجئين والانفصال الاقتصادي وحرية الحركة بين جزئي الدولة الفلسطينية، إنشاء حدود جديدة وشوارع ومعابر وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي وخطة لإدارة المرحلة الانتقالية بين التوقيع على الاتفاق وبين الوضع الدائم.

إن تصميم نتنياهو على رفض المعايير المعروفة لوضع حدود متفق عليها وعدم الاستجابة لاقتراحات الفلسطينيين بالاتفاق أولا على الحدود، يمنع الفلسطينيين الذين يعانون من قدرة سيادية محدودة من اعداد خطة شاملة حسب الحدود المستقبلية لفلسطين.

إن الاستعداد لدولة واحدة أصعب. إليكم أربعة تحديات لم يعبر من يؤيدون الخطوة عن رأيهم فيها: إسرائيل لا يمكنها الامتناع عن ضم قطاع غزة إضافة إلى الضفة الغربية، اذا وافق الفلسطينيون على الدولة الواحدة. تحدٍ ثان هو حسم أهداف الجيش الإسرائيلي ومميزاته وطبيعة الأجهزة الأمنية الاخرى. استيعاب السلطة الفلسطينية، التي هي مع مميزات دولة من العالم الثالث، في الاقتصاد الإسرائيلي، المجتمع في الدول النامية بحاجة إلى تطوير في مجال التعليم والصحة والرفاه. وأخيرا سيكون على الدولة الواحدة مواجهة استيعاب جزء من الفلسطينيين.

إن تقديس الوضع الراهن من نتنياهو والذي يضمن بقاءه السياسي كرئيس للحكومة، لا يشكل خطة استعداد. ولا تشكل ايضا افكار الضم الجزئي لنفتالي بينيت خطة استعداد. إن ذلك تنقصه الخطة السياسية الامنية الفعلية والقانونية.

البديل الثالث الذي يتطور بسبب غياب الحسم السياسي هو استمرار مباشر للواقع الراهن الذي قد يتم فرضه على إسرائيل في ظروف معينة، من ضمن ذلك انهيار السلطة الفلسطينية وانهيار اجهزة الحياة في غزة واندلاع العنف مجددا والتوحد بين عرب إسرائيل والفلسطينيين. يصعب وصف الوضع الذي سينشأ بوضوح، لكن يمكن القول إنه سينطوي على مميزات الحرب الأهلية: فوضى جزئية في الحكم، بسبب التوتر المتزايد بين القيادة الأمنية ووزراء الحكومة، عنف على المستوى الشخصي واليومي، غياب تطبيق القانون، انهيار مكانة المحكمة ووجود احزاب مسلحة. كل ذلك سيضر بالاقتصاد وبالتكافل الاجتماعي، ويدفع إلى

التدخل الدولي على نمط المقاطعة ووجود مراقبين وأيضا عقوبات.

"الوعد الإلهي" يقوّض أساس «الدولة اليهودية»

30.7.2016، الجالية

لم يسبق قط لحركة وطنية شابة أن أخذت على عاتقها التزاما بحجم مشابه لذاك الذي أخذته الصهيونية على عاتقها في المؤتمر الصهيوني الاول الذي انعقد في بازل في العام 1897. في ذاك المؤتمر اتخذ القرار التالي: "تتطلع الصهيونية لتقيم للشعب اليهودي وطنا في بلاد اسرائيل، يضمنه قانون الشعوب". لقد اعترف الصهاينة بضعفهم السياسي والمادي، ولكنهم كانوا واثقين بعدالة مطلبهم الذي قام على اساس القيم الكونية. ولهذا فقد قرروا ان الحق في احقاق مبدأ حق تقرير المصير للشعب في وطنه ستحسمه الاسرة الدولية. وفهموا بان السبيل الذي سيحقق فيه الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير سيكون استثنائيا، وذلك لان الاغلبية المطلقة من الشعب اليهودي تعيش خارج "بلاد اسرائيل"، حيث كانت أغلبية عربية ساحقة؛ ولكنهم لم يروا في هذه الحقيقة مسا بالعدالة الاخلاقية لتنفيذ هذا الحق للشعب اليهودي في ضوء تاريخه الاستثنائي والمأساوي. بمقابلهم، فان مؤيدي القومية الدينية المسيحانية، والذين هم شركاء مركزيون في حكومة اسرائيل الحالية، ويحاولون تثبيت شرعية الدولة اليهودية في كل اراضي "بلاد اسرائيل" الانتدابية على الوعد الالهي الذي يرد في الكتب المقدسة "التناخ"، يقوضون عمليا المفعول التاريخي، السياسي، القانوني، والاخلاقي الكامن في اساس الروية الصهيونية وفي اساس اقامة دولة اسرائيل. وتحقق سياستهم من شأنه ان يؤدي باسرائيل الى الفشل في اختبار "قانون الشعوب". يمكن الجدال في مفعول نمط التفكير الايماني، ولكن لا يمكن تجاهل الضرر الذي يلحقه بمكانة اسرائيل في العالم. فمجرد طبيعة هذا النمط من التفكير، يمتنع المؤيدون له عن حجج مقبولة في منظومة العلاقات الدولية ويمكنها أن تؤدي الى حل وسط. فمؤيدو النهج الايماني يعتمدون على فهم تضارب، يسمح لهم بحرمان الاخر من الشرعية – وهذا الاخر هو الفلسطيني، العربي، المسلم – ويؤدي بالطرفين الى حرب دينية في صيغة "إما كل شيء أو لا شيء"، في ظل الافتراض الإيماني بانهم هم من سيفوزون بـ "بلاد إسرائيل" كلها. المطلب الصهيوني بدولة يهودية في "بلاد اسرائيل" لا يحتاج الى اقرار في نمط قول نائبة وزير الخارجية، تسيبي حوتوبيلي: "كل البلاد اعطانا اياها بارئ العالم". فمفعول المطلب الصيهوني يستند جيدا الى جملة حجج قبلتها الاسرة الدولية بل عملت عليها، لتبرير حقيقة ان "مبدأ تقرير المصير لم ينطبق على فلسطين" رغم الاغلبية العربية المطلقة التي تعيش فيها، "بسبب التطلع لاقامة وطن قومي للشعب اليهودي"، مثلما ورد في تقرير التقسيم في العام 1947. ان المفعول السياسي – القانوني للمطلب الصهيوني مبني في ثلاثة مستويات: اعلان بلفور في العام 1917 منح الصهيونية اعترافا من بريطانيا، القوة العظمى التي احتلت الشرق الاوسط. ومع ذلك، كان هذا واحدا من سلسلة اعلانات تأييد، مثلا الاعلان عن الحكومة الفرنسية الذي اصدره في العام 1917 جيل كامبو، وقرر بان "سيكون من العدل والتعويض التأييد، بمعونة القوى العظمى، احياء القومية اليهودية على تلك البلاد التي طرد منها قبل مئات السنين". اعلان آخر كان للرئيس الأميركي ودرو ولسون في العام 1920: "اقتنعت بان الحلفاء، بالموافقة التامة من حكومتنا وشعبنا، تتفق على ان تقام في فلسطين اساسات لجالية يهودية". اما المستوى الثاني فكان كتاب الانتداب في العام 1920، والذي منحته دول التوافق لبريطانيا في مؤتمر سان ريمو. وكان المستوى الثالث والحاسم هو الاقرار بالاجماع لكتاب الانتداب في عصبة الامم في العام 1922. ان الاعتراف بالحق الطبيعي للشعب اليهودي في تقرير المصير استمد قوته من ان اليهود الموزعين في ارجاء العالم اعترفت بهم الاسرة الدولية كشعب واحد. بمعنى، كجماعة ذات مزايا مشتركة من التاريخ، اللغة والثقافة الوطنية، وانها ليست طائفة دينية تؤمن بالعهد القديم. وقد صدر

الاعتراف الدولي رغم حقيقة أن هذه المسألة كانت موضع خلاف في الحياة العامة اليهودية نفسها، كما يثبت اعلان نشرته الجالية اليهودية في لندن في العام 1917 في "التايمز" وأعلنت فيه بان "اليهودية ليست قومية، بل دين فقط". ولاحقا كتب العرب في الميثاق الوطني الفلسطيني: "اليهودية كدين سماوي ليست قومية ذات وجود مستقل، كما ان اليهود ليسوا شعبا واحدا... بل هم مواطنون في الدول التي ينتمون اليها". في كتاب الانتداب شددت الاسرة الدولية على المفعول التاريخي للمطلب الصهيوني. ففي سياق القول العربي، الذي ظهر في صيغة لاحقة من الميثاق الفلسطيني، بان "الادعاءات بشأن العلاقة التاريخية او الروحانية لليهود بفلسطين، لا تنسجم وحقائق التاريخ"، تجدر الاشارة الى أنه في كتاب الانتداب جاء: "يصدر في هذا اعتراف بالعلاقة التاريخية للشعب اليهودي بفلسطين، وبحقه في اعادة اقامة وطنه القومي في هذه البلاد". فضلا عن ذلك، شددت الاسرة الدولية في وقت لاحق في تقرير التقسيم بانه "سواء اعلان بلفور أم كتاب الانتداب تضمنا التزاما دوليا بالشعب اليهودي بعمومه". أي ان الجاليات اليهودية في ارجاء العالم تنتمي كلها الى شعب واحد، نفي من بلاده وله حق في العودة اليها واعادة اقامة دولته المستقلة فيها. وقد صدر الالتزام لكل الشعب اليهودي، وليس فقط لـ 80 الف يهودي ممن كانوا يعيشون في حينه في "بلاد اسرائيل". لقد عادت الاساسات الصلبة للمطلب والرواية الصهيونيين ليشكلا أداة يستخدمها دافيد بن غوريون في اعلان الاستقلال في ايار 1948. فقد اختار التشديد على أن الحركة الصهيونية نجحت في اختبار قانون الشعوب وعليه فان الدولة اليهودية تقام بفعل ثلاثة حقوق: "بفعل حقنا الطبيعي والتاريخي وعلى اساس قرار جمعية الامم المتحدة". "الحق الطبيعي" للشعب اليهودي هو حق تقرير المصير المحفوظ لكل شعب؛ "الحق التاريخي" ينبع من العلاقة التاريخية بين الشعب اليهودي و"بلاد اسرائيل"؛ والى جانب هذين الحقين كان الحق الذي يستند الى الاعتراف والتأييد من الاسرة الدولية. وادراج الحق الثالث في اعلان الاستقلال لم يتح الا بعد جدالات عنيدة مع هرتسل روزنبلوم، ممثل الاصلاحيين، الذي عارضه. ان مؤيدي القومية الدينية – المسيحانية لا يريدون ولا يمكنهم ان يتبنوا النهج الذي يقوم على اساس "قانون الشعوب" لان الاسرة الدولية اعترفت في لاحق السنين ايضا بمطالب العرب. ففي العام 1923 أقرت عصبة الامم اخراج شرق الاردن من نطاق انطباق اعلان بلفور حسب المادة 25 من كتاب الانتداب، وسمحت باقامة مملكة عربية هناك (شرق الاردن). وفي 1947 حسمت الامم المتحدة، في قرار التقسيم، باقامة دولة عربية الى جانب الدولة اليهودية، لان "الفرضية الاساس خلف مشروع التقسيم هي المطلبان بفلسطين، سواء من العرب ام من اليهود، وكلاهما ساريا المفعول ولا يمكن تسويتهما الواحد بالاخر. ومن بين كل المشاريع التي طرحت، التقسيم هو الاكثر عملية... وهو سيسمح بتلبية بعض المطالب والتطلعات القومة للطرفين". منذ العام 1988، السنة التي اعترفت فيها م.ت.ف بقرار التقسيم (181) وبقرار مجلس الامن في الامم المتحدة 242، اتخذت في الامم المتحدة وفي منظمات دولية اخرى قرارات عديدة تعترف بالمطلب الفلسطيني الرسمي باقامة دولة في خطوط 1967. وكان ذروتها في 29 تشرين الثاني 2012، حين اعترفت 138 دولة بـ م.ت.ف كدولة فلسطين في خطوط 1967. تسعى حوتوبيلي الى تعزيز موقفها القومي – الديني، باقتباسات عن الحاخام يهودا اشكنازي، الذي قال انه "اذا صار اليهود مقتنعين بعدالة طريقهم امام العالم، فانهم سيتدبرون أمرهم". ويعبر نفتالي بينيت، رفيقها في الحكومة، عن رأي مشابه ويدعي باننا "سنعود" العالم على ضم المناطق ج، هضبة الجولان، وشرقي القدس. ولكن بغياب القدرة على مواجهة حقيقة أن الاسرة الدولية تعترف بالمطلب الفلسطيني واكثر من نصف الاسرائيليين يؤيدونه، يتطرف مؤيدو الفكرة القومية – الدينية – المسيحانية في مواقفهم. ويدفعهم فشلهم ويأسهم الى العمل على سلسلة طويلة من القوانين الجديدة، التي تحمل مؤشرات الفاشية ما بعد الحرب العالمية الاولى: العسكريتارية، مناهضة الثقافة، كراهية الغريب، قمع الفرد، قمع النساء والمثليين، حرب خالدة، اتهام محبي السلام بالخيانة، استغلال الازمات الاجتماعية وغيرها. ان تعاظم هذه المؤشرات في المجتمع من شأنه ان يجعل الاحداث القاسية والشاذة التي شهدناها في السنوات الاخيرة، مثلما في قصرة، حيث شهد سكانها هجمات "تدفيع الثمن"، وفي دوما احراق منزل عائلة دوابشة، وفي الخليل، خبز قوانيننا. اذا ما سمح المجتمع الاسرائيلي – اليهودي باستمرار وجود هذه المؤشرات، فانه سيلغي بكلتا يديه المفعول الاخلاقي الذي قامت عليه الدولة. فهو سيفقد تأييد الاسرة الدولية لوجود "وطن قومي للشعب اليهودي في بلاد اسرائيل"، لانه خرق الشرط الواضح لهذا التأييد، والذي شدد عليه في كتاب الانتداب: "لا يجرى أي شيء من شأنه ان يمس بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية". بينيت، حوتوبيلي، زئيف الكين، ميري ريغف، بنيامين نتنياهو، جلعاد اردان، يريف يفين وآخرون يجب ان يعترفوا بان الشعب اليهودي لا يحتاج الى ادعاءات دينية ومسيحانية بشأن الوعد الالهي كي يحصل على اعتراف دولي في حقه في دولته في "بلاد اسرائيل" في حدود معترف بها. ان الادعاءات التي يجب تكرارها ليست تلك التي ترى بالشعب اليهودي شعبا مختارا، أعلى على الشعوب الاخرى، وان البلاد وعد بها من بارئ العالم، بل – بروح التواضع والاخلاق اليهودية – الادعاءات القانونية، السياسية، التاريخية والاخلاقية التي نجحت في اختبار "قانون الشعوب". يجب ان نعلم بان هذه الحجج سارية المفعول فقط اذا ما اعترفنا بكونيتها وبحق الحركة الوطنية الفلسطينية بدولة خاصة بها، والتي اعترف بها هي ايضا في "قانون الشعوب". اما تجاهل الحل الوسط اللازم والاعتراف المشترك والمحاولة اليائسة للتمسك بـ "حقيقة" مريحة لجهة واحدة فقط فتدحر اسرائيل الى خارج حدود الاخلاق الكونية وتلفظها من أسرة الشعوب.

إسرائيل: «حل الدولتين».. أو الانهيار

21.1.2017، الجالية

يخيل أحياناً أن الخطاب الجماهيري اليقظ في إسرائيل، والذي لا يزال يعتبر واحدا من الأعمدة الفقرية للديمقراطية هنا، أسر هو ايضا في عصر "ما بعد الحقيقة". فردود الفعل الاسرائيلية الحماسية على مؤتمر باريس وقرار مجلس الامن بشأن الاستيطان، والتي دعت الى ضم "المناطق"، نجحت في أن تلغي بدفعة واحدة تحصين الوضع الراهن الوهمي الذي برعايته يعمل مؤيدو الدولة الواحدة لتوسيع المشروع الاستيطاني. ومع ذلك نجحت ردود الفعل فيما لم ينجح مؤيدو حل الدولتين في عمله منذ انتخاب بنيامين نتنياهو في 2009: إحالة البديلين الاساسيين للنزاع – دولتين أو دولة واحدة - الى حسم الجمهور من جديد: لا يمكن للجمهور في اسرائيل أن يعرف بيقين كيف سيبدو الواقع اذا ما وعندما يتحقق حل الدولتين، ولكن صورة المستقبل لـ"الدولة الواحدة" يمكنه أن يتوقعها منذ اليوم في "القدس الموحدة": من مدينة متطورة ذات أغلبية يهودية حاسمة ومعترف بها بحكم الامر الواقع من الاسرة الدولية، اصبحت مدينة تعاني الصدوع والعنف، فقيرة بشكل مخيف، تميز بين سكانها، تفقد الاغلبية اليهودية، وينقصها الاعتراف الدولي الذي تتعطش له. لم يتعاون عرب شرقي القدس مع توقع يغئال يدين، الذي وعد عشية الحرب في العام 1967 بأنه "مع دخول اسرائيل، سيغادر كل العرب". فقد تبين لاسرائيل أنها لن تتمكن من ضم الارض دون أن تضم سكانها الفلسطينيين. والشهية الاقليمية عديمة المسؤولية من رحبعام زئيفي، الذي سعى الى ضم 200 كيلومتر مربع من اراضي الضفة الى القدس، بدلا من 6 كيلومترات مربعة فقط (مساحة شرقي القدس)، صدت جزئيا من قبل وزير الدفاع موشيه دايان الذي قال: "اعرف شهية اليهود... هذا ليس ضما للشطر الثاني من القدس، هذا تقسيم للضفة الغربية الى قسمين، وانا ضد هذا". اما حكومة اسرائيل فـ"اكتفت" باحلال القانون الاسرائيلي على 70 كيلومترا مربعا، كان يعيش فيها في حينه 69 الف فلسطيني، لم يشكلوا سوى 26 في المئة من سكان المدينة. غير أنه في العام 2015 بات الحديث يدور عن 320 الف نسمة، هم 40 في المئة تقريبا من سكان القدس. تظهر الحقائق أنه في أوساط المجموعة السكانية لابناء اقل من 18 في القدس، توجد للعرب اغلبية تبلغ 60 في المئة. ولاضافة المعطى عن الهجرة اليهودية السلبية المتواصلة، من الواضح أنه في غضون اقل من عقدين ستكون عاصمة إسرائيل مدينة تعيش فيها أقلية يهودية. إذا غير الفلسطينيون سياستهم بالنسبة للانتخابات، فان رئيس البلدية والاغلبية في المجلس سيكونون فلسطينيين، ما سيجر بالتأكيد ردود فعل عنيفة من منظمات مثل "لا فاميليا" ستشعل النار في المدينة. مسيرة مشابهة ستحصل أيضا في "اسرائيل الموحدة" اذا ما أغرينا لإشباع شهية الضم لدى بينيت وسموتريتش. معدل اليهود سيكون في زمن الضم 60 في المئة، ولكنه سيهبط في غضون 15 سنة لصالح أغلبية عربية؛ سنستيقظ على الواقع الذي حذر منه بن غوريون منذ العام 1947 حين قال: "لا دولة يهودية مستقرة وقائمة طالما توجد فيها اغلبية يهودية من 60 في المئة فقط... في هذه التركيبة لا توجد حتى ثقة مطلقة في أن يبقى الحكم في يد الاغلبية اليهودية". يفيد تقرير الجدول الاجتماعي – الاقتصادي الاخير لمكتب الاحصاء المركزي أنه من اصل 255 سلطة، تأتي القدس في المرتبة الـ 195 – بعد هبوط عشرات المراتب منذ استطلاع 2008. وفي تقرير الفقر الاخير تبين أن نحو 50 في المئة من سكان القدس – وأكثر من 60 في المئة من الاطفال – يوجد تحت خط الفقر. وينبع اساس التغيير من الارتفاع في عدد الفقراء في أوساط عرب المدينة: حتى 80 في المئة وفي اوساط الاطفال اكثر من 85 في المئة. مرة اخرى، في ضوء التوقعات الديمغرافية فان "اسرائيل الموحدة" هي أيضا ستتدهور في الجداول الاجتماعية – الاقتصادية، ومع معدل

45 في المئة من السكان تحت خط الفقر ستخرج في غضون وقت قصير من دول الـ OECD. مستوى العمليات يرتفع وينخفض في السنوات الاخيرة، ولكن مكان القدس في رأس قائمة البلدات المصابة بـ"الارهاب" بقي مستقرا. فالاحتكاك اليومي على طول خط التماس، وحرية حركة الفلسطينيين في القدس يخلقان فرصا للعمليات تعبر عن حقيقة أن الفلسطينيين سكان القدس شركاء في الكفاح في سبيل دولة عاصمتها القدس الشرقية. اما ضم احادي الجانب للضفة فلن يقنع الفلسطينيين بالتخلي عن حلمهم الوطني، وفي ظل غياب الفصل والجدار الأمني، سيسهل عليهم فقط تطبيق المقاومة العنيفة لخطوة مفروضة في أرجاء "إسرائيل الموحدة". خلافا للقيادة الاسرائيلية، تعارض القيادة الفلسطينية الدولة الواحدة وتعترف بانه رغم 49 سنة من "توحيد" القدس، يعاني سكانها الفلسطينيون من التمييز والظلم المتواصلين، مثلما شرح رئيس البلدية ورئيس الوزراء السابق، ايهود اولمرت: "لم تقم أي حكومة اسرائيلية منذ 1967 حتى ولا بصفر مما هو مطلوب من اجل توحيد المدينة بشكل عملي... استثمرنا في القدس، ولكن عن وعي استثمرنا في الاساس في غربي المدينة وفي الاحياء الجديدة مثل (هار حوما)، (بسغات زئيف)". يتمتع السكان الفلسطينيون في القدس بـ 10 في المئة فقط من الميزانية الجارية، رغم أنهم 40 في المئة من السكان. هناك نقص خطير في صفوف التعليم، في فروع البريد، في مكاتب الرفاه، في العيادات، في مراكز الامومة والطفولة، وفي مراكز الجيل الثالث، ولا توجد ولو بركة سباحة واحدة. ليس لـ 50 في بالمئة من اراضي شرقي القدس مخططات هيكلية مقرة. منذ العام 1967 لم يبنَ الا 8 آلاف وحدة سكنية في الاحياء العربية بترخيص، و20 الف اخرى بلا ترخيص. ينبغي أن تطرح اسئلة أليمة اخرى على واضعي خطط الضم على انواعها، بدءاً بـ"البيت اليهودي" و"الليكود" ممن لا يكتفون بالاطلالة المهددة على مستقبل "اسرائيل الموحدة". الاول، ماذا سيكون مستقبل غزة؟ هل يمكننا ان نتجاهلها، بمليونين من سكانها، والادعاء، مثل بينيت، بانها دولة يمكنها أن تعيش بقواها الذاتية؟ واذا كان نعم، ما هي فرصها للبقاء في ضوء تقرير الأمم المتحدة الذي يتنبأ لها بانهيار اقتصادي – اجتماعي حتى 2020؟ السؤال الثاني، ماذا سيكون مستقبل اللاجئين الفلسطينيين؟ هل "إسراسطين" كدولة تعيش فيها امتان معا، يمكنها أن تمنع عودة بعضهم الى نطاقها؟ ماذا سيكون المستقبل الاقتصادي للدولة التي تضطر الى البدء باستيعابهم؟ السؤال الثالث هو اي جيش سيكون لمثل هذه الدولة؟ من سيخدم فيه؟ هل سيبقى قانون التجنيد الالزامي المنتهج في اسرائيل، والذي لا ينطبق على العرب، على حاله؟ وهل يمكن للعرب ان يتطوعوا للجيش الاسرائيلي؟ في أي وحدات؟ وماذا عن الخدمة الوطنية؟ التجنيد لـ"الشاباك" و"الموساد"؟ هل سنوافق على "اعطائهم بنادق"؟ سؤال رابع، من سيمول منظومات الرفاه في الدولة ثنائية القومية؟ من سيعالج أمر الملايين الذين سينضمون الى دائرة الفقر؟ من سيطور الاقتصاد في الوسط الفلسطيني؟ سؤال خامس: هل الجيل الشاب سيوافق على تقاسم العبء – الخدمة في الجيش، في الاحتياط، تمويل رفاه العرب والعيش في خوف دائم من العمليات؟ هل سيفضل الهجرة الى الولايات المتحدة، بالضبط مثلما يحصل في القدس اليوم؟ هذه الاسئلة تكاد تكون بيانية، لأن الوضع الذي تصوره "اسرائيل الموحدة" مدحوض من اساسه ومعناه حرب اهلية مستمرة، نظام "أبرتهايد"، وانهيار اجتماعي واقتصادي. هذه هي الاسئلة التي يحاول نتنياهو تكنيسها تحت طاولة حكومته المسيحانية – القومية المتطرفة. العمى السياسي، انغلاق الحس والانقطاع عن الواقع الذي تعمل منه هذه الحكومة لن يسمح لها بان تفعل كما قال يشعياهو ليفوفيتش، الذي كتب فور حرب "الايام الستة" يقول ان ضم "المناطق" معناه "تصفية دولة اسرائيل كدولة للشعب اليهودي، خراب الشعب اليهودي، انهيار المبنى المجتمعي الذي اقمناه في الدولة وافساد الانسان – اليهودي والعرب على حد سواء. كل هذا سيحصل حتى لو لم يصبح العرب أغلبية في الدولة". الاجوبة عن هذه الاسئلة

ينبغي أن نطالبها من الجهات المسيحانية والقومية المتطرفة في الحكومة، والتي لا تكف عن نثر الرمال في عيوننا بالنسبة لآثار الضم. ولكن ينبغي أيضا مطالبتها من الجانب الذي يتطلع الى التسوية الدائمة، واقدامه على الارض، ذاك الذي بيأسه من امكانية تحقيق حل الدولتين يتوجه الى حلول متعذرة، او يخشى من خطوات ذاتية حيوية للانفصال، ولو جزئيا، في الضفة وفي القدس الشرقية.

لا الرياض بدون رام الله

4.4.2017، الرياض

تنبع التصريحات المتواترة عن الحاجة الى "حل اقليمي" للنزاع الاسرائيلي – الفلسطيني والتي يطلقها اسرائيليون ضالعون في المسيرة ويسعون الى تسوية النزاع، من عدة أسباب: فهي تعبر عن الرغبة في التغلب على ضعف الفلسطينيين عقب الانشقاق الداخلي بين م.ت.ف وحماس، التطلع الى التدخل النشط والملزم من الدول العربية بتحقيق الاتفاق، في تطبيقه والحفاظ على استقراره، والأمل بعلاقات تجارية واقتصادية مع أسواق كانت حتى الان مغلقة في وجه الاسرائيليين، بحيث تتثبت كجزء من التطبيع مع العالم العربي.

مقابلها، فإن التصريحات المشابهة التي يطلقها رئيس الوزراء وبعض من الوزراء تعبر عن رغبة في الامتناع عن حل النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني وفقا لصيغة الدولتين. الهدف: استغلال مصالح بعض الدول العربية ومخاوفها من التهديد الايراني، والعمل على أن تفرض التسوية على الفلسطينيين أو تعمل على حفظ الوضع الراهن معهم – دون أن تدفع إسرائيل الثمن اللازم لاقامة تسوية مستقرة تكون مقبولة من الفلسطينيين.

أماني رئيس الوزراء هذه منقطعة عن تاريخ النزاع ومنظومة اضطرارات العالم العربي بالنسبة للفلسطينيين. وأخطر من ذلك، فان السعي الى تحقيقها من شأنه أن يعيد إسرائيل والفلسطينيين الى نقطة البداية التي يراوح فيها النزاع لسنوات عديدة: "إما كل شيء أو لا شيء".

مثل القيادة الفلسطينية اليوم، بعد الحرب العالمية الاولى كان يوجد المفتي الحاج أمين الحسيني في موقف دون في مواجهة الحركة الصهيونية، التي كانت منظمة جيدا ونالت دعما دوليا واسعا. فالمعسكر الفلسطيني الذي وقف هو على رأسه كان منقسما، منشقا ومصابا بالفساد. وكان بالاساس منعزلا لان الدول العربية كانت منشغلة كل منها بشؤونها. ولما كان الحال هكذا فقد سعى المفتي الى تجنيد العالم الاسلامي لمساعدة عرب فلسطين، بدعوى أن اليهود يسعون الى هدم المسجد الاقصى وإقامة الهيكل على خرابه، وانه بعد احتلال فلسطين سيتوجهون الى احتلال المنطقة بأسرها.

ولكن عرب فلسطين لم يقصدوا منح الدول العربية الحق في تمثيلهم مقابل مساعدتها لهم. فتشكيل اللجنة العربية العليا، في 1936، ضمن صدارة الفلسطينيين حتى حرب الاستقلال. وكان رفض قرار التقسيم في 1947، وخروجهم الى الحرب لالغائه، واجتياح الجيوش المرسلة من الدول العربية الى بلاد اسرائيل، صادر من الفلسطينيين الحق في تمثيل أنفسهم. فلم يتم اشراكهم في اتفاقات الهدنة ولا في مؤتمر المصالحة في لوزان. ومع أن المصريين اقاموا "حكومة عموم فلسطين" في غزة برئاسة المفتي، الا ان الملك عبدالله أخذ لنفسه الحق في تمثل الفلسطينيين مع ضم الضفة في 1950.

تغير الواقع بعد أن تبلورت القيادة الفلسطينية الجديدة. فمع سيطرة عرفات على م.ت.ف في 1969 تثبت مبدأ "القرار المستقل". أي ان الفلسطينيين يطالبون بأخذ كل القرارات المتعلقة بهم بشكل مستقل، وفقا لمصالحهم وليس وفقا لمصالح الدول العربية. وجاء قرار الجامعة العربية في 1974، بتأييد من الملك حسين، بالاعتراف بـ م.ت.ف كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، والغاء الحسين ضم الضفة الغربية في آذار 1988، فقد أكملوا الثورة في موضوع تمثيل الفلسطينيين. وأدى اعتراف م.ت.ف في نهاية ذاك العام بقرار الامم المتحدة 181 و 242 الى إعتراف أمريكي بحق التمثيل أيضا، وفي 1993، اعترفت اسرائيل هي الاخرى بها في

إطار اتفاقات اوسلو.

إن اعتراف الامم المتحدة بـ م.ت.ف كمنظمة مراقب فيها في 1974، تحول في 2012 الى اعتراف بفلسطين في خطوط 1967 كدولة مراقب من جانب 138 دولة.

اتفاقات السلام مع مصر وبعد ذلك مع الاردن، واتفاقات اوسلو مع م.ت.ف، وضعت الفلسطينيين في مقدمة المسرح السياسي. فقد اعترفت الجامعة العربية ومؤتمر الدول الاسلامية بالاتفاقات التي وقعتها م.ت.ف. ومنحت مبادرة الجامعة العربية بالفعل إطارا لاتفاقات السلام بين اسرائيل والعالم العربي، ولكن هذه مشروطة بتسوية النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني وفقا للمعايير المقبولة من الاسرة الدولية وم.ت.ف. صحيح أن مكانة محمود عباس وم.ت.ف منوطة بتأييد الدول السنية المعتدلة وهو يدفع لها بين الحين والاخر ضريبة، مثل الاتفاق الذي وقعه في آذار 2013 مع الاردن، وبموجبه فان عبدالله الثاني هو "الوصي على المواقع المقدسة في القدس... ولا سيما الحرم الشريف"، وصاحب الصلاحيات "لتمثيل المصالح" في المواقع المقدسة. ولكن هذا دون التنازل عن البند القائل ان "حكومة دولة فلسطين، بصفتها المعبرة عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، لها الحق في السيادة على كل جزء من اراضيها، بما في ذلك القدس".

إن عباس على علم بهبوط شعاع القضية الفلسطينية، مثلما أجاد في التعبير عن ذلك الصحافي محمد الشيخ في صحيفة "الجزيرة" السعودية في كانون الثاني من هذا العام: "أمر آخر على الفلسطينيين أن يفهموه هو أن عرب اليوم ليسوا عرب الأمس وانه طرأ تراجع في مكانة المسألة الفلسطينية لدى العرب. فهي لم تعد المسألة الاولى في سموها بالنسبة لهم، إذ توجد حروب أهلية مدمرة في أربع دول عربية. اضافة الى ذلك، فان الحرب ضد الارهاب الاسلامي المزعوم، هي القلق الاول الذي يقض مضاجع كل العرب دون استثناء".

ولكن عباس، مثل باقي الزعماء العرب، يعرف أيضا بان "الشارع العربي" بكل تياراته لن يوافق بسهولة على قبول اتفاقات سلام وتطبيع مع إسرائيل دون تسوية المسألة الفلسطينية، ومن شأن الامر ان يؤدي الى هز الاستقرار في كل المنطقة.

يخشى عباس بالفعل من "مؤامرة" بين الادارة الامريكية، اسرائيل وبعض الدول العربية في ما يسمى "مفاوضات اقليمية" تأتي على حساب الفلسطينيين، في ما يشبه محاولة الامريكيين في السنة الماضية، والتي أفشلها نتنياهو. وقد اضطر هو وم.ت.ف الى أن يواجها في الفترة الاخيرة اجتماعات مختلفة تهدد مكانتهما السياسية، مثل "مؤتمر دعم الانتفاضة" في طهران، مؤتمر اسطنبول الذي تحدى م.ت.ف و "مؤتمر الفلسطينيين في اوروبا"، الذي تنظمه حماس وسينعقد في منتصف نيسان في روتردام. من الجهة الاخرى، فان بيان وزراء خارجية الجامعة العربية قبيل القمة العربية، التي افتتحت في عمان أول أمس، والذي يتبنى مبادرة الجامعة العربية في 2002 كأساس للمفاوضات، عزز جدا مكانة عباس. كما أن المكالمة الهاتفية القصيرة له مع الرئيس الامريكي ثبتت مجددا مركزيته كعنوان سياسي.

تقف اسرائيل أمام فرصة غير مسبوقة للتأثير على تصميم الواقع الشرق أوسطي، قبل أن يتبلور هذا وفقا للميول التي وصفت أعلاه ونتائجها ستكون تخليد النزاع وتقدم اهداف ايران، تركيا وقطر (بشكل مباشر أم من خلال فروعها: حماس، الجهاد الاسلامي الفلسطيني وحزب الله). فضعف م.ت.ف لن يخفي المسألة الفلسطينية. والاسوأ من ذلك هو أنه سيسرع فقط الانتقال الى قيادة حماس، الكفيلة بان تغير قريبا ميثاقها، ولكن هذا لن يجعلها شريكا لاتفاق دائم. اسرائيل ملزمة بالصحوة والحرص على مصالحها. فالطريق الى الرياض، الى دول الخليج ودول اخرى يجب أن تمر في رام الله.

المنطق الأعوج لمن ينكرون التنازل

17.7.2017، صحفي

رئيس الحكومة السابق إيهود اولمرت، الذي عرف جيدا معسكر "منكرو التنازل"، الذي استقال منه هو واريئيل شارون، قال لصحيفة "معاريف" في 20 أيار 2012: "كنت على بعد خطوة من تحقيق اتفاق السلام. الفلسطينيون لم يرفضوا في أي مرة اقتراحاتي. واذا كان هناك للمرة الألف من يحاولون الادعاء أنهم رفضوا اقتراحاتي، فإن الواقع كان مختلفا. فهم لم يوافقوا عليها، وهنا يوجد فرق. هم لم يوافقوا عليها لأن المفاوضات لم تنته، بل كانت على شفا الانتهاء. ولو بقيت رئيسا للحكومة اربعة اشهر اخرى لكان يمكن التوصل إلى اتفاق سلام. الفجوات كانت صغيرة جدا، وقد وصلنا إلى المراحل الاخيرة".

هذا الاقتباس من المصدر الاساسي يفند كليا الادعاء بشأن رفض محمود عباس الذي يتم طرحه من قبل بني بيغين ودان مرغليت ("نزاع فريد واستنتاج فريد"، "هآرتس"، 9/10، و"علينا التعلم من بيغين وليس من غولدة"، هآرتس، 10/10). لكن الأهم من التفنيد هو الفكرة الجوهرية التي تتجسد في اقوال اولمرت، والتي وجهته في المفاوضات. خلافا لأسلافه، قام أولمرت بـ"قفزة اعتقاد" فيما يتعلق بإنهاء الصراع. هو لم يأت "للتنازل" أو "الاعطاء"، بل جاء للتفاوض من اجل انهاء الصراع بصورة عادلة وحكيمة وواقعية ووفقا للقرارات الدولية.

هذا الموقف لا يتبناه "رافضو المصالحة"، الذين يفضلون الرؤيا احادية الجانب الضيقة والمتعجرفة والتي ينقصها الواقع التاريخي والتي ركزت عليها بشكل موسع في المقال الذي رد عليه بيغين (حلول فريدة لصراع فريد"، "هآرتس"، 4/10). حسب رأيهم، اذا تم التوقيع على اتفاق مع الفلسطينيين فيجب التوقيع عليه دون أي شروط.

إسرائيل تقوم بالاقتراح والفلسطينيون يجب عليهم الموافقة على اقتراحاتها مهما كانت، حتى اذا كانت مقطوعة عن أي قاعدة سياسية وقانونية، مثل اقتراحات إيهود باراك في كامب ديفيد الذي طلب من ياسر عرفات: "مناطق لا تقل عن 11 في المئة، يعيش فيها 80 في المئة من المستوطنين، يتم ضمها إلى السيادة الإسرائيلية. واضافة إلى ذلك، لن نقوم بنقل مناطق تقع تحت سيادة إسرائيل (دون تبادل للأراضي)... سيطرة إسرائيلية لبضع سنوات على ربع غور الاردن". و"جبل الهيكل يكون تحت سيادة إسرائيل... وعرفات يحصل في البلدة القديمة على السيادة في الحي الإسلامي وكنيسة القيامة". وشرقي القدس يبقى تحت سيادة إسرائيل والقرى التي ضمتها إسرائيل في 1967 تنقل إلى فلسطين.

الرفض الفلسطيني لعرض إسرائيل يحولهم بشكل تلقائي إلى رافضين للسلام. فقط هكذا "رافضو المصالحة" يستطيعون تفسير المنطق الفاسد الذي يقف في مركز ادعاءاتهم، الذي يقول "باراك أعطى كل شيء" و"أولمرت أعطى أكثر من باراك". هكذا فقط يمكنهم تفسير "الموقف الثابت الذي طرحه الفلسطينيون اثناء المفاوضات" – "التنازل عن 100 في المئة التي تشكل وطنهم فلسطين مقابل 22 في المئة التي تشكل الدولة الفلسطينية – أمام البازار الفارسي الذي تعاملت فيه إسرائيل حتى أنابوليس 2008. من ناحيتهم لا يوجد للفلسطينيين شرعية لعرض موقفهم. هم يرفضون شرعية الرواية الفلسطينية والاعتراف الدولي بها.

هم يتجاهلون المنطق البسيط، الذي يقول إن رفض لاقتراح اولمرت كما هو، شرعي ويوازي رفض اولمرت لاقتراح عباس كما هو. هذا هو جوهر كل مفاوضات، يقترحون ويتفاوضون ويتنازلون ويتقدمون. في نظرهم إلى الفلسطينيين على أنهم "شفافون"، وهم فقط "يوافقون"، فهم يفوتون فرصة النظر إلى المرآة التي يضعها الفلسطينيون أمامنا في المفاوضات، فرصة فهم أنه من اجل التوصل إلى الاتفاق يجب الاعتراف بشرعية الفلسطينيين، بإنسانيتهم

واحتياجاتهم. وفهم أنه يجب علينا التخلي عن جزء من احلامنا اذا كنا لا نريد أن يتحول إلى كوابيس.

بيغين اختار التركيز على موضوع اللاجئين. وكتب في مقاله الكثير من الاقتباسات "المختارة" (جميعها من موقع واحد). هذه مقاربة للهواة من اجل فهم مواقف الاطراف. مثل محاولة شرح مواقف اسحق رابين وباراك في المفاوضات على مستقبل هضبة الجولان والمناطق، على قاعدة الحملة الانتخابية لحزب العمل. توجد هناك كمية وافرة من التصريحات المتعاكسة حول هذا الموضوع، مثلا تصريحات عباس في 2008، حيث قال "من غير المنطقي الطلب من إسرائيل استيعاب خمسة ملايين لاجئ، أو حتى مليون لاجئ. معنى هذا سيكون نهاية دولة إسرائيل"؛ أو تصريحه بأنه مستعد للعودة إلى صفد، مسقط رأسه، كسائح فقط. على بيغين والجمهور أن يفهم أن المواقف التي يقومون باقتباسها هي المطروحة في المفاوضات الرسمية.

لو أن بيغين، الذي تنقصه تجربة التفاوض مع الفلسطينيين، كلف نفسه عناء قراءة الابحاث والكتب حول الموضوع لكان فهم أن الحديث لا يدور، كما يدعي، عن "خيال الخبراء" بل عن الموقف الفلسطيني الرسمي الذي يقول إن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين سيعودون إلى إسرائيل – بموافقتها – يتراوح بين 50 – 100 ألف لاجئ. هذا العدد، اذا وافقت عليه إسرائيل (اولمرت رفض)، لن يؤثر على الميزان الديمغرافي لإسرائيل. اضافة إلى ذلك، على ضوء حقيقة أنه حسب مسودة الاتفاق في المفاوضات التي اجراها اولمرت، أكثر من 330 ألف فلسطيني في القدس سيغيرون اقامتهم الإسرائيلية بمواطنة فلسطينية، الميزان الديمغرافي يتوقع أن يتغير بـ2.5 في المئة لصالح اليهود في إسرائيل.

لقد تجاهل بيغين أيضا أن كل اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين سيكون متعلقا بـ "صفقة" تشمل اربعة مواضيع اساسية، كل طرف يمكنه الحصول على ما يريد فقط في موضوعين. في موضوع الامن سيقدم الفلسطينيون لإسرائيل نزع السلاح من دولتهم، وفي موضوع الحدود ستمنح إسرائيل موافقتها على العودة إلى حدود 1967 كأساس. التنازل الفلسطيني عن حق العودة الذي سبق أن أعطي في 1988، عندما كتب أبو اياد، نائب ياسر عرفات، لادارة ريغين "حق العودة لا يمكن تطبيقه من خلال الاضرار بالمصالح الإسرائيلية، بل يجب علينا أن نأخذ في الحسبان الوضع الذي نشأ منذ العام 1948" – يقتضي في المقابل اقامة عاصمة فلسطين في شرقي القدس".

لو كان من ينكرون التنازل يكرسون دقائق معدودة للقراءة، لكانوا عرفوا التنازلات الاخرى التي طرحها الفلسطينيون في المفاوضات – بعيدا عن المواقف الدولية وأقرب إلى المطالب الإسرائيلية. في حين أن المجتمع الدولي يصمم على العودة إلى حدود 1967، وافق الفلسطينيون على تبادل الاراضي. ورغم أن المجتمع الدولي يقول إن المستوطنات غير قانونية، إلا أن الفلسطينيين وافقوا على ضم 65 – 80 في المئة منها إلى إسرائيل، والتي تقع خلف الخط الاخضر، ومن ضمنها الاحياء اليهودية في شرقي القدس. في موضوع الامن أيضا استجاب الفلسطينيون لطلب إسرائيل ووافقوا على دولة منزوعة السلاح.

مقابل المرونة التي أظهرها الفلسطينيون، حتى لو كان هذا رغم ارادتهم، يبرز انسحاب نتنياهو من مبادئ المفاوضات (الأخذ والعطاء) المعروض أعلاه. هو يرفض قبول حدود 1967 كأساس للتفاوض، ويرفض البحث في موضوع القدس. ولو أن بيغين اعترف بهذا الرفض، لكان فهم ما فهمه الرئيس دونالد ترامب في اشهر معدودة: ايجاد شريك إسرائيلي اصعب من ايجاد شريك فلسطيني من اجل اجراء المفاوضات على الاتفاق الدائم. في هذه المرة آمل، وبحق، أن يفهم ذلك كل قارئ، حسب بيغين.

ما هو السيئ في الأرض مقابل السلام؟

15.8.2017، القدس العربي

المبعوث الأمريكي جيسون غرينبلت طرق أبواب كل من حاول إيجاد حل بين اليهود والعرب في أرض إسرائيل. المطلعون على لقاءاته وزياراته قالوا إنه رغب في تعلم دروس الماضي. وحتى لو كانت المبادرة الأمريكية تبدو بعيدة الآن بسبب قضايا نتنياهو ووضع ترامب، فنحن نأمل أن يتعلم غرينبلت من ظروف التدخل الدولي في الصراع.

إن العودة إلى مئة عام من الصراع تؤكد على أن المجتمع الدولي لم ينجح في فرض قراراته على الطرفين. جميع اقتراحات التقسيم، بدءا بلجنة بيل وحتى قرار التقسيم في عام 1947، تم رفضها من طرف أو من الطرفين. وجميع القرارات الدولية يعلو عليها الغبار في أرشيف الأمم المتحدة، الأمر الذي يؤكد أنه لا يمكن فرض حل نهائي على الطرفين.

ورغم هذا الفشل يمكن التحدث عن نجاحين. الاول، نجاح المجتمع الدولي في تحديد موضوع الصراع في عام 1922 . أرض فلسطينية، أرض إسرائيل الانتدابية . بين البحر والنهر. وقد نجح هذا دائما، رغم تدخل الدول العربية، في إبقاء الصراع الجغرافي داخل حدود أرض إسرائيل فقط.

بعد انتهاء حرب الاستقلال أبقى المجتمع الدولي إسرائيل والأردن ومصر مسيطرة على الأراضي التي احتلتها، لكنه فرض على إسرائيل الانسحاب إلى حدود الانتداب من المناطق التي احتلتها في سيناء ولبنان. وبعد حرب سيناء في عام 1956 فرض على إسرائيل الانسحاب حتى الخط الأخضر. هذا النجاح في جميع الحالات كان بسبب ضعف إسرائيل النسبي في تلك الفترة. صحيح أن إسرائيل تعتبر قوة عظمى إقليمية، لكن لدى الفلسطينيين أيضا قوة: ضعفهم يمنحهم القدرة على الصمود في وجه الضغوط التي تسعى إلى الإضرار بمصالحهم الجوهرية.

النجاح الثاني هو إنشاء أطر سياسية من أجل حل الصراع. ونجاح هذه الأطر مشروط بأن تعتبرها الأطراف مناسبة لتحقيق مصالحها. قرار التقسيم من عام 1947 لم ينفذ، لكنه أوجد المفتاح لحل الصراع عن طريق التقسيم. لأن المجتمع الدولي اعتقد في حينه وما زال يعتقد أن المطالب العربية واليهودية لا يمكن أن تتوافق، وأن التقسيم هو الحل العملي، الذي وافق عليه اليهود فقط.

يستطيع المجتمع الدولي التأثير في تحديد مصالح الطرفين واستغلال الإطار السياسي الذي أنشئ من أجل حل الصراع. ميزان القوى في المعسكرات المختلفة للجمهور والساحة السياسية هو الذي يحدد المصالح. والجمهور في إسرائيل يخضع منذ بضع سنوات لمحاولة حكومات نتنياهو الإبقاء على الصراع ورفض حل الدولتين. وقد أصبح هذا الأمر في السنوات الأخيرة مقرونا بالقوانين التي تضع العقبات أمام من يؤيدون حل الدولتين.

في الطرف الفلسطيني يوجد تهديد حماس التي تعتبر فلسطين وحدة واحدة، وأن الحل الوحيد للصراع هو عودة اللاجئين. أيضا المنظمات الفلسطينية الأخرى توجد عليها قيود فيما يتعلق بعلاقاتها مع نظيراتها في إسرائيل. يستطيع المجتمع الدولي زيادة تأثير هذه المنظمات وبالتالي التأثير في نقاش الجمهور.

من أجل النجاح في المكان الذي فشل فيه الآخرون، من الأفضل أن يضع غرينبلت إطارا ومعايير واضحة للاتفاق الدائم، وأن يعمل من أجل عقد صفقة شاملة تشمل "العصي" الرادعة و"الجزر" المشجع وإيجاد الأجواء الدولية التي تُمكن المجتمع المدني للطرفين من التأثير في تحديد المصالح والمواقف القومية.

ما هو وجه الشبه بين خطة سموتريتش وخطة عرفات

25.9.2017، طريق القدس

"خطة الحسم" لاوري أرئيلي وبتسلئيل سموتريتش من الاتحاد الوطني "البيت اليهودي" اعتبرت في نظر الكثيرين كتصعيد في الخطوات غير الديمقراطية التي يقودها هذا الحزب في السنوات الاخيرة. في حقيقة الامر ليس فيها شيئا جديدا يختلف عن الخط الفكري للحزب بطبعاته المختلفة منذ أيام المفدال الاخيرة، حيث بدأ موريدو الحاخام تسفي يهودا كوك وغوش ايمونيم، باحتلال المراكز القيادية وتقرير سياساته ونشاطاته.

شبكة القيم والافكار التي توجهه بشأن عودة الشعب اليهودي الى وطنه أُخذت بمعظمها من الرواية التوراتية حول احتلال البلاد من قبل يهوشع بن نون. وتريد محاكاتها بصورة كاملة. كان ذلك هو مناحيم فليكس في شهادته امام محكمة العدل العليا في قضية الون موريه سنة 1979 الذي شرح بصورة جلية كيف ان هذا التيار المسيحاني الوطني يرى عودة الشعب الى ارضه، وماذا يكتنفه (استوطنا... نظرا لاننا أُمرنا بوراثة الارض الذي اعطاها الله سبحانه وتعالى لابائنا... الاستيطان نفسه... ليس نابعا من اسباب أمنية وحاجات طبيعية بل بقوة الوعد، وبقوة عودة اسرائيل الى ارضه... حيث هكذا أُمرنا "تورثوا البلاد واسكنوا فيها لانني لكم اعطيت البلاد لترثوها" (سفر العدد الاصحاح 35، الآية 53). وهنالك يفسر الرابي ش.ي (وتورثوها من ساكنيها وحينئذ اسكنوا فيها) أي قبل الاستيطان اليهودي الجديد مطلوب تورث الارض من ساكنيها.

ان قرار المحكمة العليا الذي قبل الالتماس، كان عليه أن يقرر وللابد تفوق القانون على الاستخدام السياسي – الوطني الذي يقوم به هؤلاء المريدين للتناخ. القاضي لنداو قرر انه "في هذا الالتماس هنالك اجابة قاطعة على الادعاء الذي هدفه تفسير الحق التاريخي الموعود لشعب اسرائيل في التوراة، حيث أن هذا التفسير يمس بحقوق الملكية حسب قوانين الملكية الشخصية".

ولكن مريدي الحاخام كوك (هرتسيا) ظلوا مخلصين سواء لفتواه الاصلية بان "هذه الارض لنا. ليس هنا مناطق عربية واراضي عربية، بل اراضي اسرائيل، حق ابائنا الخالد، وهي بكل حدودها التوراتية تعود الى سيادة اسرائيل"، او لمواقف شلومو غورن فيما يتعلق بسريان القرارات الدولية وقوانين الكنيست: "ليس بقوة اي قانون وطني او دولي ان يغير من موقفنا، وحقوقنا... ان حكم هذه الاراضي، حسب حكم التوراة، كأرض اسرائيل وتحت الحكم اليهودي في كل شيء وهنالك سيادة عليها جميعا، هي ملكية وحيازة يهودية.

على ضوء هذا يمكننا ان نفهم لماذا يقود الحزب اليهودي النضال في المحكمة العليا بسلسلة من التصريحات القاسية والمستفزة ("قضاة في مرمى الهدف"). بينيت وشكيد يسعيان لاقرار قانون يقيد تدخل محكمة العدل العليا في التشريع – وبالرغم من الكلام المعسول، من الواضح أن الامر يتعلق بمحاولة لاخضاع النظام الديمقراطي للدولة للهوية اليهودية بتفسيرها الوطني، من خلال المس بجمهور غير يهودي يعيش في اسرائيل.

في الوقت الذي يعمل فيه شكيد وبينيت باجتهاد على بناء المنبر القانوني الديمقراطي الموهوم ("قانون التسوية" وغيره) يوفر اريئيل وسموتريتش الخطة المطلوبة لتحقيق رؤيتهم، ويواصلون الخط الذي طرحه فليكس وغورن. لقد طرح سموتريتش عقيدته "خطة الحسم" بوضوح وبامانة كاملة. ليس بالتحديد في مؤتمر الاتحاد الوطني الذي عقد هذا الشهر بل في لقاء عقده في بداية شهر أيار مع شخصيات عامة من الصهيونية الدينية، كما كتب عن ذلك تومر بريسكو. لقد طرح امامهم نائب رئيس الكنيست بأن هدف الخطة هو "إنهاء كل أمل وطني فلسطيني". حسب الخطة سيطرح على الفلسطينيين ثلاثة خيارات: ترك البلاد، السكن فيها بمكانة "ساكن"، نظرا لانه حسب رأيه "حسب الفتوى الدينية يجب أن يكون دائما في درجة أوطأ قليلا"، او أن يرفض ذلك وعندها جيش الدفاع الاسرائيلي يعرف ما عليه عمله. وعندما سُئل هل قصده ان يقتل عائلات، نساء وأطفال، اجاب سموتريتش "في الحرب كما في الحرب".

الأساس النظري للخطة هو سفر يهوشع. حسب أقواله، أرسل يهوشع بن نون لسكان البلاد ثلاث رسائل بها الشروط الثلاثة المذكورة سابقا. وقد فسر الرامبام (الرابي موشيه بن ميمون) اذا لم يهرب هؤلاء غير اليهود، يجب ان تفرض عليهم تقييدات "ان يكونوا منحطين وسافلين، ولا يرفعوا رؤوسهم في اسرائيل". واذا عارضوا ذلك "لا يترك منهم نفس"، أي يقتلونهم جميعا. للعقيدة المسيحاني والوطنية والعنصرية لسموتريتش واريئيل سيكون هذا مرحلة اخرى في الطريق لتحقيق حلم حنان بورات، من مؤسسي غوش ايمونيم الذي كتب في التقديم لكتاب "ضد كل الخيارات" لحاجي هوبرمان: "ليس تجميع شتات، وليس قيام دولة وأمنها بل المداميك الاولى... امامنا أهداف اخرى كبيرة والتي هي جزء لا يتجزأ من الصهيونية وعلى رأسها اقامة مملكة الكهنة، اعادة الهدوء الى صهيون، انشاء مملكة بيت داود وبناء الهيكل – كنقطة انطلاق لاصلاح العالم".

من المثير للاهتمام ان عملية الاعتدال الشكلية أيضا التي يمر بها أتباع الرابي كوهن، من "تورثوا الارض" من سكانها العرب الى اعطاء الامكانية لان يسكنوا فيها بمكانة "ساكن منحط"، ليست جديدة في تاريخ الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني. ياسر عرفات مر بعملية مشابهة ولكنها ليست مشابهة تماما.

في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية البند 6 ينص على "اليهود الذين اقاموا اقامة دائمة في فلسطين حتى بداية الغزو الصهيوني لها يعتبروا فلسطينيين". تصريح بلفور في 1917 اعتبر ك "بداية الغزو الصهيوني". بعد عقد من ذلك وفي خطابه في الامم المتحدة في 1974 عرض عرفات تنازلا عن مبدأ طرد اليهود من فلسطين العربية الديمقراطية عندما تقوم، والاعتراف بحقهم في البقاء بها اذا وافقوا على التنازل عن حقهم الوطني. هو لم يعتقد بان اليهود سيقبلوا هذا الشرط لبقائهم، ولكن خلافا لسموتريتش، فان عرفات تحدث عن مساواة في الحقوق لمن سيتبقوا وليس عن مكانة منخفضة.

في حين ان عرفات وبالاساس خليفته محمود عباس تخلوا عن هذه النظريات، والتي ما زالت حماس تؤمن بها مع تعديلات طفيفة، فان قادة البيت اليهودي متمسكون بموقفهم ويعملون على تحقيقه بطرق مختلفة وبخطط مختلفة (ليس في المدى الطويل فرق نوعي بين "خطة الحسم" لبينيت وخطة الحسم لاريئيل وسموتريتش).

جزء من الجمهور في إسرائيل شريك لهذه المواقف، ولكن معظمه يصعب عليه رؤية العلاقة بين المعتقدات السياسية والمعتقدات الاجتماعية لهذا الحزب، وبين معتقدات الكثيرين في حزب الليكود. ان تحذير اسحق رابين الذي كُتب في كتابه "يوميات خدمة" في 1979 بان "رأيت في غوش ايمونيم ظاهرة خطيرة جدا – سرطان في جسد الديمقراطية الاسرائيلية. ضد معتقداتهم الاساسية التي تعارض الاساس الديمقراطي لاسرائيل، كان يجب شن حرب فكرية، تكشف المعنى الحقيقي لمواقف غوش ايمونيم وطرق عمله". هذا التحذير ولسنوات لاقى آذانا صماء.

يبدو أنه فقط في اليوم الذي نفهم فيه جميعنا ان النضال اليوم ليس على كبر مساحة دولة اسرائيل او على وجودها وامنها، بل على طابعها، حكمها وقيادتها، نستطيع ان نوقف اولئك الذين يقودوننا الى هاوية سياسية، امنية واجتماعية واخلاقية.

البلاد لم تكن قفرا ولا مهملة

27.9.2017، الغد

نتنياهو يخترع تاريخا؛ "حتى سنوات ليست بالكثيرة، هذه البلاد كانت يبابا ومهملة"، قال رئيس الحكومة نتنياهو في تهنئته لاعضاء حزب "هئيحود هليئومي" في مؤتمره هذا الشهر. بهذا تمسك نتنياهو بمحاولته الفاشلة لإعادة كتابة التاريخ واضافة رواية مصطنعة الى نظريته. تلك النظرية التي تريد أن تعرض الصراع عبر عيون طائر البطريق، بالاسود والابيض، وتتجاهل أن النزاعات والحلول التصالحية موجودة دائما بين تنوعات اللون الرمادي؛ تلك النظرية التي ترفض حل الدولتين، وتقرب إسرائيل من فقدان الرؤيا الصهيونية من خلال تفكك اجهزة الليبرالية والديمقراطية.

خلال سنوات كثيرة تجذرت مقولة الزعيم الصهيوني يسرائيل زنغفيل: "شعب بدون ارض يعود الى ارض بدون شعب" (هناك من ينسبون هذا القول الى اللورد شفتسبيري الذي كتب في 1884 في مذكراته "ارض بدون شعب لشعب بدون ارض"). من المناسب أن نطرح هنا عدد العرب في ارض إسرائيل والزيادة التي حدثت فيها، كما نشرت من قبل يعقوب شمعوني، سكرتير القسم العربي في الوكالة اليهودية في 1942 – 1946 في كتابه "عرب ارض إسرائيل".

في العام 1800 كان في ارض إسرائيل 200 ألف عربي، وفي 1830 ارتفع العدد الى 250 ألف، وفي 1905 وصل العدد الى نصف مليون نسمة، وعشية صك الانتداب في سان ريمو في 1920، وصل العدد الى 600 ألف. حسب الاستطلاع الذي أجرته بريطانيا في 1922 عند المصادقة على الانتداب من قبل عصبة الامم كان عدد العرب 673 ألف نسمة واليهود 83 ألف نسمة.

فقط 15 إلى 20 في المئة من الزيادة السكانية العربية في ارض إسرائيل في فترة الانتداب، من 673 ألف في 1922 الى مليون و300 ألف عشية اقامة الدولة، كانت نتيجة للهجرة. معظم الزيادة جاءت من التكاثر الطبيعي، وكنتيجة للانخفاض الكبير في معدل الوفيات.

اذا كان الامر كذلك فإن ارض إسرائيل لم تكن فارغة تماما. عدد العرب في 1922 كان اكبر من عدد اليهود عندما قامت دولة إسرائيل بعد ربع قرن. كما أنها لم تكن قفرا. في 1891 كتب احاد هعام، مؤسس الصهيونية الروحانية ومن كبار مفكري الصهيونية: "نحن معتادون في الخارج أن نعتقد، أن ارض إسرائيل هي الآن كلها قفرا، صحراء بدون زرع، ولكن في الحقيقة الامر ليس كذلك. في كل البلاد يصعب أن تجد ارض قابلة للزراعة غير مزروعة. فقط المناطق الرملية أو الحجرية (...) فقط هذه غير مفلوحة".

أيضا لم تكن متروكة. يتسحاق افيشتاين، مربي ومن مجددي اللغة العبرية في ارض إسرائيل، كتب في مقال له في 1907 بأن "لقد اخذنا في الحسبان كل المواضيع المتعلقة ببلادنا،.. ولكن امر واحد نسيناه: أنه في الارض التي تطلعنا اليها شعب كامل، يسيطر عليها منذ مئات السنين، ولم يخطر بباله في أي يوم أن يتركها (...) في الوقت الذي نشعر فيه بحب الوطن وبكل الشوق لأرض آبائنا، نحن ننسى أيضا أن للشعب الذي يعيش فيها الآن قلب حساس وروح محبة. العربي، مثل كل انسان، مرتبط بالوطن بروابط قوية.

هذا الواقع الديمغرافي ربما غريب عن رئيس الحكومة، ابن المؤرخ، لكنه هو الذي خلق التحدي الكبير أمام الحركة الصهيونية، التي في تطلعها لإنشاء دولة يهودية وديمقراطية، كما أكد عليه نورداو في المؤتمر الصهيوني في لندن في 1920 عندما قال "من الضروري ايجاد على الاقل 5 آلاف يهودي في ارض إسرائيل في الوقت الذي تحصل فيه بريطانيا على الانتداب على ارض إسرائيل. وإلا سيحكم على الصهيونية بالفشل". هذا التحدي هو الذي أوجد البند 6 في قرار الانتداب الذي نص على "النظام في فلسطين، وهو يتعهد بأن حقوق ومكانة باقي الاقسام السكانية لا يتم الاضرار بها، سيساعد بشروط مناسبة في تشجيع الهجرة اليهودية".

رئيس الحكومة يواصل ويضيف "عملا" آخر الى نظريته "ولكن منذ عودتنا الى صهيون بعد اجيال من سنوات الشتات، ارض إسرائيل تزدهر". خلافا لأقواله فإن عالم الجغرافيا دافيد غروسمان يقول إنه "من ناحية تجارية عرفت ارض إسرائيل تطورا كبيرا في الثلاثين سنة التي سبقت الهجرة الاولى". إن الزيادة البارزة في عدد السكان العرب في ارض إسرائيل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يفسرها غروسمان بالزيادة الدراماتيكية في عدد الحجاج للاماكن المقدسة في القدس، بعد الاتفاقات في نهاية حرب القرم (1853 – 1856)، وشق قناة السويس.

فرع الحج الى الاماكن المقدسة أدى الى تدفق الاموال، وخلق ضغط على السلطة العثمانية لتحسين طرق المواصلات، وزيادة نجاعة الاجهزة البيروقراطية وزيادة الأمن الشخصي. هكذا شقت الطريق من يافا الى القدس في 1869، وتم تمديد سكة حديد في 1892. فتح قناة السويس في 1869 حسن قدرة التصدير واعطى دفعة قوية لتطور فروع البستنة والحمضيات في العقد الذي سبق الهجرة الاولى.

مع ذلك، يجب أن نسجل لصالح الهجرة الاولى كما يقول المؤرخ افرايم كارش أن متوسط العمر لدى عرب ارض إسرائيل زاد من 37.5 سنة في الأعوام 1926 – 1927 الى 50 سنة في الاعوام 1942 – 1944، مقارنة مع 33 سنة في مصر. كارش يدعي أن حقيقة أن هذا التحسين لم يحدث في دول عربية اخرى تقع تحت حكم بريطانيا، تعزز الادعاء بدور الاستيطان اليهودي في تحسين وضع عرب إسرائيل. في تقرير لجنة التحقيق برئاسة بيل في 1937، الحكومة البريطانية تشير الى أنه حسب الاحصاء السكاني في 1922 و1931 يمكن رؤية زيادة واضحة في عدد السكان العرب في المدن المختلطة (86 في المئة في حيفا و62 في المئة في يافا و37 في المئة في القدس). مقابل زيادة معتدلة في مدن عربية مثل نابلس والخليل (فقط 70 في المئة) أو حتى هبوط (2 في المئة) في غزة.

"نحن نبني البلاد ونسكنها، في الجبل، الغور، الجليل والنقب، وفي يهودا والسامرة أيضا. لأن هذه البلاد هي بلادنا". يواصل رئيس الحكومة فيلمه، متجاهلا حقيقة أنه في 1922 أحصى البريطانيون 850 بلدة عربية في ارجاء ارض إسرائيل. ويؤكد على هذا في 1969 وزير الأمن في حينه موشيه ديان الذي قال "جئنا الى هنا، الى هذا الجزء من البلاد، الذي كان مسكونا من قبل العرب، نحن نقيم هنا دولة عبرية يهودية. في جزء كبير من الاماكن اشترينا الارض من أيدي العرب. في مكان القرى العربية أنشئت قرى يهودية (...) ليس هناك مكان واحد لم يقم بدلا مما كان بلدة عربية سابقة".

بالنسبة للبناء الإسرائيلي في يهودا والسامرة علينا أن نحيل نتنياهو مرة اخرى الى اقوال احاد هعام، الذي كتب بخصوص مجموعات معينة: "علينا أن نكون حذرين في تصرفاتنا مع الاغيار الذين نأتي للعيش داخلهم من جديد، علينا أن نتعامل معهم بحب واحترام، وليس هناك مكان للقول بعدل ونزاهة. وماذا يعمل اخوتنا في ارض إسرائيل؟ العكس تماما. عبيدا كانوا في بلاد منفاهم، وفجأة يجدون انفسهم في حرية مطلقة العنان (...) عندما يحدث دائما لعبد أن يسود، وها هم يتعاملون مع العرب بعداء وبقسوة. يحققون غاياتهم بدون عدل".

الادعاءات الكاذبة والصبيانية التي يتمسك في احيان كثيرة بها نتنياهو تحاول تعزيز الادعاء الصهيوني في مجالات ليست ذات صلة والتي تحوله وتحولها الى مضحكين، شبيها لعدد

من ادعاءات فلسطينية. ابتداء من المذكرة التي قدمت لتشرتشل من قبل اللجنة التنفيذية العربية اثناء زيارته للبلاد في آذار 1921 والتي كتب فيها "لا يغيب عن سياسي محنك مثلك أن الاوائل الذين سكنوا في فلسطين منذ الأزل ليسوا سوى العرب العماليق، آباؤنا الأوائل"، وانتهاء بادعاء عرفات في كامب ديفيد 2000 الذي ينفي فيه وجود الهيكل في منطقة الحرم في القدس.

هذه الادعاءات التي يتم اسماعها فقط من قبل من يشعر بضعف أحقيته، وبموقفه وايمانه، تضر بالرواية الصهيونية وتضعف قوتها السياسية والقانونية والتاريخية والاخلاقية الثابتة. كما اختار بن غوريون أن يلخص في وثيقة الاستقلال "هذا الاعتراف للأمم المتحدة بحق الشعب اليهودي بإقامة دولته غير قابل للمصادرة. هذا حق طبيعي للشعب اليهودي بأن يكون مثل كل شعب آخر يمسك مصيره بيديه في دولته السيادية... ومن خلال حقه الطبيعي والتاريخي وعلى أساس قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، نحن نعلن بهذا عن اقامة دولة يهودية في ارض إسرائيل، وهي دولة إسرائيل".

أرض إسرائيل بين الوعد الديني والدولي

20.10.2017، صحفي

"في التوراة كُتب أن الله قد وعد شعب إسرائيل بأرض إسرائيل". هذا الادعاء يتردد كثيرا على لسان وزراء واعضاء كنيست. "نحن لا نريد أكثر من ذلك"، يكررون القول ويلخصونه بهذا الادعاء. وحسب اقوال الحاخام غورين "أي قانون قومي أو دولي لا يستطيع تغيير موقفنا وحقوقنا... إن حكم هذه الأرض، حسب التوراة، هو أن أرض إسرائيل تحت الحكم اليهودي بشكل كامل وتسري عليها السيادة، الملكية يهودية".

عمليات التهويد لكل مجالات حياتنا لا تتخطى تاريخ الصهيونية. وحتى أنها تمنح الرواية الصهيونية اهتماما زائدا. إن الجهود المستثمرة من قبل وزراء حكومة إسرائيل لشطب التاريخ القانوني في انشاء دولة إسرائيل هي جهود كبيرة. وهم يهدفون إلى استبدال القوة الدولية لحق الشعب اليهودي في دولته في بلاده بذرائع دينية ومسيحانية تنفي أي تنازل.

اولا، هذه محاولة لتوحيد حق وجود الدولة القومية اليهودية في أرض إسرائيل، مع الايمان الديني. أي أنه إذا لم تؤمن بالوعد الالهي بإعطاء أرض إسرائيل للشعب اليهودي فإنك لا تستطيع تبرير وجود دولة إسرائيل. ان وجود القومية اليهودية لا يقتضي تطبيق تقرير المصير للشعب اليهودي في وطنه. ثانيا، هذا التوحيد ينفي أي فكرة للتنازل والمصالحة على خلفية الواقع الراهن، لأن موقفهم الذي يقضي بأن كل تنازل "عن مناطق في إسرائيل"، يشكل نفيا متعمدا لقدسية الأرض والوحدة بين الاجزاء. أي أن التنازل عن أي مناطق لا يمكن تنفيذه من قبل من يؤمنون بالوعد الالهي.

إن الجهل بتاريخ الصهيونية، الآخذ في التزايد بصورة متعمدة في اوساط الطلاب في الجهاز التعليمي بشكل خاص، وفي اوساط الجمهور الإسرائيلي بشكل عام، يعطي وسادة مريحة لمن يسعون إلى التهويد، وتحويل الصراع القومي إلى صراع ديني، حيث أن استنادهم إلى الادعاءات الايمانية عديمة الصلاحية السياسية والقانونية في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين، تضعضع الاسس القوية والثابتة للرواية الصهيونية التي يقبلها المجتمع الدولي منذ مئة عام.

إن قصة قيام دولة إسرائيل هي قصة تراجع القدسية والمسيحانية مقابل العلمانية والعلم فيما يتعلق بتحمل المسؤولية عن مصيرنا. "الايمان يوحدنا، العلم يحررنا"، كتب هيرتسل في كتابه "دولة اليهود". لقد سبق وقرر المؤتمر الصهيوني الاول في قراراته المتفق عليها في 1897 أن انشاء دولة للشعب اليهودي في أرض إسرائيل سيرتكز على اعتراف وشرعية قانونية وسياسية من المجتمع الدولي، على القاعدة المقبولة والمعترف بها في ذلك الوقت. عمليا، حظي هذا التطلع الصهيوني بصلاحية سياسية – قانونية وتاريخية وعملية – متساوية واخلاقية من قبل المجتمع الدولي.

أولا، القوة السياسية – القانونية، التي تتشكل من ثلاث طبقات. الطبقة الأولى هي وعد بلفور الذي اعطي من قبل بريطانيا، وهي القوة العظمى التي احتلت أرض إسرائيل في الحرب العالمية الأولى. وقد استندت قوتها على "مبدأ الامبريالية" الذي شكل اساس التقليد العالمي حتى بداية القرن العشرين. م.ت.ف أيضا كانت تعرف قوة وصلاحية الوعد، كما كتب في 1979 ادوارد سعيد، عضو اللجنة التنفيذية في م.ت.ف: "أهمية الوعد هي قبل كل شيء حقيقة أنه القاعدة القانونية لمطالبة الصهيونية بفلسطين".

الطبقة الثانية هي قرار الدول العظمى المنتصرة في مؤتمر سان ريمو في نيسان 1920، باعطاء بريطانيا وفرنسا الانتداب على المناطق التي تم احتلالها في الشرق الاوسط ومن ضمنها

فلسطين، التي سينفذ فيها وعد بلفور. هذه الدول اعترفت بصلاحية طموح الصهيونية، مثلما صرح بذلك وزير خارجية فرنسا في حينه، جيل كومبو، في حزيران 1917: "سيكون من العدل والتعويض دعمنا، بمساعدة الدول العظمى، لاحياء القومية اليهودية في نفس البلاد التي طردوا منها قبل مئات السنين. الحكومة الفرنسية (...) ليس لها سوى دعم انتصاركم". وفيما بعد في 1919 صرح الرئيس الأميركي وودرو ولسون: "لقد اقتنعت بأن الدول الحليفة، بموافقة كاملة من حكومتنا وشعبنا، توافق على أن توضع في فلسطين الأسس للمجتمع اليهودي".

إن قوة قرار الدول العظمى تستند إلى مبدأ تقرير المصير الذي وضعه ولسون وتم تبنيه من قبل عصبة الأمم التي أنشئت في حزيران 1920 في اعقاب مؤتمر السلام في فرساي. المادة 22 في ميثاق عصبة الأمم نصت على أن الشعوب التي لم تنضج بعد من اجل الاستقلال، يجب وضعها تحت رعاية وحكم شعوب اكثر تطورا، تعدها تدريجيا للاستقلال، من اجل نقل الحكم اليها في نهاية الامر.

الطبقة الثالثة هي اعتراف ودعم المجتمع الدولي. أولا، المصادقة بالاجماع (بما في ذلك ايران) من قبل عصبة الأمم في 1920 على وثيقة الانتداب على فلسطين الذي أعطي لبريطانيا، والتي فيها القيت على بريطانيا المسؤولية عن "خلق الظروف السياسية والادارية والاقتصادية في البلاد، التي تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي". ثانيا، قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني 1947، الذي حدد تاريخ انتهاء الانتداب وانشاء الدولة اليهودية المستقلة على 55 في المائة من أرض فلسطين – أرض إسرائيل.

الصلاحية الثانية التي حظي بها طموح الصهيونية جاءت من العلاقة والتواصل الجغرافي بين الشعب اليهودي ووطنه. عصبة الأمم رفضت ادعاء العرب (وعدد من اليهود) بأن اليهودية هي ديانة وليست قومية. لذلك فإن من يؤمنون بها ليس لهم حق في تقرير المصير. وأن الادعاء بعدم وجود علاقة بين يهود القرن التاسع عشر وأرض إسرائيل، كما كتب في المادة 20 في الميثاق الفلسطيني "وعد بلفور وصك الانتداب وملحقاته"، يعتبر باطلا. الادعاء بشأن العلاقة التاريخية أو الروحية لليهود في فلسطين لا تتساوق مع الحقائق التاريخية، أو مع مكونات الدولة بالمعنى الحقيقي. اليهودية كدين سامي ليست قومية ذات وجود مستقل، وكذلك فإن اليهود ليسوا شعبا واحدا، له شخصية مستقلة، بل هم مواطنون في الدول التي ينتمون اليها.

ونستون تشرتشل، وزير الحرب البريطاني، كتب عن ذلك في 1919: "ان هذا عادل تماما، ان يكون لليهود المشتتين في ارجاء العالم، مركز قومي ووطن قومي، يستطيعون فيه الاتحاد. وأين يمكن أن يكون إذا لم يكن في أرض إسرائيل، التي هم مرتبطون بها منذ أكثر من 3 آلاف سنة بعلاقات وثيقة وقريبة جدا؟". بعد ذلك كتب في صك الانتداب في 1922 بصورة واضحة وبدعم كل الدول الاعضاء ان "اعطي بهذا اعتراف بالعلاقة التاريخية بين الشعب اليهودي وفلسطين، وحقه في اعادة انشاء وطنه القومي في هذه البلاد".

الصلاحية الثالثة هي التبرير العملي – المتساوي لطموح الصهيونية. وزير الخارجية بلفور رأى في حل المشكلة اليهودية ضرورة ملحة يتم تلبيتها بتقسيم عادل. في مذكرة كتبها في آب 1919 أكد على أن "الصهيونية، سواء كانت محقة أو غير محقة، سيئة أو جيدة، فإنها ترضع من تراث اجيال، من حاجات الحاضر وآمال المستقبل". لهذا فإنه يرى أن تخصيص جزء من الاراضي العربية التي احتلت من قبلهم للشعب اليهودي كأمر عادل، ويكتب في ايار 1920: "بقدر ما يتعلق الأمر بالعرب، فإنني آمل أن يتذكروا أننا انشأنا دولة عربية مستقلة في الحجاز (...) وأننا نطمح إلى شق في بلاد ما بين النهرين الطريق لمستقبل دولة عربية مستقلة، وهكذا

عندما يتذكرون كل ذلك، لن تكون عيونهم ضيقة بخصوص قطاع ضيق (من ناحية جغرافية هذا ليس أكثر من ذلك، مهما كانت من ناحية تاريخية)، داخل المناطق العربية، والتي ستعطى لشعب انفصل عنها منذ مئات السنين".

الصلاحية الرابعة هي التبرير الاخلاقي. امنون روبنشتاين والكسندر يعقوبسون تناولا ذلك في كتابهما "إسرائيل وأسرة الشعوب"، حيث كتبا "في حين أن الطموح اليهودي للاستقلال القومي لم يكن يختلف في جوهره عن الطموحات القومية لشعوب اخرى، فإن الاسلوب الذي طبق فيه الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير كان استثنائيا حقا – لأن التراجيديا اليهودية كانت أيضا استثنائية. هل هذا ينتقص من التبرير الاخلاقي لتطبيق هذا الحق، في حالة الشعب اليهودي؟".

إن الرؤية الاخلاقية للمجتمع الدولي للمشكلة اليهودية كانت أنه ليس من الاخلاقي أن "نعاقب الشعب اليهودي مرتين". في المرة الأولى لأنه هاجر عن أرضه بالقوة وسلبت منه كل الحقوق، بما فيها العودة إلى أرضه وأن يشكل فيها اغلبية واضحة، لهذا فإنه ليس اخلاقيا معاقبته مرة اخرى وأن نسلب منه حقه الطبيعي كشعب في تقرير مصيره في وطنه، أرض إسرائيل.

يجب التأكيد على أن القوة والصلاحية الواسعة والمتماسكة للدعوى الصهيونية لا تلغي قوة وشرعية التطلع الفلسطيني، أو العكس، كما ادعى نتان الترمان في شباط 1970: "منذ اللحظة التي سنعترف فيها بوجود وهم قومي فلسطيني، ستصبح كل الصهيونية موضوع سرقة وطن من أيدي شعب قائم، وعندما نقوم بالمساعدة الآن في تجذير هذا الوعي في العالم وفي وعينا الداخلي، فإننا نضعضع الاسس التاريخية، الانسانية للصهيونية ونضعها على حرابنا فقط".

لقد اخطأ الترمان. إن نزاعات عميقة وطويلة مثل التراجيديا، لا تأتي من صراع بين الخير والشر، أو بين المحق والمخطئ. في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني صحيح أن القوميات متعارضة، لكنها ذات قوة وصلاحية تحملها كل منهما. ليس هذا بالضرورة صراع "معادلة صفرية". إن تسوية على شكل تقسيم متفق عليه ستحوله إلى وضع "انتصار – انتصار"، حتى اذا ارتكزت في البداية على مصالح فقط، وبعد ذلك على مصالحة.

كذلك أيضا الايمان بالوعد الالهي، لا يستوجب استبعاد تسوية من اجل قيم اخرى، كما طرح ذلك هذا الاسبوع رئيس حزب العمل آفي غباي. هو في الحقيقة كان أسير الادعاء الديني عديم الصلاحية الدولية وقال "أنا اؤمن بعدالة وجودنا هنا. واؤمن بأن كل أرض إسرائيل لنا، حيث أن الله وعد ابراهيم بكل أرض إسرائيل". وأضاف "أنا اؤمن أيضا بأنه، نظرا لوجود 4.5 مليون عربي، يجب علينا التنازل من اجل خلق وضع نعيش فيه نحن في دولتنا بأغلبية يهودية وهم يعيشون في دولة خاصة بهم".

لقد عرفنا أن الرواية الصهيونية والادعاء الصهيوني بدولة للشعب اليهودي في أرض إسرائيل ترتكز على قوة وصلاحية متعددة المستويات. دولة إسرائيل في حدود 1967 والتي تحظى بهذه القوة والصلاحية تماما، مجبرة على احترام قرارات المجتمع الدولي أيضا بخصوص انشاء دولة فلسطينية مستقلة إلى جانبها. وعلى اجهزتها الرسمية الامتناع عن استخدام القصة التوراتية بصيغة مخرجي البيت اليهودي واصدقاءهم في الليكود، والتي ترتكز على "الوعد الالهي"، في اجهزة العلاقات الدولية المعتادة، وابقائه على الأكثر لقسم التوراة الخاص برئيس الحكومة. من المناسب أن تقوم وزارة التعليم بالاهتمام بتعليم معلمي وطلاب إسرائيل بالقوة والصلاحية القائمة والمقبولة، وأن تهتم وزارة الخارجية بتسليح ممثليها بها، وأن تقوم الوكالة اليهودية بتأهيل مندوبيها على اسماعها في الخارج. لا نريد أكثر من ذلك.

نظرة على الأوهام التي يسوقها يعلون

30.10.2017، الغد

"خطر الخطأ القومي كان محفورا في كوننا بلادا ذات رؤيا، حيث أن الرؤيا تهدف إلى تغيير الواقع، لكن عظمة الرؤيا هي واقعيتها، التي تتمثل في أنه رغم أن الرؤيا تهدف إلى السمو على الواقع، فإن اقدامها دائما مغروسة في هذا الواقع. هذا هو الفرق بين الرؤيا والخيال الذي يحلق على أجنحة الأوهام"، هذا ما كتبه يهوشفاط هركابي في كتابه عن متسادا (1982).

لا توجد اقوال مثل اقوال موشيه يعلون أمام طلاب المعهد الديني في بيت شيمش، ما يمثل تجسيدا لكيفية أن الجهل بتاريخ الشعب اليهودي الحديث وكيفية تجاهل الواقع وضروراته بهدف أن تشكل الأوهام الواقع المأمول، هو الوصفة المجربة للانزلاق نحو الكارثة.

لقد بدأ يعلون اقواله بـ "أنا ادعي أن الحدود يرسمها تلم المحراث، والحدود يرسمها بيت الأطفال". لا توجد اسطورة تاريخية مفندة أكثر من هذا الادعاء. من بين كل المستوطنات اليهودية في أرض إسرائيل، فقط قرية المطلة هي التي أثرت على تحديد حدود فلسطين، أرض إسرائيل الانتدابية. لقد اعتبرت قرية المطلة من قبل البريطانيين والفرنسيين "دان التاريخية"، التي تمثل صيغة التوراة لأرض إسرائيل "من دان وحتى بئر السبع". وقد ضم إلى اراضيها ومنحها "اصبع الجليل" في الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في 1920.

اقتراحات مختلفة لتقسيم البلاد بين العرب واليهود، تم تقديمها عدة مرات عن طريق جهات مختلفة واعتبارات مختلفة في الاعوام 1922 – 1947، لكنها لم تتحقق. في قرار التقسيم أيضا في العام 1947، الذي لم يطبق، تم تضمين اعتبارات اخرى اضافة إلى توزيع السكان، مثلا في النقب، بين بئر السبع وخليج العقبة، لم تكن أي مستوطنة يهودية. ومع ذلك، تم تخصيص للدولة اليهودية لاستخدام هذه المنطقة كممر بري للبحر الاحمر من اجل التصدير إلى افريقيا وشرق آسيا.

في المقابل، حسب هذا القرار كان يجب أن يبقى ما لا يقل عن 33 مستوطنة يهودية في اراضي الدولة العربية. لأنها كانت تقع بعيدا عن مراكز الاستيطان اليهودي. بالضبط مثل المستوطنات المعزولة في الضفة الغربية، والتي لا توجد أي احتمالية لضمها إلى إسرائيل في اطار الاتفاق الدائم. القدس أيضا، التي كان يعيش فيها 100 ألف يهودي، الذين يشكلون سدس السكان اليهود في أرض إسرائيل، لم يتم شملها في الدولة اليهودية، بل في اطار جسم منفصل، بسبب أهميتها بالنسبة للديانات الثلاثة.

حدود دولة إسرائيل تم تحديدها في حروب إسرائيل وبالاساس في حرب الاستقلال. الجغرافي جدعون بيكر يصف بشكل موسع كيف أن "حرب البندقية" وليس "تلم المحراث" هي التي رسمت الحدود. خطوط الهدنة تم تحديدها وفقا لخطوط مواقع القوات في نهاية الحرب. المناطق التي تمت اضافتها إلى إسرائيل هدفت قبل كل شيء إلى خلق تواصل جغرافي منطقي وواسع بين المناطق الثلاثة التي تم تخصيصها للدولة اليهودية. وفقدان عشر مستوطنات يهودية، منها مستوطنة غوش عصيون، لم يثني بن غوريون عن انهاء الحرب والتوقيع على اتفاق الهدنة. الاستيطان في المناطق المحتلة جاء بعد الحرب.

هكذا هو الامر بالنسبة لحرب الأيام الستة. إسرائيل احتلت سيناء وهضبة الجولان، والمستوطنون جاءوا في اعقاب الجيش الإسرائيلي. عندما فضلت إسرائيل سلاما استراتيجيا مع الدولة العربية الأكبر، قامت باخلاء جميع المستوطنات في سيناء. قطاع غزة هو مثال آخر. ففي الوقت الذي ادركت فيه إسرائيل في ولاية شارون، أنها تدفع ثمنا باهظا للتمسك بالمستوطنات المعزولة في غزة، قامت بالانفصال.

"في المكان الذي ليس فيه بيت للأطفال لا يوجد جيش". إذا أردت الاحتفاظ بأرض يجب أن يكون هناك مستوطنون"، واصل يعلون اقواله. هل حسب رأيه احتفظ الجيش الإسرائيلي بشبه جزيرة سيناء، التي مساحتها أكبر بستة أضعاف من مساحة دولة إسرائيل، فقط من اجل السبعة آلاف إسرائيلي الذين كانوا يعيشون هناك؟ ألم يقم باخلائها رغم وجودهم هناك؟ هل النقب الذي يشكل 60 في المائة من مساحة دولة إسرائيل بقي من اجل عشرات آلاف الإسرائيليين الذين يعيشون في جنوب بئر السبع؟ هل إسرائيل لم تقم باخلاء غزة وشمال السامرة رغم أنه كانت فيها مستوطنات ورياض للاطفال؟ هل لا يقوم يعلون بتحويل الجيش الإسرائيلي إلى جيش الدفاع عن المستوطنات؟.

يعلون يستمر ويقوم بتحديد السياسات: "نحن لا نستوطن فوق كل تل. يوجد مكان كاف للاستيطان في يهودا والسامرة لمليون أو مليوني شخص آخرين، ويوجد ما يكفي من الاماكن المناسبة لنا من ناحية سياسية. ونحن نقوم بذلك بسياسة متزنة".

أولا، ليس هناك مثل غور الأردن يجسد ما هي "المنطقة المناسبة من ناحية سياسية" – من خطة الون في 1967 وحتى موقف يعلون المعروف، وهو عدم اخلاء غور الأردن في أي سيناريو. فعليا، بعد عشرين سنة من الاحتلال والاستيطان، ورغم إعلان يغئال الون عن احضار مليوني يهودي إلى منطقة غور الاردن واعلان شارون عن اسكان مليون يهودي هناك، بقيت هذه المنطقة على حالها مثلما كانت وقت احتلالها تقريبا. مجلس اقليمي صغير يعيش فيه خمسة آلاف شخص، حتى أن بعض مستوطناته فقدت في السنة الاخيرة عددا من سكانها (مثل الحمرا ويفيت وارغمان). أو أن يعلون يرى في موقع "بيت البركة" الذي اشترته جمعية أميركية يقف من ورائها المليونير الأميركي آرفن موسكوفيتش وزوجته، منطقة مناسبة من ناحية سياسية؟ هذا الموقع مساحته 40 دونما ويقع خارج غوش عصيون ويحاذي مخيم العروب للاجئين، والذي عندما كان وزيرا للأمن صادق على ضمه إلى الاراضي التي تقع تحت ولاية المجلس الاقليمي غوش عصيون.

ثانيا، من أين سيأتي المليون أو المليوني يهودي؟ حيث أن توقعات مكتب الاحصاء المركزي تفترض عدم حدوث هجرة إلى إسرائيل. هل يقصد يعلون الهجرة من داخل إسرائيل إلى الضفة الغربية؟ حيث أن المعطيات التي نشرت من مكتب الاحصاء المركزي تشير إلى انخفاض حاد في الزيادة السنوية للإسرائيليين في يهودا والسامرة، من 10.3 في المائة في 1996 إلى 3.4 في المائة في 2016، وتشير إلى التحول في مصادر الزيادة. في 1996، 68 في المائة جاءوا نتيجة الهجرة وفي 2016 انخفضت نسبة الهجرة إلى 22 في المائة. أيضا إذا تغير هذا التوجه فإنه في غياب الهجرة، فإن الأمر يتعلق بنقل "من جيب إلى جيب" وليس بسبب التكاثر الطبيعي اليهودي، وهو نقل يخلق واقعا يلزم بانشاء دولة وفقدان الرؤيا الصهيونية.

ثالثا، أين ينوي يعلون اسكانهم؟ 52 في المائة من المناطق ج هي اراض بملكية فلسطينية خاصة معترف بها من قبل إسرائيل. فهل يعتمد على "قانون التسوية" غير الديمقراطي؟ أو أنه ينوي ارسال الإسرائيليين إلى مناطق تدريب الجيش الإسرائيلي في صحراء يهودا؟.

المستوطنات في الضفة الغربية صحيح أنها تملي الحدود الشرقية لدولة إسرائيل. ولكن هذا من شأنه أن يحدث فقط في اطار الاتفاق الدائم. اتفاق على تبادل الاراضي بين إسرائيل والفلسطينيين يتعلق بالكتل المركزية القريبة من الخط الاخضر بمساحة تبلغ 4 في المئة واخلاء المستوطنات المعزولة، التي تضر بصورة كبيرة بالتواصل الجغرافي الفلسطيني وبالامكانية الكامنة للتطوير الشامل لها.

يجب التأكيد على ثلاثة امور في هذا السياق، والتي تجسد الثمن الثقيل لأوهام يعلون. أولا، تبادل الاراضي لن يضيف أي متر مربع واحد إلى مساحة دولة إسرائيل لأنها مرتبطة بنسبة تبادل 1:1. ثانيا، كلما زاد عدد هذه الكتل، فسيطلب من المستوطنات الإسرائيلية في غلاف غزة وبيسان ولخيش التنازل عن مساحة اكبر من اراضيها، والتوقف عن كونها مستوطنات زراعية جماعية. ثالثا، خط الحدود سيتضاعف طوله بثلاثة اضعاف، من 313 كم إلى حوالي 900 كم.

وهذا يعني أن تكلفة التغيير كبيرة بدرجة لا تقاس مع الفائدة منه. مشروع الاستيطان هو المشروع العقاري الأكثر فشلا في تاريخ الصهيونية. وهو مشروع يؤدي بإسرائيل إلى الاضرار بمستقبل المستوطنات التي كانت مشاركة في اقامتها، والتي تحظى بالشرعية الدولية لصالح مستوطنات جديدة عدد منها اقيم خلافا للقانون والاحتيال والسرقة ودون أن تساهم في أمن الدولة.

إن اقوال يعلون المقطوعة عن الواقع وضروراته، ليس فيها رؤيا بل وهم خطير. وهذه الحالة والظروف لا تشبه العملية الفريدة لاقامة دولة إسرائيل. إن الحملة الانتخابية القريبة، والواقع غير الحقيقي الذي يبنيه نتنياهو وزملاؤه بشكل دائم وبتصميم، تمكن السياسيين من مواصلة اظهار عدم المسؤولية فيما يتعلق بمستقبل المجتمع الإسرائيلي ودولة إسرائيل عن طريق عدد من الشعارات التي ليس لها اساس تاريخي أو تقديرات مستقبلية ناضجة. إذا يجب الحذر من هؤلاء السياسيين.

إسرائيل ليست مهيأة لخطة ترامب للسلام

29.12.2017، الغد

الانشغال والنقاش حول مبادرة ترامب دُفعت إلى الهامش في ظل الغيوم التي تلقيها الاحتجاجات الاجتماعية ضد الفساد. المراهنات والاستعدادات وبالونات الاعلام والمناورات على الرأي العام كثيرة ومتنوعة. ولكن هذه بالتحديد تشهد على عدم الثقة بشأن اطلاق المبادرة، وبشأن الخطة الهامة جدا، هل سيتم قبولها ونجاحها في الوقت الذي فشلت فيه غيرها. تاريخ المفاوضات بين إسرائيل وم.ت.ف بتدخل الولايات المتحدة في العقود الثلاثة الاخيرة تجعل هذه الاسئلة غير ذات صلة. بسبب المعرفة الواضحة لكل الاطراف بأن "أي صفقة" يمكنها تحريك العملية السلمية ويمكنها أن تثمر اتفاق دائم في النهاية، وأي اقتراح يمكنه الحفاظ على الطرفين في حالة الجمود القائم أو تدفعهما إلى جولة من العنف.

تصريح ترامب حول القدس لم يساعد كثيرا في رفع مكانة أو موقف إسرائيل، لكن يوجد فيه ما يكفي للإشارة إلى الفلسطينيين بأن الرئيس الأميركي يسعى إلى اخراج قرارات المجتمع الدولي خارج أطار المفاوضات، وأن يقيمه على ميزان القوى بينهم وبين إسرائيل القوية التي تحظى بدعمه. وهذه مقاربة ترجح كفة المفاوضات ضد الفلسطينيين.

تاريخ النزاع ظاهر، ويجدر بترامب ومبعوثيه أيضا أن يشاهدوا ذلك، أن الفلسطينيين بقيادة م.ت.ف تبنوا تحولا دراماتيكية واحدا فقط في سياستهم في مئة سنة النزاع. وهذا حدث في 1988. منذ تصريح بلفور في 1917 فإن الفلسطينيين أجروا جدلا حقوقيا يقوم على تفسيرهم وموقفهم فقط، أي، لقد رفضوا شرعية المجتمع الدولي لاستثناء ارض إسرائيل مبدأ الاستقلال الذاتي لصالح اقامة دولة يهودية على جزء منها، لأنه بالنسبة لموقفهم فإن حق تقرير المصير يعود فقط لهم، استنادا إلى كونهم الاغلبية الحاسمة في سكان البلاد واصحاب الاغلبية الحاسمة على اراضيها. للدفاع عن هذه الحقوق فقد شنوا الحرب بعد قرار التقسيم في تشرين الثاني 1947، كما اعترف وشرح جمال الحسيني، إبن شقيق المفتي، في مجلس الامن في نيسان 1948: "ممثل الوكالة اليهودية قال لنا أمس إنهم ليسوا هم الجهة المعتدية. لأن العرب هم الذين بدأوا الحرب.. عمليا، نحن لا ننفي هذه الحقيقة.. قلنا للعالم... إننا لا نوافق على تقسيم فلسطين الصغيرة".

بعد اربعين سنة على ذلك، وبعد حوار اجرته م.ت.ف مع وزارة الخارجية الأميركية في ادارة ريغان، وعلى خلفية التغيرات الجيو استراتيجية العالمية والاقليمية (بداية انهيار الاتحاد السوفييتي، الانتفاضة الاولى وغيرها) غير99ت م.ت.ف سياستها الاساسية. لقد أسست خطاب الحقوق للفلسطينيين على قرارات المجتمع الدولي، ووافقت على قرارات الامم المتحدة 181 و242 و338.

ومثلما قال محمود عباس لاحقا في نيسان 2008: "لقد فوتنا فرصة التقسيم في 1947، وقبل ذلك فرصة تقسيم لجنة بيل، لكننا لا نريد تفويت فرص اخرى. لذلك وافقنا على تقسيم 1948 و1967، التي لا تضم اكثر من 22 في المئة من ارض فلسطين التاريخية". أي أن تغيير السياسات عبر عن التنازل الهام، لكن الوحيد أيضا، الذي يمكن للفلسطينيين أن يكونوا مستعدين له: تنازل عن 100 في المئة من الوطن فلسطين مقابل دولة فلسطينية على 22 في المئة منه.

في الوقت الذي جرت فيه المفاوضات بين إسرائيل وم.ت.ف في هذا الاطار، اساسا في عملية اوسلو، الطرفان لم ينجحا في جسر الفجوات بصورة جذرية بينهما. لقد تمسك الفلسطينيون

بكل قوتهم بخطاب الحقوق على اساس القرارات الدولية، كما شرحت حنان عشراوي، لأن القرارات الدولية تمهد ميدان المفاوضات الذي يميل بصورة طبيعية لصالح إسرائيل القوية والتي تسيطر على الأرض.

الاختراقة كانت في عملية "انابوليس" التي قادها إيهود اولمرت ومحمود عباس في 2007 – 2008. وهما لم ينجحا في ايصال المفاوضات إلى اتفاق دائم، لكن وضعت للمرة الاولى المعايير لقضايا بصورة تتفق مع القرارات الدولية، والاهم من ذلك، تستجيب أيضا لمصالح الطرفين الجوهرية. اضافة إلى ذلك، تمت اعادة توضيح الاعتماد الموجود بين الزوجين اللذين يشكلان القضايا الاربعة الاساسية: حدود- امن، القدس- لاجئين.

من أجل أن تكون فلسطين كما تطلب إسرائيل، دولة منزوعة السلاح الثقيل والجيش إلى جانب ترتيبات أمنية اخرى، يجب على إسرائيل قبول المعيار الخاص بالحدود – حدود 1967، كأساس، وتبادل مناطق بنسبة 1: 1 وأيضا تنازل الفلسطينيين عن تطبيق "حق العودة" كما طلبت إسرائيل، مشروط بإقامة عاصمة فلسطينية في شرقي القدس. ليس سرا أن نتنياهو وحكومته انسحبوا منذ فترة من هذه المعايير بشأن الحدود والقدس، بل زادوا طلبات إسرائيل في موضوع الامن وموضوع اللاجئين.

في الوقت الذي يبلور فيه كوشنر وغرينبلات اقتراحهما للرئيس ترامب، يجب عليهما الاعتراف بأن عباس اذا وافق على أن يرى ثانية الأميركيين وسطاء، يستطيع أن يقبل اقتراحا ينحرف عن الاطار الذي تمت الموافقة عليه في انابوليس. الرئيس المصري السيسي وولي العهد السعودي محمد بن سلمان لا يمكنهما جعل الفلسطينيين يوافقون على اقتراح لا يتوافق مع تفسيرات مبادرة الجامعة العربية. كل محاولة للهرب من هناك "ستواجه بمقاومة قوة الجاذبية للمصلحة الفلسطينية والرأي العام العربي".

محمود عباس يبذل قصارى جهده لضمان وقوف الرباعية العربية إلى جانبه. لقد حصل في الشهر الماضي على وعد من ملك السعودية بأن يكون الموقف العربي يرتكز على مبادرة الجامعة العربية التي تتضمن الموضوعان الفلسطينيان المطلوبان وهما خطوط 1967 والعاصمة في شرقي القدس. وزير الخارجية السعودي الذي طُلب منه التعقيب على ما نشر حول أن الدول العربية مستعدة لتليين الشروط المطروحة في مبادرة السلام، عاد وأوضح ذلك: "الشروط العربية واضحة: دولتان، احداهما دولة فلسطينية عاصمتها شرقي القدس. وفيما يتعلق بالأمور الاخرى يمكن التوصل إلى تفاهم حولها بين إسرائيل والفلسطينيين. موقف الدول العربية دائما هو دعم الاخوة الفلسطينيين".

كوشنير وغرينبلات يجب عليهما التوضيح لترامب بأنه لا توجد "صفقة نهائية" لا تقوم على القرارات الدولية، هي اطار التعامل الوحيد الممكن بالنسبة للطرفين، حيث أنه يجب عدم التحدث عن اجراء المفاوضات حسب ميزان القوى بينهما، والاخطر من ذلك، حسب الروايات القومية المتناقضة للطرفين. اضافة إلى ذلك، وجود التزام واضح لاتفاق دائم تحت هذه المعايير، حيث ان ضغط السعودية ومصر على عباس سيوجه لإظهار استعداده للمرحلة الانتقالية التي حتى الآن رفض قبولها. هذه تتضمن عددا كبيرا من الخطوات التي ستتم بموازاة وبصورة متساوقة من قبل الرباعية العربية، إسرائيل والفلسطينيين. وسيكون بالإمكان إجراء مفاوضات ثنائية بصورة تدريجية، لكن لن يكون بالإمكان تغيير علاقات خذ وأعط الاساسية هذه بالنسبة للاتفاق الدائم.

إن الانسحاب من هذه التفاهمات بسبب ضغط إسرائيل أو الضغط الأميركي الداخلي، سيلقي باقتراح الأميركيين في سلة قمامة التاريخ، ومطالبة عباس من قبل حماس وكثيرين في فتح بالإعلان عن موت الخيار السياسي الذي اختارته م.ت.ف قبل حوالي ثلاثين سنة، وأن يخلي مكانه. وهي خطوة من شأنها أن تعيد النزاع إلى ما قبل 1988 – الغاء الاعتراف بإسرائيل والعودة إلى الكفاح المسلح. فتح إلى جانب تنظيمات المعارضة الفلسطينية الاخرى ومنها حماس والجهاد الاسلامي تعتبر اعتراف أميركا بالقدس كعاصمة لإسرائيل، وأيضا الاتفاق الاقليمي الأميركي الذي مبادئه لا تتضمن الحد الادنى المطلوب، كمواضيع مصيرية وخطوط حمراء، وتغيير قواعد اللعب بصورة تقتضي الخروج إلى الشارع للاحتجاج من قبل الفلسطينيين واعطاء الدعم للقيادة بهذا الموقف، وإن لم يكن هناك دعوة مباشرة لاحتجاج كهذا.

نتنياهو بين التحقيق معه وسفرياته، لا يهتم بوقف الشياطين قبل فوات الأوان. فقد اكتفى في ايلول بإبلاغ اعضاء الطاقم الوزاري للشؤون العسكرية والسياسية بأن ترامب يعد خطة سلام وأنه مصمم على تنفيذها. "هذا الاستعداد بعيد عن أن يكون كافيا لكل سيناريو يمكن أن يتطور، باستثناء تأجيل اطلاق الخطة لموعد غير معروف واستمرار الوضع الراهن.

خطة معقولة للطرفين تجبر نتنياهو وإسرائيل على الاستعداد لها بخطة وطنية، سواء كانوا سيوافقون عليها أو يرفضونها. "خطة مؤيدة لإسرائيل"، حتى هذه تحتاج من إسرائيل الاستعداد للرد الفلسطيني ورد العالم العربي. من المحتمل أنه في ذلك الوقت، اذا استطاع ذلك، سيفضل نتنياهو اختيار الانسحاب من العملية السياسية إلى الانتخابات. هناك هو أو وريثه سيلوحون بعلم حامي أمن إسرائيل.

توجد استراتيجية عليا لحماس للمصالحة

2.11.2017، صحفي

لا يمكن التنبؤ بأن تفجير النفق في كيسوفيم، الذي قتل فيه ثمانية نشطاء من الجهاد الإسلامي وحماس، سيجر وراءه ردا من قبل المنظمتين، ولكن يمكن التقدير بأن ذلك سيكون اختبارا هاما ليحيى السنوار، قائد حماس في قطاع غزة، كي يمنع أو يستوعب بسرعة هذه الحادثة من اجل الحفاظ على الاستراتيجية التي تبنتها مؤخرا حماس برئاسته.

إن الضجة التي ترافق عائلة نتنياهو والقانون الفرنسي، خلقت ضبابا كثيفا، نجح في فصل ما يجري على بعد بضعة كيلومترات عن الخطاب العام الإسرائيلي، رغم الامكانية الكامنة المخفية فيه، لاحداث تغيير دراماتيكي في الوضع الحالي.

إن التدهور الحاصل في اقتصاد حماس ومكانتها السياسية نتيجة الإغلاق المتواصل الذي فرضته إسرائيل وسياسة السيسي والخطوات العربية ضد قطر وخطوات محمود عباس الاخيرة التي أدت إلى قيام السنوار، مثل سلفه اسماعيل هنية قبل عملية الجرف الصامد، بالاقتراح على محمود عباس إدارة القطاع. هذه الخطوة تم اعتبارها خطوة للخلف، لكن حسب رأي السنوار، هي تقدم حماس خطوتين إلى الأمام – هذه الخطوة ستحررها من المسؤولية عن السكان في غزة وتمكنها من الخروج من حدودها الضيقة إلى الضفة الغربية وشرقي القدس وإسرائيل ودول المنطقة. السنوار يعترف بما لا تعترف به اغلبية الوزراء في إسرائيل: م.ت.ف، رغم ضعفها، هي المنبر الأفضل من اجل الوصول إلى اختراق حقيقي.

من اجل ذلك فإن السنوار والقيادة الجديدة المحيطة به بقراءتهم الصحيحة لتوق الجمهور الفلسطيني إلى هذه المصالحة منذ أكثر من عقد، على استعداد للذهاب بعيدا من اجل تحقيقها. وأكثر دقة، القيادة المشتركة. حسام بدران، المسؤول عن ملف المصالحة مع فتح من قبل حماس، قال في المقابلة الأولى التي أجريت معه في صحيفة "الحياة" الصادرة في لندن، إن "قيادة حماس الجديدة التي تستند إلى أسرى محررين (صفقة شليط)، والتي لم تشارك في الانقسام الفلسطيني الداخلي، هي التي قررت أن تنهي بكل ثمن هذا الانقسام". التوضيح الذي قام بنشره في ما بعد لا يلغي الانتقاد الموجه للقيادة السابقة برئاسة خالد مشعل، التي واجهت انتقادا من قبل فتح لأنها خدمت أجندة الاخوان المسلمين وقطر وتركيا الذين لم يرغبوا في المصالحة الفلسطينية الداخلية.

حتى في موضوع الذراع العسكري لحماس، ذهب السنوار بعيدا وقال في هذا الشهر: "نحن كشعب ما زلنا في مرحلة التحرر الوطني، ونحن لا نستطيع التنازل عن سلاحنا. فهذا السلاح يجب أن يكون تحت مظلة وطنية شاملة يشارك فيها جميع الفلسطينيين، وهذه المظلة هي م.ت.ف. سلاح كتائب عز الدين القسام هو ملك للشعب الفلسطيني". أي أن م.ت.ف هي التي تمثل الشعب الفلسطيني. لذلك يجب عليها ضم كل التنظيمات. وعندما سيحدث ذلك فإن حماس ستتنازل لصالح م.ت.ف عن سلاحها، على فرض أن حماس هي التي ستقود م.ت.ف.

قيادة حماس لا تتأثر من ذر الرماد في العيون من قبل نتنياهو وحكومته الذين اعلنوا بأنهم لن يقوموا باجراء المفاوضات مع السلطة الفلسطينية التي تضم حماس. أولا، لأن الحكومة الإسرائيلية تعرف الأمر الاساسي جدا الذي لا يعرفه الجمهور الإسرائيلي وهو أن حكومة إسرائيل لم تتفاوض في أي يوم مع السلطة الفلسطينية، بل مع م.ت.ف فقط – الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والتي رفعت الجمعية العمومية في الامم المتحدة مكانتها من منظمة إلى دولة مراقبة في 29 تشرين الثاني 2012. وليس من صلاحية السلطة الفلسطينية اجراء مفاوضات على الاتفاق الدائم، وهي تستطيع أن تحل نفسها غدا، لكن "فلسطين" ستستمر في الوجود كدولة مراقبة، حيث رئيس م.ت.ف هو رئيسها.

ثانيا، قيادة حماس تعرف موقف حكومة نتنياهو، الذي يرفض حل الدولتين. نائب اسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي، صالح العاروري، وهو أسير محرر أيضا، أوضح هذا الامر في الشهر الماضي: "الطريق السياسية فشلت ولم تحقق أي شيء، ولم تجلب للشعب انهاء الاحتلال. ولكن إضافة إلى ذلك، حركة فتح وشركاؤنا في المصالحة يؤمنون بهذه الطريقة، ويعتقدون أن الانقسام يخدم نتنياهو في تدمير هذه الطريق. نحن في حماس، لاسبابنا الخاصة، نريد اعادة وحدة الشعب الفلسطيني وتعزيز موقفه ومكانته وقدرته على مواجهة المؤامرة الصهيونية. نحن شركاؤهم في الرغبة في توحيد الساحة الفلسطينية من اجل أن نجني من ذلك فائدة من النشاط السياسي لصالح شعبنا وقضيتنا. نحن وشركاؤنا سنمضي لتحقيق مصالح شعبنا من خلال نشاطات مقاومة ونشاطات سياسية".

هذا يعني أن حماس لن تتفاوض مع إسرائيل، لكنها لن تزعج م.ت.ف بقيامها بذلك. وإذا احتاج الأمر إلى التنازل من اجل ذلك فإن حماس ستتنازل، فقط من اجل الاظهار أن الطريق السياسية قد فشلت دون أي صلة بالانقسام الفلسطيني. عندها تستطيع المجيء بأيدي نظيفة للجمهور الفلسطيني وأن تقول "لقد حاولنا كل السبل" مع إسرائيل، لهذا على فتح وعلى طريقها السياسي أن تخلي الطريق لحماس والمقاومة المسلحة؛ عودة إلى ميثاق م.ت.ف الأصلي، قبل اتفاقات اوسلو، الذي قدس الكفاح المسلح.

المصريون الذين لا تتطابق مصالحهم تماما مع مصالح إسرائيل، يفضلون توحيد الصفوف في العالم العربي أمام التهديد التركي والإيراني على القومية العربية. عباس الذي يعرف الشرك الذي تم ادخاله اليه عن طريق المصريين، بموافقة أميركية، ويعرف موقف حكومة نتنياهو، يفعل كل ما في استطاعته من اجل التملص من هذا الشرك ومن اتفاق المصالحة. بعد لقائه مع الملك عبد الله، ملك الأردن، في الأسبوع الماضي، قال "في اطار الاتفاق في القاهرة، يجب أن تكون هناك سلطة واحدة، قانون واحد وسلاح واحد، بصورة لا تكون فيها ميليشيات، لأن هذا نموذج غير ناجح. هذا هو القصد من المصالحة". أي أن دخول حماس إلى م.ت.ف سيكون مشروطا باحتواء الذراع العسكري.

في الظروف الحالية، الاحتمالات ليست كبيرة لاكمال عملية المصالحة وانجاز الاتفاق. حماس التي ستتوقف من هذا اليوم عن جباية الضرائب في المعابر، ستبقى غير قادرة على دفع رواتب موظفيها. وحتى لو تم ايجاد حل مالي مؤقت، فإن عدم الاستقرار سيكون كبيرا إلى درجة ستمنعها من الاستمرار في البقاء لفترة طويلة. كل تصعيد بين حماس وإسرائيل يحظى بدعم الجمهور الفلسطيني، وضمن الجو القائم، فإن فشل المصالحة سيقع على مسؤولية محمود عباس، الذي لن يستطيع اتهام حماس، ولن يكون امامه خيار آخر سوى الانضمام إلى موجة العنف بطرق مختلفة. إسرائيل يمكن أن تواجه جبهة فلسطينية موحدة تكون فيها حماس هي الموجهة.

احتلال غزة، حسب وجهة نظر وزير الأمن ليبرمان، سيوسع فقط الجروح النازفة. فحماس ستحظى بسيطرة أكبر في الضفة الغربية وشرقي القدس وحتى في اوساط جزء من عرب إسرائيل.

حكومة عقلانية في إسرائيل كانت ستحاول تبني نظرية الجودو، وأن تجر حماس إلى داخل م.ت.ف. وفي المقابل، استئناف المفاوضات الجدية والناجعة من اجل التوصل إلى التسوية الدائمة. محمود عباس سيحصل على الهيبة المطلوبة من اجل ضمان أن لا يفقد كرسيه ليحيى السنوار. وحماس ستضطر رغم أنفها إلى الاعتراف بكل القرارات سارية المفعول لـ م.ت.ف والتي تفي بشروط الرباعية وعلى رأسها الاعتراف بإسرائيل. ولكن يبدو أن مؤامرات عائلة نتنياهو ملحة وهامة أكثر بالنسبة لحكومة إسرائيل.

من أجل أن تبقى إسرائيل هي إسرائيل

12.12.2017، صحفي

الغد- "أنت لا تستطيع أن تدخل إلى نفس النهر مرتين"، هذا ما كتبه الفيلسوف اليوناني هركليتوس في القرن الخامس قبل الميلاد. يبدو أنه ليس هناك الكثير من وزراء حكومة إسرائيل وجدوا الوقت من اجل قراءة هذه الجملة القصيرة واستيعاب معناها بخصوص مستقبل الضفة الغربية. ويبدو أنهم يؤمنون بأن الضم من اجل مشروع الاستيطان هو أمر غير مشكوك فيه.

عدد منهم يؤسسون ايمانهم على اعتباره استكمالا لمرحلة "بداية الخلاص" للحتمية الواردة في نظرية الحاخام كوك الذي كتب في لندن في العام 1917 بخصوص وعد بلفور: "كل شخص يمكنه النظر إلى ما هو موجود خلف المظاهر الخارجية الظاهرة للعيان، سيرى أن يد الله هي التي تقود التاريخ ومن شأنها أن تقود هذه العملية إلى نهايتها". ولكن الاغلبية ما زالوا يؤمنون بأن نجاح دولة إسرائيل في الحصول على الاعتراف الدولي بضم المناطق المحتلة في حرب الاستقلال سيكرر نفسه أيضا بالنسبة للضفة الغربية التي احتلتها في حرب الأيام الستة. أو على الاقل هم يؤمنون بأن العالم سيصمت ويعتاد على واقع الاحتلال. ولكن الأمر ليس هكذا.

الهدف السياسي للحفاظ على المناطق التي احتلت من قبل إسرائيل في حرب الاستقلال وخصصت في قرار التقسيم للدولة العربية – عن طريق وضع حقائق غير قابلة للرجعة على الارض والتي اساسها تغيير الميزان الديمغرافي وتخلق هيمنة في المجال – تم تحقيقه في ظل ظروف اساسية مختلفة، وحتى أنها مختلفة عن تلك الموجودة في الضفة الغربية منذ العام 1967. إن قلة الفهم التي تظهرها حكومة إسرائيل بخصوص الفروقات بين الظروف القائمة اليوم والظروف التي سادت في 1949 – من خلال تجاهل الواقع والعوامل الضاغطة على أمل أن يكرر التاريخ نفسه وخلق واقع مرغوب فيه، تقود إلى تحقيق نفس ذلك الهدف السياسي – هي وصفة مؤكدة للانزلاق نحو الكارثة. المقارنة بين الظروف التي سادت في 1949 والظروف اليوم لا تترك أي مجال للشك.

أولا، موقف النظام الدولي. في 1949 كان تأييد النظام الدولي لإسرائيل وخطواتها بسبب عوامل كثيرة: الكشف عن فظائع الكارثة، التي أثارت الشعور القوي بالذنب في دول كثيرة؛ موافقة الييشوف (الاستيطان) اليهودي على قرار التقسيم (181)، المدعوم من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وفي المقابل رفضه من العرب في ارض إسرائيل وفي العالم العربي؛ قيام العرب بشن الحرب من اجل الغاء قرار التقسيم، خلافا لتحذيرات الامم المتحدة؛ رؤية الامم المتحدة التي قالت إن اتفاقات الهدنة التي وقعت في 1949 هي القاعدة لاتفاق السلام في المستقبل، والتي سيتم فيها تحديد الحدود الدائمة؛ والأهم من ذلك حقيقة أن إسرائيل تم اعتبارها من قبل النظام الدولي دولة تحب السلام والمصالحة، تحارب على وجودها الطبيعي مقابل الرفض العربي المستمر للاعتراف بها والتوقيع على اتفاقات سلام معها.

ورغم ذلك، الواقع السياسي الدولي منذ العام 1967 مختلف تماما: إن صيغة "الارض مقابل السلام" لتسوية النزاع (حسب قرار مجلس الامن 242) وضعت وتمت الموافقة عليها من جميع الاطراف، بما في ذلك إسرائيل. لقد وقعت مصر والاردن على اتفاقات سلام مع إسرائيل؛ الجامعة العربية تعود وتصادق منذ 15 سنة على مبادرة السلام العربية التي ترتكز على القرار 242؛ م.ت.ف اعترفت بإسرائيل بقرار 242 و338، وهي تحظى الآن بمكانة دولة مراقبة في الامم المتحدة؛ وأخيرا، إسرائيل تعتبر في نظر الرأي العام العالمي رافضة للسلام وتُخل بصورة فظة بالمواثيق الدولية عن طريق عمليات الاستيطان في الضفة الغربية وشرقي القدس.

ثانيا، الميزان الديمغرافي- المناطقي. نجاح إسرائيل في الحصول على اغلبية يهودية وسيطرة على المكان بعد حرب الاستقلال استند إلى أن 711 ألف فلسطيني (أكثر من نصف عرب ارض إسرائيل الانتدابية) تحولوا إلى لاجئين، ولم يعودوا إلى إسرائيل عند انتهاء الحرب. أكثر من 400 قرية فلسطينية هُجرت وتم تخريبها. إسرائيل شهدت في سنواتها الاولى موجات هجرة كبيرة للناجين من الكارثة في أوروبا ويهود الدول العربية وإيران والعراق، والتي قلصت نسبة العرب في الدولة الشابة إلى 16 في المائة فقط.

في المقابل، في حرب الأيام الستة كان عدد اللاجئين الفلسطينيين أقل بكثير، 250 ألف شخص، واغلبية السكان العرب بقوا في بيوتهم، باستثناء قرى معدودة تم تدميرها، القرى الاخرى بقيت كما هي وسكانها استمروا في فلاحة اراضيهم. منذ العام 1967 شهدت إسرائيل موجة هجرة كبيرة واحدة فقط، في التسعينيات، من دول الاتحاد السوفييتي السابق. وفي السنوات الاخرى كانت الهجرة قليلة واحيانا كان ميزان الهجرة سلبي. توقعات الهجرة المستقبلية في مكتب الاحصاء المركزي في العقود القادمة هي صفر.

ثالثا، مكانة المناطق. بعد حرب الاستقلال مباشرة طبقت إسرائيل القانون والقضاء والادارة الإسرائيلية على المناطق التي احتلتها بواسطة أوامر وقع عليها وزير الأمن. وفي المقابل، منذ احتلال الضفة الغربية في 1967 امتنعت إسرائيل عن تطبيق القانون والقضاء والادارة الإسرائيلية على هذه المناطق باستثناء 70 كم مربع تم ضمها للقدس الغربية فور انتهاء حرب الايام الستة، في حين أن العملية التي تمت في 1949 قبلت من المجتمع الدولي، فإن ضم شرقي القدس في العام 1967 وضم هضبة الجولان في 1981 رفضت بشدة من قبله. هناك تأثير اساسي لمكانة المناطق على العاملين التاليين:

رابعا، مكانة السكان العرب. في 1949 منحت إسرائيل المواطنة الكاملة للسكان العرب في المناطق التي احتلتها. هذا الاجراء عزز مكانتها كدولة ديمقراطية تمنح المساواة الكاملة في الحقوق لكل مواطنيها، طبقا لوثيقة الاستقلال (رغم أنه فعليا كان هناك تمييز ضد عرب إسرائيل). في المقابل، تم حرمان الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ العام 1967، من الحقوق الجماعية لتقرير المصير، وكذلك من حقوق المواطن الاساسية. إن اقامة السلطة الفلسطينية لم تقدم الرد على ذلك لأن السلطة ليس لها صلاحية كاملة بخصوص العلاقات الخارجية، الأمن الخارجي والاقتصاد، وهي لا تسيطر على 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية وعلى ربع السكان فيها (في شرقي القدس ومناطق ج). والاخطر من ذلك هو أن إسرائيل تطبق في الضفة الغربية نظامي قضاء مختلفين، لليهود والعرب.

خامسا، مكانة الاراضي. بعد حرب الاستقلال نقلت إسرائيل إلى سيطرتها اكثر من 4 ملايين دونم من الاراضي الزراعية وآلاف الدونمات من الاراضي البلدية عن طريق سن قانون املاك الغائبين (بواسطة سلطة التطوير في 1951 وسلطة اراضي إسرائيل في 1960)، وقامت إسرائيل أيضا بمصادرة الكثير من الاراضي المملوكة للقرى العربية التي بقيت تحت سيادتها، في اطار الحكم العسكري الذي فرض عليها حتى كانون الاول 1966. هذه الاراضي تم تخصيصها لمستوطنات قائمة ومن اجل اقامة حوالي 300 مستوطنة يهودية جديدة حتى العام 1967.

في المقابل، منذ 1967 قررت المحكمة العليا أن "النظام القضائي الذي يسري على هذه المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة)، محكوم بالقضاء الدولي العلني الذي يتناول الرؤية القتالية (ميثاق لاهاي وميثاق جنيف الرابع). بناء على ذلك، لا يمكن لدولة إسرائيل مصادرة اراضي خاصة من اصحابها الفلسطينيين من اجل اقامة مستوطنات، منذ 1979 (قرار المحكمة العليا في قضية الون موريه). ولا يمكنها وضع اليد عليها بأمر عسكري لهذا الغرض (اذا تمت المصادقة على قانون "التسوية" فإن الوضع سيتغير).

سادسا، موقف الجمهور اليهودي في دولة إسرائيل. بعد حرب الاستقلال ساد اجماع كامل في كل الاحزاب الصهيونية بخصوص مستقبل المناطق التي تم احتلالها. المستوطنون الأوائل، خلال الحرب نفسها، كانوا أبناء الكيبوتسات والحاضرات الذين استفادوا من زيادة كبيرة في الاراضي التي تم وضعها تحت تصرفهم. المهاجرون في الخمسينيات والستينيات اعتبروا المستوطنات التي أنشئت من اجلهم بيتهم الجديد. الشعور بالعدل بسبب العداء العربي في حرب الاستقلال والتهديد الامني الذي واجههم من العالم العربي بعد الحرب، عمل على توحيد المجتمع اليهودي في إسرائيل. بعد حرب الايام الستة، من المفاجئ الاشارة إلى أنه بالنسبة لقطاع غزة كان اجماع كامل من قبل حكومة إسرائيل على ضمه بعد أن يتم اسكان اللاجئين الموجودين في القطاع خارج حدوده.

وبالنسبة للضفة الغربية كانت الآراء مختلفة، بدءا من تأييد الضم وحتى اعادتها للاردن في اطار اتفاق سلام. الآن يوجد شرخ عميق في المجتمع اليهودي فيما يتعلق بمستقبلها. اكثر من النصف بقليل من اليهود – الإسرائيليين يؤيدون حل الدولتين، والباقون يعارضونه. الكثيرون يعتبرون مشروع الاستيطان عملية تدميرية تعيق العملية السياسية، والأخطر من ذلك تهدد الهوية الإسرائيلية والنظام الديمقراطي في إسرائيل واستمرار بقائها كمجتمع موحد.

حتى العام 1967 نجحت إسرائيل في تشكيل الواقع في المناطق المحتلة في حرب الاستقلال، وأن تؤسس فيها اغلبية وسيطرة يهودية، باستثناء منطقة وادي عارة والجليل وجزء من النقب الشمالي – الشرقي. قرار مجلس الامن 242 في اعقاب انتصار إسرائيل في 1967 اعترف ضمنيا بالمناطق المحتلة في العام 1949 كجزء من ارض إسرائيل، واشترط اتفاق السلام مع الدول العربية بدون الفلسطينيين، بانسحاب إسرائيل فقط من المناطق التي احتلت في حرب الايام الستة. اذا كان الامر كذلك فإن الهدف السياسي للحفاظ على المناطق المحتلة في حرب الاستقلال تم تحقيقه بعد 19 سنة، وذلك بفضل الفرصة التي سنحت بها حرب الايام الستة.

في المقابل، رغم جهود الاستيطان لمدة خمسين سنة منذ حرب الايام الستة، إلا أن الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية بعيد جدا عن تحقيق الهيمنة الديمغرافية أو المناطقية. فنسبة العرب في الضفة الغربية ما زالت تبلغ 82 في المئة، وفقط 11 في المئة من المستوطنات يبلغ عدد السكان فيها إلى أكثر من 5 آلاف نسمة، وليس هناك في الضفة زراعة أو صناعة إسرائيلية هامة، و"الكتل الإسرائيلية" التي فيها هيمنة يهودية ديمغرافية ومناطقية تمتد بصعوبة على مساحة 4 في المائة من اراضي الضفة الغربية.

المجتمع الدولي، بدون استثناء، لا يعترف بشرعية الاستيطان أو ضم شرقي القدس. في 29 تشرين الثاني 2012 اعترفت 138 دولة بفلسطين في حدود 1967 كدولة مراقبة في الامم المتحدة. المرونة الوحيدة والهامة في هذا المجال من جانب المجتمع الدولي والجامعة العربية والفلسطينيين، هي في الموافقة على فكرة تبادل المناطق، 3 – 4 في المائة، والتي ستمكن إسرائيل من ابقاء معظم الإسرائيليين الذين يعيشون خلف الخط الاخضر في منازلهم وضمهم إلى إسرائيل، مقابل مناطق بنفس المساحة ستقوم إسرائيل بنقلها للفلسطينيين.

إن مشروع الاستيطان الإسرائيلي سينجح في تشكيل الحدود الشرقية لدولة إسرائيل اذا تم التوقيع على الاتفاق الدائم، لكنه لم ينجح في اضافة ولو دونم واحد إلى اراضيها. استمرارا لفكرة هركليتوس، فإن مناطق 1949 ليست مناطق 1967. أيضا إسرائيل والنظام الدولي والعالم العربي والفلسطينيين ليسوا كما كانوا في 1949. ومن اجل أن تبقى إسرائيل هي إسرائيل، ديمقراطية مع اغلبية يهودية، يجب عليها تغيير مواقفها وملاءمتها مع التغيرات التي حدثت. وبقدر فهم واستيعاب هذه الفكرة من قبل الحكومة الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي، سيوفرون سفك الدماء والموارد للطرفين إلى حين الانفصال الحيوي لكليهما.

خرائط

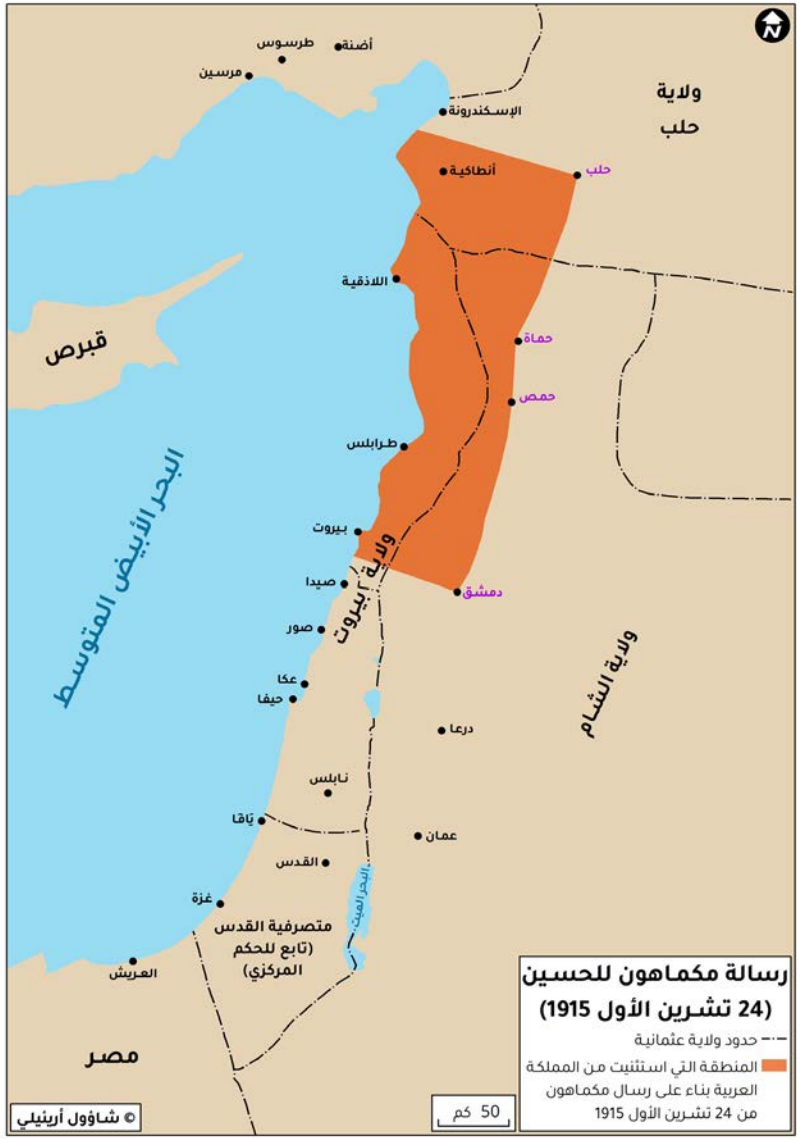
رسالة مكماهون للحسين
(24 تشرين الأول 1915)
حدود ولاية عثمانية
المنطقة التي استثنيت من المملكة العربية بناء على رسال مكماهون من 24 تشرين الأول 1915
50 كم
© شاؤول أريئيلي
البحر الأبيض المتوسط
قبرص
مصر
ولاية حلب
ولاية بيروت
ولاية الشام
البحر الميت
أضنة
طرسوس
مرسين
الإسكندرونة
أنطاكية
حلب
اللاذقية
حماة
حمص
طرابلس
بيروت
صيدا
دمشق
صور
عكا
حيفا
درعا
نابلس
يافا
عمان
القدس
غزة
متصرفية القدس
(تابع للحكم
المركزي)
العريش

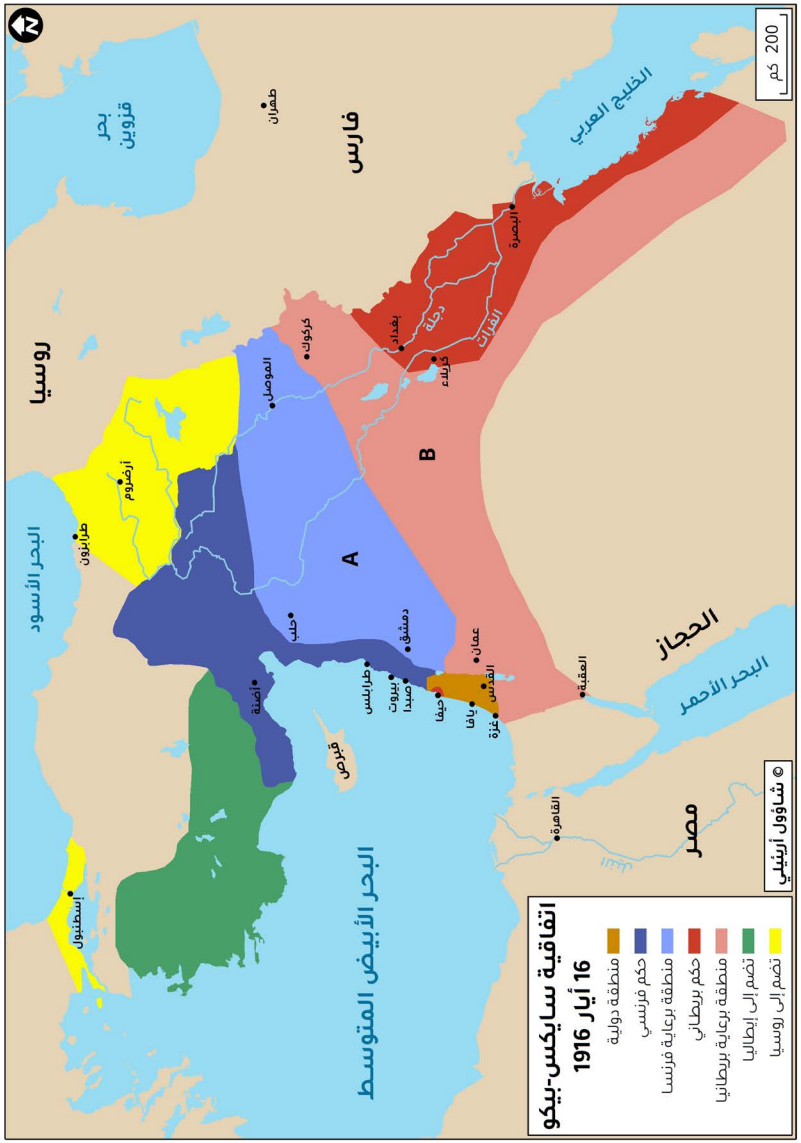
اتفاقية سايكس-بيكو
16 أيار 1916
منطقة دولية
حكم فرنسي
منطقة برعاية فرنسا
حكم بريطاني
منطقة برعاية بريطانيا
تضم إلى إيطاليا
تضم إلى روسيا
200 كم
© شاؤول أريئيلي
روسيا
فارس
الخليج العربي
بحر قزوين
البحر الأسود
البحر الأبيض المتوسط
الحجاز
البحر الأحمر
مصر
قبرص
A
B
طهران
أرضروم
طرابزون
إسطنبول
كركوك
الموصل
بغداد
دجلة
الفرات
البصرة
كربلاء
حلب
أضنة
دمشق
طرابلس
بيروت
صيدا
حيفا
يافا
عمان
القدس
غزة
العقبة
القاهرة

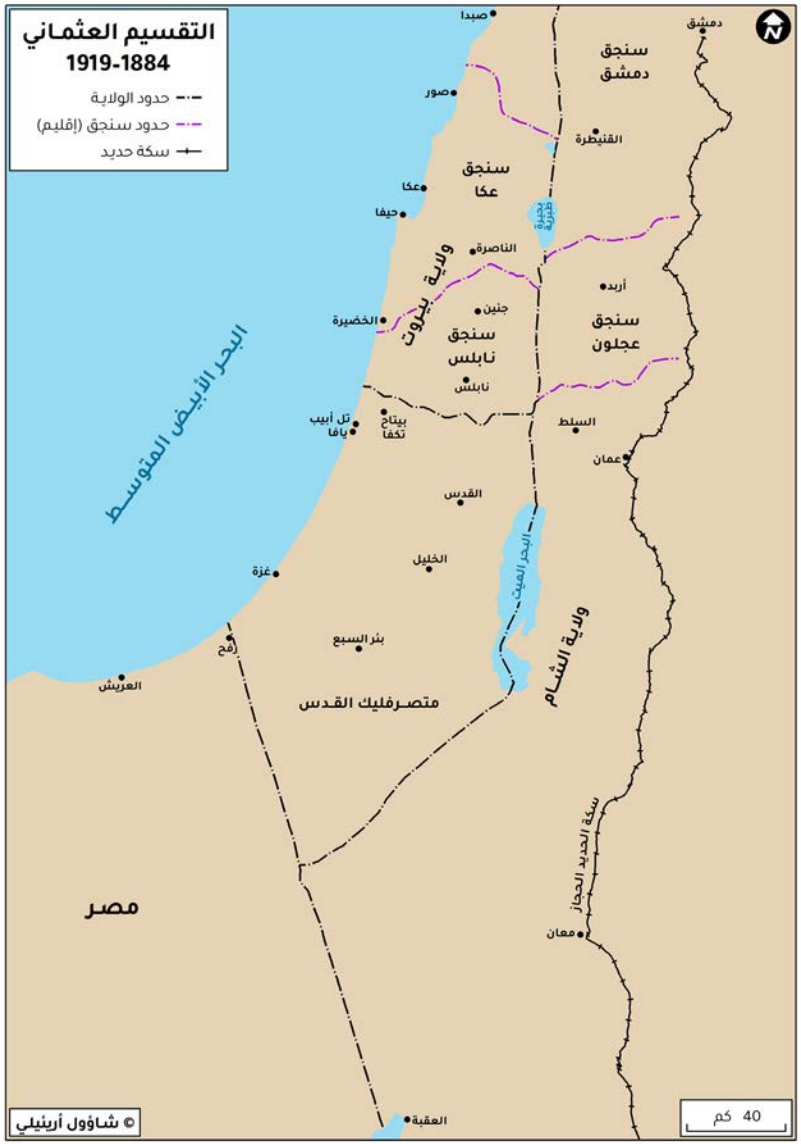
التقسيم العثماني
1919-1884
حدود الولاية
حدود سنجق (إقليم)
سكة حديد
صيدا
دمشق
صور
القنيطرة
سنجق دمشق
سنجق عكا
عكا
حيفا
بحيرة طبرية
الناصرة
ولاية بيروت
أربد
جنين
الخضيرة
سنجق نابلس
سنجق عجلون
نابلس
تل أبيب يافا
بيتاح تكفا
السلط
عمان
القدس
الخليل
غزة
البحر الميت
بئر السبع
رفح
العريش
متصرفليك القدس
ولاية الشام
البحر الأبيض المتوسط
مصر
سكة الحديد الحجاز
معان
العقبة
40 كم
© شاؤول أريئيلي

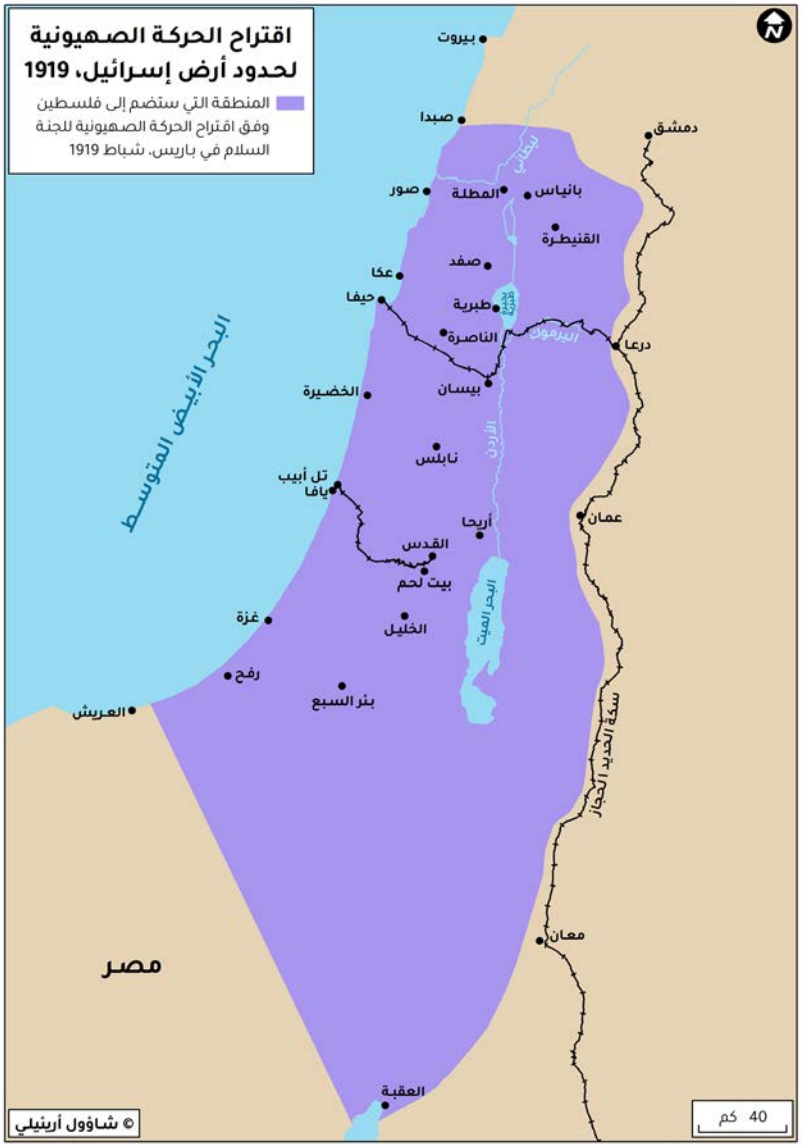
اقتراح الحركة الصهيونية لحدود أرض إسرائيل، 1919
المنطقة التي ستضم إلى فلسطين وفق اقتراح الحركة الصهيونية للجنة السلام في باريس، شباط 1919
بيروت
صيدا
دمشق
صور
المطلة
بانياس
القنيطرة
صفد
عكا
حيفا
طبرية
بحيرة طبرية
الناصرة
درعا
اليرموك
الخضيرة
بيسان
الأردن
نابلس
تل أبيب يافا
أريحا
عمان
القدس
بيت لحم
البحر الميت
غزة
الخليل
رفح
بئر السبع
العريش
سكة الحديد الحجاز
البحر الأبيض المتوسط
مصر
معان
العقبة
40 كم
© شاؤول أريئيلي

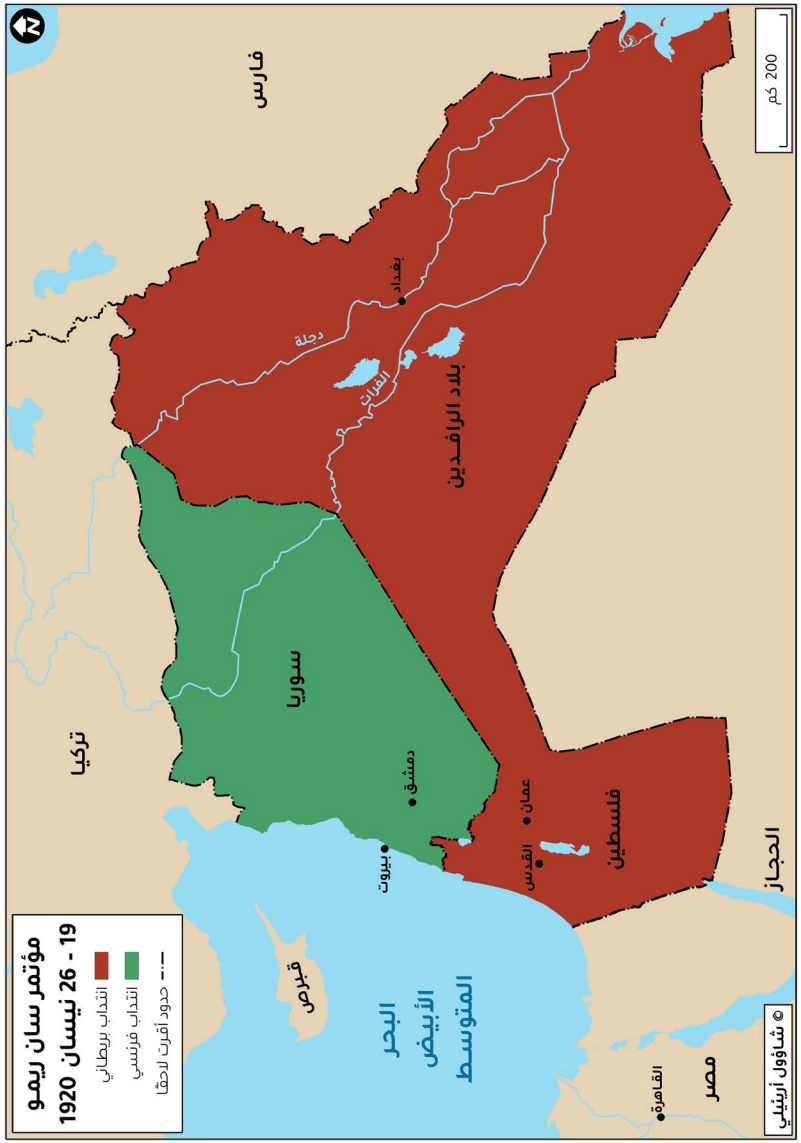
مؤتمر سان ريمو
19 - 26 نيسان 1920
انتداب بريطاني
انتداب فرنسي
حدود أقرت لاحقا
200 كم
فارس
بلاد الرافدين
بغداد
دجلة
الفرات
سوريا
تركيا
دمشق
بيروت
فلسطين
عمان
القدس
الحجاز
البحر الأبيض المتوسط
قبرص
مصر
القاهرة
© شاؤول أريئيلي

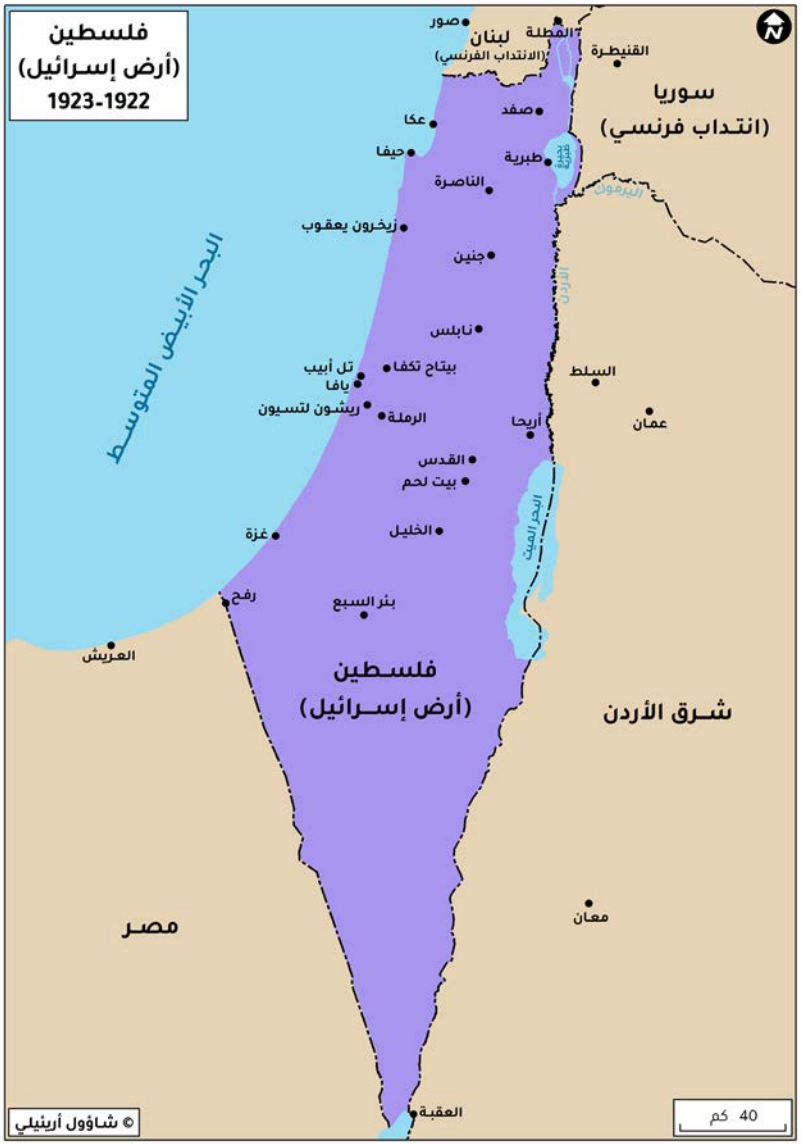
فلسطين
(أرض إسرائيل)
1923-1922
صور
لبنان
(الانتداب الفرنسي)
القنيطرة
سوريا
(انتداب فرنسي)
صفد
عكا
حيفا
طبرية
بحيرة طبرية
الناصرة
اليرموك
زيخرون يعقوب
جنين
الأردن
البحر الأبيض المتوسط
نابلس
تل أبيب
يافا
بيتاح تكفا
ريشون لتسيون
الرملة
السلط
أريحا
عمان
القدس
بيت لحم
البحر الميت
غزة
الخليل
رفح
بئر السبع
العريش
فلسطين
(أرض إسرائيل)
شرق الأردن
معان
مصر
العقبة
40 كم
© شاؤول أريئيلي

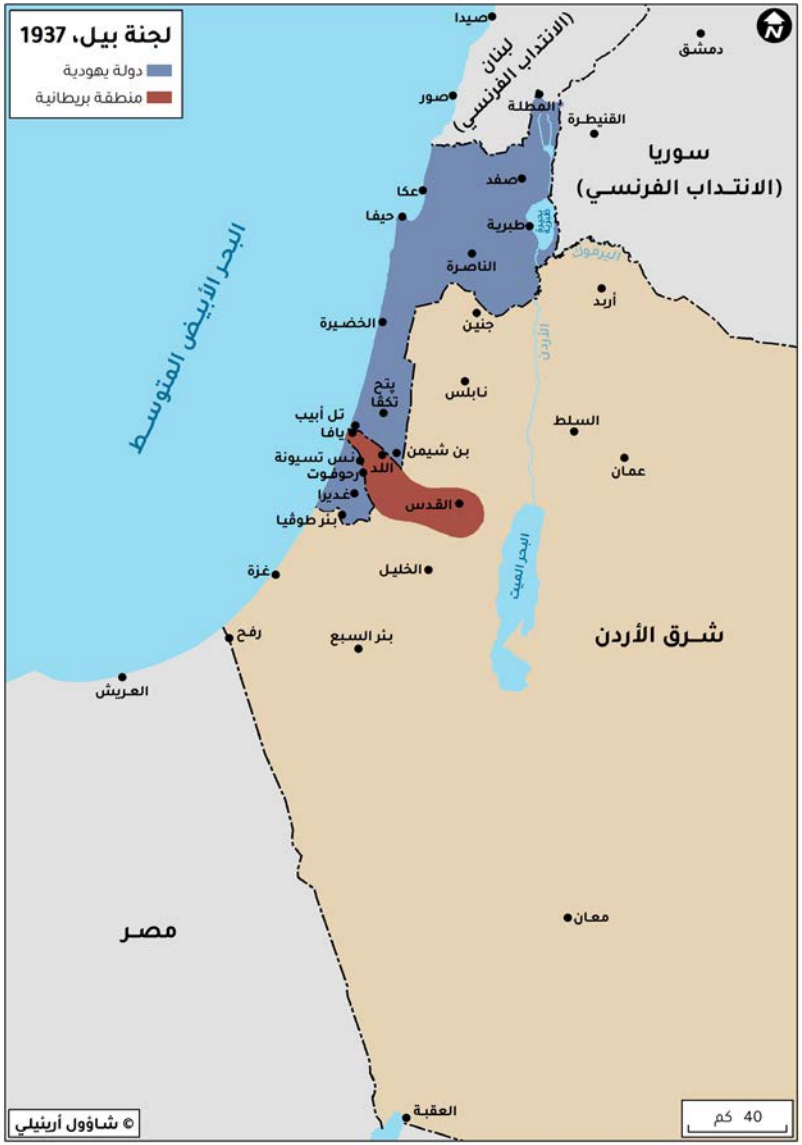
لجنة بيل، 1937
دولة يهودية
منطقة بريطانية
صيدا
دمشق
لبنان
(الانتداب الفرنسي)
صور
المطلة
القنيطرة
سوريا
(الانتداب الفرنسي)
صفد
عكا
حيفا
طبرية
الناصرة
العفولة
أريحا
أريد
الخضيرة
جنين
البحر الأبيض المتوسط
نهر الأردن
نابلس
بتح تكفا
تل أبيب
يافا
السلط
بن شيمن
نس تسيونة
اللد
رحوفوت
عمان
غديرا
القدس
بئر طوفيا
غزة
الخليل
البحر الميت
شرق الأردن
رفح
بئر السبع
العريش
معان
مصر
العقبة
© شاؤول أريئيلي
40 كم

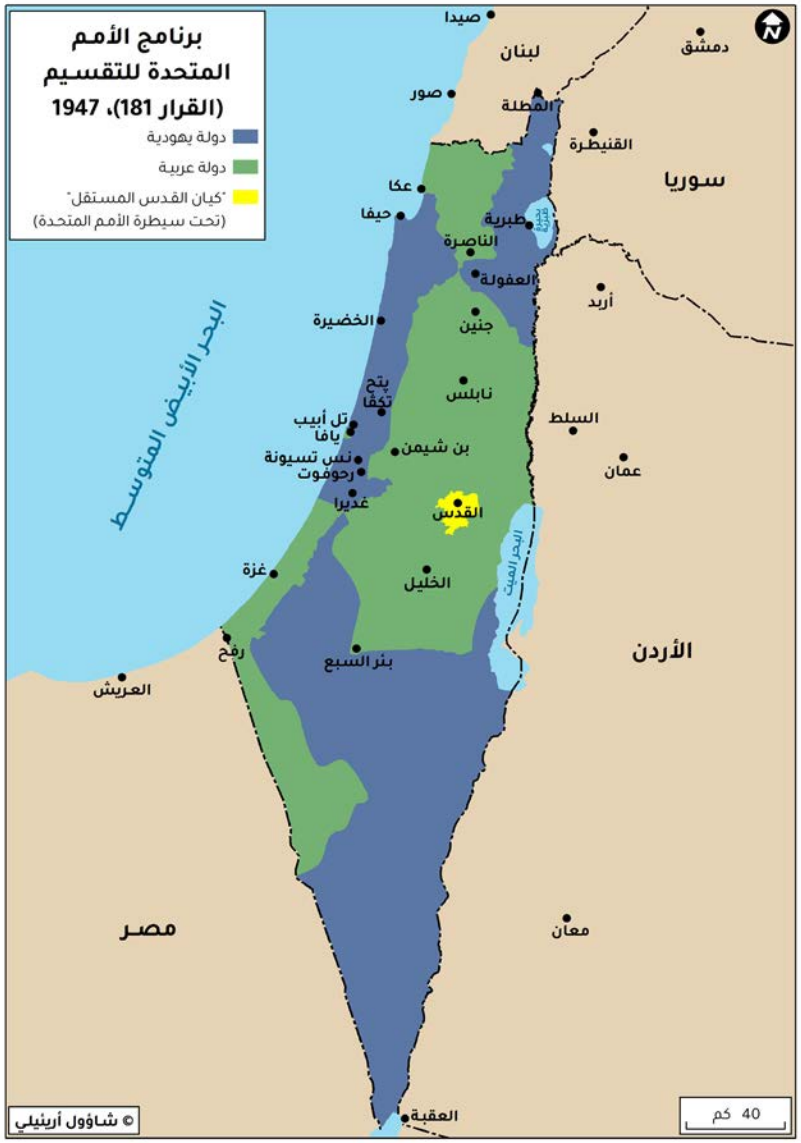
برنامج الأمم المتحدة للتقسيم
(القرار 181)، 1947
دولة يهودية
دولة عربية
"كيان القدس المستقل"
(تحت سيطرة الأمم المتحدة)
صيدا
دمشق
لبنان
صور
المطلة
القنيطرة
سوريا
عكا
حيفا
طبرية
الناصرة
العفولة
أريد
الخضيرة
جنين
البحر الأبيض المتوسط
نابلس
بتح تكفا
تل أبيب
يافا
السلط
بن شيمن
نس تسيونة
رحوفوت
عمان
غديرا
القدس
البحر الميت
غزة
الخليل
الأردن
رفح
بئر السبع
العريش
معان
مصر
العقبة
© شاؤول أريئيلي
40 كم

خطوط الهدنة،
1949
خطوط الهدنة ("الخط الأخضر")
دولة إسرائيل
الأردن (يشمل الضفة الغربية)
مصر (يشمل قطاع غزة)
منطقة منزوعة السلاح
منطقة الحرام
صيدا
دمشق
لبنان
صور
القنيطرة
سوريا
عكا
حيفا
الناصرة
بحيرة طبرية
نهر الأردن
أربد
الخضيرة
جنين
البحر الأبيض المتوسط
نابلس
طولكرم
تل أبيب يافا
السلط
نس تسيونة
عمان
غديرا
القدس
بيت حانون غزة
الخليل
البحر الميت
رفح
بئر السبع
الأردن
العريش
العوجا
مصر
معان
العقبة
© شاؤول أريئيلي
40 كم

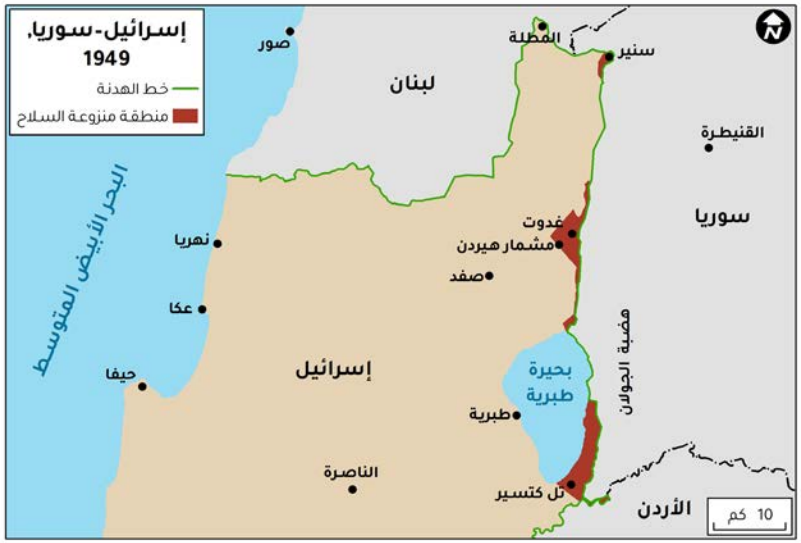
إسرائيل-سوريا،
1949
خط الهدنة
منطقة منزوعة السلاح
صور
المطلة
سنير
لبنان
القنيطرة
سوريا
غدوت
مشمار هيردن
نهريا
صفد
عكا
البحر الأبيض المتوسط
إسرائيل
حيفا
بحيرة طبرية
هضبة الجولان
طبرية
الناصرة
تل كتسير
الأردن
10 كم

إسرائيل-مصر
1950
خط الهدنة
منطقة نقلت لإسرائيل
منطقة نقلت لمصر
مجدل - عسقلان
غزة
نير عام
البحر الأبيض المتوسط
قطاع غزة
إسرائيل
خان يونس
عسان الصغير
عسان الكبير
خزاعة
نيريم
رفح
مصر
© شاؤول أريئيلي
10 كم

إسرائيل
العفولة
أم الفحم
صندلة
كفر قرع
عرعرة
جنين
الخضيرة
باقة الغربية
جت
الأردن
طولكرم
قلنسوة
الطيبة
الطيرة
نابلس
قلقيليا
كفار سابا
جلجوليا
يتح تكفا
كفر قاسم
إسرائيل-شرق الأردن،
1949
خط الهدنة
منطقة نقلت لإسرائيل
البحر الأبيض المتوسط
10 كم
10 كم

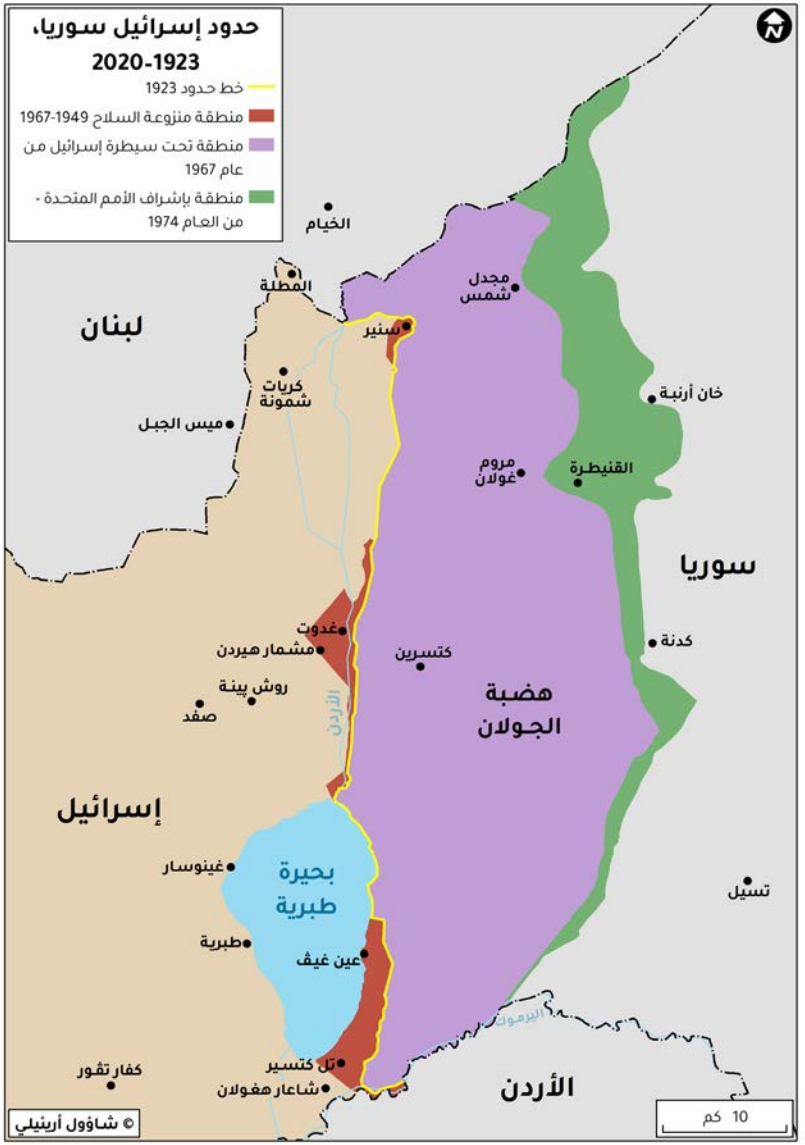
حدود إسرائيل سوريا،
2020-1923
خط حدود 1923
منطقة منزوعة السلاح 1949-1967
منطقة تحت سيطرة إسرائيل من عام 1967
منطقة بإشراف الأمم المتحدة - من العام 1974
لبنان
سوريا
إسرائيل
الأردن
الخيام
المطلة
مجدل شمس
سنير
كريات شمونة
ميس الجبل
خان أرنبة
القنيطرة
مروم غولان
غدوت
مشمار هيردن
كتسرين
روش بينة
صفد
هضبة الجولان
كدنة
غينوسار
بحيرة طبرية
طبرية
عين غيف
تسيل
تل كتسير
شاعار هغولان
كفار تفور
اليرموك
10 كم
© شاؤول أريئيلي

خط الحدود
في القدس، 1949
نقطة مراقبة إسرائيلية
نقطة مراقبة أردنية
ممر حدودي
الخط الأخضر
منطقة منزوعة السلاح
منطقة الحرام
الأردن
إسرائيل
أورشليم / القدس الغربية
القدس الشرقية
تل الفول
شعفاط
التلة الفرنسية
غفعات همفتار
سنهدرية
مؤسسة عمال رابطة إسرائيل
العيسوية
المقبرة العسكرية
مستشفى هداسا
إسرائيل
الشيخ جراح
جبل المشارف
الجامعة
وادي الجوز
رومية
بوابة مندلبوم
باب الزهرة
الأردن
أوغوستا فكتوريا
مصرارة
نوتردام
جبل الزيتون
الطور
البلدة القديمة
فندق الملك داود
رحافيا
هيبنا
دير المصلبة
جبل صهيون
الطالبية
سلوان
جبل بطن الهوا
راس العامود
محطة قطار
أبو طور
أرية
لولاف
تحت سيطرة الأردن
مقر هيئة الأمم المتحدة
المزرعة الدراسية
الخلية العربية
تحت سيطرة إسرائيل
مقور حييم
تليبوت
بيت صفافا
رمات راحيل
صور باهر
هار الياس
1 كم
© شاؤول أريئيلي

العدوان الثلاثي، 1956
دولة إسرائيل
منطقة احتلها الجيش الإسرائيلي خلال الحرب
لبنان
سوريا
الأردن
مصر
السعودية
إسرائيل
البحر الأبيض المتوسط
صور
القنيطرة
عكا
حيفا
الناصرة
الخضيرة
جنين
نابلس
تل أبيب
السلط
عمان
أشدود
القدس
غزة
الخليل
بور سعيد
رفح
العريش
بئر السبع
الإسماعيلية
السويس
معان
شبه جزيرة سيناء
إيلات
العقبة
صنافير
تيران
شرم الشيخ
قناة السويس
خليج السويس
خليج العقبة
البحر الميت
نهر الأردن
50 كم
© شاؤول أريئيلي

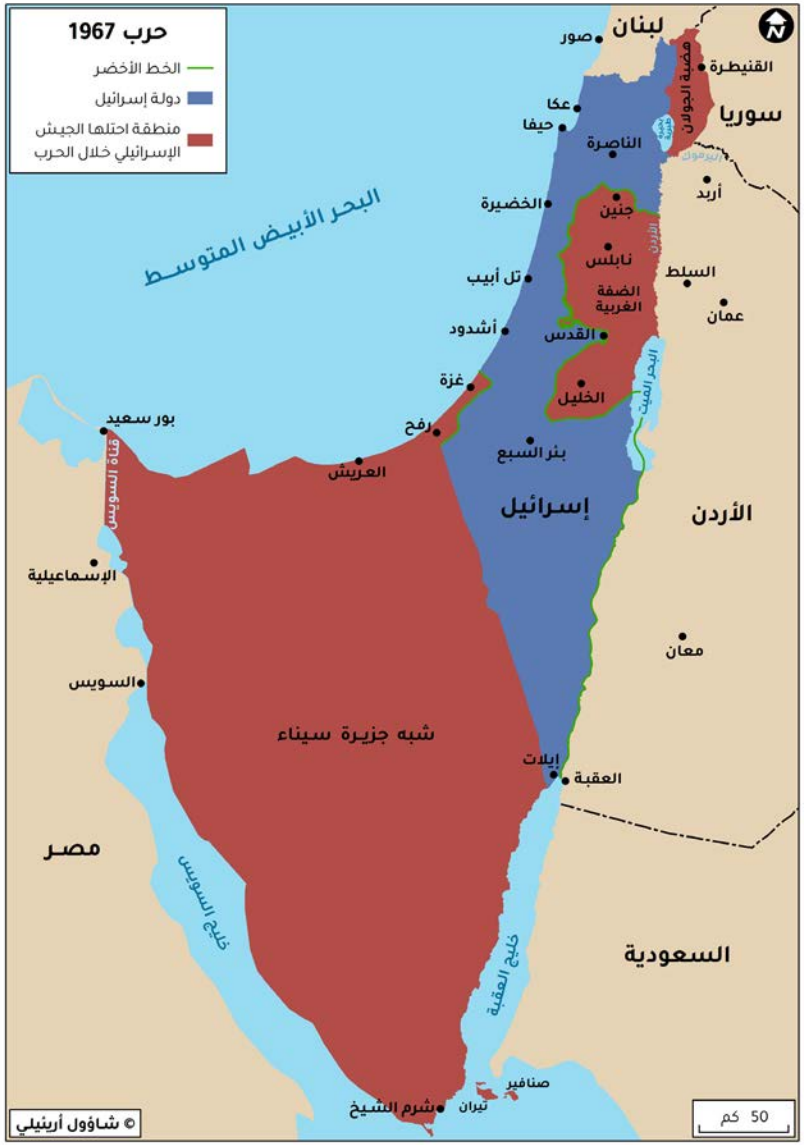
حرب 1967
الخط الأخضر
دولة إسرائيل
منطقة احتلها الجيش الإسرائيلي خلال الحرب
لبنان
سوريا
الأردن
مصر
السعودية
إسرائيل
البحر الأبيض المتوسط
صور
القنيطرة
هضبة الجولان
عكا
حيفا
الناصرة
الخضيرة
جنين
نابلس
تل أبيب
السلط
عمان
الضفة الغربية
أشدود
القدس
غزة
الخليل
بور سعيد
رفح
العريش
بئر السبع
الإسماعيلية
السويس
معان
شبه جزيرة سيناء
إيلات
العقبة
صنافير
تيران
شرم الشيخ
قناة السويس
خليج السويس
خليج العقبة
البحر الميت
نهر الأردن
50 كم
© شاؤول أريئيلي

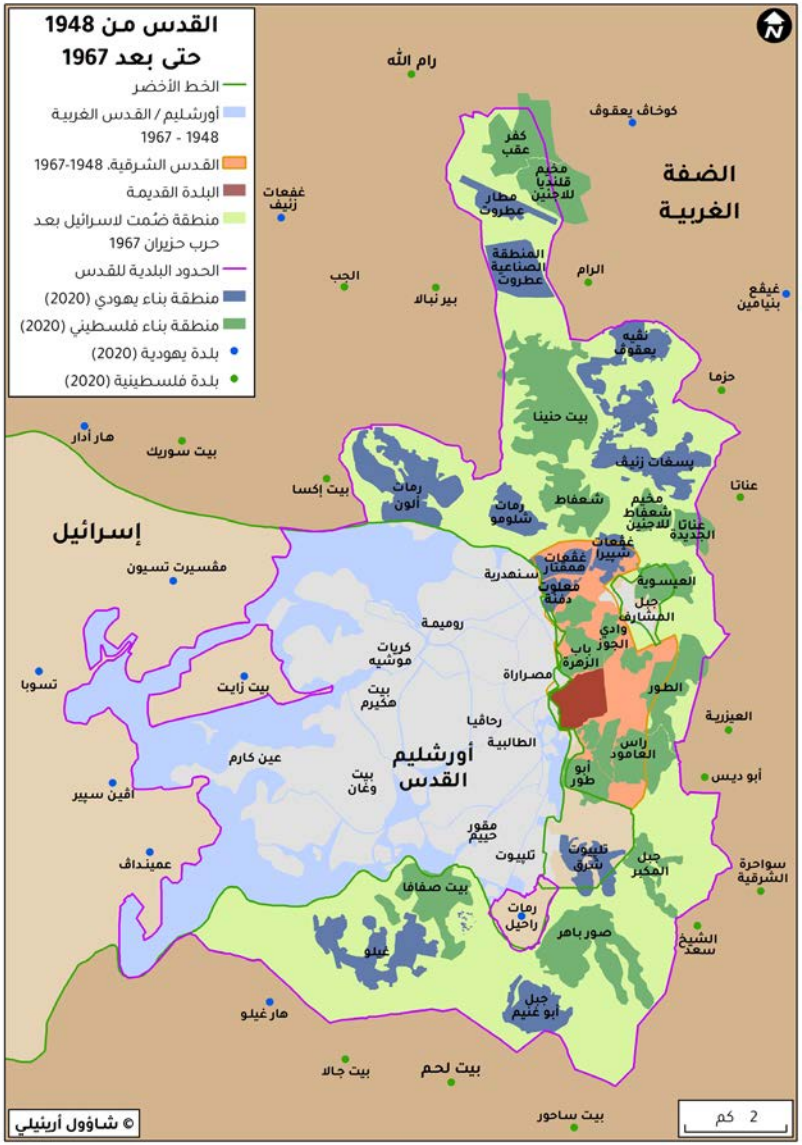
القدس من 1948
حتى بعد 1967
الخط الأخضر
أورشليم / القدس الغربية
1948 - 1967
القدس الشرقية، 1948-1967
البلدة القديمة
منطقة ضُمّت لاسرائيل بعد
حرب حزيران 1967
الحدود البلدية للقدس
منطقة بناء يهودي (2020)
منطقة بناء فلسطيني (2020)
بلدة يهودية (2020)
بلدة فلسطينية (2020)
الضفة
الغربية
إسرائيل
أورشليم
القدس
رام الله
كوخاف يعقوف
كفر عقب
مخيم قلنديا للاجئين
مطار عطروت
غفعات زئيف
المنطقة الصناعية عطروت
الرام
الجب
بير نبالا
غيفع بنيامين
نفيه يعقوف
حزما
بيت حنينا
هار أدار
بيت سوريك
بسغات زئيف
بيت إكسا
رمات ألون
شعفاط
رمات شلومو
مخيم شعفاط للاجئين
عناتا
عناتا الجديدة
غفعات شبيرا
غفعات همفتار
مفسيرت تسيون
سنهدرية
العيسوية
معلوت دفنة
جبل المشارف
وادي الجوز
باب الزهرة
روميمة
كريات موشيه
مصرارة
الطور
تسوبا
بيت زايت
بيت مكيرم
رحافيا
العيزرية
الطالبية
رأس العامود
عين كارم
بيت وغان
أبو طور
أبو ديس
أفين سپير
مقور حييم
تليبوت
تليبوت شرق
جبل المكبر
سواحرة الشرقية
عميندداف
بيت صفافا
رمات راحيل
صور باهر
الشيخ سعد
غيلو
جبل أبو غنيم
هار غيلو
بيت جالا
بيت لحم
بيت ساحور
© شاؤول أرينيلي
2 كم

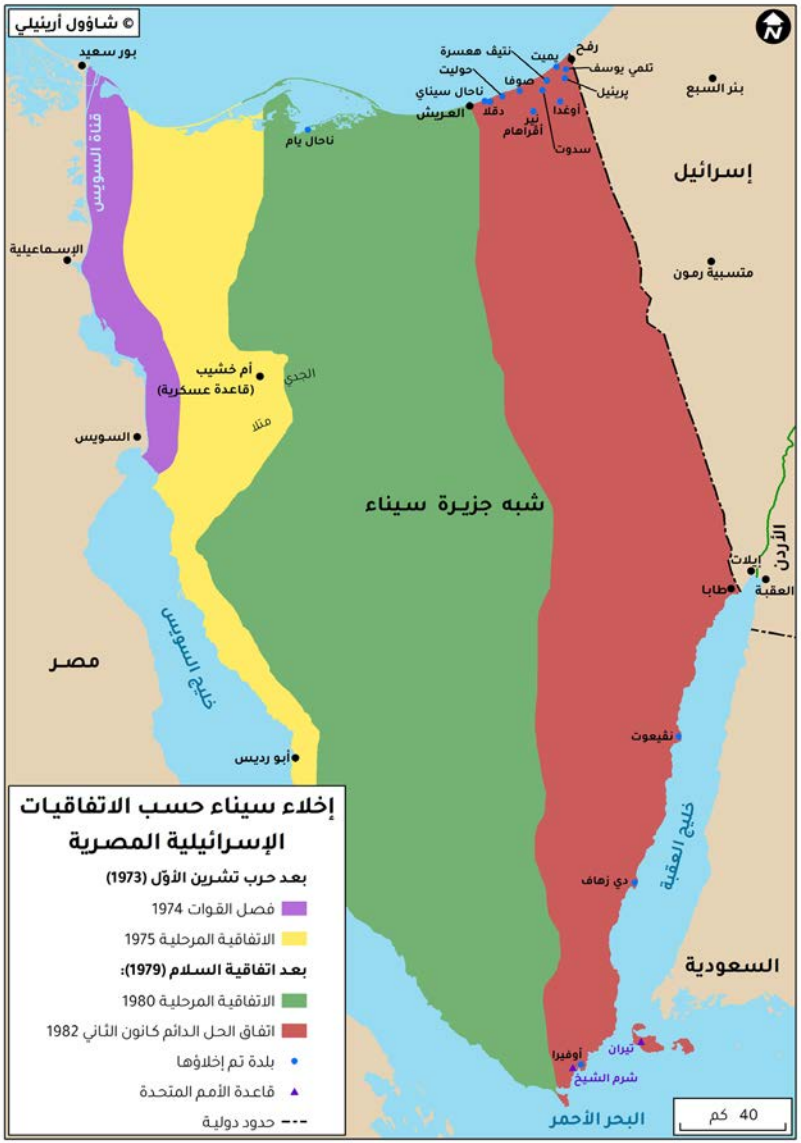
© شاؤول أرينيلي
بور سعيد
قناة السويس
الإسماعيلية
أم خشيب
(قاعدة عسكرية)
الجدي
متلا
السويس
ناحال يام
نتيف هعسرة
رفح
يميت
تلمي يوسف
حوليت
صوفا
پرينيل
ناحال سيناي
دقلا
العريش
نير أفراهام
أوغدا
سدوت
بئر السبع
إسرائيل
متسبية رمون
شبه جزيرة سيناء
الأردن
إيلات
العقبة
طابا
مصر
خليج السويس
نقيعوت
أبو رديس
خليج العقبة
دي زهاف
السعودية
تيران
أوفيرا
شرم الشيخ
البحر الأحمر
40 كم
إخلاء سيناء حسب الاتفاقيات
الإسرائيلية المصرية
بعد حرب تشرين الأوّل (1973)
فصل القوات 1974
الاتفاقية المرحلية 1975
بعد اتفاقية السلام (1979):
الاتفاقية المرحلية 1980
اتفاق الحل الدائم كانون الثاني 1982
بلدة تم إخلاؤها
قاعدة الأمم المتحدة
حدود دولية

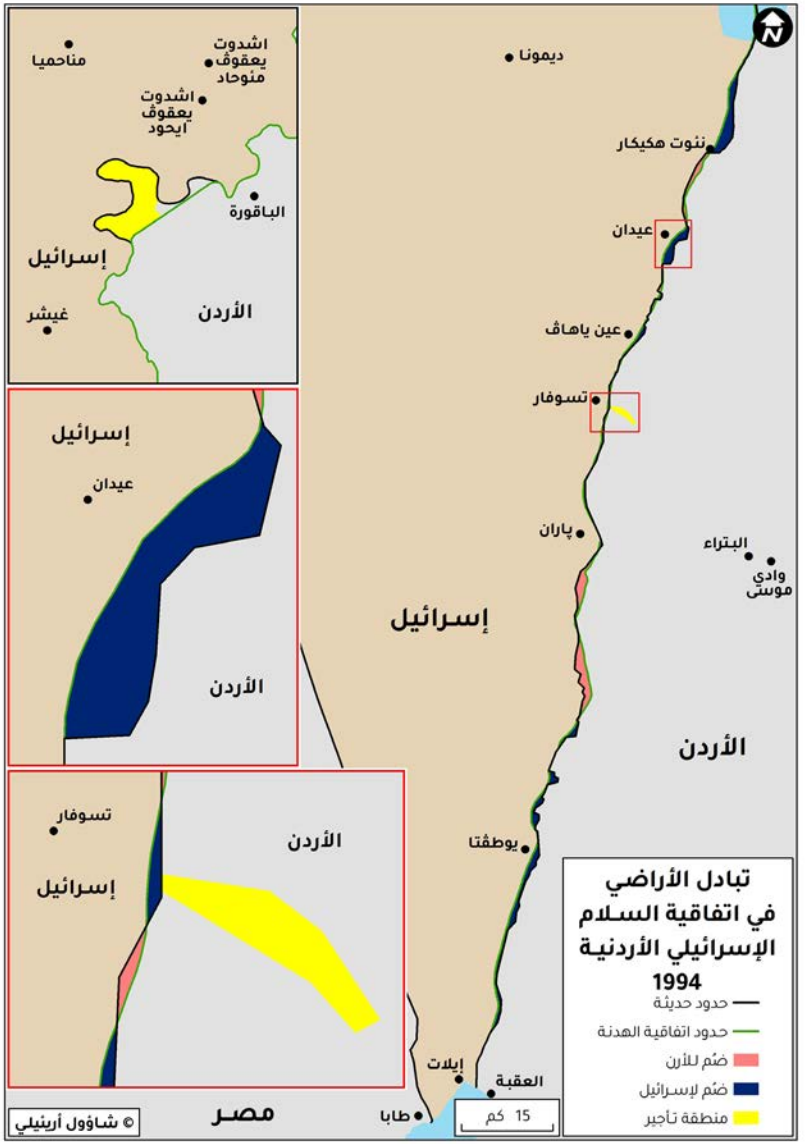
تبادل الأراضي
في اتفاقية السلام
الإسرائيلي الأردنية
1994
حدود حديثة
حدود اتفاقية الهدنة
ضُم للأردن
ضُم لإسرائيل
منطقة تأجير
إسرائيل
الأردن
مصر
ديمونا
نئوت هكيكار
عيدان
عين ياهاف
تسوفار
پاران
البتراء
وادي موسى
يوطفتا
إيلات
العقبة
طابا
اشدوت يعقوف منوحاد
مناحميا
اشدوت يعقوف ايحود
الباقورة
غيشر
15 كم
© شاؤول أرينيلي

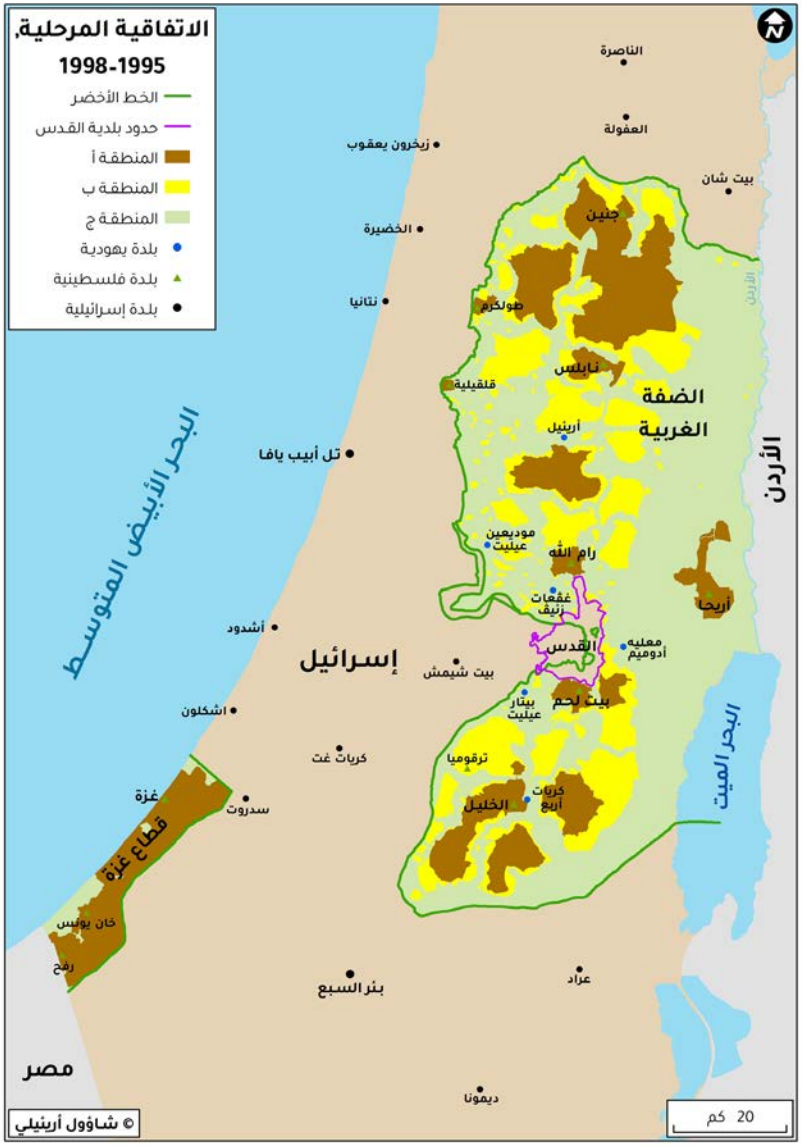
الاتفاقية المرحلية،
1998-1995
الخط الأخضر
حدود بلدية القدس
المنطقة أ
المنطقة ب
المنطقة ج
بلدة يهودية
بلدة فلسطينية
بلدة إسرائيلية
الضفة الغربية
الأردن
البحر الأبيض المتوسط
البحر الميت
إسرائيل
مصر
قطاع غزة
الناصرة
العفولة
زيخرون يعقوب
بيت شان
جنين
الخضيرة
نتانيا
طولكرم
نابلس
قلقيلية
أريئيل
تل أبيب يافا
موديعين عيليت
رام الله
غفعات زئيف
أريحا
أشدود
القدس
معاليه أدوميم
بيت شيمش
اشكلون
بيتار عيليت
بيت لحم
كريات غت
ترقوميا
غزة
سدروت
كريات أربع
الخليل
خان يونس
رفح
بئر السبع
عراد
ديمونا
20 كم
© شاؤول أرينيلي

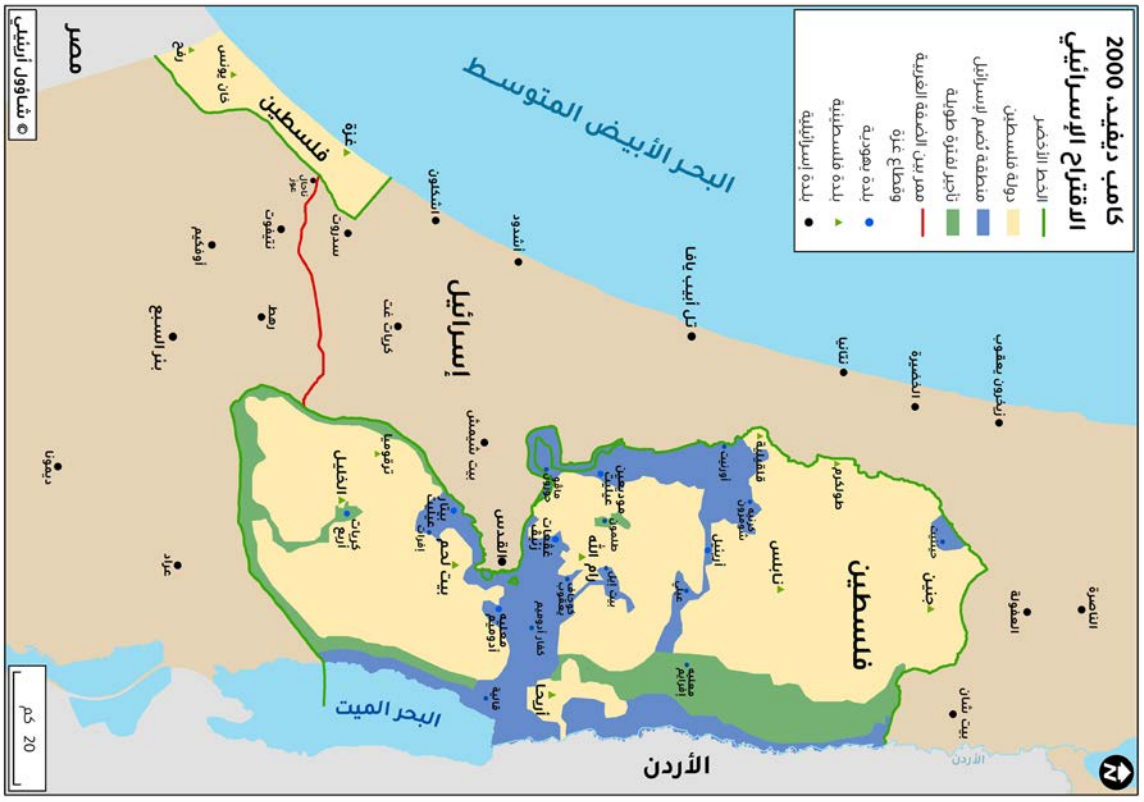
كامب ديفيد، 2000
الاقتراح الإسرائيلي
الخط الأخضر
دولة فلسطين
منطقة تُضم لإسرائيل
تأجير لفترة طويلة
ممر بين الضفة الغربية وقطاع غزة
بلدة يهودية
بلدة فلسطينية
بلدة إسرائيلية
البحر الأبيض المتوسط
البحر الميت
مصر
إسرائيل
فلسطين
الأردن
غزة
خان يونس
رفح
سدروت
عسقلان
أشدود
أشكلون
تل أبيب يافا
نتانيا
الخضيرة
زيخرون يعقوب
الناصرة
العفولة
جنين
طولكرم
قلقيلية
تابوس
نابلس
أريئيل
أورنيت
شومرون
كريات غت
رحوبوت
أوفاكيم
بئر السبع
ديمونا
عراد
ترقوميا
بيت شيمش
الخليل
كريات أربع
بيت لحم
القدس
أريحا
بيت شان
© شاؤول أريئيلي
20 كم

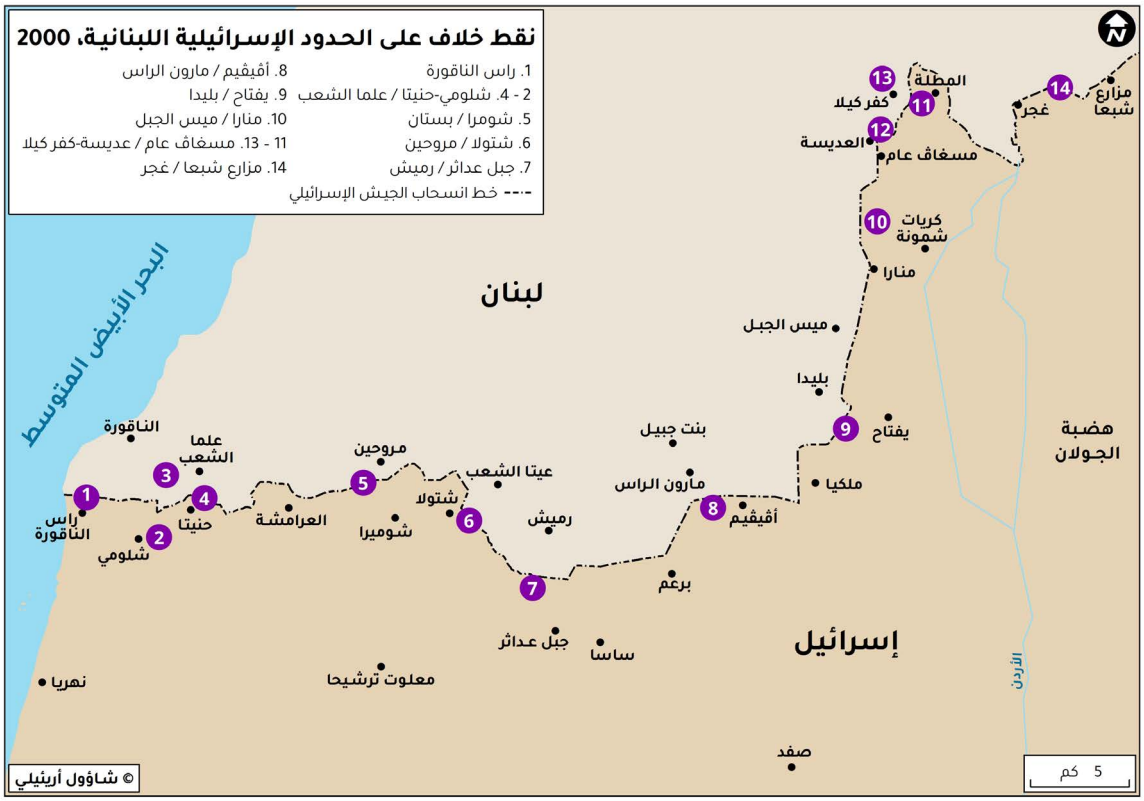
نقط خلاف على الحدود الإسرائيلية اللبنانية، 2000
1. راس الناقورة
2 - 4. شلومي-حنيتا / علما الشعب
5. شومرا / بستان
6. شتولا / مروحين
7. جبل عداثر / رميش
8. أفيڤيم / مارون الراس
9. يفتاح / بليدا
10. منارا / ميس الجبل
11 - 13. مسغاف عام / عديسة-كفر كيلا
14. مزارع شبعا / غجر
--- خط انسحاب الجيش الإسرائيلي
البحر الأبيض المتوسط
لبنان
إسرائيل
هضبة الجولان
الناقورة
علما الشعب
مروحين
عيتا الشعب
شتولا
العرامشة
شومرا
رأس الناقورة
حنيتا
شلومي
رميش
بنت جبيل
مارون الراس
أفيڤيم
برعم
ملكيا
يفتاح
بليدا
ميس الجبل
منارا
كريات شمونة
مسغاف عام
العديسة
كفر كيلا
المطلة
غجر
مزارع شبعا
جبل عداثر
ساسا
معلوت ترشيحا
نهريا
صفد
UNIFIL
© شاؤول أريئيلي
5 كم

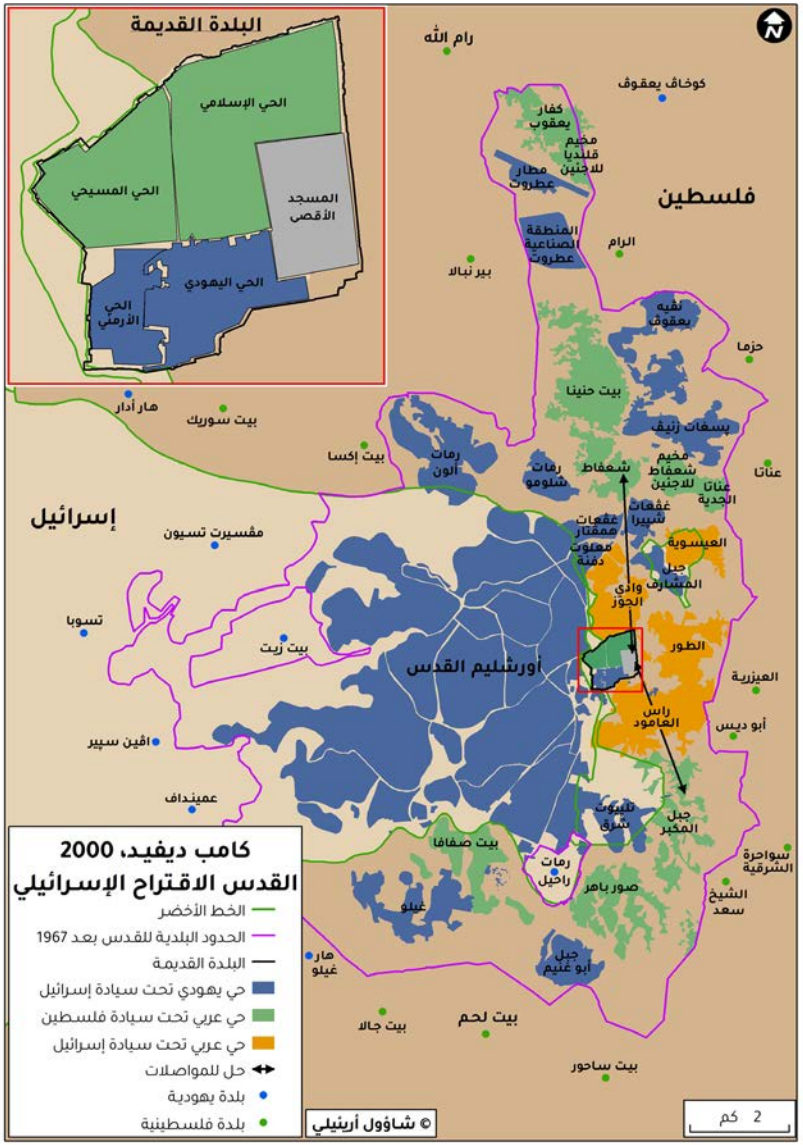
البلدة القديمة
الحي الإسلامي
الحي المسيحي
المسجد الأقصى
الحي اليهودي
الحي الأرمني
رام الله
كوخاف يعقوف
فلسطين
كفار يعقوب
مخيم قلنديا للاجئين
مطار عطروت
المنطقة الصناعية عطروت
الرام
بير نبالا
نفيه يعقوف
حزما
بيت حنينا
هار أدار
بيت سوريك
بسغات زئيف
بيت إكسا
رمات الون
رمات شلومو
مخيم شعفاط للاجئين
شعفاط
عناتا
عناتا الحدية
غفعات شيرا
إسرائيل
مفسيرت تسيون
غفعات همفتار
ممشوت دمنة
العيسوية
جبل المشارف
وادي الجوز
تسوبا
بيت زيت
أورشليم القدس
الطور
العيزرية
راس العامود
أبو ديس
افين سپير
عمينداف
جبل المكبر
سواحرة الشرقية
بيت صفافا
رمات راحيل
الشيخ سعد
صور باهر
غيلو
هار غيلو
جبل أبو غنيم
بيت لحم
بيت جالا
بيت ساحور
كامب ديفيد، 2000
القدس الاقتراح الإسرائيلي
الخط الأخضر
الحدود البلدية للقدس بعد 1967
البلدة القديمة
حي يهودي تحت سيادة إسرائيل
حي عربي تحت سيادة فلسطين
حي عربي تحت سيادة إسرائيل
حل للمواصلات
بلدة يهودية
بلدة فلسطينية
© شاؤول أريئيلي
2 كم

طابا، 2001
الاقتراح الإسرائيلي
الخط الأخضر
دولة فلسطين
منطقة تُضم لإسرائيل
ممر بين الضفة الغربية وقطاع غزة
بلدة يهودية
بلدة فلسطينية
بلدة إسرائيلية
الناصرة
العفولة
زيخرون يعقوب
بيت شان
الأردن
جنين
الخضيرة
فلسطين
نتانيا
طولكرم
نابلس
قلقيلية
كرنيه شومرون
أورنيت
أرئيل
البحر الأبيض المتوسط
تل أبيب يافا
مودیعین عیليت
رام الله
أريحا
أشدود
القدس
بيت شيمش
إسرائيل
بيت لحم
اشكلون
كريات غت
ترقوميا
غزة
سدروت
الخليل
كريات أربع
فلسطين
ناحال عوز
نتيفوت
رهط
خان يونس
أوفكيم
رفح
بئر السبع
عراد
مصر
ديمونا
20 كم
© شاؤول أريئيلي

طابا، 2001
الاقتراح الفلسطيني
الخط الأخضر
دولة فلسطين
منطقة تُضم لإسرائيل
ممر بين الضفة الغربية وقطاع غزة
بلدة يهودية
بلدة فلسطينية
بلدة إسرائيلية
الناصرة
العفولة
زيخرون يعقوب
بيت شان
جنين
الخضيرة
فلسطين
نتانيا
طولكرم
نابلس
قلقيلية
كرنيه شومرون
أورنيت
أرينيل
تل أبيب يافا
البحر الأبيض المتوسط
الأردن
موديعين عيليت
رام الله
غفعات زئيف
أريحا
أشدود
القدس
معاليه أدوميم
بيت شيمش
إسرائيل
بيت لحم
بيتار عيليت
إفرات
اشكلون
كريات غت
ترقوميا
غزة
كريات أربع
الخليل
سدروت
فلسطين
ناحال عوز
البحر الميت
نتيفوت
رهط
خان يونس
أوفاكيم
رفح
بئر السبع
عراد
مصر
ديمونا
20 كم
© شاؤول أرينيلي

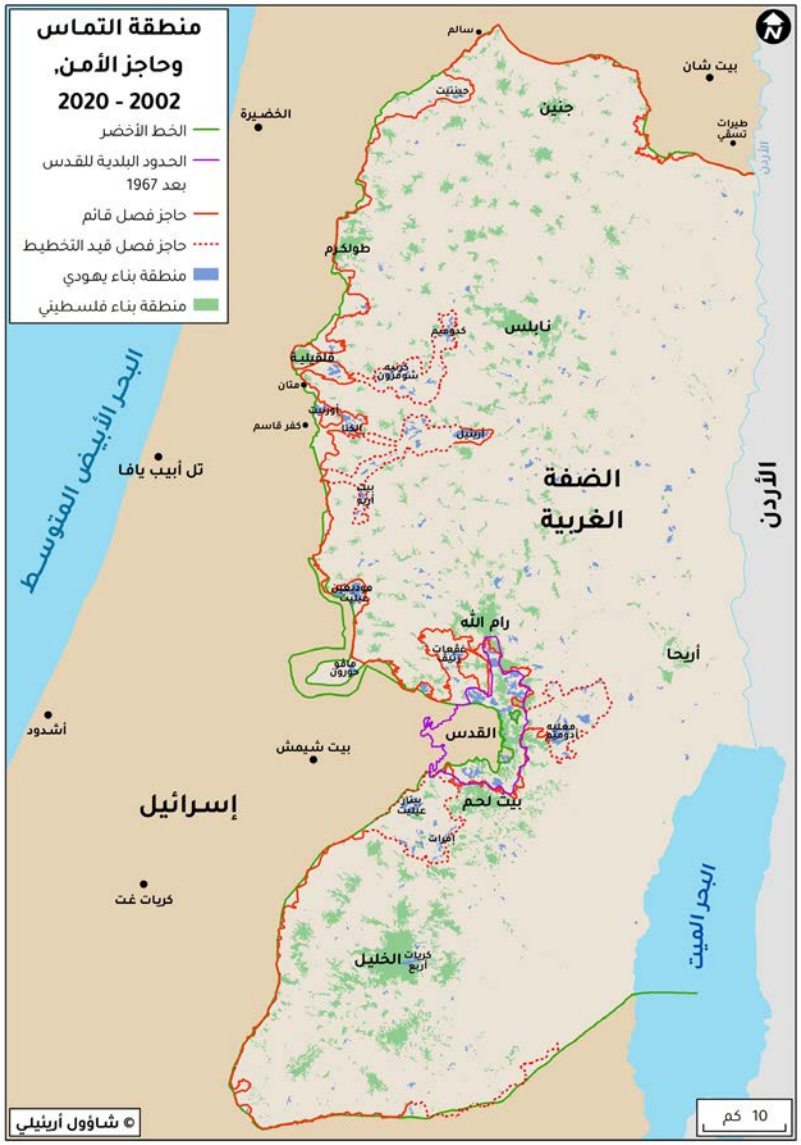
منطقة التماس وحاجز الأمن، 2002 - 2020
الخط الأخضر
الحدود البلدية للقدس بعد 1967
حاجز فصل قائم
حاجز فصل قيد التخطيط
منطقة بناء يهودي
منطقة بناء فلسطيني
سالم
بيت شان
جنين
الخضيرة
طولكرم
نابلس
قلقيلية
كرنيه شومرون
أورنيت
أرينيل
تل أبيب يافا
البحر الأبيض المتوسط
الأردن
الضفة الغربية
موديعين عيليت
رام الله
غفعات زئيف
أريحا
أشدود
القدس
معاليه أدوميم
بيت شيمش
إسرائيل
بيت لحم
بيتار عيليت
إفرات
كريات غت
كريات أربع
الخليل
البحر الميت
10 كم
© شاؤول أرينيلي

خطة الانفصال، 2005
الخط الأخضر
الحدود البلدية للقدس بعد 1967
منطقة بناء يهودي
منطقة بناء فلسطيني
بلدة تم إخلاؤها
إسرائيل
الضفة الغربية
غزة
مصر
البحر الأبيض المتوسط
البحر الميت
الأردن
أريحا
جنين
طولكرم
نابلس
قلقيلية
رام الله
القدس
بيت لحم
الخليل
أشدود
أشكلون
عسقلان
سديروت
نتيفوت
ناحال عوز
كيرم شلوم
عين هبسور
نيتسانيت
إيلي سيناي
دوغيت
نيتسريم
كفار درום
قطيف
غديد
موراغ
بدولح
رفح
بني عتسمون
خان يونس
© شاؤول أريئيلي
20 كم
5 كم

أنابوليس، 2008،
الاقتراح الإسرائيلي
الخط الأخضر
دولة فلسطين
منطقة تُضم لإسرائيل
منطقة تُضم لفلسطين
ممر بين الضفة الغربية وقطاع غزة
بلدة يهودية
بلدة فلسطينية
بلدة إسرائيلية
فلسطين
إسرائيل
البحر الأبيض المتوسط
البحر الميت
الأردن
مصر
الناصرة
العفولة
بيت شان
زيخرون يعقوب
الخضيرة
نتانيا
تل أبيب يافا
أشدود
أشكلون
غزة
سدروت
ناحال عوز
نتيفوت
خان يونس
رفح
أوفاكيم
بئر السبع
عراد
ديمونا
رمط
كريات غت
ترقوميا
كريات أربع
الخليل
بيت لحم
القدس
بيت شيمش
رام الله
أريحا
نابلس
جنين
طولكرم
قلقيلية
أرينيل
موديعين عيليت
© شاؤول أريئيلي
20 كم

أنابوليس، 2008،
الاقتراح الإسرائيلي
الخط الأخضر
دولة فلسطين
منطقة تُضم لإسرائيل
منطقة تُضم لفلسطين
ممر بين الضفة الغربية وقطاع غزة
بلدة يهودية
بلدة فلسطينية
بلدة إسرائيلية
الناصرة
العفولة
زيخرون يعقوب
بيت شان
جنين
الخضيرة
فلسطين
نتانيا
طولكرم
نابلس
قلقيلية
أرئيل
البحر الأبيض المتوسط
تل أبيب يافا
الأردن
موديعين عيليت
رام الله
غفعات زئيف
أريحا
أشدود
القدس
معليه أدوميم
بيت شيمش
إسرائيل
بيت لحم
اشكلون
كريات غت
ترقوميا
غزة
كريات أربع
الخليل
سدروت
البحر الميت
فلسطين
ناحال عوز
نتيفوت
رهط
خان يونس
أوفكيم
رفح
بئر السبع
عراد
مصر
ديمونا
20 كم
© شاؤول أرينيلي

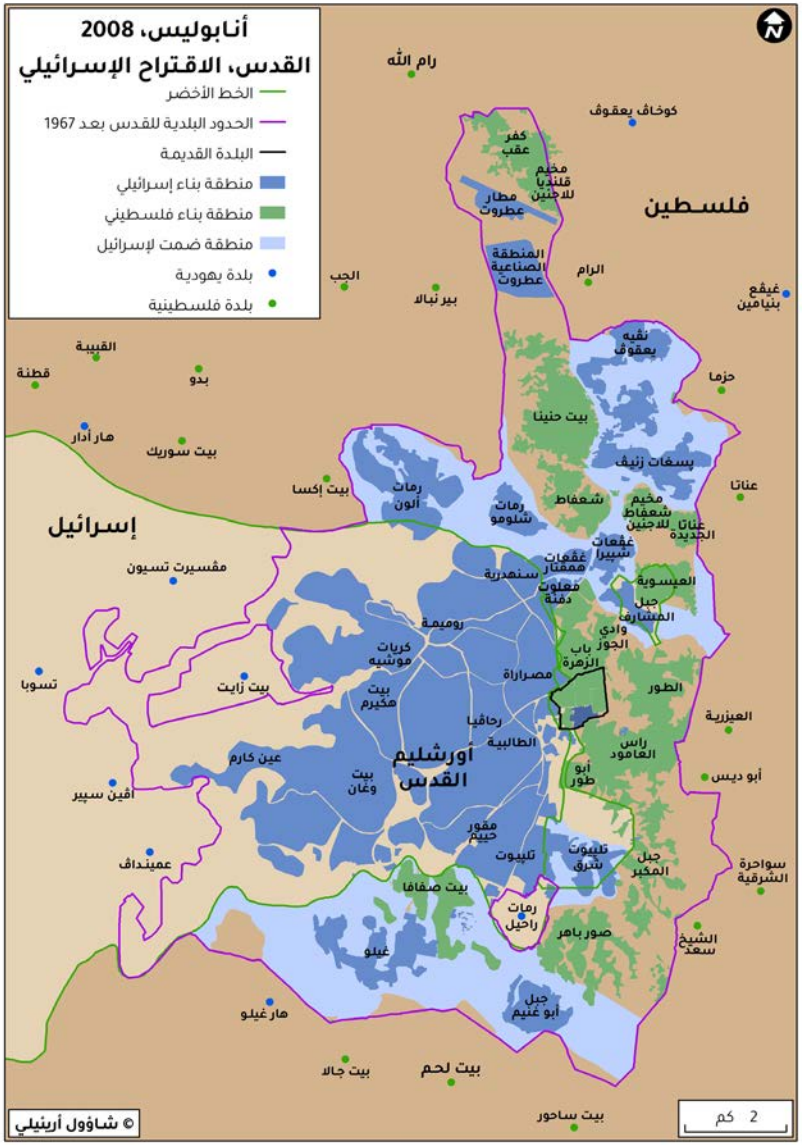
أنابوليس، 2008
القدس، الاقتراح الإسرائيلي
الخط الأخضر
الحدود البلدية للقدس بعد 1967
البلدة القديمة
منطقة بناء إسرائيلي
منطقة بناء فلسطيني
منطقة ضمت لإسرائيل
بلدة يهودية
بلدة فلسطينية
رام الله
كوخاف يعقوف
كفر عقب
مخيم قلنديا للاجئين
مطار عطروت
فلسطين
المنطقة الصناعية عطروت
الجب
الرام
بير نبالا
غيفع بنيامين
القبيبة
قطنة
بدو
نفيه يعقوف
حزما
هار أدار
بيت سوريك
بيت حنينا
بسغات زئيف
بيت إكسا
رمات ألون
عناتا
شعفاط
مخيم شعفاط للاجنين
رمات شلومو
عناتا الجديدة
إسرائيل
غفعات شبيرا
مقسيرت تسيون
غفعات همفتار
سنهدرية
المعسوبة
معلوت دفنة
جبل المشارف
روميمة
وادي الجوز
كريات موشيه
باب الزهرة
تسوبا
بيت زايت
مصرارة
الطور
بيت مكيرم
العيزرية
رحافيا
الطالبية
راس العامود
عين كارم
أورشليم القدس
أبو ديس
بيت وغان
أفين سپير
أبو طور
مقور حييم
عميندف
تلبيوت
تلبيوت شرق
جبل المكبر
سواحرة الشرقية
بيت صفافا
رمات راحيل
صور باهر
الشيخ سعد
غيلو
هار غيلو
جبل أبو غنيم
بيت جالا
بيت لحم
بيت ساحور
2 كم
© شاؤول أرينيلي

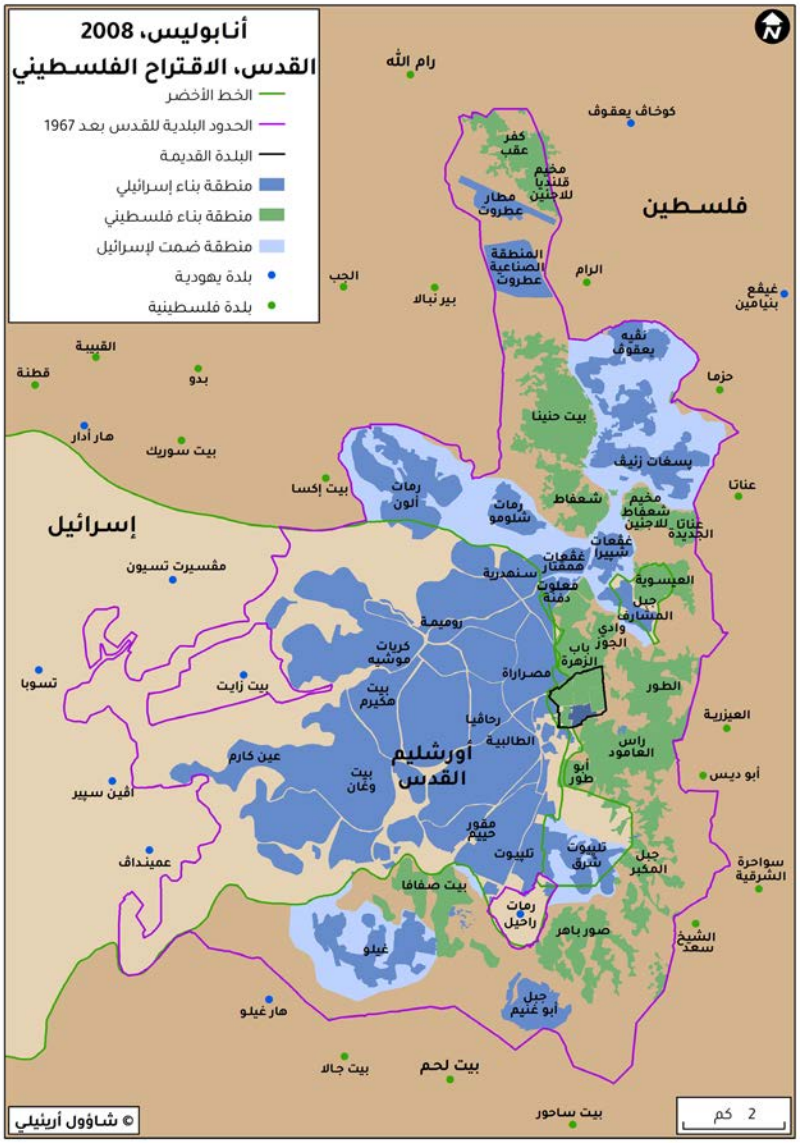
أنابوليس، 2008
القدس، الاقتراح الفلسطيني
الخط الأخضر
الحدود البلدية للقدس بعد 1967
البلدة القديمة
منطقة بناء إسرائيلي
منطقة بناء فلسطيني
منطقة ضمت لإسرائيل
بلدة يهودية
بلدة فلسطينية
فلسطين
إسرائيل
أورشليم القدس
رام الله
كوخاف يعقوف
كفر عقب
مخيم قلنديا للاجئين
مطار عطروت
المنطقة الصناعية عطروت
الرام
الجب
بير نبالا
غيفع بنيامين
القبيبة
قطنة
بدو
نفيه يعقوف
حزما
هار أدار
بيت سوريك
بيت حنينا
بسغات زئيف
عناتا
بيت إكسا
رمات ألون
رمات شلومو
شعفاط
مخيم شعفاط للاجئين
عناتا الجديدة
غفعات شيرا
غفعات همفتار
مفسيرت تسيون
سنهدرية
المعسوبية
معلوت دفنة
جبل المشارف
وادي الجوز
باب الزهرة
روميمة
كريات موشيه
تسوبا
بيت زايت
مصرارة
الطور
بيت مكيرم
رحافيا
الطالبية
العيزرية
راس العامود
عين كارم
بيت وغان
أبو طور
أبو ديس
أفين سپير
مقور حييم
تليبوت
تليبوت شرق
جبل المكبر
سواحرة الشرقية
عميناداف
بيت صفافا
رمات راحيل
صور باهر
الشيخ سعد
غيلو
هار غيلو
جبل أبو غنيم
بيت جالا
بيت لحم
بيت ساحور
2 كم
© شاؤول أرينيلي

خطة ترامب للسلام، 2020
الخط الأخضر
دولة فلسطين
منطقة تُضم لإسرائيل
جيب إسرائيلي
جيب فلسطيني
طريق فلسطيني رئيسي
طريق ممر إسرائيلي
مقترح نفق بين الضفة الغربية وقطاع غزة
ميناء بحري
جسر أو نفق
موقع استراتيجي
البحر الأبيض المتوسط
فلسطين
إسرائيل
الأردن
مصر
البحر الميت
بيت شان
جنين
الخضيرة
نتانيا
نابلس
تل أبيب يافا
رام الله
أريحا
أشدود
القدس
بيت شيمش
بيت لحم
اشكلون
كريات غت
الخليل
غزة
سدروت
نتيفوت
رهط
خان يونس
أوفاكيم
رفح
بئر السبع
ديمونا
منطقة تشغيل صناعة الهايتك
منطقة سكن وزراعة
متسپيه رمون
20 كم
© شاؤول أرينيلي

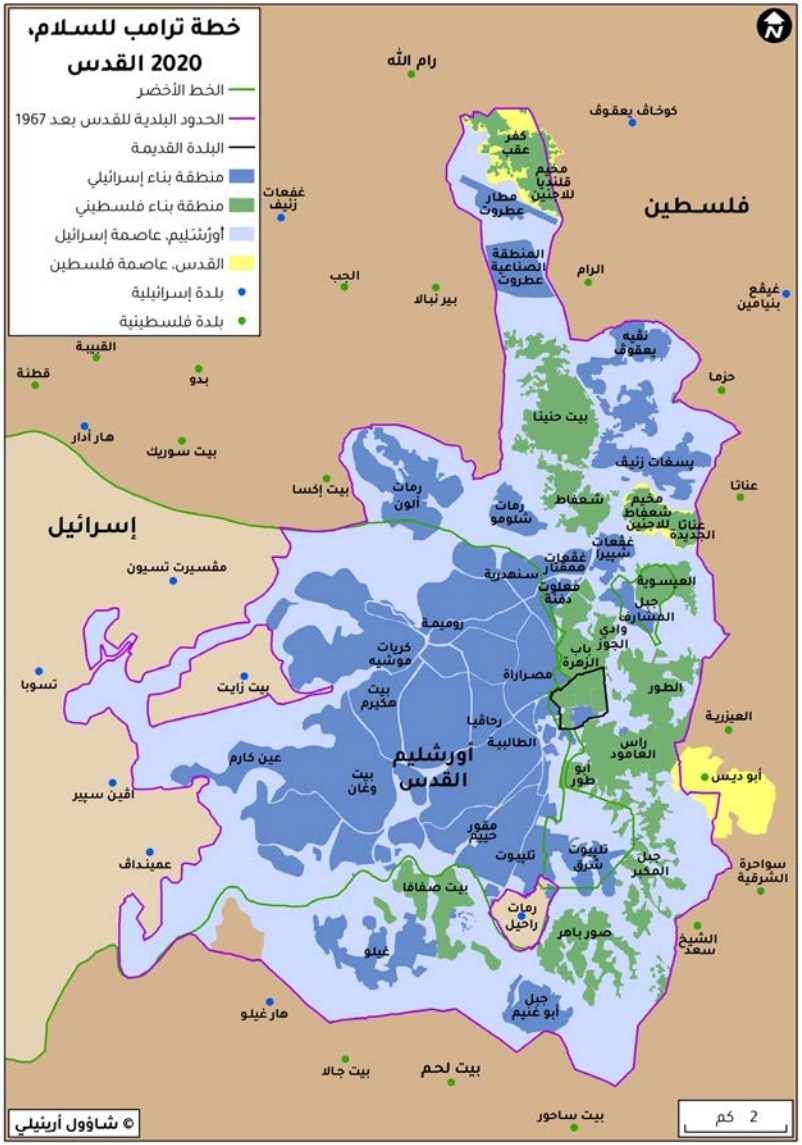
خطة ترامب للسلام، 2020 القدس
الخط الأخضر
الحدود البلدية للقدس بعد 1967
البلدة القديمة
منطقة بناء إسرائيلي
منطقة بناء فلسطيني
أورشليم، عاصمة إسرائيل
القدس، عاصمة فلسطين
بلدة إسرائيلية
بلدة فلسطينية
فلسطين
إسرائيل
رام الله
كوخاف يعقوف
كفر عقب
مخيم قلنديا للاجئين
مطار عطروت
غفعات زئيف
المنطقة الصناعية عطروت
الرام
الجب
بير نبالا
غيفع بنيامين
نقيه يعقوف
القبيبة
قطنة
بدو
حزما
بيت حنينا
هار أدار
بيت سوريك
بسغات زئيف
بيت إكسا
رمات ألون
شعفاط
رمات شلومو
مخيم شعفاط للاجئين
عناتا
عناتا الجديدة
غفعات شبيرا
غفعات همفتار
مفسيرت تسيون
سنهدرية
المعسوبة
معلوت دمنة
جبل المشارف
روميمة
وادي الجوز
باب الزهرة
كريات موشيه
تسوبا
بيت زايت
مصرارة
الطور
بيت مكيرم
العيزرية
رحافيا
الطالبية
رأس العامود
أورشليم القدس
عين كارم
أبو طور
أبو ديس
أفين سپير
بيت وغان
مقور حييم
تليوت
تليوت شرق
جبل المكبر
سواحرة الشرقية
عمينداف
بيت صفافا
رمات راحيل
صور باهر
الشيخ سعد
غيلو
جبل أبو غنيم
هار غيلو
بيت جالا
بيت لحم
بيت ساحور
2 كم
© شاؤول أرينيلي

حدود مستقرة - اقتراح تبادل الأراضي، 2020
الخط الأخضر
دولة فلسطين
منطقة تُضم لإسرائيل
منطقة تُضم لفلسطين
الحدود الدائمة المقترحة
ممر بين الضفة الغربية وقطاع غزة
بلدة يهودية
بلدة فلسطينية
بلدة إسرائيلية
الناصرة
العفولة
زيخرون يعقوب
بيت شان
الخضيرة
جنين
فلسطين
نتانيا
طولكرم
نابلس
تل أبيب يافا
أرينيل
البحر الأبيض المتوسط
الأردن
مودیعين عيليت
رام الله
غفعات زئيف
أريحا
أشدود
القدس
معلية أدوميم
بيت شيمش
إسرائيل
بيت لحم
اشكلون
كريات غت
ترقوميا
غزة
الخليل
كريات أربع
سدروت
فلسطين
نتيفوت
رهط
خان يونس
أوفاكيم
رفح
بئر السبع
عراد
البحر الميت
مصر
ديمونا
20 كم
© شاؤول أرينيلي

أوهام حول «خطة السلام» الأمريكية المرتقبة

25.1.2018، القدس العربي

"ما الذي تقترحونه إذا؟"، هذا السؤال كان على مدى سنوات كثيرة هو السؤال الذي بدد ادعاءات الوطنيين والمسيحانيين الذين يرفضون الاتفاق الدائم، والذين عملوا على إقناع الجمهور بوجود مرضى بفكرة الدولتين لشعبين. وبرغم مرور أكثر من عقدين على التوصل إلى اتفاق أوسلو، فإن صلاحية هذا السؤال لم تنته. إضافة إلى ذلك، في السنوات الأخيرة زعماء هذا المعسكر نجحوا في ذر الرماد في أعين عدد من الجمهور عن طريق إطلاق "أفكار" و"خطط" للحل، حتى لو كانت مدحوضة من أساسها وتنقصها أية إمكانية عملية أو سياسية للتحقق.

خلافًا لمن ينفون ويتجاهلون تاريخ النزاع والروايات المتناقضة للطرفين، والذين يريدون فيدرالية وكونفيدرالية ووطنا واحدا لدولتين أو دولة كل مواطنيها، فإن هذا المعسكر يحرص على عرض وعيه بعدم إمكانية ضم الضفة الغربية جميعها لإسرائيل. وهو يسكب في أفكاره "حلولا" للتوتر القائم بين رغبة الضم للأرض والتهديد الموجود في اكتساب الجنسية، "العروس الفلسطينية"، على هُوية إسرائيل اليهودية.

لقد انضمت إدارة الرئيس ترامب التي تبنّت، وهي تروج لخطة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، إلى قائمة مخترعي هذه الخطط. استمرار الوضع الراهن لبني بيغن، خطة "كانتونات" لمردخاي كيدار، خطة "الحسم" للاتحاد الوطني، خطة "التهدئة" للبيت اليهودي وقرار مؤتمر الليكود ضم "مناطق الاستيطان المحررة". وإذا كانت هذه تتباهى بعنوان "دولتين لشعبين" فهي تستخف بالفلسطينيين، ومثل الخطط الأخرى القائمة على الجهل والانقطاع عن الواقع والبلطجة وتجاهل القانون الدُّولي وأغلبية المجتمع الدُّولي وإعادة كتابة مشوهة للتأريخ.

بني بيغن لا يريد ثورات. في تشرين الأول الماضي كتب "يجب عدم التمكين من إقامة سيادة أجنبية في غرب نَهَر الأردن... وطالما أن الأمر يتعلق بنا وفي حدود الأخطار الأمنية فيجب تمكين السكان العرب في يهودا والسامرة من العيش برفاهية، بما في ذلك العمل في إسرائيل. وفي المستقبل تمكينهم من التطور الاجتماعي والاقتصادي في سياق إدارة ذاتية لشؤونهم". ولخص أقواله بأنه "لا يوجد في هذه الأقوال أي جديد، ولا يمكن التجديد"، أي أنه طالما أن الفلسطينيين يناضلون على حقهم بدولة كما تم الاعتراف بها من المجتمع الدُّولي فإن إسرائيل ستمنعهم من الرفاه والتطور الاجتماعي والاقتصادي من خلال مواصلة السيطرة والاحتلال.

مردخاي كيدار الذي يستخدم "بوقًا" للمعسكر في العالم العربي، قال في مقابلة أجريت معه في تموز 2016 "أنا غير متعمق في جذور الهندسة، أنا فقط أقوم برسم النموذج العام"، وهو الأمر الذي لم يمنعه من وضع خطة غير منطقية لضم أريحا ورام الله ونابلس والخليل وطولكرم وقلقيلية وغزة، "التي كل واحدة منها هي على شكل مدينة . دولة". مثلا "لنابلس والقرى المحيطة بها جواز سفر خاص بها وحكومة خاصة بها وهيكل للحكم والاقتصاد". هل يحتمل أن كيدار لا يدرك أن هذا النموذج كان يناسب العصور القديمة والعصور الوسطى؟ والذي لا يمكن أن يوجد في القرن الواحد والعشرين؟ وإذا افترضنا أن كيدار يتجاهل بشكل متعمد شرق القدس مع الـ 350 ألفا من سكانها الفلسطينيين الذين سيحصلون تلقائيا على الجنسية الإسرائيلية، فنحن لا نستطيع عدم التساؤل هل هو لم يسمع عن تجمع المدن المتصلة، بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور، مع الـ 200 ألف من سكانها، ولذلك لم يقم بضمها. هل جنين ومحيطها أيضا التي يعيش فيها ربع مليون فلسطيني من دون مستوطنات يهودية، لم يلاحظها كيدار؟

كيدار يستمر ويؤكد: "الفضاء القروي الذي ستفرض عليه إسرائيل سيادتها سيضم تقريبا 10 في المئة من السكان العرب، وستعطى لهم إمكانية الحصول على المواطنة الإسرائيلية الكاملة.

هل كيدار لم يلاحظ حقيقة أن الفضاء القروي المحيط بـ "الكانتونات" المقترحة يضم نحو 70 في المئة من السكان الفلسطينيين؟ كيدار لم ينس حتى تحديد أن "المعابر بين إسرائيل وكل دولة من هذه الدول ستكون معابر حدودية وسيتم السماح بالحركة في هذا الفضاء من خلال تأشيرات".

هل من الواضح له أنه من اجل تطبيق ذلك يجب بناء عائق أمني حول كل كانتون من هذه الكانتونات؟ البناء والإشراف على مئات بوابات الخروج إلى العمل في فلاحة الأراضي؟ الرقابة والإشراف على الحركة بين "الكانتونات" التي لا يعارض كيدار أن تقيم فيدرالية على طول مئات الكيلومترات؟.

بتسلئيل سموتريتش واوري اريئيل تعمقوا في التاريخ أكثر من كيدار، ولخطة تشكل العلاقات المطلوبة مع الفلسطينيين اليوم، قدموا خططا قائمة على أيام يهوشع بن نون، الذي أرسل حسب "المدراش" ثلاث رسائل لسكان البلاد قبل دخوله إليها: "من يريد التسليم فسيسلم"، أي ضم الضفة لإسرائيل وإنشاء ست مقاطعات إدارية للفلسطينيين (خطة "الكانتونات")؛ "من يريد الذهاب فليذهب"، أي إدارة نظام تمويل وتعويض يتجاهل "الصمود الفلسطيني"؛ "من يريد الحرب فليحارب"، أي "نحن سنحارب الفلسطينيين الذين سيستمرون في الكفاح المسلح ضد إسرائيل"؛ وفي "الحرب مثلما في الحرب"، أي فرصة ذهبية لنكبة أخرى.

نفتالي بينيت وأصدقاؤه من البيت اليهودي يحسنون الصنع "بدقة"، "خطة التهدئة" وكمية الرمال التي تنثرها. بينيت اعترف أن "ضما كاملا ليهودا والسامرة مع مليوني مواطن فيها" غير قابل للتحقق وهو يعرض للخطر "مستقبل دولة إسرائيل لأسباب أمنية وديمغرافية وقيمية". لذلك هو يريد "عرض حل عقلاني يخدم مصالح دولة إسرائيل" على شكل ضم مناطق (ج) لإسرائيل التي تمتد على مساحة 60 في المئة من الضفة الغربية، وإبقاء الحكم الذاتي الفلسطيني على مناطق(أ و ب) حقا؟.

نظرة سريعة على الاتفاق المرحلي تظهر أن مناطق (أ و ب) ليست مناطق حقيقية تظهر في فيلم الحزب، بل في الواقع يوجد فيها نحو 169 كتلة وقرية فلسطينية معزولة. هكذا أيضا مناطق (ج) تتكون من بضع عشرات من الممرات الضيقة التي تخترق كل مناطق الضفة الغربية. كيف ينوي بينيت تنفيذ تعهده بخلق "تواصل مروري كامل للفلسطينيين"، يمكن "السكان العرب من الوصول إلى أية نقطة في الضفة الغربية من دون حواجز أو جنود"؟ بوساطة شق عشرات الشوارع الرابطة والجسور العلوية والأنفاق بكلفة المليارات؟ هل سيشرف عليها بوساطة مئات الحواجز والطائرات من دون طيار ودوريات الجيش؟.

هل ينوي حقا منح المواطنة الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين في مناطق (ج)؟ إذا كانت الحقائق الجافة تعد 300 ألف شخص يعيشون هناك وليس 50 ألفا، كما تشير الخطة؟

كيف ينوي الإشراف على الدخول إلى إسرائيل من مناطق الحكم الذاتي، هل من خلال تفكيك الجدار الأمني القائم الذي استثمر فيه 15 مليار شيقل، وإقامة جدار جديد على طول 1800 كم بتكلفة 27 مليار شيقل، والذي يحتاج إلى صيانة سنوية بكلفة تقدر بـ 4 مليارات شيقل وحمايته تحتاج إلى وحدتين؟. كيف ينوي ضمان حق المِلْكية للفلسطينيين الذين هم أصحاب أكثر من نصف مناطق (ج) التي تم ضمها لإسرائيل. هل من خلال فتح مئات البوابات الزراعية لـ 350 قرية فلسطينية في مناطق الحكم الذاتي، التي جزء من أراضيها تم ضمه لإسرائيل؟ هل يدرك الحاجة إلى آلاف الجنود الذين سيستدعون لهذه المهمة الروتينية؟

ربما هو لا يلاحظ حجم التهديد في كل بوابة من هذه البوابات، مثلما كتب ذات مرة الجيش الإسرائيلي لمحكمة العدل العليا: "كل نقطة عبور تزيد الخطر الذي يكمن في تسلل مخربين إلى إسرائيل، وتشكل نقطة احتكاك تزيد الأخطار على قوات الأمن التي تشرف على هذه النقاط".

حزب الليكود صادق بالاجماع على قرار فرض سيادة إسرائيل على مناطق الاستيطان . الكتل الاستيطانية اليهودية. هل أعضاء الحزب يدركون أنه باستثناء غوش عصيون وغوش قطيف المخلى، فان المستوطنات لم تتم إقامتها في أي يوم حسب هذا النموذج. حيث أنه في كتلة غور الأردن متوسط البعد بين مستوطنات المجلس الإقليمي يصل إلى 21 كم؟ وأن 60 من مئة من المستوطنات معزولة؟ وأنه في ثلث هذه المستوطنات تعيش نحو 60 عائلة وفي نصفها أقل من ألف نسمة؟ وأن الأغلبية الساحقة في 15 مستوطنة من هذه المستوطنات الكبيرة توجد على حدود الخط الأخضر أو قرب القدس؟.

إدارة ترامب والسلام

آخر وذروة حملة الأوهام هذه هو بنيامين نتنياهو، بدعم وتشجيع من اللإدارة الأمريكية. لو كان من الصعب تفويت الحماسة في صوت رئيس الحكومة في الوقت الذي أعلن فيه أثناء زيارة نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس أنه سيدعم كل جهد لترامب من أجل السلام، والأكثر صعوبة هو الافتراض أن مصدر هذه الحماسة هو عدم معرفته لتفاصيل الاقتراح المتبلور. الوثيقة التي قدمها صائب عريقات لمحمود عباس تكشف مضامين تناسب مدرسة نتنياهو التي تستند إلى الجهود الكبيرة التي استثمرها السفير رون ديرمر والسفير ديفيد فريدمان في بلورة المضامين وتسويقها. ولمن نسي، الأخير يعتقد أن إسرائيل تحتل فقط 2 في المئة من الضفة الغربية.

"خطة أمريكية" تنفي حدود 1967 كقاعدة وتمكن إسرائيل من ضم 10 في المئة من الضفة الغربية من دون تبادل للأراضي هي خطة بعيدة عن قرارات المجتمع الدُّولي وعن مواقف الفلسطينيين. التنازل عن عاصمة فلسطينية في شرق القدس يضع العالم الإسلامي والعربي خلف الفلسطينيين "الرافضين". احتمال تدخل إسرائيل العسكري في دولة فلسطين منزوعة السلاح يقدم مفهوما جديدا لمصطلح "سيادة". بناء على ذلك فإن احتمال الموافقة على هذه الخطة التي تفقد القرارات الدُّولية من المضمون والتي تقوم على البلطجة وعلى ميزان القوة بين إسرائيل والفلسطينيين، ليس أكبر من احتمال تبني "خطة الكانتونات". في المقابل، احتمال رفض الفلسطينيين للخطة سيسوغ في نظر إسرائيل تبني أحد الخطط الأخرى أو ما يشبهها "ضم معاليه أدوميم أو القدس الكبرى"، هو احتمال أعلى بكثير.

يبدو أن من صاغوا هذه الأفكار يشبهون الذي اقترح الاكتفاء بخط سكة حديد واحد. وعند سؤاله كيف سيستجيب ذلك لحركة القطار في اتجاهين قال "أنا فقط اقترح". هذا الشخص كان يهوشفط هركابي الذي كتب عن سقوط متسادا وحذر من أن "حجم الحلم الكبير، الذي يشترط تحققه هو واقعيته التي تكمن في أنه برغم أن الحلم يريد التسامي على الواقع، أرجله دائما منغرسة في هذا الواقع. هذا هو الفرق بين الحلم والخيال الذي يحلق على أجنحة الوهم".

يكفي مما تم طرحه من أمور أن نفهم أن هذه الخطط لا تعتبر حلما، بل خيالا يتجاهل الواقع ومتطلباته. الأمل بأن الأفكار عديمة المضمون ستشكل واقعا مرغوبا فيه هو وصفة مضمونة للانحدار نحو الكارثة. نحن نأمل أن لا نحتاج إلى مكيف للواقع من اجل أن ينثر في كل اتجاه غبار المسيحية، ونكتشف مجددا هذا الصراع بكامل شدته. والفهم المطلوب هو أن احتمال تسويته يكمن في فكرة الانفصال وإقامة دولتين أو في تصفية الحلم الصهيوني.

الميزان الديمغرافي

28.3.2018، الغد

تقرير الإدارة المدنية حول الوضع الديمغرافي الذي عرض هذا الأسبوع على لجنة الخارجية والأمن فجر بمرة واحدة فقاعة الواقع المتخيل الذي بناه من يرفضون حل الدولتين. من يؤيدون الضم يطلقون منذ سنوات حقائق وهمية من اجل اخفاء الميزان الديمغرافي، الذي يحافظ على التوتر الاساسي الذي يرافق الحركة الصهيونية منذ بداية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني والحسم المطلوب له. الميزان الديمغرافي بين اليهود والعرب الذي تم عرضه يقتضي من القيادة الإسرائيلية إعادة الحسم في اختيار هدفين من الأهداف الثلاثة الاساسية للحركة الصهيونية وإسرائيل: أن تكون دولة ديمقراطية، أن تكون دولة يهودية بالمعنى الوطني وأن تكون على كل أرض إسرائيل الانتدابية.

إن وجود اغلبية غير يهودية في أرض إسرائيل على مدى المائة سنة من النزاع تقريبا، ليس نتيجة تحول ديمغرافي عربي، بل نتيجة حقيقة أنه في وقت اصدار تصريح بلفور في العام 1917 والمصادقة على صك الانتداب في العام 1922 كانت نسبة اليهود هي 10 في المائة فقط من اجمالي سكان البلاد. ومنذ ذلك الحين فشلت الحركة الصهيونية في تحقيق اغلبية يهودية بين البحر والنهر.

هذا الأمر كان تحديا مهما وغير مسبوق للحركة الصهيونية وبريطانيا والذي تمثل في تطبيق تصريح بلفور الذي يشمل مركبين: الأول، "وطن قومي لليهود"، والثاني، أن يقوم هذا الوطن "بشرط واضح، أن لا يتم فعل أي شيء من شأنه المس بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في أرض إسرائيل". أي، دولة ديمقراطية للشعب اليهودي. لقد ركز زئيف جابوتنسكي على هذا التحدي في خطابه في المجلس الإسرائيلي في العام 1919. "في دولة اخرى، حيث كل شعب يقيم في بلاده، كل المواطنين يقيمون في أرضهم – من السهل والبسيط اقامة دولة كهذه، لكن ليس في بلادنا، التي تواجه ظروفا خاصة، والتي هي من هذه الناحية بلاد "غير عادية"، أي أن معظم مواطنيها "اليهود" يقيمون خارج حدود البلاد".

حول أهمية تحقيق أغلبية يهودية، تحدث ماكس نورداو في المؤتمر الصهيوني في لندن في العام 1920 وقال "من الضروري أن يتواجد على الاقل 500 ألف يهودي في أرض إسرائيل في الوقت الذي تتسلم فيه بريطانيا الانتداب على ارض إسرائيل. اذا كنا لا نريد الحكم على الصهيونية بالفشل". ولكن رغم حقيقة أنه في وقت تسلم الانتداب كان عدد اليهود هو 83 ألف شخص فقط، فإن هذا لم يحدث.

من اجل تطبيق صك الانتداب الذي تم فيه التحديد أنه يجب على بريطانيا "خلق شروط سياسية في إسرائيل وادارية واقتصادية، تضمن اقامة البيت الوطني اليهودي"، فقد امتنعت بريطانيا عن اقامة حكومة اصيلة (من السكان الأصليين)، التي بشكل طبيعي كانت ستكون مكونة من الأغلبية العربية، مثلما حدث في كل دول الانتداب الاخرى. في صك الانتداب حددت المواد 4، 6، 7 التي منحت افضلية واضحة للهجرة، التجنس والاستيطان اليهودي من اجل أن يكون بالامكان احداث الانقلاب الديمغرافي الواسع وانشاء دولة ديمقراطية ذات اغلبية يهودية.

في 1937 قدمت لجنة بيل اقتراحا لتقسيم البلاد بين اليهود والعرب. على الرغم من المساحة الصغيرة التي خصصت للدولة اليهودية (17 في المائة من مساحة البلاد)، إلا أن المؤتمر الصهيوني قام بتخويل بن غوريون، رئيس الوكالة اليهودية، وفايتسمان بادارة المفاوضات

مع بريطانيا حول اقامة دولة يهودية على جزء من أرض إسرائيل. لقد كان هناك قرار واضح بتفضيل اغلبية يهودية ودولة ديمقراطية على أرض إسرائيل الكاملة، لأن اليهود شكلوا فقط 30 في المائة من عدد سكان البلاد.

هكذا شرح بن غوريون وهو يكتب لابنه عاموس: "ما نريده هو ليس أن تكون البلاد كاملة وموحدة، بل أن تصبح البلاد الكاملة والموحدة يهودية. أنا غير راض عن أرض إسرائيل الكاملة عندما تكون عربية". مردخاي نمير يضيف ويبرر الحاجة إلى تنازل جغرافي في مؤتمر مباي في العام 1937: "تقليص المساحة – هذا هو الثمن الذي يجب علينا دفعه من أجل التأخير الحاسم للشعب اليهودي في بناء البلاد وبسبب النمو السريع للحركة العربية".

هذان الشخصان لم يريا في اقامة الدولة اليهودية الصغيرة نهاية للقصة، وطورا "نظرية المراحل". بن غوريون واصل وكتب لابنه "دولة يهودية جزئية ليست النهاية بل البداية... اقامة دولة، لو جزئية، هي تعزيز للقوة بالحد الأدنى في هذه المرحلة، وستستخدم كرافعة قوية في جهودنا التاريخية من اجل انقاذ البلاد كلها". نمير يتمم هذا ويقول "الاجيال القادمة، سواء قبل الثورة الاجتماعية أو بعدها، ستجد طريقة لاصلاح التشويه".

الكارثة، التراجيديا الأكبر للشعب اليهودي، تحرك بن غوريون للطلب من الحكومة البريطانية تقسيم البلاد، التي فقط ثلث سكانها من اليهود. في شباط 1947 كتب لوزير الخارجية بيفين "التسوية الحالية الوحيدة المحتملة التي فيها اساس انهاء المشكلة، هي اقامة دولتين، يهودية وعربية".

قرار التقسيم في تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 جعل الميزان الديمغرافي المتوقع في الدولة اليهودية يقف عند 55 في المائة يهود فقط. بن غوريون كان يدرك هذه الصعوبة التي نشأت. وفي اقواله في مركز مباي في كانون الاول (ديسمبر) 1947، حدد أمر، حتى من يريدون الآن ضم الضفة الغربية فقط، يجدر بهم استيعابه: "بهذه التركيبة ليس هناك ضمانة كاملة في أن تظل السلطة في أيدي الاغلبية اليهودية. لن تكون دولة يهودية مستقرة طالما فيها اغلبية من 62 في المائة فقط".

حرب الاستقلال ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين أحدثت انقلاب في الميزان الديمغرافي وجعلت نسبة اليهود في الدولة (داخل الخط الاخضر) أكثر من 80 في المائة. بن غوريون عاد وحسم بشأن انهاء الحرب لصالح دولة ديمقراطية للشعب اليهودي على حساب ارض إسرائيل الكاملة. وفي رده على الانتقاد بأنه لم يستكمل احتلال البلاد اجاب في الكنيست في نيسان (ابريل) 1949: "دولة يهودية في كل البلاد بدون استخدام طرق العمل التي تم اتباعها في دير ياسين يمكن أن يكون فقط عن طريق ديكتاتورية الاقلية... دولة يهودية، حسب الوضع القائم، غير محتملة اذا كانت ديمقراطية، لأن عدد العرب في غرب أرض إسرائيل أكثر من عدد اليهود".

حرب الأيام الستة واحتلال غزة والضفة اثارت مجددا الهدف الجغرافي لارض إسرائيل الكاملة، لكن أكثر من مليون عربي كانوا يعيشون فيها صدوا حكومة إسرائيل عن كل خطوات الضم، باستثناء شرقي القدس، كما صرح ليفي اشكول: "كيف سنعيش مع هذا العدد الكبير من العرب؟". وفيما بعد اكتفت حكومات الليكود بضم هضبة الجولان فقط التي يعيش فيها فقط الدروز في اربع قرى صغيرة.

اختيار إسرائيل الاستراتيجي للمساحة مقابل الحفاظ على الهوية اليهودية والنظام الديمقراطي ظهر مجددا في التسعينيات، عندما اعلن اسحق شمير أنه "يرى في موضوع الانفصال موضوع

مركزي"، واختار الطريق السياسية لاتفاقات اوسلو. ولاحقا كان هذا هو اهود باراك الذي احسن في تعريف الفصل

ك"ضرورة قومية عليا للديمغرافيا والهوية والديمقراطية الإسرائيلية". أيضا من لم يؤمن باتفاقات دائمة، اريئيل شارون، صرح بصورة مشابهة "الاعتبار الديمغرافي لعب دور هام في تحديد مسار جدار الفصل بسبب الخوف من ضم مئات آلاف الفلسطينيين الذين سينضمون إلى عرب إسرائيل". ولخص إيهود اولمرت بقوله "إما دولتان أو أن إسرائيل ستنتهي".

الميزان الديمغرافي الحالي هو حقيقة قائمة. من المحزن الاكتشاف أنه بعد مئة سنة على النزاع وعشرات السنين من المفاوضات للفصل السياسي المتفق عليه، فإن الخطاب في إسرائيل ما زال يجري فقط في الداخل. ليس هناك تاريخ، ليس هناك قرارات دولية، ليس هناك شعب فلسطيني له طموحات وطنية وليس هناك اتفاقات واعترافات موقعة من قبل حكومات إسرائيل. والمحزن أكثر هو حقيقة أن الكثيرين في الحكومة الإسرائيلية يعودون ويحاولون اخفاء الحقيقة الديمغرافية بسبب طموحات الضم والرؤى المسيحانية.

الحكومة الحالية، خلافا لسابقاتها، اختارت حسما استراتيجيا آخر بالنسبة لاهداف الصهيونية: أرض إسرائيل مقابل نظام ديمقراطي واغلبية يهودية. هذا الحسم سيزيل الالتزام الدولي بسبب عدم التزام إسرائيل بالشرط الديمقراطي، وسيدفعها إلى الموقف المجنون الذي وقف فيه لسنوات طويلة جنوب افريقيا. هذا الحسم عديم المسؤولية سيحرك عملية ستؤدي إلى حرب اهلية وإلى الانهيار الداخلي لإسرائيل وولادة دولة عربية واختفاء الحلم الصهيوني؟.

صيغة ترامب وبصمات نتنياهو

24.6.2018، الغد

بصمات نتنياهو في "صيغة ترامب" الاخذة في التبلور هذه الايام، غير قابلة للاخفاء. فمن السهل الوقوع في أسر التماثل بين مواقف نتنياهو والاقتراح الأميركي المتوقع – ولكن هذا استسلام تتميز به شمولية اللحظة الراهنة. فليس في مواقف نتنياهو غير تكرار مواقف إسرائيل التي طرحت منذ 1967 بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية. ولكن بينما تآكلت معظمها كمواقف افتتاحية وتكيفت مع مجال التوافق المحتمل من اجل الوصول إلى حل وسط تاريخي، اصر نتنياهو في السنوات الاخيرة على مواقفه التي لا تمنع فقط تسوية النزاع، بل وترجع إلى الوراء أيضا في التقدم الذي حققه اسلافه.

وحسب ما يلوح من مصادر مختلفة، فإن "الصفقة المطلقة" لترامب ستتضمن المبادئ التالية: القدس الموحدة عاصمة إسرائيل (في ظل "تنازل" إسرائيلي عن أربعة – خمسة احياء خارج عائق الفصل)، مثلما تعهد نتنياهو في انتخابات 2015 ("نحن سنبقي إلى الابد القدس الموحدة في سيادة إسرائيل"). غور الأردن يبقى تحت سيطرة إسرائيل مثلما أعلن نتنياهو في تشرين الاول 2017 ("غور الأردن سيبقى دوما جزءا من دولة إسرائيل، سنواصل استيطانه"). عدد الكتل الاستيطانية الإسرائيلية سيزداد، مثلما وعد نتنياهو وزراءه في حزيران 2011. في موضوع الامن تم تبني موقف نتنياهو، الذي عرض في خطابه في مؤتمر سبّان في كانون الاول 2015 ("الحل الوحيد للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني هو اقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح"). واللاجئون الفلسطينيون لن يعودوا على الاطلاق إلى إسرائيل، مثلما صرح نتنياهو في خطاب بار ايلان في 2009 ("مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يجب أن تحل خارج حدود إسرائيل").

لقد كان أول من سعى بعد حرب الايام الستة لتسوية النزاع مع الفلسطينيين ليس من خلال الدول العربية هو الوزير يغئال الون، الذي اقترح دولة فلسطينية في الضفة الغربية، دون حدود خارجية تسيطر عليها إسرائيل. "أنا آخذ امكانية قصوى. ليس كانتون، ليس اقليم بحكم ذاتي، بل دولة عربية مستقلة متفق عليها بيننا وبينهم في جيب محوط بارض اقليمية إسرائيلية... حتى مستقلة في سياستها الخارجية". القدس الموحدة التي نشأت لتوجها ستبقى عاصمة إسرائيل، غزة تلحق بإسرائيل فورا بعد أن يسكن لاجئوها خارج بلاد إسرائيل، مثلما اعتقد أحد اقتراحات وزير الأمن ديان: "نأخذهم ونسكنهم في شرقي نهر الأردن".

الثاني كان رئيس الوزراء مناحيم بيغين الذي وقع مع الرئيس المصري انور السادات، في كامب ديفيد 1978، على اتفاق الاطار بحكم ذاتي فلسطيني، مبادئه تشبه تماما اتفاق اوسلو الذي وقع في 1993. صحيح أن بيغين ادعى انه في نهاية الفترة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني سيطالب بضمه إلى إسرائيل، ولكن في المداولات التي جرت في الحكومة في 18 حزيران 1967، بعد نحو اسبوع من حرب الايام الستة، عارض فكرة الحكم الذاتي بالحجة المنطقة بان "مفهوم الحكم الذاتي يؤدي إلى دولة فلسطينية بالمنطق الحديدي للامور (...) اذا كنا نقول حكما ذاتيا، فهذه دعوة إلى دولة فلسطينية عربية مستقلة. المميز هو كيف يفهم الاغيار هذا".

في خطاب يتسحاق رابين في تشرين الاول 1995 عرضت فكرته عن التسوية الدائمة مع الفلسطينيين، والتي تتوافق معها مبادرة ترامب كالقفاز على اليد: "الحل الدائم نراه في إطار أرض دولة إسرائيل التي تتضمن معظم أراضي بلاد إسرائيل... وإلى جانبها كيان فلسطيني... هو اقل من دولة... حدود دولة إسرائيل، عند الحل الدائم ستكون خلف الخطوط التي كانت

قائمة قبل حرب الايام الستة... واولا وقبل كل شيء القدس موحدة، تضم أيضا معاليه ادوميم وجفعات زئيف كعاصمة إسرائيل، حدود الامن تكون في غور الأردن... وكذا تغييرات تتضمن ضم غوش عتسيون، افرات، بيتار ومستوطنات اخرى معظمها توجد شرقي ما كان الخط الأخضر، وكتل الاستيطان".

إلى جانب ذلك يجب أن نتذكر أن رابين حاول في حينه ان يقر في الكنيست الاتفاق الانتقالي بفارق صوت واحد. واهم من ذلك هو حقيقة ان نهج رابين كان تدريجيا، وينبغي الافتراض أنه فهم الاثمان اللازمة لتنفيذ الاتفاق، مثلما كتب (انا افضل تسويات انتقالية، مع فترة اختبار بين المرحلة والمرحلة، على محاولة التقدم دفعة واحدة إلى تسوية شاملة"، وأن "الانتقال إلى السلام الحقيقي هو مسيرة وليس فعلا لمرة واحدة". ولكن اغتياله بعد شهر من ذلك على يد يهودي متزمت، منعه من خوض أي مفاوضات على التسوية الدائمة.

نتنياهو الذي انتخب في 1996 نشر في العام 1995 أن "خطة الحكم الذاتي تحت سيطرة إسرائيل هي البديل الوحيد لمنع هذه المخاطر، الكامنة في خطة "السلام" لاتفاق اوسلو". وقد خاض معركة تراجع وتجميد ناجحة جدا، ضد اتفاقات اوسلو، ودفع لقاء ذلك ثمنا تمثل بنقل الخليل في 1997 ومناطق ج اخرى حسب "مذكرة واي" في 1998، كما شرح في زيارته إلى بيت عائلة ثكلى في اثناء الانتفاضة الثانية. في تلك السنة نجح نتنياهو، في مناورة سياسية رخيصة، في أن يقر في الحكومة "خريطة المصالح الوطنية"، التي لن تتنازل عنها إسرائيل في التسوية الدائمة، والتي امتدت على نحو نصف أراضي الضفة الغربية.

ايهود باراك اقترح في كامب ديفيد 2000 اقتراحا مشابها جدا لما وصفه رابين في خطابه في العام 1995: "مساحة لا تقل عن 11 في المئة (بما في ذلك غور الأردن والحدود الخارجية)، حيث يسكن 80 في المئة من المستوطنين، تضم إلى إسرائيل، اضافة إلى أننا لن ننقل ارضا سيادية إسرائيلية (لن يكون تبادل للأراضي)... على مدى سنين قليلة تسيطر إسرائيل على نحو

ربع غور الأردن، لضمان السيطرة على المعابر بين الأردن وفلسطين". في القدس اكتفى بان يقترح على كلينتون أن "في البلدة القديمة يحصل عرفات على السيادة على الحي الاسلامي وعلى كنيسة القيامة المقدسة... ويمكن أيضا على الحي المسيحي" والقرى الفلسطينية التي ضمت إلى إسرائيل في 1967 دون القدس الشرقية.

غير باراك موقفه، وفي طابا 2001 تحدث بتعابير اخرى، بعد ان تبنى اقتراح كلينتون في كانون الاول 2000. العرض الإسرائيلي تحدث عن ضم 6 في المئة من الضفة الغربية، تقسيم شرقي القدس، تجريد الدولة الفلسطينية وعودة اللاجئين الفلسطينيين اليها.

ايهود اولمرت واصل التغيير، وفي مفاوضات انابوليس اكملها لتصبح مبادئ متفقا عليها مع الفلسطينيين لاتفاق دائم اساسها (خطوط 1967 وتبادل متفق عليه للأراضي، تقسيم شرقي القدس إلى عاصمتين، دولة فلسطينية مجردة وتسوية مسألة اللاجئين من خلال عودتهم إلى دولة فلسطين بالاساس.

في النقطة التي توقفت عندها المفاوضات، في اواخر 2008، اقترح الفلسطينيون تبادل للأراضي بين 1.9 في المئة إلى 4 في المئة يمكن فيها ان يبقوا في بيوتهم وان ينضموا إلى إسرائيل 63 حتى 80 في المئة من الإسرائيليين؛ ضم الاحياء اليهودية في القدس (باستثناء هار حوما)، الحائط الغربي، الحي اليهودي، نصف الحي الارمني وباقي جبل صهيون لإسرائيل؛ دولة مجردة وعودة 80 – 100 الف لاجئ لإسرائيل.

نتنياهو، الذي انتخب مجددا، تراجع إلى الوراء بضربة واحدة. خطاب بار ايلان الكاذب في

حزيران 2009، الذي بث الامل في قلوب الكثيرين ممن لم يتكبدوا عناء الدخول في تفاصيله، حظي بالتحليل الافضل من والد رئيس الوزراء، بن تسيون نتنياهو، الذي قال بعد شهر من ذلك: بنيامين لم يؤيد دولة فلسطينية، بل عرض شروطا لها لن يقبلها العرب ابدا. سمعت هذا منه. ولاحقا قال ابنه ان القدس لن تخضع للمفاوضات وخطوط 1967 لن تشكل اساسا لتبادل الأراضي، وفي مقابلة في 2015 صرح أن "في الشروط التي يريدونها في هذه اللحظة، فإن الدولة الفلسطينية ليست واردة".

يبدو أن ترامب اختار تجاهل التقدم الذي تحقق في مسيرة المفاوضات في كامب ديفيد، في طابا وفي انابوليس، مثلما حرص جيسون غرينبلات بالتأكيد على أن يعرضها عليه وعلى جارد كوشنير، ومثلما اجمل مهمة وزير الخارجية المنصرف جون كيري في خطاب مغلق في دبي في السنة الماضية: "نحن ملزمون بالارادة كي نصنع السلام. اولمرت، باراك، رابين وبيرتس أشاروا إلى السبل لعمل ذلك". اما ترامب فيتجاهل ما واصل كيري وقاله: "ليس لإسرائيل زعماء يريدون صنع السلام... معظم أعضاء الطاقم الوزاري للشؤون العسكرية والسياسية الكابينيت في حكومة إسرائيل الحالية، اعلنوا علنا أنهم ابدا لن يكونوا مع دولة فلسطينية"، ويسعى إلى تجنيد حكومة إسرائيل من خلال اقتراح غير مقبول، ثمرة المذهب العدمي للسفير ديفيد فريدمان.

انه لغرض تسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني مطلوب بلا شك وسطاء، والطرفان معنيان بالحل. اما الاقتراح الأميركي، اذا كان كذلك، فسيكون مثابة "صب زيت على النار" وسيدفع الطرفين إلى التمترس في مواقفهما. الفلسطينيون سيرفضونه رفضا باتا وحكومة إسرائيل ستستغل هذا حتى النهاية "للاثبات" بانه لا يوجد شريك. وبالتالي لا يتبقى للجمهور الإسرائيلي والفلسطيني غير الامل في أن يعرض ترامب اقتراحا نزيها يقوم على اساس المفاوضات، يشبه الاقتراحات السابقة للرؤساء الأميركيين – كارتر، كلينتون وبوش الابن – أو أن يبقي اقتراحاته لنفسه.

عن الثقة التي تآكلت بين إسرائيل والفلسطينيين

9.10.2018، القدس العربي

قضية الثقة بين إسرائيل ومنظمة التحرير هي أكثر ما يدلل على فشل الطرفين في التوصل إلى اتفاق دائم، بعد عامين من التوقيع على اتفاق أوسلو (إعلان المبادئ). فقدان الثقة هو نتيجة الخروقات الشديدة من قبل الطرفين للاتفاق (إرهاب، توسيع مستوطنات، وغيرها). لقد وجد تعبيره في زيادة عدد الصفحات التي أضيفت إلى كل اتفاق من أجل منع العمل حسب التفسيرات الشاذة عن روح الاتفاق؛ بإضافة اتفاقات (اتفاق الخليل، مذكرة واي ريفر) من أجل إعادة صياغة أكثر تفصيلاً وشرحًا للمواضيع التي سبق واتفق عليها؛ وبالانحراف الآخذ في التزايد في البرنامج الزمني الذي حدد في تطبيق كل واحد من المفاصل الأساسية في العملية.

علاوة على ذلك، فإن أقوال المعارضين لكل عملية سياسية مع الفلسطينيين بمقالات ومقابلات في ذكرى الـ 25 عامًا على الاتفاق . محاولتهم لوصف اتفاق أوسلو كمؤامرة متعمدة من قبل عرفات منذ البداية، هو إعادة كتابة سياسية للتاريخ. الادعاء بأن هذه المؤامرة استهدفت الحصول على ثقة رابين وبيريس، وأن ذهاب الفلسطينيين للمفاوضات من أجل إقامة دولة فلسطينية استهدفت فقط إعادة إسرائيل "للحدود الضيقة التي سبقت حرب الأيام الستة، وفيما بعد تجديد هجوم التدمير على الدولة اليهودية من هذه الحدود"، كما كتب نتنياهو، ليست سوى قلب للتاريخ.

نقطة الضعف الأساسية لاتفاق أوسلو هو كونه إطارًا تدريجيًا متعدد المراحل، وتنقصه المعايير لتحديد الوضع الدائم، باستثناء قرار مجلس الأمن 242 ("الأرض مقابل السلام")، أي أن الأطراف وقعوا على اتفاق "مثقّب كجبنة سويسرية" أخرجهم إلى رحلة دون تحديد هدفها النهائي. التفسير المختلف الذي يعطيه كل طرف للاتفاق والوضع الدائم الذي رآه في خياله، هو ما أوجد الخروقات من قبل الطرفين ودمر الثقة بينهما، خروقات كانت في أساسها محاولات من قبل الطرفين لتشكيل واقع يخدم رؤيتهما.

في هذا الصراع شاركت الأطراف الممثلة الرسمية . حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير . ولكنها مكنت معارضي الاتفاق بأن يشاركوا فيه تحت حجة الافتراض الذي خيَّب الآمال بأنه يمكنهم السيطرة عليهم والتحكم بـ "ارتفاع ألسنة اللهب التي سيشعلونها". هكذا وفي عملية دوارة، عززت الخروقات قوة معارضي الاتفاق (فوز حماس في الانتخابات للسلطة الفلسطينية وتشكيل حكومات قومية متطرفة . مسيحانية في إسرائيل)، وهؤلاء عادوا لتأجيج الوضع إلى درجة فقدان الثقة ووقف العملية السياسية.

خلافاً لادعاءات معارضي الاتفاق بأن التدرج في العملية وغياب مخطط نهائي للوضع الدائم خدمت الفلسطينيين في إحياء "نظرية المراحل" . الحقيقة التاريخية معاكسة. إن اختيار عملية تدريجية كان هو رأي رابين منذ فترة ولايته الأولى، قبل حوالي عقدين من أوسلو. في 1977 أعلن: أنا أفضل اتفاقات مرحلية، مع فترة اختبار ما بين المرحلة والأخرى، على محاولة التقدم مرة واحدة نحو اتفاق شامل"، "والانتقال إلى سلام حقيقي هو عملية وليس حدثًا لمرة واحدة". هذه المقاربة تم تبنيها من قبل خليفته مناحم بيغن الذي وقع في 1978 في كامب ديفد مع السادات على اتفاق الإطار لحكم ذاتي فلسطيني، المشابه لدرجة مدهشة في تفاصيله لاتفاق أوسلو. بعد سنتين من ذلك كان محزنًا أن نكتشف أن رابين اختار اختبار الفلسطينيين، ولكنه لم يكن قادرًا على رؤية إمكانية، لأن المعارضين لكل تسوية سيستغلون التدرج لكي يضعوا العصي في دواليب العملية السلمية، إلى أن أضاف أحدهم لذلك ثلاثة رصاصات في ظهره.

الأهم من ذلك هو حقيقة أن الضبابية وغياب الهدف النهائي التي فرضت على منظمة التحرير الفلسطينية، والتي كانت في الحضيض من حيث مكانها وقدراتها، استهدفت خدمة رؤية إسرائيل للتسوية الدائمة التي كانت معاكسة للرؤية الفلسطينية.

حسب وجهة النظر الفلسطينية، فإنهم أعطوا كل شيء وقاموا بالتنازل الوطني التاريخي والأساسي في 1993. لقد اعترفوا بإسرائيل وتنازلوا عن 100 في المئة من وطنهم فلسطين مقابل دولة فلسطينية على 22 في المئة منها. ومثل باقي العالم فإن "م.ت.ف" فسّرت قرار 242 انسحابًا إسرائيليًا كاملامن المناطق التي احتلت في حرب الأيام الستة. بناء على ذلك فإنها رأت في موافقة إسرائيل "على السير نحو الاتفاق النهائي، القائم على قرارات مجلس الأمن 242 و338"، كما ورد في اتفاق أوسلو، الهدف النهائي، الذي سيؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها شرق القدس، أي أن دور إسرائيل في تطبيق التسوية يبدأ فقط بعد أن أعطى الفلسطينيين ما استطاعوه ولم يتبق لهم سوى الاعتقاد بأن إسرائيل ستنفذ ما عليها.

بالمقابل، فإن الجانب الإسرائيلي الذي أيد سلطة دويلة محدودة، طالب بأن تكون قاعدة المفاوضات هي مبدأ التسوية المعقولة التي تأخذ بعين الاعتبار الواقع الذي تشكل منذ 1967 وتهتم بالمصالح الأمنية والاستيطانية لإسرائيل. أرادت إسرائيل الانفكاك من "الشرعيات الدولية" التي حددها قرار 242 على صيغة "السلام مقابل كل الأراضي". وأكدت على بند آخر من القرار الذي يعنى بـ"حدود آمنة ومعترف بها"، من أجل المطالبة وإبقاء أجزاء واسعة من الضفة الغربية تحت سيادتها.

في خطاب في الكنيست في تشرين الأول 1995 من أجل المصادقة على الاتفاق المرحلي، قال رابين: "نحن نريد أن يكون هذا كيانًا أقل من دولة: حدود دولة إسرائيل، حتى الحل الدائم، ستكون وراء الخطوط التي كانت قائمة قبل حرب الأيام الستة".

نتنياهو الذي انتخب في 1996 كتب قبل عام من ذلك: "خطة الحكم الذاتي تحت سيادة إسرائيل هي البديل الوحيد". باراك الذي أزاحه في 1999، رفض استخدام مفهوم "دولة فلسطينية"، ورأى أن هدف الاتفاق هو تقسيم معقول ليهودا والسامرة.

المفاوضات على الاتفاق الدائم والتي بدأت في نهاية 1999، أبرزت الاختلاف المبدئي بين رؤية الطرفين، وشجع الادعاء بشأن المصلحة الإسرائيلية الأساسية في الضبابية والامتناع عن تحديد المخطط الدائم.

من ناحية الفلسطينيين، فإن المفاوضات استهدفت الوصول إلى تحقيق حقوقهم كما حددتها "الشرعيات الدولية" وليس كنتيجة لعدم التناظر القائم مع إسرائيل. بناءً على ذلك فقد طالبوا أن تبدأ المفاوضات بالموافقة على المبادئ القائمة على القرارات الدولية، وفي مرحلة ثانية تتناول التفاصيل فقط. في المقابل، طالبت إسرائيل بالموافقة على التفاصيل حتى في صورة لا تتواءم مع القرارات الدولية. وفي مرحلة لاحقة يتم تقرير أن التفاهمات التي تم إنجازها تعبر عن القرارات الدولية.

هذه المقاربة أوجدت مفاوضات، بقي للفلسطينيين فيها أن يتمسكوا بموقفهم المبدئي، في حين أن إسرائيل تغير موقفها من جولة إلى أخرى. هذا النموذج سرعان ما ولّد أسطورة مرفوضة في أوساط الجمهور الإسرائيلي تقول إنه "في كل مرة يعطون فيها شيئًا للفلسطينيين فإنهم يطلبون المزيد".

الفلسطينيون لم يطلبوا المزيد، بل دائمًا طالبوا بالشيء نفسه، حتى يتم قبول موقفهم من قبل

إسرائيل والولايات المتحدة في عملية أنابوليس في 2008. في المرحلة الثانية أظهروا مرونة في المواقف وقبلوا فكرة تبادل الأراضي التي تمكن بقاء معظم الإسرائيليين الذين يسكنون خلف الخط الأخضر تحت السيادة الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك، فإن هذا النموذج من المفاوضات أدى إلى تضييع وقت ثمين ومكّن المعارضين في كلا الطرفين في التسبب بتآكل الثقة بين الجانبين عن طريق إرهاب قاتل وتوسيع مشروع الاستيطان.

إن غياب مخطط للحل الدائم في أوسلو والخطوات التي اتخذها الطرفان لتشكيل الواقع حسب رؤيتهم، جبت ثمنًا دمويًا باهظًا وزائدًا. الواقع الحالي، حتى وإن لم يكن بالإمكان معرفة كم من الزمن سيستمر، يخدم أكثر مصالح معارضي الاتفاق في إسرائيل.

إسرائيل تخلت عن مسؤولية إدارة حياة الفلسطينيين ونقلتها للسلطة الفلسطينية، التي تقع تحت مسؤوليتها 40 في المئة فقط من المنطقة، وموازنتها قائمة على سخاء الدول المانحة. ضاعفت إسرائيل عدد الإسرائيليين في الضفة بثلاثة أضعاف، وراحت تتحكم باقتصادها. وهي مؤخرًا تحظى بتأييد غير محدود من الإدارة الأمريكية وأعضاء الائتلاف الحاكم لضم أجزاء واسعة من الضفة وانقراض حل الدولتين.

هنالك من يؤمنون بأن "الصفقة النهائية" للرئيس ترامب سيكون فيها ما من شأنه تسوية النزاع. ثمة عبر أخرى أُخذت من عملية أوسلو؛ ففيما يتعلق بالهدف النهائي وبناء الثقة بين الطرفين، يقتضي أن يُشكل عمود أساسي في كل محاولة مستقبلية.

لماذا لا يمكن ترتيب "ضم رفاهي" للضفة؟

17.10.2018، الغد

بعد مرور سنتين منذ انتخاب ترامب لرئاسة الولايات المتحدة بالإمكان القول إن سياسة ادارته بالنسبة لإسرائيل والنزاع مع الفلسطينيين يشكل دافعا، ويمنح المظلة السياسية لثورة يمكن ان تؤثر على إسرائيل.

اننا نشهد توجهين متناقضين يميزان نشاط حكومة نتنياهو في عهد ترامب، والذي في عهد ترامب: الاول التعاون مع جهود غرينبلات وجاري كوشنر لبلورة "الصفقة النهائية" لتسوية النزاع، والذي حسب ترامب سيكون "بتفضيل حل الدولتين". التوجه الثاني معاكس، وهو جهود الوزراء في الحكومة واعضاء الكنيست من الائتلاف لتشجيع وتطبيق حلم الضم لأجزاء من الضفة الغربية أو كلها.

مؤيدو الضم وعلى رأسهم نفتالي بينيت، أييليت شكيد واوري اريئيل واعضاء الكنيست من "أعضاء لوبي أرض إسرائيل"، والذين غالبيتهم من البيت اليهودي والليكود وكذلك اورلي ليفي- أبوقسيس، وكذلك أيضا مؤيدون اقل نشاطا مثل جدعون ساعر، تسيبي حوطوبيلي وغيرهم، يرون في الوضع الراهن فرصة سياسية تاريخية. بحيث تمكن من نقل إسرائيل من حلم الدولتين إلى حلم ارض إسرائيل الكاملة، على خلفية ثلاث خواص خارجية لإسرائيل.

الخاصية الاولى- ضعف العالم العربي الذي شهد اربعة حروب، صعبة وتتوجب التعاون مع إسرائيل امام التهديد الايراني وتهديد الاسلام السياسي. الخاصية الثانية – ضعف الفلسطينيين في تجنيد المجتمع الدولي والعالم العربي لخطوات فعالة ضد إسرائيل والانقسام المدمر ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة الواقعة تحت سيطرة حماس.

إلى هذه الخصائص المعروفة والقديمة انضمت خاصية ثالثة وحاسمة وهي سياسة الادارة الأميركية التي تجري صياغتها على يد رؤية مسيحانية للسفير الأميركي في القاهرة ديفيد فريدمان وبمساعدة السفير الإسرائيلي رون ديرمر، واللذان حولا منظومة العلاقات ما بين الولايات المتحدة وإسرائيل إلى موضوع حزبي للاولى.

عندما وجدت البيئة الخارجية المناسبة حسب فهمهم، فإن الساعين للضم في المنظومة الداخلية، لتمهيد الارض للانتقال المطلوب من سياسة "الضم الزاحف" إلى ضم قانوني. أي، الانتقال من مرحلة الكبح إلى مرحلة الحسم " كما اعلن بينيت في تشرين الثاني 2016. لم يعد هناك نضال على كل بؤرة استيطانية غير قانونية او البناء في شرق القدس، بل تحويل كل هذه إلى قانونية ولجزء من الرواية والاجماع الوطني.

من اجل تنفيذ هذه الاستراتيجية، فإنهم يعملون في المجال القضائي والعملي في ثلاثة مجالات اساسية. الاول، ايجاد القاعدة لتفضيل اليهود بواسطة قانون القومية، المس بقدرة وشرعية حراس العتبة عن طريق الالتفاف على قدرة المحكمة العليا في الغاء القوانين التي تعارض قيم الديمقراطية الليرالية، وروح وثيقة الاستقلال والقوانين الاساسية (فقرة الاستقواء)، وعن طريق إضعاف المجتمع المدني (قانون المقاطعة وقانون الجمعيات).

المجال الثاني، شرعنة عمليات توسيع وسيطرة المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير القانونية (قانون التسوية) واعداد مشاريع قوانين لضم اجزاء واسعة من يهودا والسامرة (يوجد 10 مشاريع قوانين كهذه). والمجال الثالث، خلق مناخ عام بواسطة نشاطات تستهدف اعتبار المستوطنين سكان قانونيين يخدمون الحلم الصهيوني ابتداء بقرار اللجنة الوزارية للتعامل المطلوب مع القوانين الجديدة للإسرائيليين الذين يعيشون في يهودا والسامرة، مرورا بتعيين

قضاة وانتهاء بقرار وزيرة المساواة الاجتماعية بتخصيص 1,5 مليون شيكل لتوثيق تاريخ المستوطنين كخطوة قبيل ضم يهودا والسامرة".

مشاريع القانون الذي قدم من قبل "لوبي ارض إسرائيل" ينقصها أي عمل تحضيري وليس فيها أي خرائط. لقد اوقف تقدمها في هذه المرحلة على يد نتنياهو، حسب ادعائه ليس هذا هو الوقت المناسب بسبب منظومة العلاقات مع الادارة الأميركية، وكذلك كان مطلوبا مشروع قرار حكومي للتغيير الدراماتيكي في سياسة إسرائيل – من ضم زاحف إلى ضم قانوني.

عمليات الضم تقاد من قبل اقلية من وزراء في "الكابينيت"، وموجهة نحو المطامح والتطلعات الدينية – المسيحانية لجزء صغير من الجمهور الإسرائيلي. الاستطلاعات تعود وتبين ان معظم الجمهور يعارض الضم ويفضل الانفصال عن الفلسطينيين حتى وان كان ذلك بخطوة وحيدة الجانب. مخططات مفصلة كهذه توضح كيفية القيام بذلك، للحفاظ على الشروط لحل الدولتين، نشرت منذ مدة من قبل حركة "قادة من اجل امن إسرائيل". والان تنشر من قبل "معهد بحوث الامن القومي".

تشكيلة الائتلاف الحالي والمبادئ الاساسية لتشكيله، وكذلك التهديد الذي يواجه استقرار ولاية نتنياهو مكنت الاقلية هذه من ايقاع الائتلاف في شرك المجموعة المؤيدة للضم، حتى وان كان ذلك ضد موقف اغلبية الجمهور. عقيدتهم المسيحانية تشمل أيضا الادعاء بأنهم انتخبوا على يد البطولة "لقيادة شعب إسرائيل"(حتى رغما عنه) كما صرح بذلك بتسلئيل سموتريتش.

الاقلية المسيحانية المؤيدة للضم هذه، معنية في المرحلة الاولى بضم الضفة الغربية كلها، بيد انها ترى أن بمقدور إسرائيل ان تضم فقط مناطق ج وابقاء الحكم الذاتي الفلسطيني في مناطق (أ) و(ب) تحت المسؤولية المدنية للسلطة الفلسطينية. أي، ليس فقط احتلال رفاهي "ديلوكس" كما يجري اليوم بل أيضا ضم رفاهي "ديلوكس".

كل مقاومة فلسطينية عنيفة تقمع سريعا وبنجاعة، وثمة بينهم من يرون في ذلك فرصة لطرد جماعي في اوار الحرب (خطة الحسم)، بافتراض انه حتى ذلك الوقت سوف تعطي جهودهم في زرع روح "جيش الله" في اوساط قادة وجنود الجيش الإسرائيلي أكلها.

اذا حظيت مشاريع قوانين الضم بالطرح للتصويت في ولاية الكنيست القادم،ة ومرت كما ينبغي، فإن إسرائيل من المتوقع ان تشهد انهيارات ثلجية سياسية، امنية، اجتماعية، اقتصادية وقانونية من شأنها ان تقود إلى انهيار الدولة باطارها الذي نعيش فيه اليوم، وان يقود ذلك إلى اقامة دولة واحدة ذات اغلبية عربية، اغلبهم ليس لهم حقوق.

اذا كان الامر كذلك، يمكن القول إن إسرائيل الآن في عملية تغيير تاريخية ودراماتيكية في حلم وفي اهداف الحركة الصهيونية: اختيار القيادة الصهيونية منذ لجنة بيل في 1937، لدولة ديمقراطية ذات اغلبية يهودية تحدد هويتها، وتفضيله عن "ارض إسرائيل الكاملة"، يستبدل بخيار "ارض إسرائيل الكاملة"، بدلا من اغلبية يهودية ونظام ديمقراطي.

هذا التغيير الدراماتيكي سيسرع زيادة التوتر الذي تواجهه الاقسام الليبرالية في الجمهور اليهودي في إسرائيل، وفي الجاليات اليهودية. هؤلاء واولئك سيكون عليهم التقرير هل يدعمون هيمنة يهودية تستند إلى نظام تمييزي أو ابقاء ولائهم لقيم الديمقراطية الليبرالية وروح وثيقة الاستقلال. يمكن الافتراض أنه شبيها بالجيل الشاب في الولايات المتحدة، الذي تحول إلى غير مبال بدولة إسرائيل ولا بهويته اليهودية لصالح قيم الديمقراطية وحقوق الانسان، هكذا يمكننا توقع انفصال اغلبية اليهود من تدخلهم واهتمامهم بمستقبل دولة إسرائيل، ولترك

الذين يعيشون فيها للمشروع الصهيوني المنهار، حسب اعتقادهم.

في الوقت الذي تغرق فيه البلاد في بحر الكراهية والقومية المتطرفة والعنصرية، وفيها جزء من الاشخاص ومن بينهم سياسيين قدامى وجدد يفضلون ارتداء ملابس البحر والسباحة مع التيار، على من يخافون على مستقبل الدولة، البدء في بناء سد وتشغيل مضخات. على الجمهور الداعم للانفصال أن يتخلى عن اللامبالاة واليأس وأن يطالب بأن يأتي مع الانتخابات القادمة تغيير جوهري في سياسات إسرائيل. أولها، تنقية الاجواء المسمومة التي خلقها نتنياهو وأتباعه بالنسبة للفلسطينيين وبخصوص عرب إسرائيل ومؤيدي التسوية الدائمة. وبعد ذلك، تطبيق حلم الدولتين.

الضم سيلغي القاعدة التي أقيمت عليها دولة اليهود

6.11.2018، القدس العربي

تلك كانت صفقة، فقسماها مرتبطان الواحد بالآخر. في تصريح بلفور الذي يحتفلون بذكراه الـ 101 هذا الأسبوع، تم التأكيد بصورة واضحة على الصفقة التي قُدمت للهستدروت الصهيونية: إقامة وطن قومي لليهود "بشرط واضح، ألا يتم فعل أي شيء من شأنه المس بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في أرض إسرائيل". أي، دولة اليهود تكون دولة ديمقراطية تمنح المساواة لكل سكانها. هذه صفقة غير قابلة للتجزئة، وعدم تطبيق الجزء الديمقراطي يلغي الشرعية والدعم الدولي الذي منح لإقامة دولة اليهود.

تصريح بلفور يعدّ القاعدة السياسية. القانونية لمطالبة الحركة الصهيونية بانشاء دولة اليهود في أرض إسرائيل الانتدابية: "حكومة جلالة الملك تنظر بعين الرضى إلى اقامة وطن قومي للشعب اليهودي في أرض إسرائيل". إن تضمينه في صك الانتداب الذي أعطي للبريطانيين غير تماماً تطبيق فكرة الانتدابات (مساعدة وتعليم "الشعوب الضعيفة" في بلادهم)، وشرع استثناء فلسطين. أرض إسرائيل من مبدأ تقرير المصير ("الأرض تعود لسكانها وليس لمن احتلوها")، أي أن تصريح بلفور منح الشعب اليهودي، الذي لم يكن يعيش في وطنه في ذلك الوقت، الحق بإنشاء دولة خاصة به، وهذا الحق منع عن عرب أرض إسرائيل، رغم أنهم شكلوا أكثر من 90 في المئة من عدد سكان البلاد وسيطروا على أكثر من 90 في المئة من أراضيها الخاصة.

بعد مئة سنة على ذلك، في عام 2012 كان ادموند ليفي، قاضي المحكمة العليا، هو الذي شرع في تقرير طلبته حكومة نتنياهو، بناء البؤر الاستيطانية غير القانونية "على أراضي الدولة". وحسب موقفه، فإن صك الانتداب الذي أساسه وعد بلفور، هو الوثيقة القانونية. السياسية الأخيرة وسارية المفعول بخصوص أراضي الضفة الغربية. في صك الانتداب جاء في المادة 6 بشكل صريح أن "النظام في فلسطين... سيساعد بشروط مناسبة من أجل تشجيع هجرة اليهود، وتشجيع التعاون مع الوكالة اليهودية، واستيطان كثيف لليهود على الأرض، بما في ذلك أراضي دولة وأراضي قفر غير ضرورية لاحتياجات السكان".

إن طرح الأمور بهذا الشكل جاء وسمع في كل مناسبة من قبل رافضي الاتفاق الدائم وحل الدولتين. ولكن هذه، بقيادة بينيت وشكيد وسموتريتش وكيش، الذين يريدون أن يمرروا في الكنيست القادمة قوانين لضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، تعرض فقط نصف صفقة وعد بلفور وصك الانتداب. وتؤدي إلى ضعضعة مكانتهما كأساس سياسي وقانوني لدولة اليهود.

من أجل ضمان سريان مفعول تصريح بلفور يجب على إسرائيل التراجع الكامل عن هذه السياسة

في تشرين الأول/أكتوبر 2017، قال جونثان ألين، نائب سفير بريطانيا في الأمم المتحدة، في تطرقه لحقيقة أن إسرائيل تسيطر منذ خمسين سنة على المناطق وتمنع عن سكانها المساواة في الحقوق: "دعونا نذكر أنه كان هناك جزءان للتصريح، الجزء الثاني لم ينفذ". حتى لو كان يمكن رفض هذه المقولة بذريعة أن إسرائيل في حدود 1967 تعطي مساواة كاملة لسكانها، فإن المخططات المستقبلية لضم مناطق من الضفة الغربية، التي ستقود بعملية سريعة إلى الضم الكامل بدون إعطاء الجنسية للسكان العرب. لن تنجح في هذا الامتحان.

حكومة إسرائيل التي تسن عدداً من القوانين التي من شأنها أن تستخدم كأسس قانونية لتشريع الضم وشرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية التي أقيمت على أراض فلسطينية خاصة،

تتجاهل الشرط الواضح الذي يظهر في المادة 6 في صك الانتداب: "النظام في فلسطين سيساعد (اليهود)، في حين يتعهد بعدم المس بحقوق ومكانة باقي أجزاء السكان". قانون التسوية الذي رفضه المستشار القانوني للحكومة بعيد جداً عن أن يفي بهذا الشرط، ولكن الحكومة تواصل طريقها، هكذا، في حزيران/يونيو الماضي مرر بالقراءة المستعجلة مشروع قانون بشأن مكانة الهستدروت الصهيونية والوكالة اليهودية، الذي معناه أنه مميز تماماً: أراضي في المناطق المحتلة ستنقل لإدارة وحدة الاستيطان ولن تتم جباية ثمن على أراض ريفية أقيمت عليها بيوت المستوطنات في يهودا والسامرة منذ 1967 وحتى الآن. أي أنه سيتم إلغاء الديون السابقة بمئات ملايين الشواقل، التي ستخصم من الخزينة العامة.

هذه التفسيرات المنحازة التي تتجاهل الشروط الواضحة التي وضعت في تصريح بلفور وفي صك الانتداب، تضر بصورة شديدة الرواية الصهيونية وأسس الصهيونية، كما أكدها مناحيم بيغن في 1972: "الصهيونية... هذه أسسها في أرض إسرائيل... سيكون هناك أغلبية يهودية، وأقلية عربية، ومساواة في الحقوق للجميع. لم ننحرف ولن ننحرف عن هذه العقيدة، التي تتجسد فيها عدالة قضيتنا". الرغبة في توسيع دولة إسرائيل إلى كل مناطق الانتداب لأرض إسرائيل دون الحفاظ على النظام الديمقراطي وعلى الأغلبية اليهودية الموجودة فيها، تتجاهل هذه الأسس والشروط الدولية التي فقط تطبيقها يبرر عملية الإنشاء الخاص لدولة إسرائيل.

الرواية الفلسطينية تعتبر تصريح بلفور "تصريحاً لا يمكن نسيانه، وليس أمراً يجب الاحتفال به، خاصة إن لم يكن هناك شعب من الشعوب قد عانى من الظلم وعدم العدالة المستمرين.

إقامة وطن قومي لشعب واحد خلق استغلالاً واستمراراً لمضايقة الشعب الآخر، وأدى إلى انعدام توازن عميق بين المحتل والواقع تحت الاحتلال"، كما كتب محمود عباس في السنة الماضية. حكومة نتنياهو بيديها ستحول هذه الرواية إلى حقيقة تاريخية.

من أجل ضمان سريان مفعول وأخلاقية تصريح بلفور، يجب على إسرائيل القيام بانعطافة كاملة عن سياسة الضم والعودة إلى فكرة حل الدولتين لشعبين. الـ 101 سنوات التي مرت حولت الحلم الصهيوني من دولة ديمقراطية ذات أغلبية يهودية إلى حقيقة قائمة. الآن يجب الذهاب خطوة أخرى نحو حل قائم على تنازل تاريخي لا يلغي تصريح بلفور. وكما واصل عباس وكتب في "الغارديان": "الاحتفالات يجب أن تنتظر حتى اليوم الذي يحظى فيه كل من يعيش على هذه الأرض بالحرية والاحترام والمساواة. إن التوقيع على وعد بلفور كان في الماضي، وليس بالإمكان تغييره، ولكن يمكن إصلاحه.

هذا يحتاج إلى التواضع والشجاعة، ويحتاج إلى مواجهة مع الماضي، واعتراف بالأخطاء التي حدثت واتخاذ خطوات ملموسة لإصلاح هذه الأخطاء. وهذا هو الوقت المناسب.. خطوات ملموسة ستؤدي إلى إنهاء الاحتلال على قاعدة القانون الدولي والقرارات الدولية.. والاعتراف بدولة فلسطين في حدود 1967 وشرق القدس عاصمتها، من شأن ذلك أن يقوم بتجسيد الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني".

حقيقة لا يوجد نصف مليون مستوطن

19.11.2018، الغد

منذ تشكيل حكومة نتنياهو الأخيرة، وبصورة أدق منذ انتخاب ترامب لرئاسة الولايات المتحدة، نحن نشهد سيلا من البيانات حول رفع كل القيود والمعيقات السياسية، لتطوير مشروع الاستيطان في الضفة الغربية. وزراء واعضاء كنيست في اليمين واعضاء مجلس المستوطنات "ييشع" و"شبيبة التلال" عادوا واحتفلوا بنمو المستوطنات وتثبيت حقائق على الأرض لا يمكن تغييرها. لاستكمال النشوة قاموا بوضع عشرات مشاريع القوانين والخطط لضم أجزاء من الضفة الغربية وربما جميعها. كل ذلك كما يبدو هو واقع متخيل نتاج العقيدة الوطنية ومحاولة لتبرير الميزانيات الكبيرة التي تصب هناك.

الايهام وتضليل الجمهور خلال السنوات الاخيرة، تتحطم على صخرة منشورات المكتب المركزي للاحصاء. عدد الإسرائيليين في يهودا والسامرة ارتفع في العام 2017 مثل كل سنة من السنوات الخمس الاخيرة بـ 14 ألف شخص، من 399.043 في نهاية 2016 إلى 413.400 في نهاية العام 2017. ليس نصف مليون، وبيقين ليس 300 ألف إسرائيلي يعيشون في يهودا والسامرة، مثلما يواصل ممثلو اليمين المسيحاني تضليل الجمهور. 13 في المائة فقط من اجمالي السكان في الضفة الغربية (باستثناء شرقي القدس).

هذا المعطى هو "الأكثر وردية" من ناحية مؤيدي مشروع الاستيطان. الزيادة السنوية في منطقة يهودا والسامرة، التي ما زالت أعلى من المتوسط في إسرائيل، تستمر في الانخفاض كل سنة تقريبا. والاهم من ذلك هو أن ميزان الهجرة في 2017 هو الأدنى منذ العام 2005، وبلغ 1300 شخص فقط. نعم، فقط 1300 شخص أكثر اختاروا الانتقال من إسرائيل إلى يهودا والسامرة، من اولئك الذين اختاروا العودة إلى داخل حدود إسرائيل السيادية.

هذا المعطى يعود مرة اخرى ليشير إلى منحى "التصويت بالأرجل" للإسرائيليين في السنوات العشرين الأخيرة، رغم كل المزايا التي تقدمها الحكومة لسكان هذه المنطقة. أيضا "موجة الهجرة" ذات الـ 800 شخص من خارج البلاد، الذين وصلوا مباشرة إلى المستوطنات، لم تحسن الصورة البائسة.

إذا كان الأمر كذلك، وكما في العقدين الاخيرين، فإن مصدر الزيادة هو التكاثر الطبيعي. هذا المعطى يتعلق اساسا بالحريديم، الذين يعيشون في معظمهم في المدينتين الأكثر فقرا في إسرائيل: موديعين عيليت وبيتار عيليت. وهما تقعان على الخط الأخضر، وغير متماهيتين مع ايديولوجية اليمين المسيحاني والسكان فيما اجتازوا الخط الاخضر فقط بسبب أزمة السكن للحريديم في القدس وفي بني براك (مستوطنون رغم أنفهم). السكان فيهما يبلغون اليوم 30 في المائة من اجمالي السكان اليهود الذين يعيشون في 127 مستوطنة، التي في معظمها هي مستوطنات معزولة وصغيرة. أيضا هذه السنة ساهمت المدينتان تقريبا بنصف الزيادة العامة لعدد المستوطنين (6156 نسمة).

كما هي العادة، معظم السكان (80 في المائة تقريبا) يتركزون في كتل وبلدات "الصف الأول" الذي يقع غرب مسار جدار الفصل. من جنوب غوش عصيون ومن شمال مستوطنة ألفيه منشيه ومن شرق معاليه ادوميم، نسبة الإسرائيليين من اجمالي عدد السكان تتراوح بين 1 في المائة في معظم المنطقة وحتى 4 في المائة في جزء صغير منها. الهيمنة الديمغرافية والمناطقية الفلسطينية الكاملة، التي يتم خرقها من قبل مستوطنات صغيرة ومعزولة وبؤر استيطانية غير قانونية، وبالاساس من قبل نشاطات الجيش الإسرائيلي المطلوبة من اجل الدفاع عنهم.

هذه هي السنة الرابعة على التوالي التي فيها نسبة الزيادة في المستوطنات المعزولة في حالة انخفاض، رغم أن هذه تشكل بيت اتباع ارض إسرائيل الكاملة و"غوش ايمونيم" على مر اجيالها، ومصوتو البيت اليهودي بالأساس. مشروع الاستيطان الذي استثمر فيه خلال العقود الخمسة الاخيرة مئات مليارات الشيكلات لم ينجح في تحقيق الهيمنة اليهودية في المكانة والديمغرافيا باستثناء "الكتل" التي تمتد على أقل من 5 في المائة على أراضي الضفة الغربية.

رغم حقيقة أن اقلية يهودية صغيرة في الضفة الغربية تسيطر ديمغرافيا على نسبة صغيرة من الضفة، وأن ثلثها هو الأكثر فقرا في إسرائيل (العنقود 1) و71 في المائة منها توجد تحت متوسط المؤشر الاقتصادي – الاجتماعي في إسرائيل، يواصل من يرفضون الاتفاق الدائم تقديس الوضع الراهن. الوهم الذي لا يتحقق منذ خمسين سنة، بأنه بالتدريج سيحدث الانقلاب، لا يتوقف عن الاضرار بإسرائيل: الجمود السياسي الذي يقوض مكانة م.ت.ف والسلطة الفلسطينية ومن يقف على رأسهما، محمود عباس، والذي يمكن أن يؤدي إلى حل السلطة الفلسطينية واعادة المسؤولية عن 2.6 مليون فلسطيني إلى أيدي إسرائيل؛ وجولات العنف المتكررة مع حماس في القطاع، التي تجبي ثمنا باهظا من سكان بلدات غلاف غزة والجنوب، ومن اقتصاد إسرائيل، ومن صورة الجيش الإسرائيلي ومن مكانة إسرائيل في العالم.

هذا الفشل الذريع لا يضعف عزيمة من يؤمنون بهذا الوهم، الذين يواصلون محاربة حل الدولتين لشعبين، المطلوب لمستقبل إسرائيل والفلسطينيين. في اعماق قلوبهم هم يدركون الفشل في تثبيت وقائع غير قابلة للعودة عنها على الارض، وتهيئة الظروف المطلوبة لضم يهودا والسامرة دون المس بالحلم الصهيوني. بناء على ذلك، نحن نشهد محاولات "تحقيق مكاسب متخيلة" عن طريق ضم اجزاء من المناطق ج أو جميعها، لإسرائيل، والانتقال من "الضم الزاحف" الذي فشل إلى "الضم بواسطة قانون سيحول إسرائيل إلى دولة واحدة تمارس سلطة الابرتهايد الرسمية أو تفقد طابعها اليهودي لصالح الاغلبية العربية.

الاحتمال الوحيد لانقاذ مشروع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، والحفاظ على نظام وهوية دولة إسرائيل، هو من خلال اتفاق دائم، حتى لو احتاج وقت لانجازه وتحقيقه بالتدريج. في كل اقتراح للحدود الدائمة إسرائيل ستحظى بالحفاظ على 80 في المائة من الإسرائيليين الذين يعيشون خلف الخط الاخضر تحت سيادتها.

لعدد من الإسرائيليين، الذين معظمهم ينتمي إلى التيار القومي المتطرف المسيحاني، هذا سيكون نهاية سيئة تتمثل في الاخلاء وتصدع صعب بالايمان. من الافضل لإسرائيل نهاية سيئة (التي يجب فعل كل ما يمكن من اجل تقليصها) لـ 1 في المائة من السكان على شر لا نهاية له لجميع السكان.

خطة استيطانية أخرى

17.1.2019، الغد

افتتاح الشارع الجديد في شمال شرقي القدس بين منطقة حزما والزعيم للسفر المنفصل للإسرائيليين والفلسطينيين مر بصمت تقريبا كامل في وسائل الاعلام الإسرائيلية. ورغم أن هذا الشارع يجسد الفوضى في الاتزان في سلوك إسرائيل في الضفة وسياسة حكومة نتنياهو لتشجيع خطوات الضم.

في البداية تم تخطيط الشارع في اطار شارع الحلقة الشرقية للقدس، لكن فقط هذا المقطع الذي يبلغ طوله 3.7 كم من بين الـ 15 كم المخطط لها، حظي بالتقدير. سبب ذلك هو قرار حكومة شارون في شباط 2005 بأن يتم شمل في مجال الجدار الامني أيضا معاليه ادوميم. ادارة بوش عارضت ذلك بسبب المس بالتواصل ونسيج الحياة للفلسطينيين.

منذ نهاية العام 2000 منع الفلسطينيون من الدخول إلى إسرائيل، وضمن ذلك القدس. لذلك فإن الربط بين بيت لحم ورام الله جرى على شوارع تخترق فضاء معاليه ادوميم. بناء الجدار كان سيقطع هذه المحاور، وفي ظل غياب أي شارع يربط بين بيت لحم ورام الله مفتوح امام حركة الفلسطينيين، كانت الضفة ستكون مقسمة إلى قسمين.

حكومة شارون وحكومة اولمرت سارعتا إلى شق الشارع من اجل خلق بديل مواصلاتي للفلسطينيين – كي يجتاز اختبار التناسب للمحكمة العليا، بتكلفة 120 مليون شيكل. وقد تم انهاؤه في تشرين الثاني 2007، لكن الجدار الامني لم تتم اقامته، حاجز الدخول إلى الشارع الذي لم يتم وضعه – بسبب أن الشرطة والجيش أراد كل واحد منهما القاء المسؤولية على الطرف الآخر – وحقيقة أن الفلسطينيين فقط اضطروا إلى اطالة مدة السفر أبقت الشارع مغلقا. هذا الاستثمار تم تركه طوال عقد لأضرار الطبيعة، وهذه ألزمت الدولة على استثمار عشرات الملايين الاخرى من اجل اصلاح الشارع الذي لم يستخدم في أي يوم.

هذا الشارع استهدف أيضا تمهيد الارض لبناء حي ميفاسيرت ادوميم "إي"1، الذي خطط لخلق تواصل يهودي مبني بين معاليه ادوميم والعاصمة. أيضا هذا البناء عارضته ادارة بوش. وحصلت الادارة الأميركية على تعهد من رئيس الحكومة شارون بأن هذا الحي لن يقام بدون تفاهم مشترك. شارون وفى بتعهده لكن الامر لم يمنعه من تطبيق خطة البنى التحتية الكبيرة لمنطقة "إي1". الحكومات الإسرائيلية استثمرت ربع مليار شيكل تقريبا في اقامة البنى التحتية للحي، الذي لم يتم بناء حتى بيت واحد فيه. منذ استكمال البنى التحتية استثمرت الحكومات الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو عشرات ملايين الشيكلات في البنى التحتية.

الشارع الذي تم افتتاحه سيقصر مدة سفر الفلسطينيين بين بيت لحم ورام الله، وحتى أنه سيحسن أمن سفرهم. وسيسهل جدا على سكان مستوطنات متيه بنيامين الوصول إلى العاصمة. ربما أنه حتى سيمكن من ازالة حاجز الزعيم الذي يصعب حركة سكان معاليه ادوميم إلى القدس. مع ذلك ليس هناك أي حقيقة في تصريحات وزير المواصلات ووزير الاستخبارات كاتس، بأن الشارع سيؤدي إلى "تعزيز متروبول القدس الكبرى". يبدو أنه يتجاهل أن متروبول القدس بين نابلس والخليل، هناك 90 % من السكان فيه هم من الفلسطينيين الذين لا يسمح لهم الدخول إلى القدس.

هذا الشارع هو مرحلة هامة في اعداد البنى التحتية لتطبيق اقتراح ضم معاليه ادوميم ومحيطها، الذي قدم من قبل اعضاء الكنيست في لوبي ارض إسرائيل الكاملة، وهو مدعوم من وزراء كثيرين، ونفتالي بينيت وأييليت شكيد على رأسهم.

في ظل غياب المسؤولية الأميركية وضعف الاتحاد الاوروبي فإن فتح الشارع سيشجع حكومة اليمين المستقبلية على الخطو خطوة اخرى والانتقال من "الضم الزاحف" إلى الضم بواسطة قانون فضاء معاليه ادوميم. هذه الخطوة التي تخرق الوضع القائم الهش لا يمكنها أن تقبل حتى في اطار السياسة المتصالحة وغير العنيفة لمحمود عباس.

رئيس السلطة الفلسطينية لا يمكنه الصمود أمام الضغط الذي سيتصاعد من الشارع، من التنظيم، من صفوف فتح ومن الجبهات في م.ت.ف ومن حماس. إسرائيل يمكن أن تواجه ردود وتداعيات ثقيلة في المجال السياسي والامني والاقتصادي والقانوني، لكن بينيت وشكيد واصدقاءهما يعتقدون أن هذه لن تأتي لأن العالم سيكون لامبالي، أو أنه يحتاج إلى برنامج "الويز" وبندورة الشيري.

أخطاء بني موريس وخطورة حل الدولة الواحدة

25.1.2019، القدس العربي

في المقال الذي نشره هنا بني موريس قبل أسبوع، وصف بصورة صحيحة الماضي في سياق حرب الاستقلال وموضوع اللاجئين الفلسطينيين. ومن الجدير أن الملخص الذي كتبه يتم تدريسه ويوفر علينا مقالات يقطر منها الجهل ("هآرتس"، 18/1). مع ذلك، موريس يفسر الحاضر بصورة أحادية الجانب من خلال عرض خاطئ ومضلل للحقائق، ويعتبر النزاع الذي عمره مئة سنة كتواصل تاريخي واحد ليس فيه تغييرات. البحر هو نفس البحر ومحمود عباس هو الحاج أمين الحسيني. والأخطر من ذلك هو أنه بذلك يساعد في تحقيق نبوءته للمستقبل. انهيار دولة إسرائيل وتحولها إلى دولة عربية مثلما كانت البلاد قبل مئة سنة.

موريس يعتقد أن رفض الفلسطينيين للتنازل الجغرافي في 1937 و1947، يشبه رفضهم في 2000 و2008. ولكن الأمر ليس هكذا. في حالة الرفض الأول الفلسطينيون أداروا الحوار على قاعدة تفسيرهم للعدالة. حسب رأيهم، الحق في تقرير المصير في فلسطين، الذي كان لديهم في نهاية الحرب العالمية الأولى لكونهم يشكلون أكثر من 90 في المئة من سكان البلاد، وأصحاب كل الأراضي الخاصة فيها، مع صلة جغرافية عمرها 1300 سنة مع البلاد . تم سحبها منهم بصورة غير عادلة . بناء على ذلك، رفض الفلسطينيون القرارات الدولية التي اعترفت وأيدت الحركة الصهيونية في إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في أرض إسرائيل: وعد بلفور، ومؤتمر سان ريمو، والمصادقة على الانتداب من قبل عصبة الأمم وقرار التقسيم للأمم المتحدة.

حالة الرفض الأخيرة مختلفة. في عملية طويلة ذروتها كانت في 1988، غيرت القيادة الفلسطينية (م.ت.ف) مقاربتها وانتقلت إلى خطاب طلبات يرتكز على القرارات الدولية وعلى رأسها القرار 181 وقرارات الأمم المتحدة 194 و242 و338. أقوال محمود عباس في مقابلة من العام 2008 مع "قناة العربية": "لقد ضاعت فرصة التقسيم لعام 1947، وقبلها ضاعت فرصة التقسيم للجنة بيل. ولكننا لا نريد أن نفقد فرصة أخرى. بناء ذلك، وافقنا على تقسيم 1948 و1967، التي لا تتضمن أكثر من 22 في المئة من أرض فلسطين التاريخية". رفض ياسر عرفات في العام 2000 ما نبع من أن إسرائيل برئاسة اهود باراك أنها أرادت فرض اتفاق دائم مختلف عن التفسيرات المقبولة للقرارات الدولية . دولة فلسطينية على أقل من 22 في المئة، بدون عاصمة في شرقي القدس.

اتهام بالرفض

اتهام عباس بالرفض هو عرض أحادي الجانب للواقع. أولاً، كمؤرخ، موريس لا يمكنه تجاهل تصريحات عباس حول دولتين لشعبين. مثلاً، في أيلول 2005 في خطابه في غزة قال "يجب إزالة آثار النكبة من خلال حل دائم يستند إلى مبدأ دولتين لشعبين. إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل سيؤدي إلى مصالحة تاريخية بين الشعبين".

هذه التصريحات وغيرها من التصريحات تقلب ادعاءه بأن عباس "معصوب العينين" إلى ادعاء مثير للسخرية. ثانياً، في أنابوليس في 2008، اهود اولمرت وعباس، وافقا على أن القرارات الدولية ستكون أساس المفاوضات. عباس، صحيح أنه لم يوافق على عرض اولمرت، لكن في المقابل، اولمرت أيضاً رفض اقتراح عباس، الذي كان أكثر سخاء حسب رأي الفلسطينيين: إبقاء معظم المستوطنات تحت سيادة إسرائيل في إطار تبادل الأراضي، وفلسطين منزوعة السلاح، أما القدس فيهودية وتشمل الأحياء في شرقي المدينة وحائط المبكى والحي اليهودي

ونصف حي الأرمن وباقي جبل صهيون، وعودة رمزية ليس لها أي تأثير ديمغرافي للاجئين. لماذا يتجاهل موريس هذا الرفض؟ ولماذا لا يعتبره تفويتاً لفرصة تاريخية؟ لو أن اولمرت وافق على هذا العرض، ألم يكن سيوقع الاتفاق؟

بالنسبة للحاضر، موريس متمسك بالادعاء أن م.ت.ف غير مستعدة لأي تنازل جغرافي، وأنها لا تعترف بحق الشعب اليهودي في البلاد وتسعى إلى القضاء على إسرائيل.

أولاً، موريس يدعي ذلك لأنه يفترض أن اتفاق سلام بين إسرائيل وم.ت.ف يجب أن يكون نتيجة للمصالحة والاعتراف الصادق بحق الآخر، لكن هذا ليس ما يعلمنا إياه تاريخ النزاع.

موريس امتنع عن الإشارة إلى أن استعداد اليشوف اليهودي لمصالحة جغرافية بدءاً من العام 1937 لم ينبع من الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني، بل من الإدراك بأنه في واقع ميزان ديمغرافي وأقليمي يميل بشكل واضح لصالح الطرف العربي الذي له طموحات قومية مناقضة، لن تقوم دولة ديمقراطية يهودية في كل أرض إسرائيل.

"تقليص الأرض، هذا هو الثمن الذي علينا دفعه بسبب التأخر القاتل للشعب العبري في بناء البلاد وبسبب النمو السريع للحركة العربية"، قال مردخاي نمير في مؤتمر مباي في حزيران 1936. هذا أيضاً كان تنازلاً مؤقتاً، مرحلة في نظرية المراحل اليهودية، كما أضاف دافيد بن غوريون: "دولة يهودية جزئية ليست النهاية، بل هي البداية" (في رسالة لابنه عاموس في 1937).

الطلب اليهودي للتقسيم

هكذا أيضاً الطلب اليهودي للتقسيم في 1947. في رسالة أرسلها بن غوريون لوزير الخارجية البريطاني في شباط من نفس السنة كتب "التسوية الوحيدة المحتملة والفورية، التي فيها أساس للنهاية، هي إقامة دولتين، دولة يهودية ودولة عربية". بكلمات أخرى، دولة ديمقراطية مع أكثرية يهودية يمكنها القيام فقط إذا قامت دولة عربية في نفس البلاد. ورغم أن بن غوريون قال في نهاية حرب الاستقلال إنه "كان بإمكان الجيش الإسرائيلي احتلال كل المنطقة التي تقع بين البحر والنهر"، إلا أنه امتنع عن ذلك، لأن "دولة يهودية، في الوضع (الديمغرافي) القائم... أمر غير ممكن، إذا كانت ستكون ديمقراطية". هذا الحسم هو الذي وجه أيضاً اسحق رابين للبدء في عملية أوسلو وباراك واولمرت للسعي إلى اتفاق دائم في كامب ديفيد وانابوليس. ليس بسبب حقوق الفلسطينيين، بل من أجل الحفاظ على إسرائيل "يهودية وديمقراطية".

هذا أيضاً بالنسبة للفلسطينيين، فبسبب التغيرات الدولية والإقليمية التي سبقت اتفاقات اوسلو: انهيار الاتحاد السوفييتي، والسلام مع مصر، والانتفاضة الأولى، وظهور قيادات منافسة لـ م.ت.ف، والمنفى في تونس والأزمة الاقتصادية . بسبب كل ذلك اضطروا إلى الاعتراف في 1988 بقرار التقسيم الذي يعترف بدولة يهودية وبقرار 242 و338، التي تبقي للفلسطينيين فقط 22 في المئة من فلسطين الانتدابية. أي، المرحلة الأولى لانفصال سياسي متفق عليه يبقي كل طرف مع نصف طموحاته في يديه، يمكن تحقيق بدون "غرام متأخر" ولكن ذلك يمكنه أن يخلق الظروف لمصالحة والاعتراف برواية الآخر.

زيادة الاستيطان

ثانياً، موريس يعترف بأن "القيادة الإسرائيلية الحالية أيضاً ترفض فكرة دولتين لشعبين، وبذلك تقوم بزيادة الاستيطان في المناطق". ولكنه يتجاهل كل تصريحاتها بشأن إلغاء اتفاقات أوسلو وحل السلطة الفلسطينية والتحويل إلى الأردن. يبدو أنه بذلك يوازن الصورة، لكن هذا مضلل، إذ ما هو السبب وما هو المسبب بين الطرفين الرافضين؟ هل غيّر محمود

عباس مواقفه منذ 2008؟ في الوثيقة بعنوان "الموقف" التي توزع في المقاطعة بثلاث لغات كتب: "في الجزائر في 1988 أعلنت القيادة الفلسطينية عن موافقتها على مبدأ حل دولتين في حدود 4 حزيران 1967 كأساس لإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني . أجل "إنهاء النزاع"! وكتب أيضاً "إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967 مع تعديلات حدودية بسيطة ومتفق عليها بين الطرفين". ألا يعرف موريس أن نتنياهو تراجع عن المبادئ التي تم الاتفاق عليها في "أنابوليس"؟.

وكتب أيضاً في "الموقف"، أن عاصمة فلسطين ستكون في شرقي القدس، كما تم الاتفاق عليه في أنابوليس. وما هو موقف نتنياهو من ذلك؟ "سنحافظ على القدس الموحدة تحت سيادة إسرائيل إلى الأبد"، قال نتنياهو في 2015. بذلك، موريس يمنع الإسرائيليين من الاعتراف بالوضع القائم في الحاضر، والعمل على تغييره وتطبيق حل الدولتين، لأنه في أي سيناريو آخر ستكون إسرائيل هي الخاسر الأكبر على المدى البعيد.

يجب الإصغاء جيداً لتحذيرات موريس الذي يرفض حل الدولة الواحدة، والحذر من حلم "الذئب يعيش مع الحمل"، الذي يسعى إليه الأشخاص الذين يدعون إلى إقامة دولة واحدة ويتجاهلون تاريخ الصراع الحالي والنزاعات في أماكن أخرى في أرجاء العالم. كل تسوية لدولة واحدة لن تؤدي إلا إلى حرب أهلية وفي نهاية المطاف إلى دولة عربية.

موريس يؤيد حل الدولتين على أساس مصالحة جغرافية. لكنه يعتقد أن هذا الحل غير قابل للتطبيق. ولكن تبريره لعدم قابليته للتطبيق هو تبرير ضعيف، وأساسه الخشية من استيعاب اللاجئين الفلسطينيين. وكما أشار موريس، فإن الأمر يتعلق باستيعاب اللاجئين من سوريا ولبنان، حيث إن نصف إجمالي اللاجئين يعيشون منذ عام 1948 في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وأغلبية الباقي في الأردن. في إطار المفاوضات بين إسرائيل وم.ت.ف تقرر أنه سيعطى للاجئين الحق في اختيار مكان عيشهم. أحد الاحتمالات سيكون البقاء في أماكنهم والحصول على التعويض. في الاستطلاعات التي أجريت، معظم اللاجئين في الأردن اختاروا هذا الخيار. عدد الفلسطينيين في لبنان . حسب الإحصاء السكاني الأخير هناك . هو 174 ألف شخص فقط، و45 في المئة منهم فقط يعيشون في المخيمات. في سوريا، أما في أعقاب الحرب الأهلية، فقد انخفض عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى النصف، وبلغ عددهم 250 ألف شخص. بناء على ذلك، أيضاً مع الافتراض المبالغ فيه بأن جميع هؤلاء اللاجئين سيريدون العودة إلى دولة فلسطين في الضفة والقطاع، ولن يستغلوا الخيار الذي تم الاتفاق عليه في المفاوضات باختيار دولة ثالثة . فإن استيعابهم ضمن خطة متعددة السنين، لا يتوقع أن تشكل تحدياً كبيراً لدولة فلسطين والنظام الدولي الذي سيقام لصالح ذلك.

إن احتمال حل دولتين لشعبين ما زال قائماً ويرتكز على الصفقة الأساسية لأنابوليس. القيادة الإسرائيلية الحالية ترفض تبنيه من جديد، وتفعل كل ما في استطاعتها من أجل الانتقال من الضم الزاحف إلى ضم الضفة الغربية أو أجزاء منها بواسطة تشريع في الكنيست. للأسف، معظم المرشحون الذين يريدون استبدال نتنياهو ما زالوا غير مستعدين لتبنيه. في الجانب الفلسطيني، الانقسام الآخذ في التعمق بين فتح وحماس واليأس الذي يتملك كل زاوية في غزة والضفة، يدفع الكثير من الفلسطينيين إلى تبني حلم الدولة الواحدة. انسحاب الولايات المتحدة من مكانة الوسيط النزيه وضعف أوروبا، تضمن أن الخلاص لن يأتي من الخارج، وأن السيناريو الذي يصفه موريس . والذي وصفه كثيرون قبله . يمكن أن يتحقق.

هكذا يجب أن تكون "صفقة القرن"

8.5.2019، الغد

إذا كانت التصريحات الأخيرة لغارد كوشنر حول موعد نشر صفقة القرن لترامب جدية اكثر من سابقاتها، فيتوقع أن نطلع على الخطة في بداية شهر حزيران. التسريبات والنفي بخصوص ما تشمله الصفقة، يتركز على الاغلب بتفاصيل ثانوية وليس الجوهر والافتراضات التي في أساسها: هل الخطة سترتكز إلى تاريخ النزاع؟ هل سترتكز على قرارات المجتمع الدولي؟ هل ستواصل النقاش من النقطة التي وصل إليها الطرفان في السابق؟ أو أنها ستكون برميلا مدهونا باللون الازرق والابيض فقط، التي ستصب البنزين على الجمر المشتعل لمشاعر عدم الثقة المتزايد في اوساط الفلسطينيين والعرب. وتشعل مجددا المعارضة ونشاطات الارهاب في اوساط الفلسطينيين وتدفعهم هم واسرائيل إلى جولة اخرى من المواجهات العنيفة وغير المجدية، التي تستمر منذ اكثر من مائة سنة؟ هل سنجر إلى كل ذلك فقط من اجل العودة وتبني التفاهمات الاساسية لحل الصراع – بالعدل نصل اليه، مثلما قال حاييم وايزمن للجنة الانجلوامريكية في 1946 والذي تم تبنيه في قرار التقسيم في 1947. المطالبات بفلسطين هي للعرب واليهود، لها مصداقية ولا يمكن تحقيقهما معا. "من بين كل الاقتراحات التي طرحت، التقسيم هو الاقتراح العملي اكثر وهو سيمكن من تحقيق جزء من المطالبات والطموحات القومية للطرفين".

الاجابة على ذلك تكمن في فهم التوترات الاساسية التي عاشها الطرفان بالنسبة للمسائل الاساسية للنزاع. سيكون للخطة احتمال بأن تقبل فقط اذا طرحت اجابة على هذه التوترات والتقليل من قوتها. التاريخ يعلم بأنه عندما تساهم كل الاطراف بشكل معقول بنصيبها في تهدئة التوتر يمكن التوصل إلى اتفاق.

في السياق الفلسطيني التوتر الرئيسي الذي تعيشه اسرائيل هو بين الرغبة في أن تكون دولة ديمقراطية، ذات اكثرية يهودية ومجتمع في أسرة الشعوب، الامر الذي يقتضي انفصال سياسي عن الفلسطينيين على اساس خطوط 1967، وبين المصالح الثلاثة المهمة التي تمس بالمناطق التي تقع خلف هذه الخطوط: الامن والاماكن المقدسة في القدس والتحدي الذي يكمن في اخلاء مئات آلاف الاسرائيليين. في المقابل، الفلسطينيون تحت قيادة م.ت.ف يعيشون بتوتر بين الرغبة في دولة مستقلة على كل اراضي 1967 وبدون مستوطنات والتي عاصمتها في شرقي القدس، وفي حل مشكلة اللاجئين وبين المصالح والضغط الاسرائيلي، الجانب القوي، والواقع الديمغرافي والجغرافي الذي أوجدته اسرائيل في الضفة.

مسألة الحدود هي التحدي الاكبر من بين المسائل الاربعة الاساسية. الفلسطينيون يعتبرون مطالبتهم بحدود 1967 التنازل الاكبر الذي تم من قبلهم. أي أنهم قد تنازلوا عن 78 في المائة من ارض فلسطين الانتدابية (اسرائيل في حدود الخط الاخضر)، التي بحسبهم كانت تعود لهم فقط، مقابل اقامة دولة على 22 في المائة من الارض المتبقية، الضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس وقطاع غزة. هم يطالبون بصورة مبدئية أن تكون الحدود الدائمة حسب قرارات الامم المتحدة. هذا ما كتبته مؤخرا لجنة الحوار مع المجتمع الاسرائيلي التي تم تشكيلها داخل م.ت.ف بتعليمات من الرئيس محمود عباس: "قرار الامم المتحدة 242 من العام 1967 نص على عدم جواز احتلال اراضي بطرق حربية، وقرار 19/67 من العام 2012 اعترف بالدولة الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران 1967. وقرار 2334 من العام 2016 نص على أن كل الخطوات التي اتخذتها اسرائيل في المناطق المحتلة منذ حرب الايام الستة تعتبر لاغية وغير قانونية" (في كراسة بعنوان "الموقف الفلسطيني من المسائل الاساسية").

في منطقة يهودا والسامرة يعيش 425 ألف اسرائيلي، وفي لواء القدس يعيش ايضا 222 ألف اسرائيلي – اسرائيل لا يمكنها مواجهة اخلاء بهذا الحجم. الصيغة التي وجدت لهذا التوتر هي المعيار المعروف "خطوط 1967 كقاعدة لتبادل اراض متفق عليه بنسبة 1: "1، أي حسب الكراسة الفلسطينية المذكورة أعلاه "حوالي 80 % من المستوطنين في الضفة الغربية يعيشون في مستوطنات قرب الخط الاخضر، أي في مناطق يتوقع أن تكون مشمولة في تبادل الاراضي". على ذلك اضيف أن الحديث يدور حول 4 في المائة من اراضي الضفة، التي مقابلها اسرائيل يمكنها أن تحول منطقة غير مأهولة بمساحة مشابهة إلى السيادة الفلسطينية. هذه المساحة من تبادل الاراضي ستشكل نقطة التوازن الامثل للطرفين من ناحية الثمن الذي يجب عليهما دفعه في التسوية.

ثنائي مسألة الحدود، هو مسألة الامن. عدم الاستقرار في المنطقة وصعود قوة جهات اسلامية راديكالية برعاية ايران، إلى جانب السيطرة الطبوغرافية التي تمكنها الضفة الغربية على السهل الساحلي في اسرائيل، لم يسمح لاسرائيل بالانسحاب إلى الحدود التي اساسها الخط الاخضر بدون ترتيبات امنية واسعة. من ناحية الفلسطينيين، كل تقليص في اراضي الدولة الفلسطينية أو الاضرار غير المعقول بسيادتها غير مقبولة. الرد على ذلك اعطي على يد نزع سلاح الدولة الفلسطينية من الجيش والسلاح الثقيل، واعتمادها على قوات أمن هدفها تطبيق القانون والنظام ومكافحة الارهاب. كذلك، كما جاء في الكراسة: "القيادة الفلسطينية اعلنت أنها لن تدخل في أي تحالف عسكري يضعضع الاستقرار والسلام في المنطقة". بكلمات أدق، حسب مسودة المفاوضات في انابوليس في العام 2008، "يسري حظر على فلسطين بالتوقيع على تحالفات عسكرية مع دول ومنظمات معادية لاسرائيل. يحظر عليها التمكين من انتقال قوات عبر اراضيها أو المكوث فيها". هذا البند اضافة إلى بند مشابه وقع في اتفاق السلام مع الأردن، يمنح اسرائيل "عمق استراتيجي مشروط" حتى الحدود الشرقية للأردن. بعد ذلك كتب في الكراسة الفلسطينية: "كذلك، اظهرت القيادة الفلسطينية الاستعداد للموافقة على الترتيبات الامنية التي تستجيب للاحتياجات الامنية للفلسطينيين والاسرائيليين".

من السهل أن نفهم بأن الامر يتعلق بعلاقة "خذ وأعط" بين الطرفين بالنسبة لهذين الموضوعين. في حين أن اسرائيل مطلوب منها الموافقة على أن تكون مساحة الدولة الفلسطينية بعد تبادل الاراضي بمساحة الضفة الغربية والقطاع التي تم احتلالها في 1967 (6205 كيلومترات). مثلما تم الاتفاق في انابوليس في 2008 بوساطة وزيرة الخارجية الامريكية كونداليزا رايس، فان الفلسطينيين مجبرين على نزع سلاح دولتهم بالاضافة إلى ترتيبات امنية واسعة اخرى. الآن، في حين أن الفلسطينيين يتمسكون بهذه الموافقة فإن نتنياهو تراجع عنها تماما. وهو يطالب بضم جميع المستوطنات دون تبادل للاراضي. وحق التدخل الامني في الدولة الفلسطينية.

مسألة القدس هي في المقام الاول مسألة الحوض التاريخي والاماكن المقدسة فيه، التي جميعها توجد خلف خطوط 1967. الفلسطينيون يحرصون على الاشارة إلى قرار مجلس الامن رقم 252 من العام 1968 الذي ينص على أن كل الخطوات التي اتخذتها اسرائيل بالنسبة لمكانة القدس تعتبر لاغية، قرار 474 من العام 1980 الذي كرر سابقه، قرار 252، وحتى قرار 2334 من العام 2016 الذي يتطرق إلى الأحياء اليهودية كمستوطنات غير قانونية. رغم ذلك، الطرفان وافقا على تقسيم شرقي القدس (الذي تم ضمه لاسرائيل في 1967) بواسطة حدود تمر بين الاحياء اليهودية والاحياء العربية، في اطار تبادل اراضي الذي وصف اعلاه، أي العاصمة الفلسطينية ستكون في شرقي المدينة والاحياء اليهودية سيتم ضمها لغربي القدس. الفلسطينيون اضافوا في الكراسة بأن "الموقف الفلسطيني الرسمي لا يعارض أن تبقى مدينة

القدس مفتوحة امام المؤمنين بالديانات الثلاثة. بحيث يكون لكل منها حرية العبادة الدينية في اماكنها المقدسة". وحول الحوض التاريخي هناك احتمالان. الاول، التقسيم على اساس ديمغرافي يبقي تحت سيادة اسرائيل حائط المبكى وجبل صهيون والحي اليهودي ونصف حي الارمن. الثاني، ادارة مشتركة أو ادارة بواسطة طرف ثالث للحوض التاريخي كله مع الحفاظ على الوضع الراهن الاداري للاماكن المقدسة.

مشكلة اللاجئين تضم في ثناياها توترا هو نتاج من جهة المطالبة الفلسطينية بتطبيق ما جاء في المادة11 في القرار 194 للامم المتحدة في العام 1948 والذي بحسبه "اللاجئون الذين يريدون العودة إلى بيوتهم وأن يعيشوا بسلام مع جيرانهم يجب تمكينهم من فعل ذلك في أقرب وقت ممكن". ومن جهة اخرى تهديد الهوية اليهودية لدولة اسرائيل بسبب عودة ملايين اللاجئين الفلسطينيين. الرد الذي تم ايجاده لهذا التوتر يكمن في نهاية هذا البند: "تعويض يدفع مقابل الاملاك للذين يختارون عدم العودة ومقابل خسارة أو ضرر تم التسبب به لتلك الاملاك". أي أن اللاجئين الذين يريدون ذلك يمكن استيعابهم في الدولة الفلسطينية في اراضي الضفة الغربية والقطاع التي فيها يعيش اصلا 40 في المائة منهم. الآخرون يمكنهم اختيار البقاء في الدول المستضيفة أو الهجرة إلى دولة ثالثة والحصول على التعويض. عدد اللاجئين الذين سيعودون إلى اسرائيل هو عدد قليل، لذلك هو قليل الاهمية. الطلب الفلسطيني الاقصى لم يتجاوز في أي يوم 100 ألف شخص، في حين أن عرض اسرائيل بلغ 5 آلاف شخص على الاكثر.

ايضا هنا يمكن بسهولة تشخيص العلاقة المتبادلة بين الموضوعين – موضوع القدس وموضوع اللاجئين. اسرائيل مطلوب منها الاعتراف بعاصمة فلسطينية في شرقي المدينة (مع ضم الاحياء اليهودية وتطبيق ترتيبات خاصة في الاماكن المقدسة)، وفي المقابل، على الفلسطينيين التنازل عن أن يطبقوا فعليا ما يسمونه "حق العودة" إلى اسرائيل. في هذه الصفقة الفرعية تحظى اسرائيل بتحسين الميزان الديمغرافي لصالح اليهود مقابل استيعاب لاجئين (التقدير هو أنه في نهاية المطاف سيتم استيعاب بضع عشرات آلاف اللاجئين) وذلك بفضل سحب مكانة الاقامة من 350 ألف فلسطيني الذين يعيشون في شرقي القدس، مقابل أن يحصلوا على الجنسية الفلسطينية. ايضا في هذا السياق الفلسطينيون الآن يتمسكون بهذه الصفقة المذكورة أعلاه، في حين أن نتنياهو يرفض بشدة أن يخضع القدس للمفاوضات.

اذا كان الامر كذلك فيجب على دونالد ترامب أن يوفر عليه مخططاته الاقتصادية والاجتماعية وعدم عرض خطط لاتفاقات انتقالية. الفلسطينيون شبعوا من استمرارية "الفترة الانتقالية" التي فيها ارتفع عدد الاسرائيليين في الضفة الغربية من 225 ألف شخص إلى 645 ألف شخص. ترامب لا يمكنه قبول موقف نتنياهو بشكل كامل – ولا حتى جزئيا – بخصوص الحدود والقدس. اذا وافق عليه فهو كأنما يقول بأنه لا يوجد أي وزن للقرارات الدولية والقانون الدولي التي هي المعايير الحصرية للاتفاقات العادلة.

يجدر أن يعرض ترامب على الطرفين صيغة تشمل المعايير التي تم الاتفاق عليها بشأن القضايا الاربعة الاساسية وهي حدود 1967 كأساس وتبادل اراضي متفق عليه بنسبة 1: 1 ودولة فلسطينية منزوعة السلاح وترتيبات امنية اخرى وعاصمتان في القدس وترتيبات خاصة للاماكن المقدسة، استيعاب معظم اللاجئين في الدولة الفلسطينية ومنح التعويضات. اتفاق على تفاصيل هذه المسائل في مفاوضات تسمح بأن تحدد أن الاتفاق يشير إلى نهاية النزاع ويضع حدا للطلبات والدعاوى، وأن اسرائيل وفلسطين هما دولتا القومية اليهودية والفلسطينية على التوالي مع الحفاظ على المساواة في الحقوق الكاملة لجميع مواطنيهما. من

اجل ذلك مطلوب من ترامب تجنيد دعم العالم العربي لهذه العملية والدفع قدما بسرعة، التطبيع مع اسرائيل، والتزام المجتمع الدولي والولايات المتحدة على رأسه، بوساطة نزيهة ودعم عسكري واقتصادي لاسرائيل وفلسطين. كل خطة اخرى احتمال فشلها عال جدا. والاخطر من ذلك سيكون من شأنها أن تخرج مرة اخرى المارد من القمقم.

من يحكم المستوطنات؟

5.7.2019، الغد

نتائج الانتخابات للكنيست الواحدة والعشرين في المستوطنات وداخل الخط الأخضر، عكست مرة اخرى الواقع الثابت الذي لا يمكن لأي حملة انتخابية التملص منه: أقلية متطرفة تؤمن بأنه فقط للشعب اليهودي يوجد الحق في تقرير المصير في أرض إسرائيل، تخرب احتمالات الأغلبية الحاسمة للمستوطنين في أن يتحولوا إلى شرعيين وجزء من إسرائيل السيادية. المستوطنون يعرفون كيفية ضم يد الحكومة التي تحسن اليهم. حقيقة أن الحكومة والكنيست الأخيرة ترفضان حل الدولتين واستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين والرياح الداعمة وغير المسبوقة التي تقدمها إدارة ترامب لحكومة نتنياهو، عززت الأوساط الوطنية والمتطرفة التي تعاني من مظاهر الفاشية وتقود الى عمليات التهويد – على اعتبار أنها هي التي تقرر النغمة وهي التي تقوم بالقيادة. الفوضى في مجال تطبيق القانون في الضفة الغربية والتسهيلات الكثيرة والاستثمارات الكبيرة عززت في اوساط معظم الاسرائيليين الذين يعيشون في المستوطنات، الوعي في أن الواقع الحالي يؤتي أكله. مع ذلك، تفتيش بسيط في المعطيات يكشف الحقيقة غير المتغيرة: الجزء من مشروع الاستيطان الذي يشكل عقبة امام التسوية الدائمة يفضله حزب واحد، يمثل جزءا صغيرا جدا من اجمالي المستوطنين.

المقارنة بين التصويت في المستوطنات في 2015 ونتائج الانتخابات الاخيرة فيها تدل على أن نسبة التصويت في اوساط المستوطنين ارتفعت بنسبة 20 في المائة تقريبا. السبب الرئيسي لذلك هو زيادة نسبة عدد المصوتين في اوساط الحريديين، التي تشكل 40 في المائة من اجمالي المستوطنين. انقسام البيت اليهودي الى اتحاد احزاب اليمين واليمين الجديد زاد عدد المصوتين لهما، من 37.550 الى 53.161. وحافظ على تفوق هذه الاحزاب في 62 مستوطنة من بين الـ 127 مستوطنة (48.8 في المائة من المستوطنات). الحديث يدور عن زيادة 1.14 مقعد في 2015 الى 1.5 مقعد في 2019. كما هو متوقع، حزب سموتريتش كان متفوقا في 48 مستوطنة، في حين أن بينيت وشكيد تفوقا فقط في 14 مستوطنة. حزب اليمين الجديد ألقى بكل اصواته (19.964) أي 0.6 مقعد، الى سلة قمامة الاحزاب التي لم تجتز نسبة الحسم. لذلك، اضاف حزب زهوت (9.064)، أي 0.28 مقعد. الليكود عزز قوته وقفز من مقعد واحد في 2015 الى 1.3 مقعدا – الحزب الاكبر في يهودا والسامرة. لقد تعزز وحافظ على تفوقه في المدينة الثالثة من حيث حجمها، معاليه ادوميم. وحتى في الرابعة، اريئيل، اللتان فيهما يعيش نحو 60 ألف نسمة. هكذا ايضا في المجلس الاقليمي الأكبر، جفعات زئيف، (17.000)، وفي المجلس الإقليمي الاصغر معاليه افرايم وفي عشرين مستوطنة صغيرة.

قفزة مشابهة قامت بها يهدوت هتوراة التي قفزت من 0.8 مقعد في يهودا والسامرة الى 1.1 مقعد. لقد حافظت على تفوق مطلق في المدينتين المتدينتين الأكبر في المستوطنات، موديعين عيليت وبيتار عيليت، اللتان يعيش فيهما 125 ألف نسمة – أكثر من ربع عدد السكان في مناطق يهودا والسامرة. هكذا ايضا في عمانوئيل ومعاليه عاموس ومتساد الصغيرة جدا. ايضا شاس ضاعف قوته من ربع مقعد الى نصف مقعد. وكان له تفوق في غنيه موديعين وكوخاف يعقوب. بناء على ذلك في الانتخابات الاخيرة المتدينون اضافوا لقوتهم نصف مقعد فقط من مناطق يهودا والسامرة.

اتحاد يوجد مستقبل مع المنعة لاسرائيل، الذي نتج عنه ازرق ابيض، رفع عدد المؤيدين لهما بـ 12 ضعفا، من 0.04 مقعد الى نصف مقعد تقريبا. ازرق ابيض كان له التفوق على الليكود في المجالس الاقليمية الواقعة على حدود الخط الاخضر، اورانيت والفيه منشه، وعلى العمل في

هار ادار (المستوطنات الثلاثة الاكثر ترسخا)، وايضا مخورا ومار وريحان وسلعيت ونيلي. في 16 مستوطنة تفوق ازرق ابيض في عدد الأصوات التي حصل عليها مقابل مستوطنة واحدة فقط (غلغال) التي كان التفوق فيها لحزب يوجد مستقبل في 2015.

حزب العمل فقد الريادة في 12 من بين 13 مستوطنة التي حصل فيها على اغلبية في 2015 (باستثناء نيران التي تقع في الغور). في معظم مستوطنات الغور والبحر الميت الصغيرة جدا والتي تشكل سفينة القيادة لحزب العمل وخطة الون، أيد معظم المصوتين ازرق ابيض (نتيف هغدول، نعمه، كاليا، الموغ، متسبيه شليم). وفي الليكود (بيت هعربة). المستوطنات الاخرى بقيت مخلصة لليكود، وفي شمال الغور بقيت مخلصة لاتحاد احزاب اليمين. هذه المعطيات تشير الى انجراف المستوطنين نحو اليمين: اضافة الى اختفاء حزب العمل بدأت زيادة في قوة احزاب اليمين وتعزز كبير للاحزاب الحريدية. الغوص في المعطيات الديمغرافية ومعطيات انتشار المستوطنات يمكن من الفهم جيدا نتائج الانتخابات الاخيرة.

في 62 مستوطنة يشغلها مؤيدو اتحاد احزاب اليمين واليمين الجديد (غوش ايمونيم على اشكالها) يعيش 30 في المائة فقط من اجمالي عدد المستوطنين في يهودا والسامرة. الاغلبية الساحقة تعيش في ظهر الجبل، في المستوطنات المعزولة خارج الكتل الاستيطانية (باستثناء غوش عصيون) وفي البؤر الاستيطانية غير القانونية. سكان هذه المستوطنات هم الشريحة السكانية في المستوطنات التي تمنع بشكل متعمد ايجاد تواصل فلسطيني، وهو الامر الحيوي لاقامة الدولة الفلسطينية.

في المستوطنات التي تتفوق فيها الاحزاب الدينية والليكود وازرق ابيض، يعيش 70 في المائة من المستوطنين، معظمهم قرب الخط الاخضر. وباستثناء مستوطنات الغور، جميعهم يعيشون في "الكتل الاستيطانية"، أي في اطار الاتفاق الدائم الذي فيه سيتم تبادل للاراضي بما لا يزيد عن 4 في المائة، 80 في المائة من الإسرائيليين الذين يعيشون خلف الخط الاخضر يمكنهم أن يتحولوا الى جزء لا ينفصل من دولة إسرائيل وأن يكونوا تحت سيادتها، بطريقة يعترف بها من قبل المجتمع الدولي. من اجل تطبيق هذا الاحتمال، الذي يوافق عليه الفلسطينيون برئاسة م.ت.ف، اسرائيل يجب عليها أن تتعامل مع استيعاب من جديد، داخل الخط الاخضر أو في "كتل يتم ضمها"، سكان المستوطنات المعزولة والبؤر الاستيطانية غير القانونية المأهولة بمصوتي اتحاد احزاب اليمين واليمين الجديد وزهوت.

الخريطة السياسية القطرية تقريبا لم تتغير في الـ 52 سنة من حكم اسرائيل للضفة الغربية. مصوتو الليكود والعمل الذين حولوا تأييدهم لازرق ابيض يعيشون في مناطق الاستيطان التي تم تحديدها بخطط حكومية – خطة الون في 1967 وخطة شارون في 1977، والتي اعتبرت في حينه حيوية من ناحية امنية، أو لاسباب اقتصادية. مصوتو الاحزاب الحريدية انتقلوا الى الضفة بسبب ضائقة السكن للحريديين في القدس وبني براك وبيت شيمش. في المقابل، مستوطنو غوش ايمونيم على اشكالها استوطنوا في المناطق عمدا وبصورة علنية خلافا لخطط الحكومة وفي حالات كثيرة حتى خلافا للقانون من اجل تثبيت حقائق على ظهر الجبل المأهول باكتظاظ من قبل الفلسطينيين. لقد ارادوا منع التواصل بين الاراضي الفلسطينية واقامة دولة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل.

من المحزن أن نكتشف في كل مرة من جديد كيف أن اقلية صغيرة تنجح في تقييد الاكثرية ومنعها من العمل من اجل مصالح اسرائيل العامة: انفصال متفق عليه عن الفلسطينيين من اجل الهوية والديمقراطية والامن، ومن اجل سلطة القانون فيها وعضويتها في الأسرة الدولية.

هجوم بينيت لتعزيز المستوطنات

19.1.2020، الغد

اعلان وزير الدفاع نفتالي بينيت في مؤتمر منتدى كهيلت عن اقامة جهاز لتعزيز المستوطنات في المناطق "ج" يدل على أنه منذ أن قام بإطلاق خطته لضم مناطق "ج" في 2012، لم يتعلم أي شيء ولم ينس أي شيء. واقواله في هذا المجال هي اقوال مليئة بالأكاذيب والاخطاء التي يمكنها تبرير القيام بعملية مسيحانية لا يوجد لها أي احتمالات سياسية أو عملية.

وخلافا للاقوال التي قالها بينيت لسفراء الاتحاد الاوروبي في اللقاء بينهم قبل اسبوعين – المناطق ج ليست "من ارض دولة اسرائيل"، بل هي مناطق محتلة. وقد عادت وقررت المحكمة العليا في اسرائيل ذلك وهي نفسها التي تعتبر هدفا للتحييد بالنسبة لبينيت وايبلت شكيد واصدقائهم – "أولا، القضاء والقوانين والادارة في دولة اسرائيل لا تسري على هذه المناطق. وهي لم يتم ضمها لاسرائيل. ثانيا، القضاء الذي يسري على هذه المناطق مسيطر عليه من قبل القانون الدولي العلني الذي يتناول الاحتلال العسكري".

هكذا ايضا فيما يتعلق بالموقف السائد الخاطئ حول "أراضي الدولة". فهذه الاراضي لا تعود لدولة اسرائيل، بل للدولة التي ستقام في هذه المناطق. وواجب اسرائيل يتلخص في الحفاظ على هذه الاراضي الى حين قيام هذه الدولة، ولا يمكنها القيام بضمها. وحسب قرار الامم المتحدة في 29 تشرين الثاني (أكتوبر) 2012 وفي ذات الشهر العام 1947، فإن هذه المناطق ستكون اراضي الدولة الفلسطينية.

وقد قال بينيت ايضا للسفراء بأنه يريد وقف "سيطرة الفلسطينيين على مناطق "ج". هذه خطة منظمة وممولة من اجل سرقة الاراضي منا". أن يسرقوا ممن؟ لو أن الوزير توجه لمنسق اعمال الحكومة في المناطق، اذا كان الاخير سيستخرج له برمشة عين المعطى الذي يقول إن 52 % من المناطق ج هي اراض بملكية فلسطينية خاصة، واسرائيل تعترف بذلك. المناطق الاخرى هي "اراضي دولة"، وهي تستخدم بأغلبيتها الساحقة كمناطق نيران للجيش الاسرائيلي في صحراء الضفة وغور الاردن. هناك ذريعة غريبة للوزير، حيث يبدو من اقواله بأن الفلسطينيين يسرقون اراضيهم المسجلة بأسمائهم.

منسق اعمال الحكومة في المناطق يمكنه في نفس الوقت التوضيح للوزير بأنه حسب الاتفاق المرحلي فإن مكانة القرى الفلسطينية الصغيرة (الخرب) في مناطق ج تختلف عما يعتقد.

ولو أنه كلف نفسه عناء قراءة الاتفاق المرحلي الملزم الذي لم يتم الغاؤه بعد، لكان اكتشف، في ملحق قائمة القرى الصغيرة في المناطق ب، بأنه ليس اقل من 83 قرية كهذه هي بالفعل لها مكانة مناطق ب. بينيت يريد أن يضم ايضا قرى فلسطينية لها مكانة مناطق ب، التي تم نقلها الى صلاحية السلطة الفلسطينية القضائية. ايضا كان سيعرف أن 24 صلاحية مدنية وشخصية ووظيفية فيما يتعلق بالسكان الفلسطينيين في مناطق ج، تم نقلها قبل 25 سنة الى السلطة الفلسطينية. وصورة جوية بسيطة كانت ستكشف للوزير حقيقة اخرى وهي أن معظم البناء في المناطق ج هو نتيجة التوسع الذي لا يمكن منعه للبناء في القرى المجاورة لمناطق أ و ب قبل 25 سنة، والتي معظمها هي بملكية فلسطينية خاصة.

يمكن الافتراض بأن الوزير قد سمع عن التكاثر الطبيعي لدى السكان الفلسطينيين. ربما تنعش معرفته حقيقة أنه قبل 25 سنة عند توقيع الاتفاق المرحلي كان يعيش في الضفة فقط 115 ألف اسرائيلي، والآن يعيش هناك 4227 ألف شخص. 80 % من الزيادة في عدد السكان هي نتيجة التكاثر الطبيعي. اضافة الى ذلك يجب على منسق اعمال الحكومة بأن يذكر الوزير بأن

اسرائيل تعهدت بأن تنقل خلال 18 شهر اغلبية مناطق ج للسلطة الفلسطينية. لقد بدأت في هذه العملية ولكنها اوقفت تماما في 1998 بقرار اصدرته حكومة نتنياهو الاولى. حتى ذلك الحين اسرائيل ايضا تعهدت بأن تفحص كل ستة اشهر الترتيبات الامنية (مع الاهتمام المناسب بالخطط الفلسطينية لإقامة مشاريع اقتصادية).

دعوة بينيت وشكيد لضم مناطق ج تدل الى أي درجة يقللون من تقدير وعي الجمهور الاسرائيلي. ليس كما يبدو في الفيلم الهزلي الذي نشراه بعنوان "خطة التهدئة" – فيها مناطق أ و ب وج يتم عرضها كثلاثة مستطيلات كاملة. والواقع على الارض يبين أن مناطق أ و ب تتكون مما لا يقل عن 169 جزيرة لا يوجد بينها أي تواصل جغرافي، في اعقاب تقسيمات عشرات الممرات الى مناطق ج، التي تنتشر فيها مستوطنات اسرائيلية. وأي محاولة لإقامة شبكة طرق تربط بين هذه المناطق، مثلما اقترح بينيت في خطته، ستحتاج الى استثمار اسرائيلي يبلغ عشرات مليارات الدولارات.

يمكن الافتراض بأن بينيت لا يريد ضم مناطق ج من اجل ابقائها ممرا لجدار الفصل. أي أن اسرائيل بينيت ستضطر الى ازالة الجدار الذي استثمر فيه اكثر من 20 مليار شيكل من اموال دافع الضرائب في اسرائيل واقامة جدار جديد، هذه المرة على طول الحدود الجديدة، الذي سيكون بطول 1800 كم بتكلفة 32 مليار شيكل والذي ستتم صيانته بتكلفة سنوية ثابتة بمبلغ 4 مليارات شيكل، وكل ذلك من اموال دافع الضرائب في اسرائيل.

بينيت تعهد في حينه في مقابلة معه بأنه لن يسرق اراضي الفلسطينيين في المناطق التي سيتم ضمها، وسيسمح لهم بفلاحة الاراضي التي تقع داخل حدود اسرائيل. معنى ذلك هو اقامة مئات البوابات الزراعية بتكلفة ملايين الدولارات وتخصيص عشرات الفصائل العسكرية لإدارة هذه البوابات.

يجب عدم انكار التصميم الوطني لبينيت ومساعديه الذين اختارهم كي يحيط نفسه بهم. وتبرير ذلك بأن الامر يتعلق بالدعاية للانتخابات. خطط تمت المصادقة عليها ايضا على اساس قانوني هش جدا فقط تنتظر الوقت المناسب من اجل الخروج الى حيز التنفيذ تحت عنوان "رد صهيوني مناسب". وحتى ذلك الحين، الطاقم المصمم المحيط بالوزير، بدعمه الكامل ومن خلال الشل الكامل لرئيس الحكومة، سيحول الجهاز الشامل الذي يقترحه لتعزيز المستوطنات في مناطق ج من اجل الضم الفعلي.

في العهد الحالي لدونالد ترامب وفلادمير بوتين لا يمكن معرفة قوة التأثيرات الامنية والسياسية والقانونية التي ستؤثر على اسرائيل، من قبل الفلسطينيين والعالم العربي والمجتمع الدولي، ردا على هذه الخطوات. وعلى كل الاحوال، بينيت وأتباعه القوميون المتطرفون المسيحانيون لا يتأثرون من ذلك. وبينيت يعتبر الوضع الاقليمي والدولي الآن فرصة يجب استغلالها. والثمن نحن جميعا سندفعه، نحن المصابين بالعمى والجنون، وايضا حفنة الواعين.

سيناريوهات وتداعيات: ما معنى أن تنهار السلطة الفلسطينية باحتلال إسرائيلي للضفة "تدريجياً"؟

28.4.2020، مركز الناطور للدراسات والأبحاث

إن حكومة نتنياهو غانتس، بتنسيق مع الولايات المتحدة، تنوي البدء بعملية الضم صيفاً. هذا تغيير دراماتيكي عن سياسة حكومات إسرائيل منذ العام 1967. ما الذي ينتظرنا؟ ما التداعيات والتأثيرات المحتملة؟

الحكومة الحالية تصرفت في إطار الضم الزاحف الذي وجد تعبيره في توسيع المستوطنات (حسب القانون الإسرائيلي وخلافاً له)، في خلق ضم فعلي بواسطة جدار الفصل، والبناء في الأحياء اليهودية في شرقي القدس وشق الطرق القطرية وتقليل التطوير الفلسطيني في مناطق "ج" وهدم بيوت غير القانونية فيها، وتعميق التميز بين اليهود والفلسطينيين عبر خطوات تشريعية.

تشريع الضم سيبرهن على أن حكومة إسرائيل تنوي الانتقال إلى الضم القانوني، مثلما قال الوزير نفتالي بينيت لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في 2016: "في موضوع أرض إسرائيل، علينا الانتقال من الصد إلى الحسم. وتحديد الحلم، والحلم هو أن يهودا والسامرة ستكون جزءاً من أرض إسرائيل السيادية".

إلغاء إمكانية حل الدولتين عن طريق خطوات ضم محدودة، واستغلال ما اعتبر كوقت مناسب سياسياً، والدعم غير المسبوق من إدارة ترامب، وضعف الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والحروب التي في العالم العربي وما أشبه... هو حلم كثيرين في الحكومة الحالية الذين سيرون في هذا إزالة تهديد وجودي عن دولة إسرائيل. ولكنهم حتى الآن يترددون في اتخاذ خطوات عملية بسبب التهديد القائل بأن خطوات ضم مناطق "ج" أو أجزاء منها قد يؤدي إلى التصعيد. وهذا سيؤدي إلى الحاجة إلى إعادة تأسيس حكم عسكري في مناطق "أ" و "ب" وربما حتى ضمها.

مع ذلك يريدون اليوم المقامرة والمخاطرة بما هو مرتبط بتحريك عملية الضم، من أجل تطبيق إيمانهم المسيحاني – القومي المتطرف. من يؤيدون هذا يميلون إلى التقليل من أهمية التهديدات المحتملة على إسرائيل في أعقاب هذه الخطوات. لذلك، لا يخافون من تغيير الوضع القائم لتحقيق هذا الهدف. هذا رغم أنه لم يتم القيام بعمل تحضيري معمق ومنظم من قبل جهة مهنية تتعلق بالضم من كل جوانبه.

إن عدم ضم مناطق "ج" أو أجزاء منها وضم الضفة الغربية كاملة تجب رؤيته كعملية واحدة: بدايته، نقطة التحول في سياسة الحكومة، يمكن تحديدها بقرار رئيس الحكومة واللجنة الوزارية لشؤون التشريع بأن يقدموا للكنيست للحصول على مصادقتها لأحد مشاريع القوانين بهذا الشأن. ويجب أن ترى المرحلة الأولى من خلال المصادقة على القانون عبر الكنيست.

بعد خطوات الضم يصعب من الصعب تقدير الردود وما يتبعها، ولا يمكن معرفة شدتها أو استمرارها. لذلك، لا يمكن تقدير تأثيرها على مواقف الأطراف وعلى تطورات العملية.

مع ذلك، يجب الإشارة إلى أن مصالح متطابقة لإسرائيل والولايات المتحدة (إذا تم انتخاب ترامب لولاية ثانية) ولدول عربية وجهات أخرى مرتبطة بالاستعداد أمام إيران وتركيا وحركات الإسلام السياسي المتطرف- من شأنها أن تلين ردودها قليلاً. وفي ظل وباء كورونا... حتى

المصالح الاقتصادية المشتركة وعدم الاستقرار الأوروبي بسبب زيادة قوة الحركات الإسلامية المتطرفة والأحزاب القومية المتطرفة أو تشغيل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، من شأنها أيضاً أن تلين الردود وتخفيها.

من المتوقع حدوث ضم تدريجي لمناطق "ج"، وهو أمر سيؤدي إلى ضعضعة الاستقرار وتغيير جوهري للوضع القائم. نقطة التغيير – النقطة الحاسمة في العملية – هي حل أو انهيار السلطة الفلسطينية في أعقاب عملية الضم. نتيجة كهذه ستجبر إسرائيل، لأسباب أمنية واقتصادية وقانونية، على العودة وتحمل المسؤولية عن مناطق "أ" و "ب" وعن السكان الفلسطينيين فيها. في المرحلة الأولى عن طريق تجديد الحكم العسكري الذي سيكون مرتبطاً بسيطرة بالقتال على الضفة الغربية، وبعد ذلك إذا تدهور الوضع، في ظل ظروف محددة، ضم الضفة كلها.

يصعب التقدير بصورة دقيقة ما الذي يدفع كرة الثلج للتدحرج واختراق النقطة الحاسمة. ولكن يمكن تعداد عدة مبادئ مخففة: خطر واجتياز النقطة الحاسمة سيقل كلما كان حجم الضم أصغر – "كتلة أو كتلتان على الأقل". سيساعد أيضاً إذا كانت المنطقة التي ستضم في إطار المناطق التي اقترح الفلسطينيون تبادلها، وأيضاً إذا كانت قريبة من الخط الأخضر وغرب جدار الفصل. وثمة مبدأ آخر مهم وهو أن لا يتم ضم قرى أو سكان فلسطينيين. وفي نهاية المطاف أن لا يتضرر نسيج الحياة الفلسطيني ضرراً حقيقياً وبدون بدائل. ولكن يبدو أن حكومة نتنياهو – غانتس ماضية في فعل عكس ذلك تماماً.

قد تتخذ الحكومة خطوات تعويضية يمكن أن تهدئ الردود، لا سيما ردود الفلسطينيين. مثلاً، يمكن في المرحلة الأولى نقل الصلاحيات في مناطق "ج"، في المناطق التي تربط القرى الفلسطينية المعزولة، إلى السلطة الفلسطينية. وبالنسبة للمناطق المأهولة في القرى الفلسطينية التي امتدت من مناطق "أ" و "ب" إلى داخل مناطق "ج" ثمة تقدير بعدم ضمها إلى إسرائيل. وستظل الصلاحيات فيها مشابهة لمناطق "ب" وتنقل إلى السلطة. يمكن أيضاً ضمان بناء بنية تحتية مواصلاتية لضمان التواصل الجغرافي والمواصلاتي وحركة الفلسطينيين وما شابه. حكومة نتنياهو غانتس لا تنوي فعل ذلك، أو الاستعداد له حتى الصيف.

إذا انهارت السلطة الفلسطينية فستنشئ إسرائيل بدائل حكم لإدارة شؤون الفلسطينيين في المناطق "أ" و "ب". ولكن نجاح عملية كهذه مرتبط باستعداد تعاون الفلسطينيين وبمستوى وفعالية الضغط (بما في ذلك العنف) الذي سيمارس بلا شك من جهة منظمات مختلفة على بدائل السلطة هذه. من شبه المؤكد في مثل هذه الحالة أن تنشأ قيادة موحدة لكل المنظمات الفلسطينية في الضفة وغزة مع التأكيد على فتح وحماس. والكثير سيكون مرتبطاً بسياستها واستعدادها المسبق لتقديم الخدمات الأساسية للسكان بدون تدخل إسرائيل، لفترة زمنية طويلة نسبياً (بضعة أشهر). احتمالية أن ينجح ذلك، ضعيفة وحتى صفر.

ستفعل إسرائيل كل ما في استطاعتها للامتناع عن فرض القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية كلها. ولكن هناك عدة شروط متراكمة قد تجبرها على اتخاذ هذه الخطوة التاريخية والمصيرية: فوضى في الحكم. تغيير جوهري في الموقف الفلسطيني (الذي ستطرحه قيادة موحدة أو حكومة منفى) والذي سيشمل التنازل عن حل الدولتين، والمطالبة بحقوق متساوية وكاملة في دولة واحدة؛ ودعم عربي ودولي للموقف الفلسطيني الجديد، وضغط من جهات سياسية في إسرائيل والمعنيين بذلك، وسلبية الجمهور الإسرائيلي. إن إمكانية تراكم هذه الشروط لضم الضفة الغربية تبقى ضعيفة جداً، وتحول هذا السيناريو إلى سيناريو غير معقول، لكنه يظل ممكناً.

في حالة ضم الضفة كلها ستطرح أسئلة جوهرية فيما يتعلق بهوية ونظام حكم الدولة الواحدة. في البداية قد تواجه حكومة إسرائيل مسائل عملية مثل سريان قانون أملاك الغائبين، وطلبات فلسطينيين للحصول على الجنسية، والمساواة في الخدمات حسب النموذج في شرقي القدس. ولكنها بعد ذلك لن تستطيع الامتناع عن مواجهة مسائل فيما يتعلق بتشكيل أذرع الأمن بشكل عام والجيش الإسرائيلي بشكل خاص، ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين وسريان قانون العودة وغيرها.

بناء على ذلك، في وضع انهيار السلطة الفلسطينية وفي ظل الواقع الملزم باتخاذ قرارات من الدولة فيما يتعلق بالانتقال بين المراحل، وفي ظل غياب الشروط المتراكمة المذكورة آنفاً، يتوقع أن نرى محاولة من قبل إسرائيل لإعادة العجلة إلى الوراء. وسيكون هذا جهداً مرتبطاً بتنازلات ستكون أكبر كلما كانت العملية متقدمة أكثر.

تكلفة فكرة الضم أكبر بكثير من فائدته، لأن كل عملية صغيرة من الضم ربما تتطور وتؤدي إلى الحاجة إلى ضم الضفة الغربية كلها. فرض القانون الإسرائيلي في الضفة سيلقى رفض المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة التي ستواصل رؤيتها كمنطقة محتلة فيها سكانها الفلسطينيون محميون حسب ميثاق هاغ وميثاق جنيف الرابع، ويستحقون تقرير مصير في دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها شرقي القدس.

التداعيات المتوقعة في المجال السياسي يمكن تلخيصها بالمس باتفاق السلام مع الأردن واتفاق السلام مع مصر وفي الخسارة المحتملة لنظام تحالفات إقليمية مع الدول العربية وكبح المحور الإيراني وبزيادة تدخل روسيا وإيران وتركيا في المنطقة، والمس بالعلاقات مع دول أوروبا، وفي ظل إدارة أمريكية مختلفة، وأيضاً سيمس بالعلاقات الاستراتيجية الجيدة مع الولايات المتحدة.

في المجال السياسي الإسرائيلي يتوقع أن نجد أنفسنا في مواجهة مسلحة شديدة مع الفلسطينيين، وهم من ناحيتهم يتوقع أن يدفعوا نحو قيادة مشتركة، وإلغاء التنسيق الأمني والعودة إلى الكفاح المسلح وزيادة حدة نضالهم في المجال الدولي. كما سيتضرر التنسيق الأمني مع الأردن ومصر، أما براعم التعاون مع العالم العربي فستتوقف قبل الإزهار. وفي المجال الاقتصادي سيتم طرد إسرائيل من منظمة الدول المتقدمة، الأمر الذي سيسبب مساً دراماتيكياً بالخدمات العامة للمواطن الإسرائيلي مع التأكيد على الرفاه والصحة والتعليم. قد تنجر إسرائيل إلى حرب أهلية، وفي نهاية المطاف يمكن أن تقام دولة مختلفة عن الدولة التي دخلت إلى هذه الحرب.

تكلفة الضم ..ستدفع إلى المصيبة

29.4.2020، صحفي

حكومة نتنياهو غانتس بتنسيق مع الولايات المتحدة تنوي البدء بعملية الضم في الصيف. هذا تغيير دراماتيكي عن سياسة حكومات اسرائيل منذ العام 1967. ما الذي ينتظرنا؟ ما هي التداعيات التي انتظرنا.

الحكومة الحالية تصرفت حتى الآن في اطار الضم الزاحف الذي وجد تعبيره في توسيع المستوطنات (حسب القانون الاسرائيلي وخلافا له)، في خلق ضم فعلي بواسطة جدار الفصل، والبناء في الاحياء اليهودية في شرقي القدس وفي شق الطرق القطرية وتقليل التطوير الفلسطيني في مناطق ج وفي هدم بيوت غير قانونية فيها، وتعميق التميز بين السكان اليهود والسكان الفلسطينيين من خلال الكثير من الخطوات التشريعية.

تشريع الضم سيبرهن على أن حكومة اسرائيل تنوي الى الانتقال الى الضم القانوني، مثلما قال الوزير نفتالي بينيت لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في 2016: "في موضوع ارض اسرائيل يجب علينا الانتقال من الصد الى الحسم. يجب علينا أن نحدد الحلم، والحلم هو أن يهودا والسامرة ستكون جزء من ارض اسرائيل السيادية".

الغاء امكانية حل الدولتين عن طريق خطوات ضم محدودة واستغلال ما اعتبر كوقت مناسب سياسيا، الدعم غير المسبوق لإدارة ترامب وضعف الاتحاد الاوروبي والامم المتحدة والحروب في العالم العربي وما اشبه، هو حلم الكثيرين في الحكومة الحالية. هم سيرون في هذا ازالة تهديد وجودي عن دولة اسرائيل. ولكن حتى الآن ترددوا في اتخاذ خطوات عملية بسبب التهديد بأن خطوات ضم لمناطق ج أو اجزاء منها يمكن أن يؤدي الى التصعيد. ويمكن أن هذا سيؤدي الى الحاجة الى اعادة تأسيس حكم عسكري في مناطق أ و ب وربما حتى ضمها.

اليوم هم يريدون مع ذلك المقامرة والمخاطرة بما هو مرتبط بتحريك عملية الضم، ضمن امور اخرى، من اجل تطبيق ايمانهم المسيحاني – القومي المتطرف. من يؤيدون هذا يميلون الى التقليل من اهمية التهديدات المحتملة على اسرائيل في اعقاب هذه الخطوات. لذلك، هم لا يخافون من تغيير الوضع القائم من اجل تحقيق هذا الهدف. هذا رغم أنه لم يتم القيام بعمل تحضيري معمق ومنظم من قبل جهة مهنية تتعلق بالضم من كل جوانبه.

إن عدم ضم مناطق ج أو اجزاء منها وضم الضفة الغربية جميعها يجب رؤيته كعملية واحدة: بدايته، نقطة التحول في سياسة الحكومة، يمكن تحديدها بقرار رئيس الحكومة واللجنة الوزارية لشؤون التشريع بأن يقدموا للكنيست للحصول على مصادقتها أحد مشاريع القوانين بهذا الشأن. المرحلة الاولى في العملية يجب رؤيتها في المصادقة على القانون في الكنيست.

يصعب التقدير بالضبط ماذا ستكون الردود على خطوات الضم. لا يمكن معرفة كم ستكون شديدة وكم من الوقع ستستمر. لذلك، لا يمكن تقدير تأثيرها على مواقف الاطراف وعلى تطورات العملية.

مع ذلك، يجب الاشارة الى أن مصالح متطابقة لاسرائيل والولايات المتحدة (بالاساس اذا تم انتخاب ترامب لولاية ثانية) ودول عربية وجهات اخرى مرتبطة بالاستعداد امام ايران، تركيا وحركات الاسلام السياسي المتطرف، من شأنها أن تلين قليلا ردودها. في ظل وباء الكورونا حتى المصالح الاقتصادية المشتركة وعدم الاستقرار في اوروبا بسبب زيادة قوة الحركات الاسلامية المتطرفة والاحزاب القومية المتطرفة أو تشغيل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، من شأنها أن تلين الردود وحتى تخفيها.

من المتوقع حدوث ضم تدريجي لمناطق ج، وهو أمر سيؤدي الى ضعضعة الاستقرار والى تغيير جوهري للوضع القائم. نقطة التغيير – النقطة الحاسمة في العملية – هي حل أو انهيار السلطة الفلسطينية في اعقاب عملية الضم. نتيجة كهذه ستجبر اسرائيل، لاسباب امنية واقتصادية وقانونية، على العودة وتحمل المسؤولية عن مناطق أ و ب وعن السكان الفلسطينيين فيها. في المرحلة الاولى عن طريق تجديد الحكم العسكري الذي سيكون مرتبط بسيطرة بالقتال على الضفة الغربية، وبعد ذلك اذا تدهور الوضع، في ظل ظروف محددة، ضم الضفة كلها.

يصعب التقدير بصورة دقيقة ما الذي يدفع كرة الثلج للتدحرج واختراق النقطة الحاسمة. ولكن يمكن تعداد عدة مبادئ مخففة: خطر، اجتياز النقطة الحاسمة سيقل كلما كان حجم الضم اصغر – "كتلة أو كتلتان على الاقل". سيساعد ايضا اذا كانت المنطقة التي ستضم في اطار المناطق التي اقترح الفلسطينيون تبادلها. وايضا اذا كانت قريبة من الخط الاخضر وغرب جدار الفصل. ويوجد مبدأ آخر مهم وهو أن لا يتم ضم قرى أو سكان فلسطينيين. وفي نهاية المطاف أن لا يتضرر نسيج الحياة الفلسطيني ضرر حقيقي وبدون بدائل. ولكن يبدو أن حكومة نتنياهو – غانتس ماضية في فعل عكس ذلك تماما.

الحكومة يمكنها اتخاذ خطوات تعويضية يمكن أن تهدئ الردود على العملية، لا سيما ردود الفلسطينيين. مثلا، يمكن في المرحلة الاولى نقل الصلاحيات في مناطق ج، في المناطق التي تربط القرى الفلسطينية المعزولة، الى السلطة الفلسطينية. وبالنسبة للمناطق المأهولة في القرى الفلسطينية والتي امتدت من مناطق أ و ب الى داخل مناطق ج يمكن التقدير بأن هذه لن يتم ضمها لاسرائيل. وأن الصلاحيات فيها ستكون مشابهة لمناطق ب وتنقل الى السلطة. يمكن ايضا ضمان بناء بنية تحتية مواصلاتية لضمان التواصل الجغرافي والمواصلاتي وحركة الفلسطينيين وما شابه. حكومة نتنياهو غانتس لا تنوي فعل ذلك، أو الاستعداد له حتى الصيف.

اذا انهارت السلطة الفلسطينية فان اسرائيل ستعمل على انشاء بدائل حكم لادارة شؤون الفلسطينيين في المناطق أ و ب. ولكن نجاح عملية كهذه مرتبط، ضمن امور اخرى، باستعداد تعاون الفلسطينيين وبمستوى وفعالية الضغط (بما في ذلك العنف) الذي سيمارس بلا شك من جهة منظمات مختلفة على بدائل السلطة هذه. من شبه المؤكد أنه في مثل هذه الحالة ستنشأ قيادة موحدة لكل المنظمات الفلسطينية في الضفة وغزة مع التأكيد على فتح وحماس. والكثير سيكون مرتبط بسياستها واستعدادها المسبق لتقديم الخدمات الاساسية للسكان بدون تدخل اسرائيل، لفترة زمنية طويلة نسبيا (بضعة اشهر). احتمالية أن ينجح ذلك، ضعيفة وحتى صفر.

اسرائيل ستفعل كل ما في استطاعتها للامتناع عن فرض القانون الاسرائيلي على الضفة الغربية كلها. ولكن هناك عدة شروط متراكمة يمكن أن تجبرها على اتخاذ هذه الخطوة التاريخية والمصيرية: فوضى في الحكم. تغيير جوهري في الموقف الفلسطيني (الذي سيطرح من قبل قيادة موحدة أو حكومة منفى) والذي سيشمل التنازل عن حل الدولتين والمطالبة بحقوق متساوية وكاملة في دولة واحدة؛ دعم عربي ودولي للموقف الفلسطيني الجديد، ضغط من جهات سياسية في اسرائيل، والمعنيين بذلك، وسلبية الجمهور الاسرائيلي. امكانية تراكم هذه الشروط لضم الضفة الغربية، ضعيفة جدا، وتحول هذا السيناريو الى سيناريو غير معقول، لكنه ما يزال ممكنا.

في حالة ضم الضفة كلها ستطرح اسئلة جوهرية فيما يتعلق بهوية ونظام حكم الدولة الواحدة.

ربما في البداية ستواجه حكومة اسرائيل مسائل عملية مثل سريان قانون أملاك الغائبين. طلبات فلسطينيين للحصول على الجنسية. المساواة في الخدمات حسب النموذج في شرقي القدس. ولكن بعد ذلك هي لن تستطيع الامتناع عن مواجهة مسائل فيما يتعلق بتشكيل اذرع الامن بشكل عام والجيش الاسرائيلي بشكل خاص، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وسريان قانون العودة وغيرها.

بناء على ذلك، في وضع انهيار السلطة الفلسطينية وفي ظل الواقع الملزم باتخاذ قرارات من الدولة فيما يتعلق بالانتقال بين المراحل، وفي ظل غياب الشروط المتراكمة المذكورة آنفا، يتوقع أن نرى محاولة من قبل اسرائيل لاعادة العجلة الى الوراء. هذا سيكون جهدا مرتبطا بتنازلات ستكون أكبر كلما كانت العملية متقدمة اكثر.

تكلفة فكرة الضم اكبر بكثير من فائدته لأن كل عملية صغيرة من الضم يمكن أن تتطور وتؤدي الى الحاجة الى ضم الضفة الغربية كلها. فرض القانون الاسرائيلي في الضفة سيرفض من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة التي ستواصل رؤيتها كمنطقة محتلة سكانها الفلسطينيون محميين حسب ميثاق هاغ وميثاق جنيف الرابع، ويستحقون تقرير مصير في دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها شرقي القدس. التداعيات المتوقعة في المجال السياسي يمكن تلخيصها بالمس باتفاق السلام مع الاردن واتفاق السلام مع مصر وفي الخسارة المحتملة لنظام تحالفات اقليمية مع الدول العربية وكبح المحور الايراني وبزيادة تدخل روسيا وايران وتركيا في المنطقة، والمس بالعلاقات مع دول اوروبا، وفي ظل ادارة امريكية مختلفة، ايضا سيمس بالعلاقات الاستراتيجية الجيدة مع الولايات المتحدة.

في المجال السياسي الاسرائيلي يتوقع ان نجد انفسنا في مواجهة مسلحة شديدة مع الفلسطينيين، وهم من ناحيتهم يتوقع أن يدفعوا نحو قيادة مشتركة، والغاء التنسيق الامني والعودة الى الكفاح المسلح وزيادة حدة نضالهم في المجال الدولي. ايضا سيتضرر التنسيق الامني مع مصر، وبراعم التعاون مع العالم العربي سيتم وقفها قبل الازهار. وفي المجال الاقتصادي سيتم طرد اسرائيل من منظمة الدول المتقدمة، الامر الذي سيسبب مس دراماتيكي بالخدمات العامة للمواطن الاسرائيلي مع التأكيد على الرفاه والصحة والتعليم. اسرائيل من شأنها أن تنجر الى حرب اهلية وفي نهاية المطاف يمكن أن تقام دولة مختلفة عن الدولة التي دخلت الى هذه الحرب.

حل الدولتين... بين مقاييس القانون الدولي والرد العربي الرقيق

1.6.2020، مركز الناطور للدراسات والأبحاث

الخلاصة

صدرت "صفقة القرن" للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في كانون الثاني 2020، بعد أن بلورها الطاقم الأمريكي لشؤون المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين برئاسة جارد كوشنير على مدى ثلاث سنوات.

إن "صفقة القرن" هي إعلان نوايا وخطة أساسية، لتسوية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، بمشاركة دول عربية وبقيادة الولايات المتحدة. أساسها، تنفيذ حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، من خلال تبني الرواية الإسرائيلية، وإعطاء أولوية عليا للمواقف الإسرائيلية بالنسبة للأمن، والقدس، والمستوطنات واللاجئين في ظل منح تفسير مختلف عما هو دارج لقرار مجلس الأمن 242 وبالتعارض مع قرارات أخرى لمجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة، وبالتجاهل التام لإنجازات المفاوضات السابقة والنقاط التي انتهت إليها.

تعرض الرؤيا المبادئ التالية:

في مسألة الحدود:

لن تكون لفلسطين حدود مع دول مجاورة (مصر من الغرب والأردن من الشرق). ستكون أراضيها محوطة بأرض سيادية إسرائيلية، فيما تكون مسافة الحدود بينهما 1.700 كيلومتر.

سيكون في الأراضي الفلسطينية 17 جيباً إسرائيلياً، فيها 16.500 إسرائيلي يتمتعون بـ 130 كيلومتراً من الطرقات الخاصة تربطهم بالمناطق المضمومة الأخرى.

في الأراضي الإسرائيلية يكون 43 جيباً فلسطينياً مع 106 آلاف نسمة.

تبادل الأراضي يكون بنسبة 1:2.13 في صالح إسرائيل، ويتضمن نقل 250 ألف مواطن إسرائيلي عربي مع بلداتهم إلى سيادة فلسطينية.

الضفة الغربية تربط بقطاع غزة من خلال رواق بري.

في مسألة الأمن:

ستكون لإسرائيل صلاحيات أمنية تفوق فلسطين التي ستكون مجردة من الجيش والسلاح الثقيل.

تتحمل إسرائيل المسؤولية الأمنية في الجيوب الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وفي الجيوب الفلسطينية في الأراضي الإسرائيلية، مثلما في المحاور المؤدية إليها.

تتحكم إسرائيل بالحدود الخارجية لفلسطين وبكل معابر حدودها، وبالمجال الجوي، والبحري وبالمدى الإلكترو- مغناطيسي.

يفكك العائق الأمني ويبنى عائق جديد بأربعة أضعاف طوله، بموجة الحدود الجديدة.

في مسألة القدس:

القدس الموحدة تبقى كلها تحت سيادة إسرائيل، بما فيها البلدة القديمة والحرم (93 في المئة من المساحة الحالية للمدينة) باستثناء الأحياء الموجودة خارج العائق الأمني.

تكون حرية العبادة وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة تحت المسؤولية الأمنية الإسرائيلية.

العاصمة الفلسطينية تتشكل من ثلاث وحدات جغرافية منفصلة الواحدة عن الأخرى، وكلها خارج المجال المحدد من قبل العالم العربي والإسلامي كـ "القدس" (أورشليم التاريخية).

في مسألة اللاجئين:

لا يسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى إسرائيل.

يكون لإسرائيل حق فيتو حول هوية اللاجئين الذين يسمح لهم بالاستقرار في فلسطين.

مسألة السكن والتعويضات تعالجها آلية دولية.

تقام آلية دولية منفصلة لتسوية التعويضات لليهود اللاجئين من الدول العربية.

ردود الأفعال:

إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو، الذي كان شريكاً مركزياً في بلورة الخطة، باركت بالإنجاز. فضلاً عن ذلك، فإن الأقلية المصممة من مؤيدي الضم أحادي الجانب رأوا فيها تأكيداً لفرضيتهم بأن ولاية الرئيس ترامب تشكل فرصة تاريخية لتنفيذ رؤياهم، قد لا تتكرر.

الفلسطينيون، برئاسة محمود عباس، الذين أقصوا عن المسيرة في بدايتها وامتنعوا عن التعاون مع الطاقم الأمريكي حين دعوا إلى ذلك، رفضوا المبادرة رفضاً باتاً.

رد فعل العالم العربي والأسرة الدولية تراوح بين عدم الالتزام ("سندرس ونرى")، وبين الرفض الرقيق (التمسك بمبادرة السلام العربية) وبين الرفض التام وإسناد الموقف الفلسطيني.

في السطر الأخير: فشلت المبادرة في اختبار القدرة على خلق شريك فلسطيني و/ أو عربي آخر.

يظهر هذا البحث بأن:

"صفقة القرن" تستخدم بالفعل معظم الاصطلاحات التي سادت في المسيرة السياسية التي سبقتها (دولتان، عاصمة فلسطينية في القدس، تبادل للأراضي، تواصل إقليمي، تجريد وما شابه) ولكنها تمنح كل واحدة من هذه الاصطلاحات مضامين تتعرض مع كل ما بحثت فيه الأطراف واتفقت عليه وكذا الأسرة الدولية وبرئاسة الولايات المتحدة، قبل ذلك.

أما المقاييس التي تنطبق على القرارات الدولية، التي وجهت خطة الأطراف وتم تغييرها تغييراً تاماً مع إطلاق "صفقة القرن"، فهي:

الحدود على أساس خطوط 67 وتبادل الأراضي بنسبة 1:1.

في الأمن، دولة فلسطينية مجردة وترتيبات أمنية واسعة.

في القدس، إقامة عاصمتين على أساس التوزيع الديمغرافي وترتيبات خاصة في الأماكن المقدسة.

في مسألة اللاجئين، عودة اللاجئين إلى دولة فلسطين، وإعطاء تعويضات وترتيبات أخرى.

تنعدم عن "صفقة القرن" الاحتمالية العملية لتحققها، سواء من الناحية الإقليمية أم من الناحيتين العملية والاقتصادية. وهي تمس بتواصل الدولة الفلسطينية ولا تسمح بوجود نسيج حياة السكان في جوانب القانون والنظام والاقتصاد والمجتمع؛ وهي تستعبد الجيش الإسرائيلي ودولة إسرائيل لاحتياجات الأمن الجاري في كل المجال الفلسطيني وتمس بالمواثيق الدولية في كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحرية الحركة وغيرها.

يدل الموقف الفلسطيني الذي جاء رداً على نشر "صفقة القرن" على أنه لا يوجد ولن يكون في المدى المنظور للعيان شريك فلسطيني أو عربي لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل والتوقيع على تسوية دائمة، إلا على أساس التفسير الدارج لقرارات الأمم المتحدة والمفاوضات السابقة.

البديل:

يعرض في هذا البحث بديل عن صفقة القرن، يقوم على أساس القرارات الدولية وعلى المبادئ التي وجهت خطى الأطراف في المفاوضات السابقة.

أساسه:

تبادل للأراضي بنحو 4 في المئة بنسبة 1:1، يسمح ببقاء 80 في المئة من الإسرائيليين الذين يسكنون في الداخل تحت سيادة إسرائيل، وذلك دون المس بالتواصل الفلسطيني وبنسيج السكان على الجانبين.

دولة فلسطينية مجردة مع ترتيبات أمن متبادلة وإقليمية واسعة ومفصلة، توازن بين احتياجات أمن إسرائيل واحترام السيادة الفلسطينية.

عاصمة فلسطينية في شرقي القدس في بديلين أساسيين: إما التقسيم أو "المدينة المفتوحة".

حل مسألة اللاجئين وفقاً لمبادئ الرئيس كلينتون في العام 2000.

هناك من يرى في المبادرة أساساً أولياً للمفاوضات. مجرد فشلها في خلق شريك فلسطيني يدل على أن الحق مع الآخرين، الذين يرون فيها تسويغاً أمريكياً للوضع القائم بل ولخطوات ضم أجزاء من الضفة الغربية. وتعزيز هذا الموقف يأتي إما من تشكيل فريق إسرائيلي–أمريكي مشترك "فريق السيادة" لترسيم الضم، الذي بدأ عمله عشية جولة الانتخابات الثالثة في إسرائيل، أو من وضع موضوع الضم كطلب مركزي من نتنياهو في مفاوضات الاتفاق على تشكيل الحكومة.

يعرض هذا البحث التطورات المحتملة في عملية الضم من طرف واحد، والتي تبدأ بضم جزء من المناطق "ج" وتكون نهايتها المحتملة فرض القانون الإسرائيلي على عموم الضفة الغربية. يحلل البحث العوامل التي قد تؤدي إلى هذه النتيجة، ونقاط الخروج الإسرائيلية المحتملة من عملية الضم والسيناريوهات المتطرفة للمسيرة، ونتائجها الخطيرة على أمن دولة إسرائيل، واقتصادها، وصورتها، وهويتها، وقيمها ونظامها.

فشل معروف مسبقا: يجب علينا التعلم من ضم شرقي القدس

5.6.2020، الغد

أحد ادعاءات رافضي التسوية الدائمة ومؤيدي الضم هو "لقد قمنا بضم شرقي القدس والعالم صمت". عدد منهم يواصلون تمجيد إنجازات الضم بتبني الأقوال التي قالها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في خطابه في يوم القدس في العام 2015: "لقد تم رأب الصدع في عاصمتنا القدس. وقد عادت لتكون مدينة تم توحيدها. تقسيمها أدى الى خرابها، وتوحيدها أدى الى ازدهارها".

في نهاية الاحتفالات القسرية لتوحيد القدس وازدهارها، علينا أن نسأل هل ضم شرقي القدس هو نجاح كبير جدا، الذي على ضوئه يجدر أن نأخذ المخاطرة التي يكتنفها ضم مناطق في الضفة الغربية؟ أو أنه كما يتضح من البيانات التي نشرت مؤخرا من قبل معهد القدس، اعلان نتنياهو يعود الى عالم الواقع الكاذب؟ ربما، الاهم، تطور القدس والتوجهات الديمغرافية والاقتصادية فيها يمكن أن تعلمنا عما هو متوقع لإسرائيل اذا تم تطبيق وعد نتنياهو "فرض السيادة الإسرائيلية بالتدريج على اجزاء في يهودا والسامرة"، التي ستقود الى ضم كل الضفة والى دولة واحدة.

حكومة ليفي اشكول اختارت بعد حرب الأيام الستة أن لا تكتفي بتوحيد المدينة التي قسمت في العام 1949، بل أن تضيف على الكيلومترات الستة لشرقي المدينة، 64 كم مربع اخرى شملت اكثر من 20 قرية فلسطينية لم تكن في أي يوم جزءا من القدس. هذا بروح التفسير الذي قدمه رحبعام زئيفي، الذي كان في حينه رئيس لجنة توسيع حدود المدينة، لوزير العدل يعقوب شمشون شبيرا، عن حجم الضم في 1967: "اضافة أكبر منطقة يمكن ضمها للقدس والتي ستمكن من توسيعها لتصبح مدينة كبيرة جدا".

هذه كانت رصاصة البدء لعملية تحويل المدينة العبرية، التي تضاعف خلال 19 سنة عدد سكانها وكانت تحظى بأكثرية يهودية بنسبة 99 في المائة، الى مدينة فيها أقلية عربية بنسبة 26 في المائة (70 ألف نسمة) والتي زادت منذ ذلك الحين الى 40 في المائة تقريبا من عدد سكان المدينة (350 ألف نسمة). وبعد عقد ونصف يتوقع أن تتحول هذه الاقلية الى أكثرية. هناك من يلوحون بانخفاض معدل الولادة للنساء المسلمات في العشرين سنة الاخيرة، من 4.5 ولادة الى 3.2 ولادة، مقابل الزيادة في نسبة الولادة عند النساء اليهوديات، من 3.8 ولادة الى 4.4 ولادة، كرد على ذلك. هؤلاء يتجاهلون أن القدس "الموحدة" تعاني من هجرة سلبية تبلغ 6 – 8 يهودي في السنة منذ العام 1992. في اوساط المغادرين مؤخرا تبرز النسبة العالية (44 في المائة) من الشباب في اعمار 20 – 34 سنة.

معظم السكان الفلسطينيين في القدس لا يمارسون حقهم في التصويت في الانتخابات البلدية. يقاطعونها (نسبة التصويت اقل من 2 في المائة). إسرائيل تعمل من أجل منع وجود وضع فيه المعنيين بالجنسية الإسرائيلية، أن يستطيعوا المشاركة في الانتخابات العامة، عن طريق رفض طلبات الحصول على الجنسية. في العام 2019 شهدنا قفزة في عدد الموافقات على طلبات الحصول على الجنسية من متوسط يبلغ 300 في السنة الى 1200. ولكن قفزة مشابهة كانت ايضا في عدد الطلبات التي تم رفضها، من متوسط سنوي، 300، الى 1400 طلب. فقط نحو 20 ألف فلسطيني في القدس لديهم الجنسية الاسرائيلية.

اسرائيل تتمتع في حدود الخط الاخضر (مع شرقي القدس) من اغلبية يهودية ثابتة تبلغ 79 في المائة. كل هجرة يهودية الى الضفة، في ظل تنبؤ المكتب المركزي للاحصاء الذي يقول إنه

يتوقع عدم حدوث هجرة، لن يغير حقيقة أنه في أرض إسرائيل الانتدابية هناك أغلبية غير يهودية. إذا ضمت إسرائيل مناطق الضفة (وبعد ذلك قطاع غزة) فانها ستضطر الى الاختيار بين امرين: أن تكون "ديكتاتورية اقلية" مثلما وصف بن غوريون في 1949 نظام الابرتهايد، وإما أن تتحول الى دولة عربية ديمقراطية مع اقلية يهودية.

المجموعات السكانية الضعيفة من الناحية الاقتصادية في إسرائيل، العرب والأصوليين، حولت القدس بالتدريج الى المدينة الكبيرة الأكثر فقرا في إسرائيل. نسبة المشاركة في قوة العمل في المدينة (68 في المائة) أقل بكثير من المتوسط القطري (81 في المائة). الأجر الشهري المتوسط للأجير في المدينة هو 8700 شيكل. والمتوسط القطري هو 10600 شيكل. وحسب المكتب المركزي للاحصاء فان المدينة مصنفة في اسفل السلم الاقتصادي – الاجتماعي (العنقود الثاني)، وهي من بين الخمسين مدينة التي يصعب جدا العيش فيها، الى جانب بني براك وجسر الزرقاء.

هذا ايضا بخصوص الدولة الواحدة. إسرائيل، دولة متطورة، ستضطر الى استيعاب سكان يعيشون في مستوى العالم الثالث. الفجوة في الناتج الخام الاجمالي للفرد – 40 ألف دولار مقابل 3500 دولار، تشرح تقريبا كل شيء. إسرائيل في الحقيقة ستفرض على المناطق التي سيتم ضمها سياسة الاضطهاد التي فرضتها في شرقي القدس، كما تعترف تيدي كوليك في مقابلة مع صحيفة "معاريف" في 1990: "قلنا مرة تلو الاخرى بأننا سنساوي في الحقوق بين العرب واليهود في المدينة. حديث فارغ من المضمون. لقد كانوا وما زالوا مواطنين من الدرجة الثانية والثالثة... من اجل قدس يهودية فعلت شيء ما في الـ 25 سنة الاخيرة. ومن اجل شرقي القدس؟ لا شيء. ما الذي فعلته؟ مدارس؟ لا شيء. ارصفة؟ لا شيء. مراكز ثقافية؟ أبدا".

اهود اولمرت اضاف الى هذه الأقوال في يوم القدس في العام 2012: "فيما يتعلق بالاجزاء الاخرى من القدس التي لا يعيش فيها يهود، ليس هناك تغيير كبير... ليس هناك حكومة اسرائيلية منذ 1967 لم تعمل حتى الحد الادنى مما هو مطلوب من اجل توحيد المدينة بشكل فعلي. ايضا الحكومة التي ترأستها لم تفعل كل ما يجب فعله من اجل تحويل القدس الى مدينة موحدة. صحيح أننا استثمرنا في القدس، لكن بشكل متعمد استثمرنا في الاساس في غربي المدينة وفي الاحياء الجديدة مثل جبل أبو غنيم... وامتنعنا عن الاستثمار في مناطق أعتقد أنها في المستقبل لن تكون جزء من القدس". ايضا رئيس البلدية الحالي، موشيه ليون، الذي وصف في الشهر الماضي التطوير المتوقع للقدس، اشار تقريبا فقط الى التطوير في الاحياء اليهودية.

المناطق التي سيتم ضمها في الضفة يعيش فيها فلسطينيون يتوقع أن يحصلوا من الحكومة ومن البلدية على نفس المعاملة التي حصلت عليها الاحياء المقدسية التي تم اخراجها خارج الجدار الامني. كفر عقب ومخيم شعفاط للاجئين تحولت الى منطقة حرام، يعيش فيها ثلث السكان العرب في القدس بشروط متدنية جدا، لا توجد فيها خدمات بلدية وغياب لتطبيق القانون.

رغم سياسة التمييز هذه، إلا أن اسرائيل لا يمكنها الامتناع عن دفع مخصصات التأمين الوطني والنفقات الباهظة في مجال التعليم والصحة والرفاه للسكان الذين يوجدون في العنقود 1 في المقياس الاقتصادي – الاجتماعي. وحسب بحث تم اجراؤه في 2018 لصالح حركة "قادة من اجل أمن إسرائيل"، هذه النفقات تقتضي زيادة تبلغ 52 مليار شيكل لميزانية الدولة. من الجدير الاشارة الى الايجابية في أن ضم شرقي القدس مكن اليهود من العودة وممارسة حقهم في حرية العبادة في الاماكن المقدسة، على رأسها حائط المبكى. سيكون بالامكان الحفاظ

على هذا التغيير عن طريق تبني الاقتراحات التي تم طرحها في المفاوضات حول مستقبل القدس. ياسر عرفات ومحمود عباس اقترحا أن يكون حائط المبكى والحي اليهودي ونصف الحي الارمني وباقي جبل صهيون تحت السيادة الإسرائيلية. ومقابل ذلك اقترحت إسرائيل في مفاوضات طابا في 2001 وفي محادثات انابوليس في 2008، أن تطبق نظام خاص في الحوض التاريخي يحافظ على حرية الوصول وحرية العبادة لجميع الديانات.

المجال هنا ضيق لتفصيل جميع التداعيات السلبية لضم المنطقة التي تحولت مع مرور الزمن لتصبح شرقي القدس. يجب علينا تعلم الدرس والتوقف عن احتفالات "التوحيد" و"الازدهار" الوهمية، التي احسن ميرون بنفنستي وصفها في العام 2012: "كلما ازداد الشعور بأن المدينة الموحدة مقسمة فعليا بحواجز الكراهية، كلما تسارعت جهود المؤسسات المتطرفة والمترمتة من اجل تعزيز تاريخ احتلالها كحدث للاستفزاز وكراهية الاجانب واستنكار الخونة" ("هآرتس"، 4/10/2012).

يجب علينا الامتناع عن تحويل اسرائيل، مثل القدس، الى دولة فقيرة مليئة بالتوتر والعنف، مع اغلبية عربية، حيث تتحول الى دولة مجذومة في العالم في اعقاب نظام ابرتهايد تفرضه على وطن فيه شعبين مثلما فرضته على عاصمتها.

حل الدولتين لم يمت

24.7.2020، الغد

جدعون ليفي امتدح في الأسبوع الماضي ("هآرتس"، 12/7) مقال لبيتر باينريت نشره في صحيفة "نيويورك تايمز" الذي كتب فيه بأن حل الدولتين قد مات بسبب عدد المستوطنين في الضفة الغربية الذي لا يمكن التراجع عنه. الاستنتاج العملي للسنوات هو أنه يجب اقامة دولة واحدة. لأنه حسب اقوال باينريت "هدف مساواة أكثر هو واقعي الآن أكثر من هدف الفصل".

الاسهام المهم لمراسلين في مستوى باينريت هو احيانا في تقديم مقولة تصف ببساطة واقعا معقدا. ولكن في هذه الحالة فان مقولته تعادل تجربة شرح لماذا الناس في الطرف الثاني من الكرة الأرضية لا يسقطون في الفضاء بذريعة أن "الكرة الارضية مستوية". أمر قابل للاستيعاب، بسيط، لكنه تماما لا يعكس الواقع. لأنه يجدر الاعتراف بالواقع وبالمعطيات الرسمية.

هناك قولان مكملان متضمنان في موقف باينريت. الاول هو أن عدد المستوطنين حول حل الدولتين الى أمر غير ممكن. والثاني هو أن الحل المرغوب فيه هو دولة واحدة.

بالنسبة للقول الأول هاكم بعض الحقائق: أولا، نظام الاستيطان الإسرائيلي في الضفة هو نظام انتقائي، لا يندمج مع سكان الضفة.

62 % من قوة العمل تعمل في إسرائيل، 25 % في اجهزة التعليم في المستوطنات والممولة بدرجة مخيفة، ونسبة ضئيلة تعمل في الزراعة والصناعة، التي فيها 99 % من العاملين هم عمال فلسطينيون. نظام الشوارع للمستوطنات هو فعليا تقريبا منفصل ولا يوجد فيه أي منطق تخطيطي. لا يوجد نسيج حياة مشترك بين المستوطنات المتجاورة، إلا في حالات استثنائية، ولا يوجد مشاريع اجتماعية وثقافية بين السكان الفلسطينيين واليهود.

ثانيا، بالنسبة للوضع الديمغرافي والمكاني: في قطاع غزة الذي يعيش فيه 2.1 مليون فلسطيني، لا يعيش أي اسرائيلي. أي أنه يوجد فصل. 99 % من الإسرائيليين في شرقي القدس (المحتلة) يعيشون في أحياء يهودية خالصة، أي أنه يوجد فصل. نسبة الإسرائيليين في الضفة منذ عشرين سنة تقريبا هي نحو 18 % من اجمالي عدد السكان في الضفة، وهي نسبة تشبه نسبة الاقلية العربية في إسرائيل عشية اقامة الدولة. والاسرائيليون المعنيون بذلك يمكن أن نقترح عليهم البقاء في بيوتهم كسكان في فلسطين. من جنوب غوش عصيون ومن شمال نابلس نسبة العرب لليهود هي 40: 1، أي هناك فصل.

99 % من الاراضي الخاصة هي بملكية فلسطينية. المنطقة المأهولة لمجمل المستوطنات لا تصل حتى الى 2 % من اراضي الضفة. نصف المستوطنين يعيشون في المدن الثلاث الكبرى المحاذية للخط الاخضر والقدس، وفي اطار تبادل الاراضي لاقل من 4 % من المساحة يمكن الحفاظ على سيادة اسرائيلية على 80 % من الإسرائيليين الذين يعيشون خلف الخط الأخضر (بدون ارئيل)، أي يوجد فصل. وهناك امكانية كامنة لإسرائيل لاستيعاب الباقين من ناحية التشغيل والسكن.

بخصوص الادعاء بأن دولة واحدة هي الحل المرغوب فيه، سأعرض عدة اسئلة قصيرة: كيف يمكن لدولة ناتجها الخام الاجمالي للفرد هو 40 ألف دولار أن تستوعب سكان مع ناتج خام اجمالي للفرد يبلغ اقل من عشر هذا المبلغ؟ هل السكان اليهود سيخاطرون بالهبوط

الدراماتيكي وغير المحتمل الذي سيحدث بصورة لا مناص منها في مستوى الخدمات الصحية والرفاه والتعليم عند استيعاب سكان بهذا القدر، الذين 98 % منهم سيصنفون في اسفل السلم الاجتماعي – الاقتصادي، أو أننا سنكون شهود على "هرب الادمغة" وهجرة الشباب؟ هل الفلسطينيون سيخدمون في أجهزة الأمن لـ "اسراسطين"؟ ماذا سيكون مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، هل سيعودون الى اسراسطين ويحولوا الدولة الى دولة مع اغلبية عربية حاسمة؟ من سيتحمل العبء الاقتصادي لاستيعابهم واعادة تأهيلهم؟ هل شاهد باينريت الاستطلاع الذي اجراه مؤخرا معهد البحوث القومي والذي وجد أن 78 % من الجمهور الاسرائيلي غير مستعدين لاعطاء حق المواطنة أو حق المقيم للفلسطينيين في المناطق التي سيتم ضمها لإسرائيل، أي يؤيد الابرتهايد ويعارض التنازل عن السيطرة اليهودية؟.

حتى لو مرت سبعين سنة تقريبا إلا أن اقوال لجنة التقسيم في 1947 بأنه "يوجد الآن في فلسطين... يهود... وعرب، يختلفون عن بعضهم البعض في نمط الحياة وفي المصالح السياسية"، هذه الاقوال ما زالت سارية المفعول. هذه الفروق تغذي "الصراع بين حركتين قوميتين مطالبهما محقة، وليس بالامكان التوفيق بينها إلا من خلال التقسيم"، كما كتب قبل عقد من ذلك في تقرير لجنة بيل.

دكتور باور موهان، نائب المندوب السويدي في منظمة الامم المتحدة للعلم والثقافة (اليونسكو) – الشخص الذي أعد خريطة التقسيم غير الممكنة في 1947 – شرح اقتراحه باقامة فصل سياسي الى جانب وحدة اقتصادية للدولة اليهودية والدولة العربية هكذا: "حاولت توحيد فكرتين لا يمكن التوفيق بينهما، أمل لتعاون يهودي – عربي وخوف من عداء يهودي – عربي...". وقد احتاج الى يوم واحد فقط بعد المصادقة على قرار التقسيم عند اندلاع حرب الاستقلال، كي يعرف أن اقتراحه غير عملي، وأن الخوف من العداء تغلب بشكل كامل على الأمل في التعاون غير الممكن المطلوب من الطرفين.

نعم، امكانية حل الدولتين الآن ضعيفة جدا. ولكن ليس بسبب عدد المستوطنين. التوجهات التي تميز مشروع الاستيطان في العقدين الاخيرين – هبوط دراماتيكي في الهجرة الى الضفة من داخل اسرائيل، وزيادة عدد السكان التي تقوم بالاساس على التكاثر الطبيعي في اوساط الاصوليين في المدينتين اللتين اقيمتا على الخط الاخضر. وهبوط متواصل في التصنيف الاقتصادي – الاجتماعي وما شابه، تدل على أنه ليس بوسعها انهاء حل الدولتين. ومثلما اوضحت في مرات كثيرة، هناك امكانية مادية – مكانية لهذا الحل بالنسبة للقضايا الاربع الاساسية في النزاع وهي الحدود والقدس والأمن وقضية اللاجئين.

الاحتمال المتدني لحل الدولتين ينبع من غياب الاحتمالية السياسية، بالاساس في الطرف الاسرائيلي. يكفي أن نذكر بـ "تصريح شمير" الذي وقع عليه في السنة الماضية اكثر من اربعين وزير وعضو كنيست من اليمين، تعهدوا فيه بأن يعملوا على الغاء حل الدولتين واقامة دولة واحدة لشعب واحد في ارض اسرائيل.

إن عدم معرفة باينريت للحقائق المكانية – الديمغرافية – الاجتماعية والتوق الصادق لليفي من اجل المساواة، أديا الى الاستنتاج بأنه يمكن اقامة دولة واحدة دون فحص مجمل الجوانب السياسية والثقافية والامنية والاقتصادية المرتبطة باقامتها. يجب على ليفي أن يعرف بأنه لا يمكن فرض حياة مشتركة على الشعوب التي لا تريد ذلك ولا تحترم بعضها البعض. وباينريت، رجل العلوم السياسية، يجب عليه التركيز على تفسيرات لانعدام الاحتمالية السياسية حيث هناك قوته، وأن يقترح خطوات يمكن أن تؤدي الى التغيير.

ثمار التطبيع

21.8.2020، مركز الناطور للدراسات والأبحاث

اتفاق التطبيع بين اسرائيل واتحاد الامارات، شبيها بخطاب بنيامين نتنياهو في بار ايلان في 2009 وحلم السلام لترامب في 2020، ليس سوى نفس زيادة تغيير العباءة من ناحية السياسة وطرق العمل لرئيس الحكومة. استخدام نظام المفاهيم هذا، المقبول والمعروف في العمليات السياسية التي استخدمت مع الفلسطينيين والدول العربية بنية تطبيقها من خلال تفسيرات معاكسة للتفسيرات المقبولة على القيادة في اسرائيل قبله وعلى المجتمع الدولي. هدف نتنياهو ليس حل النزاع بين اسرائيل والفلسطينيين بمساعدة الدول العربية، بل حسمه بمساعدة دعمها لاملاء شروط غير ممكنة على الفلسطينيين أو بمساعدة لامبالاتها ازاء الوضع القائم. ونجاح سياسة نتنياهو على المدى القصير سيكون خسارة للصهيونية على المدى البعيد.

امام كل دولة توجد في مواجهة مع دولة اخرى غير قادرة على هزيمتها أو التوصل الى تسوية معها، فان الاحتمالات مفتوحة لتبني استراتيجية توسيع نظام التدخل عن طريق تضمين طرف ثالث – عامل آخر مهم ولديه موارد – يستطيع تغيير وضع "التعادل". هذه الاستراتيجية يمكن تطبيقها من خلال السعي نحو تحقيق هدفين متعاكسين: تجنيد موارد الطرف الثالث لصالح أحد الطرفين من اجل هزيمة الطرف الآخر، أو تجنيد الطرف الثالث لصالح توسيع سلة الفوائد وتوزيعها على جميع الاطراف المشاركة عند تحقيق تسوية.

التاريخ مليء بالامثلة على الاحتمالية الاولى، وأنا سأكتفي بذكر ثلاث احتمالات منها في منطقتنا. الاحتمالية الاولى هو تجند الدول العربية لحسم الصراع بين اليهود والعرب لصالح عرب فلسطين في حرب الاستقلال وبعدها. الاحتمالية الثانية هي الرؤية الاستراتيجية التي بلورها دافيد بن غوريون في الخمسينيات والتي أساسها بلورة علاقات خاصة وتحالفات على كل المستويات – استراتيجية واستخبارية واقتصادية – مع دول ومجموعات عارضت السياسات العربية التي قادها الرئيس المصري جمال عبد الناصر. هذه الرؤية نتج عنها تحالف "الضواحي" والتي شملت تركيا وايران واثيوبيا والاكراد والمسيحيين في لبنان. والاحتمالية الثالثة: احد العوامل التي اثرت على اسحق رابين في اختيار العملية السلمية مع الفلسطينيين في العام 1993 هو الادراك بأن هذه العملية هي الثمن المطلوب من اسرائيل دفعه للدول العربية السنية من اجل أن يحظى على تحالف معها لصالح وقف تعزز ايران ومبعوثيها الشيعة.

هناك ايضا امثلة تاريخية كثيرة على الاحتمالية الثانية. لكني اريد التركيز على النزاع الاسرائيلي – العربي – الفلسطيني منذ بداية العملية السياسية مع العالم العربي في العام 1974. اتفاقات السلام بين اسرائيل ومصر والاردن كانت ثنائية في اساسها، لكن الامر احتاج الى تدخل الولايات المتحدة من اجل التوصل اليها. بالنسبة للمصريين فان المساعدات العسكرية الامريكية، اضافة الى اعادة كل سيناء، كانت مقابل سخي مكنهم من الاكتفاء باتفاق حكم ذاتي لصالح الفلسطينيين والموافقة على تجريد شبه جزيرة سيناء من السلاح. هذا صحيح ايضا بالنسبة لاسرائيل. فالمساعدة المدنية والعسكرية التي حصلت عليها من الامريكيين (التي تبلغ حتى الآن نحو 200 مليار دولار) ونشر قوات المراقبين الدولين (ام.اف.أو) كانت بالنسبة لها – الى جانب خروج مصر من دائرة الحرب – مقابل مناسب لانسحاب كامل من سيناء. الامور كانت مشابهة ايضا مع الاردن: مساعدة مدنية امريكية ومظلة من الجيش الاسرائيلي ازاء تهديدات خارجية على الاردن وتوفير مياه من اسرائيل واعطاء مكانة خاصة في الحرم ووعود اقتصادية مستقبلية، فعلت فعلها وجعلت الاردنيين يوقعون على اتفاق السلام.

بين اسرائيل والفلسطينيين الصورة معقدة أكثر. فقد احتاج الطرفين والولايات المتحدة الى عقد تقريبا، من العام 1993 وحتى 2007، من اجل الفهم بأنه يجب عليهم توسيع حدود النظام. وتباهي اهود باراك بـ"انهاء الامور خلال ساعتين مع عرفات في نفس الغرفة" في كامب ديفيد 2000، حل محله تعاون متزايد لجهات اخرى: اولا، الدول العربية التي ارادت اسرائيل منها بادرات حسن نية لا تحتاج الى الاستثمارات، بالاساس اعطاء تصريح للفلسطينيين بالموافقة على تنازلات طلبتها اسرائيل في مسائل مختلفة (الامن، الحدود، اللاجئين والقدس) مقابل المساعدة الامريكية.

ثانيا، دول اوروبا وغيرها، التي ارادت اسرائيل منها المشاركة في تمويل الاتفاق، بالاساس في مواضيع التعويضات للفلسطينيين وبناء الاقتصاد الفلسطيني. هكذا ولدت في 2004 "الرباعية" (الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والامم المتحدة وروسيا). وفي مؤتمر انابوليس في العام 2007 شاركت اضافة الى الطرفين الولايات المتحدة ودول الرباعية وكذلك ممثلين عن معظم جامعة الدول العربية، منها مصر والاردن ودول ليس لها علاقات دبلوماسية مع اسرائيل مثل السعودية وماليزيا والسودان ولبنان وحتى سوريا.

رئيس الحكومة نتنياهو اتبع مقاربة مختلفة. فقد اعلن أنه اختار وأنه سيطبق الخيار الثاني، وهو توسيع حدود النظام لصالح الطرفين وتسوية النزاع، لكن عمليا هو يعمل حسب الخيار الاول وهو تجنيد جهات لاخضاع الفلسطينيين عن طريق املاء شروطه.

نتنياهو أوقف طوال سنين أي محاولة لتسوية النزاع حسب الخيار الثاني: لقد رفض مبادرة السلام للجامعة العربية من العام 2002 واعلن في حزيران 2016: "اذا فهمت الدول العربية أنه يجب عليها تحديث مبادرة السلام العربية حسب التعديلات التي ستطلبها اسرائيل، عندها سيكون ما يمكن التحدث عنه".

لقد عارض نتنياهو اربع مبادرات فرنسية، منها مبادرة لتشكيل مجموعة دعم دولية ترافق المفاوضات مع الفلسطينيين، وعقد مؤتمر دولي حتى نهاية 2016، وعارض التعاون مع الرباعية في اعداد التقرير حول الجمود السياسي وعارض اقتراح الاتحاد الاوروبي في كانون الاول 2013 لتطوير العلاقات مع اسرائيل وفلسطين اذا وقعتا على اتفاق سلام، وطلب من ادارة اوباما الحفاظ على الوضع القائم. مثلا، عارض خطة الامن للجنرال جون الين الذي عمل كمبعوث لوزير الخارجية الامريكية، جون كيري، في 2014، وعبر علنا عن مخاوفه من طرح خطة سلام من قبل اوباما قبيل انتهاء ولايته. بسبب هذه السياسة قال كيري عن نتنياهو في تشرين الثاني 2017 في دبي: "لا يوجد لاسرائيل زعماء يريدون صنع سلام... معظم اعضاء الكابنت في حكومة اسرائيل الحالية اعلنوا بشكل علني بأنهم لن يؤيدوا في أي يوم اقامة دولة فلسطينية".

نتنياهو انتظر الفرصة التي جاءت في العام 2016 على شكل الرئيس ترامب. عندها اصبح بامكانه تطبيق خطته القديمة بمنح حكم ذاتي ثقافي محدود للفلسطينيين في الضفة، التي سماها "دولة" وجعل الرئيس الامريكي يقترحها في الخطة، التي هي فعليا املاء استسلام بدون شروط، على الفلسطينيين. حلم السلام لترامب انضم الى خطاب بار ايلان الذي قال عنه والد نتنياهو، بن تسيون نتنياهو، في مقابلة مع القناة الثانية: "بنيامين لا يؤيد اقامة دولة فلسطينية، سوى فقط ضمن شروط لن يوافق عليها العرب في أي يوم، لقد سمعت هذا منه". حلم السلام، مثل خطاب بار ايلان، مليء الى درجة الاكتظاظ بمفاهيم ميزت المفاوضات قبل عودة نتنياهو الى رئاسة الحكومة في 2009، بدء من "دولة فلسطينية" ومرورا "بتواصل فلسطيني" وانتهاء "بعاصمة فلسطينية في القدس". ولكن فعليا لا يوجد في

هذه الاقتراحات تطبيق لأي من هذه الوعود.

نتنياهو يضع امام الدول العربية، بمساعدة الامريكيين وتحت تهديد ايران المشترك، الحاجة الى الحسم من جديد: هل يجب التمسك بمبادرة السلام العربية من العام 2002 والتي تستند على الشرعية والقرارات الدولية والمعايير التي وجهت المفاوضات في انابوليس أم الفصل بين عملية التطبيع وبين الخلافات السياسية في الرأي مع اسرائيل، طبقا لطموح نتنياهو. أي أن تحظى باستثمارات امريكية ومساعدة عسكرية مقابل استخدام الضغط على الفلسطينيين من اجل الموافقة على مواقف اسرائيل، أو على الاقل عدم معارضتها. بكلمات اخرى، نتنياهو معني بأن تتبنى الدول العربية عن وعي سياسة دول اوروبا ودول اخرى – الاعتراف باسرائيل وتطبيع كامل معها مقابل رفض الاحتلال وتأييد حل الدولتين، لكن دون الدفع قدما بخطط لتحقيقها وبدون فرض عقوبات بسبب عدم تطبيقها.

هؤلاء المتحمسون من سياسة نتنياهو يجدر بهم أن يقرأوا مقال جابوتنسكي عن "الجدار الحديدي" من العام 1923: "في نظر الكثيرين تبدو الخطة التالية جذابة جدا: يجب الحصول على موافقة على الصهيونية، ليس من عرب ارض اسرائيل، لأن هذا الامر غير ممكن، بل من باقي اجزاء العالم العربي، بما في ذلك سوريا وبلاد بين النهرين والحجاز وربما حتى مصر". واضاف "لو أن هذا الامر كان ممكنا، فانه عندها لم يكن في هذا ما من شأنه أن يغير الوضع من اساسه: في ارض اسرائيل ذاتها كانت نظرة العرب بالنسبة لنا ستبقى على حالها". عودة الى الواقع الحالي – الفلسطينيون سبق واعترفوا باسرائيل في حدود 1967 في اتفاق اوسلو. اعتراف عربي بالسيادة الاسرائيلية ما بعد خطوط 1967 لن يغير موقفهم في هذا الشأن.

تصعب معرفة هل ستسير الدول العربية في طريق اتحاد الامارات، رغم أن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، وملك الاردن، عبد الله، لدغا في 2016 عندما حاولا مساعدة نتنياهو على تشكيل حكومة تؤيد العملية السياسية. واذا فعلوا ذلك فان "نجاح سياسة نتنياهو ستزيد جدا احتمالات أن تسير اسرائيل نحو حل دولة واحدة، مع توقف مؤقت طويل في مرحلة نظام الابرتهايد. الفلسطينيون سبق واعلنوا ردا على مبادرة ترامب بأنهم لا ينوون رفع الراية البيضاء وتبني هذه المبادرة. وفقدان الامل بحل الدولتين سيقود الى تحويل النضال الوطني الفلسطيني الى نضال من اجل المساواة في الحقوق المدنية، الذي ربما سيرافقه في مراحل مختلفة عنف وارهاب. "ثمار التطبيع" على المدى القصير، من تعاون عسكري وحتى عرض لعومر آدم – سيحل محلها على المدى البعيد نهاية حلم الصهيونية واقامة دولة عربية على انقاضها.

مسيرة الحماقة في المستوطنات مستمرة: إسرائيل ستدفع ثمناً باهظاً

10.10.2020، الكوفية

قبل أسبوعين أمر رئيس الحكومة بانعقاد مجلس التخطيط الأعلى للإدارة المدنية بهدف المصادقة على بناء واسع في "يهودا" و"السامرة"، بحجم 5400 وحدة سكنية في عشرات المستوطنات. من الواضح أن هذه الخطوة – بعد أن جمّد منذ شباط الماضي تخطيط البناء في "يهودا" و"السامرة" من أجل عدم المس بالاتفاقات مع الامارات والبحرين – هي ثمن سياسي للبقاء. ولكن هذه بالاساس خطوة أخرى في مسيرة الحماقة لاستمرار البناء في المستوطنات، التي هي تبذير عظيم للموارد على حساب المجتمع في إسرائيل، من خلال تعميق الوهم بأنه سيكون بالامكان إملاء اتفاق سلام على الفلسطينيين وإنهاء النزاع سوية مع ضم كل المستوطنات لإسرائيل.

سيحاول القليلون أن يشرحوا "المنطق" في خارطة "مبادرة ترامب" التي تم تبنيها بشدة من قبل نتنياهو- والتي تفرض على إسرائيل وعلى الجيش الإسرائيلي بناء وحماية لحدود جديدة اطول بثلاث مرات من كل حدود إسرائيل الاخرى – بتبريرات أمنية أكل الدهر عليها وشرب. كثيرون آخرون سيشيرون الى السبب الرئيس وهو الرغبة في منع إخلاء للمستوطنات أو أي بؤر استيطانية غير قانونية، من اجل اعاقة تطبيق حل الدولتين. امتدت الحدود الى مسار وطول غير منطقيين من أجل ضم عشرات المستوطنات الصغيرة والمعزولة، وخلق 17 جيبا إسرائيليا في المنطقة الفلسطينية و43 جيبا فلسطينيا في المنطقة التي سيتم ضمها لإسرائيل. الحدود المهووسة هذه ولدت سواء من أجل تقديم ثمن سياسي للمسيحانيين – القوميين المتطرفين في "الليكود" ومن يوجدون على يمينه، الذين يؤمنون بوصية "عليك أن ترث البلاد"، أو من اجل تقديم رد على مخاوف جزء من الجمهور من "حرب اهلية"، نتيجة اخلاء قسري لعدد كبير من المستوطنين. هذا الوضع يشجع رافضي الاتفاق الدائم على مواصلة استثمار افضل اموال الدولة في توسيع المستوطنات بشكل عام، خاصة المعزولة منها، والمس بالتواصل الجغرافي الفلسطيني.

حتى التوقيع على اتفاق اوسلو في العام 1993 فإن معظم الجمهور لم ير أي عيب في المستوطنات، بل برر اقامتها، بسبب الرفض الفلسطيني للاعتراف بإسرائيل على قاعدة القرارات الدولية والتوقيع معها على اتفاق سلام. منذ أن وقعت إسرائيل على اتفاق اوسلو، القائم على قرار 242 الذي معناه بشكل عام عودة الى خطوط 1967، كان واضحا لكل رؤساء الحكومة والوزراء بأنه عندما يستجيب الفلسطينيون للحاجات الأمنية لإسرائيل بوساطة ترتيبات وظيفية، على شاكلة الاتفاقات مع مصر والأردن (كما فعلوا بالفعل)، فان التحدي والعائق الأكبر أمام التوقيع على الاتفاق الدائم سيكون مستقبل المستوطنات.

إذا كان الأمر كذلك، فكيف عملت حكومات إسرائيل فيما يتعلق بعائق المستوطنات منذ التوقيع على اتفاق اوسلو؟ هل حسب ما يدعي الفلسطينيون، عملت كل ما في وسعها لتضخيم هذا العائق من اجل زيادة المساحة التي ستضم الى إسرائيل على حسابهم، أو ما هو اخطر من ذلك – خلق واقع يعتبر في نظر الجمهور الإسرائيلي لا يسمح بحل الدولتين بثمن وطني معقول؟ أم أنها عملت من اجل تقليص للحد الادنى تأثير هذا العائق على احتمالية التوصل الى تسوية؟ سنركز على هذه المسألة في منطقة "يهودا" و"السامرة"؛ لأن الإسرائيليين تم اخلاؤهم من قطاع غزة في 2005، أما القدس فوافق الطرفان في الماضي على تقسيم شرقي القدس على قاعدة ديمغرافية.

في العام 1993، بعد 26 سنة على الاحتلال والمستوطنات، كان يعيش في منطقة "يهودا والسامرة" 110 آلاف إسرائيلي (2 في المئة من اجمالي سكان إسرائيل) الذين كان 75 في المئة منهم يعيشون في كتل وبمحاذاة الخط الاخضر، أي حسب افتراض تبادل المناطق الموافق عليه من قبل الفلسطينيين فان تحدي الاخلاء الإسرائيلي شمل فقط 27 ألف شخص، أو 6500 عائلة. يشكل هذا العدد حوالي نصف في المئة من سكان إسرائيل، أو ثلث عدد الفلسطينيين الذين يعيشون اليوم في مناطق ج، ومن يطالبون بضمهم مستعدون لإعطائهم حتى الجنسية الإسرائيلية. هذه كانت ارقاما مرفوضة تماما من الناحية الوطنية لأن إسرائيل استوعبت في العقد ذاته مليون مهاجر من الاتحاد السوفييتي سابقا.

كيف تصرفت حكومات إسرائيل في الفترة الواقعة بين التوقيع على اتفاقات اوسلو وحتى المباحثات على الاتفاق الدائم في كامب ديفيد 2000، وهي سبع سنوات توزعت بين نتنياهو واسحق رابين، وشمعون بيريس وايهود باراك؟

بعثت إسرائيل 80 ألف إلى "يهودا" و"السامرة" (زيادة تبلغ 73 في المئة). 62 في المئة منهم نتيجة الهجرة من مناطق الخط الاخضر. في كامب ديفيد اقترح باراك ضم 13 في المئة من الضفة مع 156 ألف نسمة ممن يشكلون 82 في المئة من اجمالي الإسرائيليين في "يهودا" و"السامرة". اذا كان الامر كذلك فانه أضيف للاخلاء المستقبلي، حسب موقف إسرائيل نفسها وبمسؤوليتها، 7 آلاف نسمة أو 1700 عائلة (زيادة تبلغ 20 في المئة).

حتى العام 2001 ارتفع عدد الإسرائيليين في "يهودا" و"السامرة" الى 201 ألف. على خلفية الانتفاضة الثانية هبط عدد القادمين من مناطق الخط الاخضر الى 30 في المئة من اجمالي الزيادة السنوية في عدد الإسرائيليين في "يهودا" و"السامرة". في محادثات طابا التي جرت في السنة ذاتها عرض باراك أن يضم لإسرائيل 6 – 8 في المئة من الاراضي مع 145 ألف إسرائيلي (72 في المئة)، الامر الذي زاد عدد المتوقع اخلاؤهم الى 56 ألف شخص – اكثر بضعفين مما كان في العام 1993. عرض الفلسطينيون ضم 3 في المئة من الاراضي مع 96 ألف إسرائيلي فقط واخلاء الـ 105 آلاف المتبقين.

أثناء المحادثات في انابوليس 2008 وبعد سبع سنوات أخرى، توزعت بين رؤساء الحكومة ارئيل شارون وايهود اولمرت، ارتفع عدد الإسرائيليين في "يهودا" و"السامرة" 90 ألفا (زيادة تبلغ 44 في المئة مقارنة مع 2001)، ووصل الى 291 ألف شخص. 32 ألفا منهم نتيجة الهجرة من داخل الخط الاخضر (36 في المئة). اقترح اولمرت في المفاوضات ضم 6.5 في المئة من اراضي الضفة مع 211 ألف إسرائيلي واخلاء 80 ألف مستوطن، وهو ثلاثة أضعاف ما طُلب من إسرائيل في 1993. في الاقتراح الفلسطيني قفز عدد الإسرائيليين الذين كان يجب إخلاؤهم الى 176 ألف شخص.

خلال عقد كامل تحت حكومة نتنياهو ارتفع عدد الإسرائيليين في "يهودا" و"السامرة" في نهاية 2018 الى 428 ألفا – زيادة تبلغ 47 في المئة منذ انابوليس. نسبتهم مقارنة بسكان إسرائيل ضوعفت بمرتين ونصف من نسبتهم في 1993 وبلغت 4.8 في المئة. يجب التأكيد على أنه في العقد الذي كان تحت ولاية نتنياهو، ورغم الهدوء النسبي، فان نسبة الهجرة من مناطق الخط الاخضر الى "يهودا" و"السامرة" انخفضت بالتدريج لـ 20 في المئة من مجمل الزيادة، في حين أن الزيادة الطبيعية في "يهودا" و"السامرة" – نصفها في موديعين عيليت وبيتار عيليت – قفزت بالتدريج الى 80 في المئة من مجمل الزيادة. الوسط المتدين، الذي كان فقط 6 آلاف شخص من ابنائه يسكنون في "يهودا" و"السامرة" في 1993 (5.5 في المئة من اجمالي الإسرائيليين في "يهودا" و"السامرة")، تحول الى "محرك النمو" لسكان المستوطنات. في 2018 وصل عددهم الى 150 ألف شخص (35 في المئة من السكان

الإسرائيليين في "يهودا" و"السامرة")، وخلال عقد يتوقع أن يصل عددهم الى نصف اجمالي الإسرائيليين في "يهودا" و"السامرة". أكثر من نصف التصاريح الجديدة للوحدات السكنية (2929) ستخصص للمدينة الأصولية بيتار عيليت. وإذا فحصنا اقتراح اولمرت في 2008 في ضوء الواقع الحالي فانه في نهاية المطاف مطلوب من إسرائيل، حسب موقفها وبمسؤوليتها، أن تخلي 114 ألف إسرائيلي. أي عدداً يفوق مجمل عدد الإسرائيليين الذين كانوا يسكنون في "يهودا" و"السامرة" في 1993، وهو اكبر بـ 4.2 ضعف من عدد الإسرائيليين الذين كان يجب اخلاؤهم في العام 1993.

من هذا التحليل يتضح أن إسرائيل، بكل رؤساء حكوماتها، اختارت سياسة أدت الى تضخيم العائق الذي يكتنف إخلاء إسرائيليين، وذلك عن طريق تمكينها وتشجيعها للهجرة، والبناء وتوسيع المستوطنات بشكل عام، والمستوطنات المعزولة الواقعة خارج الكتل الرئيسية بشكل خاص. فعل رؤساء الحكومة ذلك لاسباب مختلفة: اعتقد باراك بأنه سيتم التوصل الى اتفاق دائم في عهده، لهذا ليس هناك معنى لزيادة 2000 شخص سيتم اخلاؤهم. ورأى نتنياهو في زيادة المستوطنين أداة للقضاء على حل الدولتين واقناع الجمهور أنه بالامكان فرض حكم ذاتي ثقافي فقط على الفلسطينيين.

زاد عدد الإسرائيليين، الذين يعيشون في الضفة الغربية، منذ اتفاق اوسلو بـ 289 في المئة، في حين أنه في دولة إسرائيل كلها ازداد عدد السكان بـ 68 في المئة. بكلمات اخرى، في الـ 26 سنة، من حرب "الايام الستة" وحتى اتفاق اوسلو، ازداد عدد المستوطنين بـ 4 آلاف شخص في كل عام بالمتوسط. في حين أنه بالتحديد بعد التوقيع على اتفاق اوسلو، في الـ 27 سنة التي مرت منذ ذلك الحين اضيف 12 ألف شخص في كل سنة بالمتوسط. فضلت إسرائيل المستوطنات حتى على شرقي القدس، هناك زاد عدد الإسرائيليين من 115 ألف شخص في 1993 الى 218 ألف شخص في 2018 (زيادة تبلغ 89 في المئة).

في العقد الماضي، تحت حكم نتنياهو، أساس البناء هو بالتحديد في المستوطنات المعزولة، وحتى أن الحكومة صادقت على مليارات الشواقل من اجل تحسين الشوارع التي توصل اليها. في اطار المصادقات الجديدة خصص تقريبا 2000 شقة للمستوطنات المعزولة في عمق الاراضي الفلسطينية، مثل عيلي (629)، شيلو (141)، هار براخا (286)، بني كيدم (120)، عيناف (181)، شمعة (21). لو جمدت إسرائيل توسيع المستوطنات المعزولة فان التحدي الذي كان يقف امامها خلال المفاوضات لاخلاء سكانها، كان سيتقلص من ناحية وزنهم النسبي من اجمالي عدد السكان الإسرائيليين في "يهودا" و"السامرة". عدد سكان الـ 17 جيب إسرائيلي الموجودة في خطة ترامب – التي في كل سيناريو ستدمر التواصل الجغرافي الفلسطيني، والتي كانت معدة للاخلاء على يد شارون في اطار خطة الانفصال – كان 5100 شخص في 1993، وهو عدد تضاعف باكثر من ثلاث مرات حتى 2018 – ووصل الى 16400 شخص.

رغم كل الخطوات فان هذه السياسة. التي هي عديمة المسؤولية الوطنية، فشلت في خلق واقع ديمغرافي وجغرافي من شأنه أن يفرض على الفلسطينيين مبادرة ترامب، أو أي اقتراح آخر غير قائم على تبادل الاراضي بنسبة 1: 1، أو يمنع تواصلا جغرافيا لاراضي الدولة الفلسطينية ويمس بنسيج حياة سكانها. وهي أيضا لم تنجح في تغيير سياسة الدول العربية، أو حتى التي وقعت معها على اتفاقات، مؤخرا، أو حتى سياسة دول العالم. كل هذه ما زالت ترى في خطوط 1967 أساسا للحدود المستقبلية، مع تبادل اراض بنسبة 1: 1. لم تنجح هذه السياسة حتى في الغاء احتمالية حل الدولتين؛ لأن إسرائيل يمكنها أن تبقي تحت سيادتها 80 في المئة من

الإسرائيليين الذين يسكنون خلف الخط الاخضر في اقل من 4 في المئة من اراضي الضفة. ويمكنها استيعاب من سيتم اخلاؤهم من ناحية السكن والتشغيل.

سياسة توسيع المستوطنات في "يهودا" و"السامرة" كانت وما زالت غالية بشكل مروع على دولة إسرائيل في المجال الأمني، الاقتصادي، والاجتماعي. معظم قوات الأمن في الضفة مشغولة بحماية المستوطنات ومحاور الحركة اليها. وكذلك منع ارهاب "تدفيع الثمن". وفي كل سنة تضطر إسرائيل الى زيادة دعم المستوطنين الذين يهبط تصنيفهم بالتدريج الى اسفل السلم الاجتماعي – الاقتصادي. كلما مر الوقت فان هذه السياسة لا تحقق أي شيء باستثناء زيادة الثمن الذي ندفعه اليوم، والذي سيكون علينا دفعه في المستقبل.

بناء حي جفعات همتوس خطوة تخرق أوسلو

27.11.2020، الغد

نشر العطاء لبناء 1257 وحدة سكنية في حي جفعات همتوس التي تقع جنوب القدس اكمل عملية كانت بدايتها في العام 2007، عندما بدأت بلدية القدس في تنفيذ خطة لإخلاء موقع الكرفانات الذي اقيم هناك للمهاجرين الجدد في التسعينيات، وبناء حي يحوي 2610 وحدات سكنية. الحقيقة التاريخية هي أن بناء الحي سيكمل عمليا خطة عمرها 53 سنة لحكومة اسرائيل، التي هي ايضا ليست سوى تطوير لخطة عمرها 107 سنوات للحركة الصهيونية، لضمان سيطرة على القدس وضمان أمنها من خلال السيطرة على سلسلة الجبال في مناطق تقع حول المدينة. رؤساء الحركة الصهيونية في بداية القرن العشرين حلموا بهجرة ملايين اليهود الى البلاد، لكنهم استطاعوا تبني سياسة فعلية للاستيطان. السيطرة الديمغرافية والجغرافية الكاملة على المدن اليهودية وفي السامرة جعلت رؤساء الصهيونية يكتفون بتعزيز مدينة القدس التي حظيت باغلبية يهودية منذ العام 1870 وخلق كتل دفاعية حولها. في العام 1914 منشور قام بنشره مناحيم اوشسكين بعنوان "من اجل تنظيم القدس"، دعا الى احاطة المدينة ببلدات عبرية. في اعقابه تم انشاء في 1919 الكتلة الشمالية -عطروت ونفيه يعقوب، وفي 1927 بدأت المحاولة الاولى لبناء الكتلة الجنوبية – غوش عصيون، عند انشاء مستوطنة مغدال عيدر. هذه الكتل هدفت الى كسر التواصل الفلسطيني من الخليل وحتى نابلس. هذه الكتل، عطروت وغوش عصيون، سقطت في حرب الاستقلال، وفي اتفاقات الهدنة التي تم التوقيع عليها في 1949 اكتفت اسرائيل بالسيطرة على غربي القدس، الذي تم تحديده كعاصمة لها، وكان محاط بالاراضي الاردنية من ثلاث جهات.

احتلال الضفة الغربية في العام 1967 اعاد احياء هذه الخطة. رئيس الحكومة ليفي اشكول اطلق هو ورئيس البلدية تيدي كوليك خطة بناء يهودية في شرقي القدس. في المرحلة الاولى، في الاعوام 1967 – 1972، تم ربط جيب جبل المشارف مع غربي القدس بتواصل جغرافي شمل ستة أحياء جديدة. وفي المرحلة الثانية ارادوا احاطة القدس العربية بدائرة يهودية حضرية وفصلها عن رام الله وبيت لحم. من اجل ذلك تم بناء الاحياء الشمالية رموت الون ونفيه يعقوب وبسغات زئيف ومؤخرا رمات شلومو، وفي الجنوب بني حي غيلو. بعد اقل من عقد اراد كل من رئيس الحكومة اسحق رابين ووزير الدفاع شمعون بيرس اقامة مناطق فاصلة حول القدس من جديد، وكتبا "الحكومة تبنت سياسة امنية معينة، أين يمكن التوطين... في منطقة القدس وفي منطقة غوش عصيون". (رابين، "مذكرات الخدمة")؛ و"تحصين القدس وجبالها... عن طريق اقامة مدن ضواحي ومستوطنات – معاليه ادوميم وعوفرا وغيلو وبيت ايل وجفعون (بيرس، "الآن غدا"). غوش عصيون اعيدت اقامتها من جديد واتسعت بـ35 ضعف على اراض ضمن ولايته القانونية، من اجل فصل الخليل عن بيت لحم والقدس بواسطة عدد من المستوطنات – من بيتار عيليت وحتى الخط الاخضر، مرورا بافرات التي تطل على شارع 60 الرئيسي وحتى تقوع التي تقع في صحراء يهودا. رام الله تم فصلها عن القدس بواسطة عدد من المستوطنات، من بيت حورون غرب خط تجمع المياه ومرورا بجفعات زئيف وحتى كوخاف يعقوب وبسغوت وعوفرا وبيت ايل شرق خط تجمع المياه.

الموافقة على قرارات الامم المتحدة 181 و242 و338 من قبل الفلسطينيين في 1988 والاعتراف بدولة اسرائيل في 1993 دفعت بيرس ورابين الى التوقيع على اتفاقات اوسلو التي تعهد فيها، مثل الفلسطينيين، بالامتناع حتى الاتفاق الدائم عن القيام بخطوات احادية الجانب، التي يمكن أن تغير مكانة الضفة وقطاع غزة. بنيامين نتنياهو الذي تم انتخابه رئيسا

للحكومة في 1996 اختار تجاهل التطورات السياسية وتعهدات اسرائيل.

في العام 1997، في ولاية نتنياهو الاولى، قرر بناء حي جبل أبو غنيم الذي امتنع رابين عن اقامته. وهذا الحي اضاف لبنة اخرى في السعي لخلق فاصل حضري يهودي بين بيت لحم والقدس. وبعد 23 سنة يريد نتنياهو استكمال الخلية الاخيرة في هذا الاسفين عن طريق اغلاق الحيز المفتوح الذي يقع بين كيبوتس رمات رحيل وجبل ابو غنيم في الشرق، وحي غيلو في الغرب، بواسطة اقامة حي في جفعات همتوس.

هذه العملية تتساوق جيدا مع موقف اسرائيل الذي تم طرحه في كامب ديفيد وفي طابا وفي انابوليس بالنسبة لتقسيم القدس، والذي شمل منطقة جفعات همتوس داخل حدود اسرائيل – رغم أن اهود باراك واهود اولمرت واريئيل شارون امتنعوا عن اقامة هذا الحي. الفلسطينيون الذين وافقوا على أن يتم ضم جميع الاحياء اليهودية خلف الخط الاخضر لاسرائيل، عارضوا ضم جبل ابو غنيم بذريعة أن هذا الامر يشكل خرق للالتزامات التي تم الاتفاق عليها، وأن هذا سيفصل بيت لحم عن شرقي القدس. اضافة الى ذلك، الفلسطينيون صمموا على أن تنتقل قرية بيت صفافا الفلسطينية التي تقع في جنوب القدس الى سيادتهم حسب المبدأ الديمغرافي لتقسيم الاحياء في شرقي القدس، الذي اقترحه الرئيس الامريكي بيل كلينتون في كانون الاول 2000 وتم قبوله من قبل الطرفين. اساس الانتقاد الدولي الذي يسمع الآن حول بناء جفعات همتوس يستند الى الادعاء الفلسطيني، ويعتبر اقامة الحي خطوة تخرق اتفاقات اوسلو وتمس امكانية تطبيق حل الدولتين.

ولكن افعال حكومة نتنياهو في فضاء القدس لا تقتصر على بناء حي جفعات همتوس. فهي تستمر في خطط لبناء مجمع سياحي ضخم على طول طريق الخليل، وبناء حي مبسيرت ادوميم (إي 1) التي تقع قرب معاليه ادوميم والتي تقطع شرقي القدس عن الشرق، وبناء حي هار عيتام في افرات (إي2) الذي يفصل بيت لحم عن منطقة الجنوب.

فعليا، عند استكمال هذه الخطوات سيكون هناك ثلاثة خيارات امام القادة في اسرائيل والقادة الفلسطينيين الذين سيكونون معنيين باستئناف المفاوضات. الخيار الاول، غير المعقول في المستقبل المنظور، هو أنه في ظروف معينة اسرائيل ستتنازل عن هذه الاحياء لصالح الفلسطينيين. هذه الخطوة تعني أن المليارات ستذهب هباء وعشرات آلاف الاسرائيليين سيكون عليهم نقل مكان سكنهم الى داخل اسرائيل. الخيار الثاني، الاكثر معقولية، هو أنه من اجل مقابل كبير في مجالات اخرى، سيوافق الفلسطينيون على موقف اسرائيل وسيتنازلون عن هذه الاحياء وعن بيت صفافا، وسيضطرون الى بناء شبكة طرق باهظة الثمن ومعقدة تربط بين بيت لحم والقدس، شرق أبو غنيم. الخيار الثالث، الاكثر معقولية حسب رأيي، هو أن هذه الخطوة ستضاف الى خطوات اخرى تقوم بها اسرائيل في السنوات الاخيرة من اجل الغاء الفصل المادي الذي ما يزال قائم بين الاحياء اليهودية والاحياء العربية، ويجبر اسرائيل على قبول البديل الفلسطيني، مدينة واحدة مع بلديتين. تجربة التاريخ تعلم أن تنفيذ هذا الخيار سيتحول الى بذرة لاعمال الشغب القادمة بين الطرفين بسبب الجوانب الامنية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة في نموذج كهذا لادارة المدينة.

نتنياهو، مثل حمار ومثل من هو مستعد من اجل بقائه الشخصي لدفع أي ثمن (أي أن يدفع المجتمع في اسرائيل أي ثمن)، يجسد الهذيان القومي المتطرف لغوش ايمونيم على مر اجيالها. هذيان الذين لا يميزون الحدود بين الممكن والمسيحاني، بين الاخلاقي والجشع والقمع، بين القانوني وغير القانوني. هم يدفعون اسرائيل الى تجاوز هذه الحدود من اجل تحقيق الوهم المسيحاني مثلما وصفه حنان بورات (في مقدمة كتاب حاجي هوبرمان بعنوان

”ضد كل الاحتمالات“): ”ليس تجميع الشتات أو قيام الدولة وأمنها، سوى مداميك اولى. امامنا الكثير من الاهداف المهمة التي هي جزء لا يتجزأ من الصهيونية وعلى رأسها اقامة ”مملكة كهنة وأمم قدّيسين، واقامة مملكة وبناء الهيكل – كنقطة انطلاق لاصلاح عالم في مملكة الشيطان“.

يجب أن يدرك بايدن أن حكومة إسرائيل ماضية في خطتها المسيحانية لمنع إقامة دولة فلسطينية

23.1.2021، الأيام

يتوقع أن يختفي الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، من الساحة السياسية، وأن يتوقف عن التدخل في النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، ولكن على أمواج صدى ”حلم السلام“ الذي طرحه في بداية هذا العام، فإن حكومة نتنياهو تواصل الدفع قدماً وتطبيق حلمها بفرض السيادة الإسرائيلية في المناطق (ج). ورغم موجة التطبيع التي تغمر، كما يبدو، إسرائيل وتأجيل موعد الضم، يبدو أنه إلى حين تتجرأ إدارة بايدن على طرح خطة عملية تعكس بيان الدعم للرئيس الجديد لحل الدولتين، أو على الأقل تكشف ”أسنانها“ أمام المخطط الإسرائيلي، فإن إسرائيل ستسير مسافة طويلة في تحقيق مخططها.

تدفع حكومة نتنياهو قدماً لخلق الظروف من أجل ضم مناطق (ج)، بخطة تتضمن ثلاثة مجالات: توسيع المستوطنات و”شرعنة“ البؤر الاستيطانية غير القانونية، والخطوات القانونية، وبناء بنى تحتية للمواصلات. هذه خطة مسيحانية تستند إلى المليارات من دافعي الضرائب في إسرائيل، وتستهدف إقامة وتعزيز نظام استيطاني كل هدفه منع إقامة دولة فلسطينية. ولكن الأمر يتعلق بنظام فقير، ليس لديه أي حضور ديموغرافي وجغرافي كبير، ويجد مصدر رزقه في حدود الخط الأخضر وفي دعم كبير وعديم المسؤولية من قبل الحكومة على حساب مشاريع حيوية داخل حدود إسرائيل. كل ذلك من أجل منع ما هو مطلوب للمستقبل الصهيوني والديمقراطي لدولة إسرائيل – انفصال سياسي وماديّ عن الفلسطينيين في الضفة.

في المجال الأول، توسيع مستوطنات وشرعنة بؤر استيطانية غير قانونية، صادق بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع بني غانتس، مؤخراً، على بناء أو الدفع قدما ببناء 5787 وحدة سكنية في مستوطنات وبؤر استيطانية. ويظهر فحص مكان تواجد الوحدات التي تمت المصادقة عليها أنه لا يقف خلفها أي جدول أعمال سياسي فيما يتعلق بمستقبل المستوطنات، إذا تم التفكير في المستقبل بحل الدولتين. العكس تماماً: الأغلبية الساحقة للمصادقات أعطيت للمستوطنات الصغيرة والمعزولة، التي تقع خارج الاقتراحات السياسية لدولة إسرائيل بخصوص الحدود الدائمة مع الفلسطينيين.

64 في المئة من الوحدات السكنية التي صودق عليها توجد خارج الاقتراح الذي طرحته إسرائيل في مؤتمر أنابوليس في العام 2008، والذي استهدف تمكينها من إبقاء 85 في المئة من الإسرائيليين الذين يعيشون خلف الخط الأخضر تحت سيادتها، 89 في المئة من الوحدات السكنية توجد خلف الجدار، و68 في المئة منها توجد شرق العائق الذي يخطط له، و80 في المئة توجد شرق الحدود الدائمة المثالية التي تمت بلورتها في بحث معمق أجرته حركة ”قادة من أجل أمن إسرائيل“، الذي سيمكن من إبقاء 80 في المئة من الإسرائيليين الموجودين خلف الخط الأخضر تحت السيادة الإسرائيلية.

يجب علينا أن نضيف إلى الوحدات السكنية المذكورة أعلاه البناء المخطط له في حي ”جفعات همتوس“ في جنوب القدس و”مبسيرت أدوميم“ (إي1) في ”معاليه أدوميم“ و”جفعات عيطام“ في أفرات، التي استهدفت فصل غربي القدس عن الفضاء الفلسطيني الموجود حولها.

في المجال الثاني، الخطوات القانونية. في السنوات الأخيرة تم تعميق أسلوب الضم الفعلي

عن طريق الدفع قدماً بتشريع مباشر من قبل الكنيست بخصوص المناطق المحتلة، كما وصف ذلك بتوسع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وذلك خلافاً للاستخدام الذي جرى في الماضي لأوامر صادرة عن القائد العسكري. في العام 2017 قررت الحكومة بأن لجنة الوزراء لشؤون التشريع لن تقوم بالدفع قدماً بتشريع دون فحص إذا كانت هناك حاجة إلى تطبيق أي قانون مقترح على الإسرائيليين الذين يعيشون في "المناطق"، وما هي طريقة فعل ذلك. لهذا الغرض تم تشكيل مجموعة مخصصة في وزارة العدل، تختص بتطبيق القانون الإسرائيلي في "المناطق". في العام 2016 تم تشكيل اللجنة الفرعية لشؤون "يهودا" و"السامرة" في الكنيست (لجنة فرعية منبثقة عن لجنة الخارجية والأمن)، والتي تناقش مسائل مدنية تتعلق بـ"المناطق"، وتعالج الدفع قدماً بشؤون المستوطنين.

هكذا، في الكنيست العشرين تم سن 8 قوانين وتعديلات قوانين تسري مباشرة على الضفة، عدد منها يغير بصورة كبيرة طريقة سيطرة إسرائيل على "المناطق"، وتؤثر مباشرة على حقوق الفلسطينيين. ومن بين القوانين التي تمت المصادقة عليها: قانون التسوية (الذي تم إلغاؤه من قبل المحكمة العليا في حزيران)، وتعديل قانون المحاكم للشؤون الإدارية، الذي نقل من المحكمة العليا إلى محكمة الشؤون الإدارية في القدس معالجة التماسات مهنية تتعلق بـ"المناطق" التي تقع في مجالات التخطيط والبناء، وقانون حرية المعلومات، والدخول إلى الضفة والخروج منها والتنقل داخلها، وأوامر إبعاد وإشراف للجيش (تأمل الحكومة في أن تقود هذه الخطوة إلى حكم افضل بالنسبة للمستوطنين، خاصة في مجال التخطيط والبناء)، وتعديل قانون مجلس التعليم العالي وتطبيقه على مؤسسات أكاديمية في المستوطنات، الأمر الذي ألغى الفصل الذي كان موجوداً بين مجلس التعليم العالي في دولة إسرائيل وبين مجلس التعليم العالي في "يهودا" و"السامرة"، وتعديل قانون منع التمييز في المنتجات، الذي أضاف منع التمييز بسبب مكان السكن. يسري القانون الآن على مستوطنات مثلما يسري على بلدات في إسرائيل. في المقابل، تم تعديل قانون حماية المستهلك، بصورة تلزم المصالح التجارية بالإشارة إلى أنها لا تقدم خدمات نقل أو خدمات إصلاح لمناطق معينة أو بلدات معينة في إسرائيل أو في المستوطنات. في هذه الأيام صودق بالقراءة التمهيدية على قانون "تسوية الاستيطان الشاب"، الذي سيشرعن البؤر الاستيطانية غير القانونية.

في المجال الثالث، بناء بنى تحتية للمواصلات. أعلنت وزيرة المواصلات، ميري ريغيف، في كانون الأول عن تمويل وتنفيذ سلسلة مشاريع مواصلاتية جديدة في الضفة، بتكلفة إجمالية تبلغ 400 مليون شيكل، جزء منها سيمول عن طريق تحويلات في الميزانية من مشاريع أخرى. المشاريع التي تمت المصادقة عليها هي شارع التفافي اللبن – حوالى 100 مليون شيكل، شارع موديعين عيليت – لبيد – حوالى 171 مليون شيكل، منخفض قلنديا – 103 ملايين شيكل، والدفع قدماً بتخطيط شارع آدم – حزما بكلفة 17 مليون شيكل.

جاء هذا القرار استمرارا للخطة الرئيسية الاستراتيجية للمواصلات، التي أطلقتها ريغيف في تشرين الثاني بحضور رؤساء السلطات في "يهودا" و"السامرة"، ورافقها تصريح: "نحن لا ننزل القدم عن الدواسة. نحن نطبق السيادة بصورة فعلية". في الخطة الرئيسية يدور الحديث عن شق 167 كم من الشوارع الرئيسية الجديدة، بالإضافة إلى وضع حوالى 200 كم من سكك الحديد. وستكلف هذه الخطة عشرات مليارات الشواكل.

يتركز الجهد المواصلاتي في منطقتين. الأولى تستهدف ربط شمال "السامرة" وجنوب شرق "يهودا" – المنطقتين اللتين يُعتبر فيهما الحضور اليهودي معدوماً – بالنظام الاستيطاني الرئيسي في "يهودا" و"السامرة" وبإسرائيل. في المنطقة الواقعة بين "غوش عصيون" والخط

الأخضر في جنوب الضفة يعيش الآن 20 ألف إسرائيلي و800 ألف فلسطيني. الثانية، شق سكة حديد على سلسلة الجبال، بمحاذاة المستوطنات الإسرائيلية المعزولة، والتي ستربطها بالعفولة من الشمال و"كريات غات" من الجنوب الغربي.

هذه الخطة، مثل الخطط الأخرى التي أطلقتها حكومات إسرائيل في إطار الضم الزاحف، لن تحسم الديموغرافية الفلسطينية – أغلبية راسخة تبلغ 84 في المئة من سكان الضفة (بدون القدس). أيضاً لن تقلل الخطة من السيطرة الجغرافية للفلسطينيين – ملكية خاصة على أكثر من نصف الأراضي في مناطق (ج). كما أنها لن تحسن التصنيف الاجتماعي – الاقتصادي للمستوطنين، 31 في المئة منهم من الأصوليين الذين يعيشون في مدينتين موجودتين في قائمة الـ 11 بلدة الأكثر فقراً في إسرائيل (العنقود 1). حوالى 10 في المئة، معظمهم من الأصوليين، يوجدون في الجزء الأسفل (العنقود 2 – 3). فقط 4 في المئة، جميعهم علمانيون، معظمهم يعيشون في مستوطنات محاذية للخط الأخضر، مصنفون في الثلث الأعلى في السلم (العنقود 9). وفي ظل غياب زراعة إسرائيلية ومناطق صناعية يعمل فيها إسرائيليون، 60 في المئة من قوة العمل الإسرائيلية التي تعيش في الضفة تذهب يومياً إلى العمل في مناطق على حدود الخط الأخضر. ونظام المواصلات الباهظ سيساعدهم في مواصلة فعل ذلك. 25 في المئة، ضعف المعدل في حدود الخط الأخضر، يعملون في جهاز التعليم المدعوم، مع إنفاق مرتفع للفرد بشكل خاص.

هذه الخطوات ستنضم إلى خطوات سابقة لحكومات إسرائيل وستقود إلى إحدى نتيجتين. الأولى هي استمرار النزاع مع كل تداعياته الاجتماعية والاقتصادية الصعبة على المجتمع الإسرائيلي، وارتفاع الأثمان التي سيكون على إسرائيل دفعها بمفاهيم إخلاء واستثمارات ضائعة في اليوم الذي ستدرك فيه وحدها أو بضغط دولي، وتسير من جديد نحو حل الدولتين. الثانية هي الانتقال من الضم الزاحف إلى الضم بوساطة القانون، الذي يقود إسرائيل إلى دولة واحدة مع أكثرية عربية ونظام غير ديمقراطي، الذي معناه نهاية حلم الصهيونية للآباء المؤسسين.

المعالم والأحداث المركزية

أيار 1840
أمر السلطان العثماني عبد المجيد الأول
حقوق محدودة لليهود في حائط المبكى

20 شباط 1841
فرمان (أمر السلطان) يعطي السلطة في مصر لمحمد علي
رسم الحدود بين مصر والامبراطورية العثمانية على خط رفح- السويس

1852-1853
فرمان وفرمان موضّح بالنسبة للأماكن المقدسة في القدس
تحديد الوضع الراهن بالنسبة لأربعة أماكن مقدسة للديانة المسيحية

30 آذار 1856
إتفاق باريس بين روسيا وبريطانيا، فرنسا والإمبراطورية العثمانية
تقوية نفوذ الوضع الراهن العثماني في الأماكن المقدسة في القدس

13 تموز 1878
اتفاقية برلين بين الامبراطورية العثمانية والدول الأوروبية العظمى
تقوية نفوذ الوضع الراهن العثماني في الأماكن المقدسة في القدس

1 تشرين أول 1906
اتفاقية الحدود بين الإمبراطورية العثمانية والحكم البريطاني في مصر
تقرير الحدود بين مصر والامبراطورية العثمانية على خط رفح- طابا

1911
قرار مجلس الإقليم بالنسبة للأماكن المقدسة بالقدس
حقوق محدودة لليهود في حائط المبكى

1914-1918
الحرب العالمية الأولى
تفكك الامبراطورية العثمانية واحتلال بريطانيا لأرض اسرائيل

1915
مراسلات الحسين- مكماهون
تبادل رسائل بشأن الدعم العربي للنضال البريطاني ضد العثمانيين
بالمقابل لوعد بريطاني بالإعتراف باستقلال العرب

16 أيار 1916
اتفاقية سايكس بيكو
اتفاقية بين بريطانيا، فرنسا وروسيا بالنسبة لتقسيم مناطق التأثير في
الامبراطورية العثمانية بعد انتهاء الحرب

2 تشرين ثاني 1917
وعد بلفور
تعهد الحكومة البريطانية لفكرة إقامة "بيت وطني" للشعب اليهودي
في أرض اسرائيل

27 تشرين أول 1918
إقامة "إدارة أراضي العدو المحتلة- جنوب" (OETA-S)
تأسيس الحكم العسكري البريطاني في أرض اسرائيل والذي تم استبداله
بحكم مدني عام 1920

1919
مؤتمر السلام في
الإقرار بالنتائج السياسية للحرب العالمية الأولى وتقسيم السلطات في
الشرق الأوسط

17 كانون ثاني 1919
المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس
رفض الصهيونية، وعد بلفور والتدخل الأجنبي في أرض اسرائيل

28 آب 1919
لجنة كينج- كراين
لجنة أمريكية نادت لتأسيس حكم في سوريا (بما يشمل أرض اسرائيل
وإمارة شرق الأردن) لإقامة مملكة عربية مستقلة

19 نيسان 1920
مؤتمر سان ريمو
مؤتمر باشتراك جزء من الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. أقر به إقامة
الحكم في سوريا، العراق، إمارة شرق الأردن وأرض اسرائيل وعلى تنفيذ
وعد بلفور

10 آب 1920
اتفاقية سيفرز (Sèvres) بين تركيا ودول الحلفاء في الحرب العالمية الأولى
تأسيس قرارات مؤتمر باريس ومؤتمر سان ريمو بالنسبة لأراضي
الامبراطورية العثمانية سابقاً

23 كانون أول 1920
اتفاقية بين بريطانيا وفرنسا بالنسبة لحدود الحكم
رسم الحدود بين أرض اسرائيل، لبنان، سوريا والعراق كتكملة لمؤتمر
سان ريمو

1 أيار 1921
بداية اضطرابات يافا
أعمال عنف ضد يهود يافا قُتل فيها 47 يهودي و 48 عربي

تشرين أول 1921
نشر تقرير هايكرافت للتحقيق باضطرابات يافا
قام بتعليق الإضطرابات بالغضب العربي ضد الهجرة اليهودية
والسياسة البريطانية

3 حزيران 1922
نشر "الكتاب الأبيض" من تأليف تشرتشيل
كتاب عن السياسة البريطانية ينادي بتحديد الهجرة اليهودية
واشتراطها على قدرة الاستيعاب الاقتصادية لأرض اسرائيل وكذلك
بفصل إمارة شرق الأردن عن أرض اسرائيل

24 تموز 1922
تأكيد الحكم على أرض اسرائيل في مجلس عصبة الأمم
تم إعطاء الحكم على أرض اسرائيل لبريطانيا، وتكلم الإقرار عن تنفيذ
وعد بلفور وإمكانية فصل الاردن عن أرض اسرائيل

10 آب 1922
المرسوم الصادر من جلالة الملك في مجلسه الخاص
تنظيم الإدارة المدنية البريطانية في أرض اسرائيل

16 أيلول 1922
نشر "مذكرة شرق الأردن" التي تفصل إمارة شرق الأردن عن أرض
اسرائيل
إعلان بريطاني بفصل إدارة شرق الأردن حسب البند رقم 25 في
الانتداب على أرض اسرائيل

7 آذار 1923
إتفاقية بوليه- نيوكومب (Newcombe-Paulet) بين بريطانيا وفرنسا
إقرار الحدود بين أرض اسرائيل، سوريا ولبنان

24 تموز 1923
معاهدة لوزان (ألغت اتفاقية سيفرز)
تم التوقيع عليها بعد حرب الإستقلال التركية وتعتبر اعترافاً دولياً
بحدود تركيا الجديدة، بالمقابل لتنازل تركيا الرسمي عن ما كان يعتبر
أراضي الإمبراطورية العثمانية سابقاً

25 تموز 1924
المرسوم الصادر من جلالة الملك في مجلسه الخاص (الأماكن
المقدسة)
أقر بأن يتم بحث كل ما يتعلق بالأماكن المقدسة أمام المفوضية

السامية أو لجنة خاصة، وليس في المحاكم المدنية

2 شباط 1926 اتفاقية "حسن الجوار" بين أرض اسرائيل، سوريا ولبنان
قامت بإقرارات تتعلق بإدارة الحدود والعلاقات بين الأراضي

23 آب 1929 بداية "أحداث 1929" (ثورة البراق)
بدأت هذه الأحداث بعد خلاف على حائط المبكى قُتل به أكثر من 200 يهودي و100 عربي وقضى على التجمعات السكانية اليهودية في غزة والخليل

أيلول 1929 نشر تقرير كاست (Cust)
مسح شامل للوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس وجوارها

آذار 1930 نشر تقرير لجنة "شو" (Shaw) للتحقيق في أحداث 1929
وضع المسؤولية على الأحداث على العرب، لكنه ذكر أيضاً أن التدهور حدث بسبب الهجرة اليهودية وشراء اليهود للأراضي وحث على تغيير السياسة البريطانية

1 تشرين أول 1930 نشر الكتاب الأبيض من باسفيلد (Passfield)
وثيقة سياسية بريطانية نادت لتحديد الهجرة اليهودية وشراء الأراضي من قبل اليهود وشددت على نعهد بريطانيا تجاه العرب واليهود بشكل متساوي حسب وعد بلفور

19 أيار 1931 المرسوم الصادر من جلالة الملك في مجلسه الخاص (حائط المبكى)
أقر بأن الملكية على حائط المبكى هي اسلامية لكن لليهود حقوق محدودة للصلاة هناك

1936-1939 الثورة العربية الكبرى
ثورة عربية ضد سلطات الإنتداب والتجمعات اليهودية في أرض اسرائيل التي تم قمعها بالقوة. قُتل خلال هذه الأحداث المئات من اليهود والبريطان والآلاف من العرب

9 تشرين ثاني 1938 نشر تقرير لجدنة وودهيد (Woodhead)
تضمن ثلاث اقتراحات مفصلة للتقسيم حسب لجنة فيل ونصح بالوحدة الاقتصادية

7 شباط 1939 لجنة الطاولة المستديرة (لجنة سانت جيمس) في لندن
لجنة مصالحة شارك بها ممثلون بريطانيون، يهود وعرب أقيمت بعد فشل لجنة فيل- وودهيد ولم تجلب أي نتائج

23 أيار 1939 نشر كتاب ماكدونالد الأبيض | وثيقة سياسية بريطانية رفضت فكرة التقسيم ونادت لتحضير أرض اسرائيل للإستقلال وتحديد الهجرة بحيث تصل نسبة اليهود الى ثلث

1939-1945 الحرب العالمية الثانية وكارثة يهود أوروبا وشمال أفريقيا | 28 شباط 1940 نظام نقل الأراضي، 1940

منع أو تحديد شراء اليهود للأراضي على 95% من مساحة أرض اسرائيل

11 أيار 1942 تبني خطة بيلتمور في المؤتمر الصهيوني في نيويورك
رفض "الكتاب الأبيض" لمكدونالد والمطالبة بإقامة "مجتمع يهودي" في أرض اسرائيل

27 أيلول 1945 نظام الدفاع (الطوارئ) لعام 1945
إعطاء السلطة الواسعة لقوات الأمن التابعة للإنتداب بالصراع ضد العصابات العربية واليهودية، بما يشمل الإعتقالات الإدارية، هدم البيوت وتحديد حرية التنقل

30 نيسان 1946 نشر تقرير لجنة التحقيق البريطانية- الأمريكية
نصحت اللجنة باستمرار الإنتداب، تفكيك العصابات من أسلحتها، إلغاء تحديد شراء الأراضي وهجرة 100 ألف لاجيء يهودي الي أرض اسرائيل

31 تموز 1946 نشر خطة موريسون- غرادي
أوصت بإقامة فدرالية يرأسها ممثل بريطاني تحتوي على مقاطعتين بريطانيتين، مقاطعة يهودية ومقاطعة عربية

7 شباط 1947 خطة بيفين
نادت بإقامة حكم مؤقت لخمس سنوات لتنفيذ خطة موريسون- غرايدي

9 أيلول 1947 نشر تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لفلسطين (يونيسكوب)
تخللت إقتراح الأغلبية (التقسيم لدولة يهودية، دولة عربية وقسم بريطانية مع وحدة عامة) وإقتراح الأقلية (دولة فدرالية)

29 تشرين ثاني 1947 قرار 181 للمجلس العام للأمم المتحدة
الموافقة على خطة التقسيم على أساس اقتراح الأغلبية في يونيسكوب

30 تشرين ثاني 1947 اندلاع حرب الإستقلال
القتال بين اليهود والعرب بعد أن رفض العرب اقتراح التقسيم

25 آذار 1948 إقتراح الرئيس الأمريكي ترومان للرعاية المؤقتة للأمم المتحدة على أرض اسرائيل
تم تقديم هذا الإقتراح بسبب عدم القدرة على تنفيذ التقسيم خلال القتال وإمكانية إنهاء الإنتداب

15 أيار 1948 إنهاء الإنتداب البريطاني على أرض اسرائيل وإعلان استقلال دولة إسرائيل
غزو سبع دول عربية

28 حزيران 1948 خطة برندوت الأولى
إقتراح لتجديد فكرة التقسيم مع حدود سيتم إقرارها بالمشاورات

11 كانون أول 1948 قرار 194 للمجلس العام للأمم المتحدة
شمل نداء لعودة اللاجئين الفلسطينيين لبيوتهم أو تلقي التعويضات حسب رغبتهم

شباط 1949 اتفاقية الهدنة بين اسرائيل ومصر
تم رسم خط الهدنة على أساس الحدود عام 1922 ما عدا قطاع غزة

23 آذار 1949 مؤتمر لوزان
مؤتمر برعاية الأمم المتحدة اشترك به ممثلون من اسرائيل والدول العربية وانتهى بدون نتائج

3 نيسان 1949 اتفاقية الهدنة بين اسرائيل والأردن
خلق "الخط الأخضر" كخط الهدنة ويشمل أراضي خالية

11 أيار 1949 التوقيع على الهدنة بين اسرائيل وسوريا
تم تقرير خط الهدنة على أساس الحدود من عام 1923 وتشمل منطقة منزوعة السلاح. إنتهاء حرب الإستقلال بشكل رسمي

12 آب 1949 اتفاقية جنيف الرابعة
اتفاقية عالمية بشأن حماية المدنيين وقت الحرب

5 كانون أول 1949 إعلان حكومة اسرائيل عن القدس كعاصمة اسرائيل
التعهد بالحفاظ على الأماكن المقدسة والمطالبة بنقل مقر الكنيست الى القدس

13 كانون أول 1949 إعلان الكنيست عن إنتقال مقرها الى القدس
22 شباط 1950 اتفاقية هدنة مؤقتة بين اسرائيل ومصر
اتفاقية مشتركة أقرت تحديد التواجد العسكري في المناطق الحدودية وتبادل الأراضي

24 نيسان 1950 قرار البرلمان الأردني بشأن ضم الضفة الغربية
حسب إعلان الملك عبد الله، فقط بريطانيا وباكستان اعترفتا بالضم

1953-1955 خطة ألفا
مكالمات دبلوماسية سرية بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا للسلام بين إسرائيل والدول العربية مقابل انسحاب اسرائيل من جزء من النقب واستيعاب 75 ألف لاجيء

تشرين أول 1953 خطة جونستون
إقتراح مندوب رئيس الولايات المتحدة لإدارة مشتركة للمياه في منطقة غور الأردن بين اسرائيل، الأردن، سوريا ولبنان

18 نيسان 1955 مؤتمر باندونغ
مؤتمر دول آسيوية وأفريقية أنشئت بعده حركة عدم الإنحياز التي دعمت الجهة العربية ضد اسرائيل

29 تشرين أول-
7 تشرين ثاني 1956 حرب سيناء (العدوان الثلاثي)
احتلت اسرائيل شبه جزيرة سيناء بالتحالف مع بريطانيا وفرنسا وبعدها قامت اسرائيل بالانسحاب بسبب ضغوطات أمريكية وسوفييتية

31 آب 1962 برنامج جونسون
برنامج من الممثل الخاص للأمم المتحدة لإعادة الإسكان وتعويض اللاجئين

13 كانون ثاني 1964 نعقاد القمة العربية الأولى في القاهرة
تأسيس قيادة موحدة للجيوش العربية والمناداة بإقامة مجلس وطني فلسطيني

28 أيار 1964 تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وإقرار الميثاق الوطني الفلسطيني
تلائم قرارات الميثاق قرارات القمة العربية

2 حزيران 1964 القمة العربية الثانية في الإسكندرية
إقرار تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وتعهد منظمة التحرير الفلسطينية بتدمير اسرائيل

8 تشرين ثاني 1966 إلغاء الحكم العسكري في المدن والقرى العربية
بإعلان رئيس الحكومة إشكول حسب نظام الطوارئ 1945

5-11 حزيران 1967 حرب الأيام الستة
إحتلال سيناء، قطاع غزة، الضفة الغربية وهضبة الجولان

19 حزيران 1967 قرار حكومة اسرائيل بالإنسحاب من سيناء وهضبة الجولان مقابل السلام
قامت مصر برفض القرار

27 حزيران 1967 قانون الحفاظ على الأماكن المقدسة- 1967
التعهد بإتاحة الوصول للأماكن المقدسة وعدم المس بالأحاسيس الدينية

28 حزيران 1967 أمر تنظيم الحكم والقانون (رقم 1)- 1967
فرض القانون والإدارة الإسرائيلية على القدس بحدودها الموسعة

26 حزيران 1967 خطة ألون
إقتراح وزير العمل يغال ألون لتقسيم الضفة الغربية بين اسرائيل (التي ستحكم منطقة غور الأردن ومنطقة القدس) والأردن

1 أيلول 1967 القمة العربية الرابعة في خرطوم
تبني اللاءات الثلاثة: لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع اسرائيل

26 تشرين أول 1967 أمر من وزير العمل يغال ألون بإزالة الخط الأخضر من خرائط اسرائيل

30 تشرين أول 1967 إلغاء قرار الحكومة المتعلق بالإنسحاب مقابل السلام بعد اللاءات الثلاثة

22 تشرين ثاني 1967 قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242
أقر على عدم القبول بالإستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب وطالب إسرائيل بالإنسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب الأيام الستة كجزء من تسوية سلمية

1968 خطة "القبضات الخمسة" لموشيه دايان
خطة لخلق خمسة مراكز عسكرية واستيطانية في الضفة الغربية

10 تموز 1968 تصحيح الميثاق الوطني الفلسطيني
التشديد على خصوصية الهوية الفلسطينية

8 آذار 1969 إندلاع حرب الإستنزاف
قتال بين اسرائيل ومصر على طول قناة السويس

9 كانون أول 1969 مبادرة روجرز الأولى
مبادرة لوقف إطلاق النار في حرب الإستنزاف والوصول لمعاهدة سلام بين اسرائيل والدول العربية بناءاً على قرار مجلس الأمن 242

19 حزيران 1970 مبادرة روجوز الثانية
مبادرة إضافية لوقف إطلاق النار التي حصلت بعد شهرين

7 آب 1970 وقف إطلاق النار بين إسرائيل ومصر ونهاية حرب الإستنزاف

أيلول 1970 أحدث "أيلول الأسود" بالأردن
تدمير مراكز قوى منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن بيد الجيش الأردني

4 شباط 1971 مبادرة السلام من السادات
خطة لانسحاب اسرائيل من منطقة قناة السويس وفتح القناة للإبحار كخطة أولى لتطبيق قرار 242

8 شباط 1971 خطة يارينغ
خطة للإنسحاب الإسرائيلي للحدود الدولية مع مصر مقابل نزع السلاح من سيناء والتعهد بحرية الإبحار في قناة السويس ومضيق ثيران وإنهاء الحرب

4 تشرين أول 1971 مبادرة روجرز الثالثة
مبادرة لإفتتاح قناة السويس مجدداً والعمل على اتفاقية اسرائيلية-مصرية

15 آذار 1972 خطة الملك حسين للمملكة العربية الموحدة
خطة لإقامة فدرالية بين الأردن وفلسطين بملوكية السلالة الهاشمية

6-25 تشرين أول 1973 حرب أكتوبر
هجوم فجائي سوري- مصري على اسرائيل انتهى دون احتلال أي مناطق

22 تشرين أول 1973 قرار 338 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
قرار يهدف لوقف إطلاق النار في حرب أكتوبر ولتحقيق السلام العادل على أساس قرار رقم 242

12 تشرين ثاني 1973 تفاقية لتثبيت وقف إطلاق النار بين اسرائيل ومصر
إتفاقية سمحت بتبادل الأسرى وأقرت الإطار لمحادثات فصل القوات

21 كانون أول 1973 مؤتمر السلام في جنيف
مؤتمر سلام اسرائيلي عربي برعاية الأمم المتحدة، الولايات المتحدة والإتحادالسوفييتي

10 مانون ثاني 1974 خطة أريحا
اقتراح وزير الخارجية يغال ألون لنقل منطقة أريحا للأردن كجزء من فصل القوى

18 كانون ثاني 1974 إتفاقية فصل القوى بين اسرائيل ومصر
اتفاقية لنشر مجدد للقوى على جانبي قناة السويس برقابة الأمم المتحدة

1 نيسان 1974 نشر تقرير لجنة أغرنات للبحث في حرب أكتوبر
قام التقرير بنقد قيادة الجيش وأدى لاستقالة رئيس الحكومة مئير

31 أيار 1974 اتفاقية فصل القوى بين اسرائيل وسوريا
اتفاقية لنشر مجدد للقوى مع مناطق عازلة برقابة الأمم المتحدة وكذلك تبادل الأسرى

8 حزيران 1974 تبني برنامج النقاط العشر لمنظمة التحرير الفلسطينية
الإعتراف بامكانية التحرير التدريجي لفلسطين ودمج الدبلوماسية مع الصراع المسلح

14 تشرين أول 1974 دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك بجلسات الامم المتحدة

26 تشرين أول 1974 القمة العربية السابعة في الرباط
الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كالممثل الشرعي للشعب الفلسطيني

22 تشرين ثاني 1974 منظمة التحرير الفلسطينية تحصل على مكانة منظمة مراقبة في الأمم المتحدة

4 أيلول 1975 الإتفاقية المؤقتة بين اسرائيل ومصر
تعهد الطرفين بالحفاظ على وقف إطلاق النار والبدء بمبادرة سلام

10 تشرين ثاني 1975 قرار رقم 3379 للمجلس العام للأمم المتحدة
أقر بأن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية وتم مقارنتها بنظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. تم إلغاء القرار عام 1991

2 تشرين أول 1977 خطة شارون
خطة عرضها وزير الزراعة أرئيل شارون لتكثيف الاستيطان الإسرائيلي بالضفة الغربية

9 تشرين ثاني 1977 الرئيس المصري أنور السادات يعبّر عن استعداده للخطاب بالكنيست بعد خطابه قام رئيس الحكومة بيغين بدعوة السادات الى اسرائيل

14 كانون أول 1977 مؤتمر القاهرة
مؤتمر هدفه تحريك محادثات السلام بين اسرائيل ومصر

28 كانون أول 1977 نشر خطة حكومة اسرائيل للحكم الذاتي للفلسطينيين
خطة لإلغاء الحكم العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة وإنشاء سلطة فلسطينية منتخبة. كانت هذه الخطة جزءاً من محادثات السلام بين اسرائيل ومصر

14-21 آذار 1978 "حملة الليطاني" في جنوب لبنان
حملة جيش الدفاع الإسرائيلي لتدمير تواجد منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان، أدت لتأسيس يونيفيل لضمان هذا

17 أيلول 1978 اتفاقية "كامب ديفيد" بين اسرائيل ومصر
اتفاقية للتوقيع على اتفاقية سلام بين اسرائيل ومصر ولإقامة حكم مستقل فلسطيني لخمس سنوات التي يتم بها القيام بمحادثات السلام هدفها اتفاقية دائمة

2 تشرين ثاني 1978 القمة العربية التاسعة في بغداد
استنكار اتفاقية كامب ديفيد

10 كانون أول 1978 مناحيم بيغين وأنور السادات يفوزان بجائزة نوبل للسلام على اتفاقية كامب ديفيد

26 آذار 1979 اتفاقية السلام بين اسرائيل ومصر
تشمل انسحاب اسرائيلي من شبه جزيرة سيناء (أتم في 1982) مقابل نزع السلاح منها

13 حزيران 1980 إعلان فينيسا
نداء من قيادة المجتمع الأوروبي لاتفاقية سلام اسرائيلية عربية على أساس القرارات 242 و338 يشمل الاعتراف بحق الفلسطينيين بتقرير المصير

30 تموز 1980 قانون أساس: القدس عاصمة اسرائيل
إعلان القدس "الكاملة والموحدة" عاصمة دولة اسرائيل ومقر حكمها

7 حزيران 1981 حملة "أوبيرا"
تفجير المفعل النووي "تموز" بالعراق على يد سلاح الجو الاسرائيلي

7 آب 1981 خطة الثمانية مبادئ للملك فهد
شملت انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب الأيام الستة، تأسيس دولة فلسطينية وحق العودة أو تعويض اللاجئين الفلسطينيين-حسب اختيارهم

14 كانون أول 1981 فرض القانون الاسرائيلي في هضبة الجولان

6 حزيران 1982 غزو اسرائيل للبنان وبداية حرب لبنان الأولى
كان هدفها إبعاد قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان لكنها أدت للقتال ضد الجيش السوري والتدخل بالحرب الأهلية اللبنانية

1 أيلول 1982 خطة رايغن
خطة عرضها الرئيس الأمريكي لتأسيس حكم فلسطيني مؤقت لخمس سنوات وبنهايتها سيتم تأسيس إطار فلسطيني قريب من الأردن

8 أيلول 1982 القمة العربية ال- 12 في فاس
المناداة بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة

16-18 أيلول 1982 المذبحة في مخيمات صبرا وشتيلا في بيروت
مذبحة قامت بها الميليشيات اللبنانية المسيحية

7 شباط 1983 نشر تقرير لجنة كاهان عن مجزرة صبرا وشاتيلا
أوصت اللجنة بنقل وزير الأمن أريئل شارون من وظيفته

17 ايار 1983 اتفاقية بين اسرائيل ولبنان
اتفاقية برعاية الولايات المتحدة لإنهاء القتال بين الدولتين وانسحاب اسرائيل تدريجياً من لبنان. لم تحظى الإتفاقية بشرعية وتم إلغاءها في آذار 1984

21 أيار 1985 صفقة جبريل
صفقة لتبادل الأسرى بين اسرائيل والجبهة الشعبية تم بإطارها إطلاق سراح 1150 أسير فلسطيني مقابل ثلاثة جنود اسرائيليون تم أسرهم في لبنان

حزيران 1985 انسحاب اسرائيل للحزام الأمني في جنوب لبنان
حزام أمني إطاره بضعة كيلومترات يحكم به جيش الدفاع الاسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي

11 نيسان 1987 اتفاقية لندن (بيرس- حسين)
تفاهم بين وزير الخارجية بيرس والملك حسين التي رفضها رئيس الحكومة شمير، بالنسبة لمؤتمر سلام يشمل محادثات مباشرة بين طاقم اسرائيلي وطاقم فلسطيني وطاقم أردني

9 كانون أول 1987 اندلاع الإنتفاضة الأولى
إنتفاضة فلسطينية شعبية قُتل خلالها حوالي 160 اسرائيلي وأكثر من 2000 فلسطيني، خمدت بعد مؤتمر مدريد وبداية أوسلو

4 آذار 1988 وثيقة شولتس
إقتراح السكرتير الأمريكي شولتس للمفاوضات بين الإسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين للوصول الى اتفاقية دائمة على أساس القرارات 242 و 338

31 تموز 1988 الوصول الى حل بالنسبة للحدود بين اسرائيل ومصر حول طابا
حازت مصر على طابا حسب اتفاقية السلام بين الدولتين

15 تشرين ثاني 1988 الإعلان عن استقلال دولة فلسطين وقبول منظمة التحرير الفلسطينية للقرارات 242 و 338
في نفس اليوم قامت الأمم المتحدة بتغيير اسم "منظمة التحرير الفلسطينية" ل"دولة فلسطين". حتى نهاية عام 1988، اعترفت 82 دولة بإعلان الاستقلال

14 أيار 1989 مبادرة السلام لحكومة الوحدة الإسرائيلية
خطة لإجراء الإنتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، لإقامة حكم مؤقت لخمس سنوات والقيام بمحادثات السلام خلال هذه الفترة بمشاركة الأردن، مصر والفلسطينيين. تمنع الخطة إمكانية إقامة دولة فلسطينيةمستقلة

19 أيلول 1989 خطة "العشر نقاط" لمبارك
خطة وصعت إطار لإنتخابات لحكم فلسطيني مستقل بالضفة الغربية وقطاع غزة

10 تشرين أول 1989 برنامج "البنود الخمسة" الذي بناه جيمس بيكر
الإعتراف بميادرة حكومة الوحدة كأساس للمحادثات بين اسرائيل والفلسطينيين في القاهرة

17 كانون ثاني-

28 شباط 1991 حرب الخليج الأولى
إئتلاف دولي بقيادة الولايات المتحدة ضد احتلال العراق للكويت

13 آذار 1991 إعلان الرئيس الأمريكي بوش عن مبادرة سلام جديدة في الشرق الأوسط
شمل خطاب الرئيسي الأمريكي لتلخيص حرب الخليج نداء لمحادثات لاتفاق سلمي بين اسرائيل والدول العربية حسب القرارات 242 و 338 ومبدأ "الأرض مقابل السلام"
30 تشرين أول

1 تشرين ثاني 1991 مؤتمر مدريد
مؤتمر سلام برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبمشاركة وفد فلسطيني- اردني قام بتحريك محادثات السلام بين اسرائيل والفلسطينيين والدول العربية

23 حزيران 1992 انتخاب اسحق رابين لرئاسة الحكومة

19 كانون ثاني 1993 إلغاء القانون الذي يجرم مقابلة أشخاص من منظمة التحرير لفلسطينية
سمح بعلاقات علنية مع منظمة التحرير الفلسطينية في إطار أوسلو

25- 31 تموز 1993 عملية "تصفية الحساب" في جنوب لبنان
عملية لجيش الدفاع الإسرائيلي ضد حزب الله انتهت بتفاهم حول وقف إطلاق النار

10 أيلول 1993 تبادل رسائل الإعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير لفلسطينية
تبادل الرسائل بين رئيس الحكومة رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية عرفات، احتوى على تعهد عرفات بإلغاء بتود الوثيقة الفلسطينية التي تنادي بتدمير اسرائيل

13 أيلول 1993 إعلان المبادي (إتفاقية أوسلو ا)
إتفاقية لإقامة حكم فلسطيني مؤقت لمدة خمس سنوات سيتم خلالها التفاوض على إتفاق دائم حسب قرارات 242 و 338

4 أيار 1994 إتفاق غزة وأريحا (إتفاق القاهرة)
إتفاق على انسحاب اسرائيل من منطقة أريحا وأغلبية قطاع غزة وإقامة السلطة الفلسطينية لإدارة هذه المناطق

25 تموز 1994 إعلان واشنطن عن نهاية حالة الحرب بين إسرائيل والأردن

26 تشرين أول 1994 إتفاقية السلام بين اسرائيل والأردن
رسم الحدود على أساس الحدود من عام 1922 بما يشمل إتفاقات توظيفية في منطقة نهارايم

30 تشرين أول 1994 المؤتمر العام الأول للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء

10 كانون اول 1994 اسحق رابين، شمعون بيرس وياسر عرفات يفوزون بجائزة نوبل للسلام

28 أيلول 1995 الإتفاقية الإنتقالية بين اسرائيل والفلسطينيين (اتفاق أوسلو 2)
الإتفاق على إطار مؤقت لاستمرار المفاوضات على اتفاقية دائمة، تشمل تقسيم الأراضي الفلسطينية لثلاثة أقسام حسب تقسيم السلطات بين اسرائيل والفلسطينيين

25 تشرين أول 1995 اتفاقية التجارة بين اسرائيل الاردن
اتفاقية تجارية تم التوقيع عليها كاستمرارية لاتفاقية السلام

1 تشرين ثاني 1995 وثيقة بيلين- أبو مازن
وثيقة تفاهم غير رسمية هدفها الوصول لاتفاقية دائمة قام بنصها الوزير يوسي بيلين وأبو مازن

4 تشرين ثاني 1995 إغتيال رئيس الحكومة ووزير الأمن اسحق رابين
قام باغتياله يغال عمير بهدف إخماد اتفاقية أوسلو

29 تشرين ثاني 1995 اللجنة العامة الثانية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عمان

13 آذار 1996 مؤتمر القمة ضد الإرهاب في شرم الشيخ
مؤتر دولي أُقيم بهدف دعم أوسلو وتقوية الشراكة ضد الإرهاب

11-27 نيسان 1996 عملية "عناقيد الغضب" في جنوب لبنان
عملية لجيش الدفاع الإسرائيلي انتهت بعد قصف مخيم للأمم المتحدة

29 أيار 1996 انتخاب بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة

14 تشرين ثاني 1996 للجنة العامة الثالثة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القاهرة

15 كانون ثاني 1997 اتفاق الخليل
اتفاق مؤقت شمل انسحاب اسرائيلي من غالبية مدينة الخليل

22 كانون ثاني 1997 وثيقة بيلين- أيتان
وثيقة شملت اتفاق بين ممثلي الليكود وحزب العمل حول المواقف المتبعة في اسرائيل تجهيزاً للمفاوضات مع الفلسطينيين على اتفاقية دائمة

16 تشرين ثاني 1997 اتفاقية التجارة بين اسرائيل، الأردن والولايات المتحدة
اتفاقية لإقامة مناطق تجارة مشتركة لا يتم بها دفع ضريبة الجمارك الأمريكية (QIZ)

19 تشرين ثاني 1997 المؤتمر الإقتصادي الرابع للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدوحة

23 تشرين أول 1998 اتفاقية واي ريفر
اتفاقية لتحقيق تعهد الفلسطينيين والاسرائيليين على الإتفاق المؤقت الذي يشمل انسحابين اسرائيليين إضافيين

15 أيار 1999 انتخاب أيهود باراك لرئاسة الحكومة

4 أيلول 1999 بيان شرم الشيخ
اتفاقية لتحقيق تعهد الفلسطينيين والاسرائيليين على الإتفاق المؤقت واستمرار المفاوضات على الإتفاقية الدائمة

5 تشرين أول 1999 بروتوكول الممر الآمن
بروتوكول للإتفاقية المؤقتة هدفه تحقيق "الممر الآمن" الذي يوصل بين قطاع غزة والضفة الغربية

كانون أول 1999 محادثات واشنطن بين اسرائيل وسوريا
مؤتمر قمة لإعادة إحياء المفاوضات الإسرائيلية السورية التي تم تجميدها عام 1996

3-11 كانون ثاني 2000 لجنة شبردستاون بين اسرائيل وسوريا
مؤتمر قمة اسرائيلي- سوري لبحث مسألة الحدود بالأساس

2 حزيران 2001 القرار الأول للمجلس الأمني بشأن خط التماس

24 أيار 2000 إنسحاب اسرائيل من حزام الأمن في جنوب لبنان
انسحاب أحادي الجانب بالمقابل لتفكيك جيش جنوب لبنان

25-11 تموز 2000 مؤتمر كامب ديفيد
مؤتمر قمة اسرائيلي- فلسطيني لتحريك مفاوضات السلام بهدف الوصول لإتفاقية دائمة في إطار أوسلو الذي انتهى بدون نتائج

28 أيلول 2000 زيارة رئيس المعارضة أرئيل شارون للمسجد الأقصى واندلاع الإنتفاضة الثانية
قُتل خلال الإنتفاضة حوالي ألف اسرائيلي وثلاثة آلاف فلسطيني

23 كانون أول 2000 عرض خطة كلينتون
تحتوي خطة الرئيس الأمريكي على مبادئ لإتفاق اسرائيلي فلسطيني دائم

21-27 كانون ثاني 2001 مؤتمر طابا
مؤتمر قمة اسرائيلي فلسطيني كان هدفه محاولة صد موجة العنف والعمل على الاتفاقية الدائمة

6 شباط 2001 انتخاب أرئيل شارون لرئاسة الحكومة

30 نيسان 2001 تقرير ميتشل
تقرير لجنة التحقيق لأحداث اندلاع الإنتفاضة الثانية التي أقرت بأنه لم تقم أي من الجهات بتصعيد العنف بشكل متعمد

26 آذار 2002 خطة زيني
خطة لوقف العنف الاسرائيلي والفلسطيني عن طريق الإنسحاب الإسرائيلي وتحقيق المسؤولية الأمنية الفلسطينية

28 آذار 2002 عرض مبادرة السلام العربية في القمة العربية ببيروت
مبادرة سعودية للسلام والتطبيع بين اسرائيل والدول العربية مقابل الانسحاب التام من أراضي ال67- وحل مشكلة اللاجئين قامت جامعة الدول العربية بتبنيها

29 آذار

10 أيار 2002 عملية "الدرع الواقي" في الضفة الغربية
احتلال مدن الضفة الغربية مجدداً بعد العملية التفجيرية في فندق "بارك"

23 حزيران 2002 قرار الحكومة الأول بشأن جدار الفصل

24 حزيران 2002 رؤية السلام للرئيس بوش
خطة الرئيس الأمريكي للوصول لحل الدولتين على أساس القرارات 242 و338، بما يشمل الديمقراطية والتطوير الإقتصادي لدى لفلسطينيين

27 تموز 2002 وثيقة أيلون- نسيبة
وثيقة مبادئ لحل دائم قام سري نسيبة، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية بالقدس، وعامي أيلون، رئيس الشاباك سابقاً، بكتابته

آب 2002 خطة سار- سغيا
خطة للانسحاب الأحادي الجانب لاسرائيل من قطاع غزة وغالبية الضفة الغربية بهدف رسم حدود اسرائيل كخطوة أولية للمفاوضات على اتفاقية دائمة

6 آذار 2003 قمة شرم الشيخ
مؤتمر قمة اسرائيلي- عربي بهدف دعم خارطة الطريق الجديدة

20 آذار 2003 احتلال الولايات المتحدة للعراق

30 نيسان 2003 نشر "خارطة الطريق للسلام"
خطة قامت الرباعية (الولايات المتحدة، روسيا، الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي) بنشرها للتقدم التدريجي بعملية السلام الاسرائيلية الفلسطينية بهدف الوصول الى اتفاقية دائمة حتى عام 2005 بناءاً على رؤية السلام للرئيس بوش

4 حزيران 2003 قمة العقبة
قمة اسرائيلية فلسطينية لدعم "خارطة الطريق"

1 تشرين أول 2003 قرار الحكومة الثاني لتقرير مسار جدار الفصل

19 تشرين ثاني 2003 قرار 1515 لمجلس الأمن للأمم المتحدة
تبني خارطة الطريق

1 كانون أول 2003 نشر مبادرة جنيف
مبادرة اسرائيلية- فلسطينية غير رسمية تحتوي على خطة مفصلة للوصول لاتفاق دائم

18 كانون أول 2003 خطاب رئيس الحكومة شارون في مؤتمر هرتسليا
العرض الأول لخطة "فك الإرتباط"

14 نيسان 2004 تبادل الرسائل بين رئيس الحكومة شارون والرئيس الأمريكي بوش
اعتراف أمريكي بالحفاظ على الكتل الإستيطانية بأي اتفاقية مستقبلية

16 نيسان 2004 رئيس الحكومة شارون يعرض خطة "فك الإرتباط"
خطة للإنسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة وشمال السامرة

6 حزيران 2004 قرار الحكومة للموافقة المبدأية على خطة فك الإرتباط أحادي الجانب

30 حزيران 2004 قرار محكمة العدل العليا بشأن بيت سوريك
أقرت محكمة العدل العليا أن مخطط الجدار في قرية بيت سوريك يضر بشكل غير متناسب بالمدنيين الفلسطينيين ولذلك يجب تغييره

11 تشرين ثاني 2004 وفاة ياسر عرفات
وفاة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية من المرض في باريس

14 تشرين ثاني 2004 اتفاقية التجارة (QIZ) بين اسرائيل، مصر والولايات المتحدة
إتفاقية لإقامة مناطق تجارية مشتركة معفية من ضريبة الجمارك الأمريكية (QIZ)

9 كانون ثاني 2005 انتخاب أبو مازن رئيساً للسلطة الفلسطينية
شهر قبل هذا قامت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتعيينه المدير العام للمنظمة

7 شباط 2005 قمة شرم الشيخ
مؤتمر قمة اسرائيلي- فلسطيني هدفه الإعلان عن انتهاء الإنتفاضة الثانية وبدء المفاوضات على أساس "خارطة الطريق"

18 شباط 2005 الموافقة على قانون تنفيذ خطة فك الإرتباط

20 شباط 2005 قرار الحكومة بشأن الموافقة على الإنسحاب من قطاع غزة وشمال السامرة
الموافقة على إخلاء المستوطنات حسب خطة فك الإرتباط

20 شباط 2002 قرار الحكومة الثالث بشأن مخطط جدار الفصل
الأخذ بعين الإعتبار قرار محكمة العدل العليا بشأن بيت سوريك

8 آذار 2005 نشر تقرير ساسون
تقرير طلبه رئيس الحكومة شارون لتوضيح وضعية البؤر الاستيطانية الغير قانونية في يهودا والسامرة وإمكانية إخلاءها

17 آذار 2005 تصريح القاهرة
تصريح تبناه 13 ممثل للجهات الفلسطينية وعبر عن اخلاصهم للوحدة الوطنية ومعارضة خطوات مثل بناء المستوطنات وجدار الفصل

15-23 آب 2005 تنفيذ خطة الإنسحاب أحادي الجانب
إخلاء قطاع غزة وشمال السامرة مما يشمل تسعة آلاف مستوطن

15 تشرين ثاني 2005 اتفاقية المعابر في قطاع غزة (اتفاقية رفح AMA)
اتفاقية اسرائيلية- فلسطينية هدفها تنظيم نشاط المعابر من والى قطاع غزة بعد تنفيذ خطة فك الإرتباط

4 كانون ثاني ثاني 2006 رئيس الحكومة شارون يدخل بغيبوبة ويبدله أيهود أولمرت
يفوز أولمرت بالإنتخابات لرئاسة الحكومة في آذار التالي

25 كانون ثاني 2006 فوز حماس بالإنتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني
أقيمت حكومة فلسطينية برئاسة اسماعيل هنية بعد فوز حماس

آذار- أيار 2006 أولمرت يعلن عن فكرة "التقارب"
خطة لإكمال جدار الفصل والإنسحاب الإسرائيلي من غالبية الضفة الغربية

30 نيسان 2006 قرار الحكومة الرابع بشأن مخطط جدار الفصل

10 أيار 2006 وثيقة الأسرى (وثيقة إتفاق عالمية)
اقتراح لوحدة وطنية قام بنصها أسرى فلسطينيين من خمس منظمات

25 حزيران 2006 حماس يقوم بخطف الجندي غلعاد شاليط
12 تموز

14 آب 2006 حرب لبنان الثانية
بدأت الحرب بعد أن قام حزب الله بخطف ثلاثة جنود من الجيش الإسرائيلي، قُتل فيها 165 اسرائيلي وحوالي ألف لبناني

8 شباط 2007 اتفاقية مكة بين فتح وحماس
اتفاقية مصالحة هدفها بناء حكومة وحدة وطنية برئاسة اسماعيل هنية

27 آذار 2007 القمة العربية ال- 25 بالرياض
الإقرار بمبادرة السلام العربية

10-15 حزيران 2007 حماس يسيطر على قطاع غزة
أدت السيطرة للفصل بين سلطة حماس في غزة والسلطة الفلسطينية في الضفة

27 تشرين ثاني 2007 قمة أنابوليس في مريلاند، الولايات المتحدة
مؤتمر قمة اسرائيلي- فلسطيني أدى لتنشيط المفاوضات على الاتفاقية الدائمة التي انتهت عند استقالة رئيس الحكومة أولمرت عام 2008

27 كانون أول 2008-

18 كانون ثاني 2009 عملية "الرصاص المصبوب" على غزة
عملية عسكرية لجيش الدفاع الاسرائيلي لوقف ازدياد قوة حماس وإطلاق النار على المدن المجاورة للحدود مع غزة، قُتل خلالها أكثر من ألف فلسطيني و 13 اسرائيلي

10 شباط 2009 الإنتخابات للكنيست ال18- التي تم بعدها انتخاب بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة

16 حزيران 2009 خطاب نتنياهو في بار أيلان
يعبّر نتنياهو فيه عن استعداده لاقامة دولة فلسطينية بثلاثة شروط: الإعتراف باسرائيل كدولة يهودية، الحفاظ على وحدة القدس وعدم عودة اللاجئين لاسرائيل

آب 2009 خطة فياض
خطة عمل للحكومة الفلسطينية ال13- وفي مركزها تنفيذ الإصلاحاتالتي تهدف للوصول لاتفاق دائم مع اسرائيل والاستقلال الفلسطيني خلال عامين

25 أيلول 2009 نشر تقرير غولدستون عن عملية "الرصاص المصبوب"
تقرير لجنة التحقيق التي تم تعيينها من قبل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والتي ادعت ان اسرائيل وحماس قمن بتنفيذ جرائم الحرب

31 أيار 2010 مداهمة وحدة "شاييطت 13" على السفينة التركية لغزة
قُتل خلال المداهمة تسعة مواطنين أتراك

2 أيلول 2010 قمة واشنطن بين اسرائيل والفلسطينيين
مؤتمر قمة اسرائيلي فلسطيني لتحريك المفاوضات المباشرة من جديد

4 أيار 2011 اتفاق القاهرة بين فتح وحماس
8 تشرين أول 2011 صفقة شاليط
إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الذي قام حماس بخطفه مقابل 1027 أسير فلسطيني

7 شباط 2012 اتفاق الدوحة بين فتح وحماس
اتفاق مصالحة هدفه إنهاء العداء بين الطرفين منذ عام 2007 وإقامة جكومة وحدة وطنية

23 شباط 2012 "خطة التهدئة" لنفتالي بينيت
خطة اسرائيل أحادية الجانب لضم المنطقة C في الضفة الغربية

20 أيار 2012 اتفاقية القاهرة بين فتح وحماس
اتفاقية مصالحة لم يتم تنفيذها، كان هدفها إقامة حكومة وحدة وطنية والتوجه للإنتخابات

21 حزيران 2012 نشر تقرير إدموند ليفي
تقرير بشأن البؤر الاستيطانية الغير قانونية. أقر أنه من الممكن تحويلها لقانونية وأن المستوطنات قانونية حسب القانون الدولي

21-14 تشرين ثاني 2012 عملية "عامود الدخان" في قطاع غزة
هجوم جوي لجيش الدفاع الاسرائيلي على قطاع غزة تسبب بقتل 200 فلسطيني

29 تشرين ثاني 2012 تغيير مكانة دولة فلسطين في الأمم المتحدة لدولة مراقبة غير عضوة

23 نيسان 2014 اتفاقية المصالحة بين فتح وحماس
أدى لإقامة حكومة وحدة فلسطينية لأول مرة منذ 2007

8 تموز-

26 آب 2014 عملية "الدرع الواقي" في قطاع غزة
قتال بين جيش الدفاع الاسرائيلي وحماس قُتل خلاله 72 اسرائيلي وأكثر من 2000 فلسطيني

17 كانون أول 2014 قرار البرلمان الأوروبي بالإعتراف بدولة فلسطين
قرار رمزي تم التوصل اليه بعد أن قامت عدة دول أوروبية بنفس الاعتراف

8 تشرين ثاني 2016 انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة

21 تشرين ثاني 2019 قرار المستشار القضائي للحكومة بتقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وغيره في القضايا الملقبة "1000"، "2000" و"4000"

28 كانون ثاني 2020 عرض رؤية السلام للرئيس الأمريكي دونالد ترامب

15 أيلول 2020 اتفاقية "ابراهيم" التي تم عقدها في البيت الأبيض بين الولايات المتحدة، الإمارات العربية الموحدة، البحرين واسرائيل. بعد ذلك تم توقيع اتفاقية مع السودان

6 تشرين ثاني 2020 انتخاب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية